

السلسلة الفلسفية

أبو الوليد بن رشد

المقدمات في الفلسفة

تحقيق: أسعد جمعة



السّلسلة الفلسفيّة

٢

أبو الوليد بن رشد

كتاب

المقدّمات في الفلسفة

أو

المسائل في المنطق والعلم الطّبيعيّ والطب

تحقيق

أسعد جمعة

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2014

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III – المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-007-6

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

أبو الوليد بن رشد

كتاب
المقدّمات في الفلسفة
أو
المسائل في المنطق والعلم الطّبيعيّ والطبّ

المقدّمة

المقدّمة

إنّ هذا الأثر الرّشديّ الذي ننشره هنا للمرّة الثّانية قد سبق أن نشره الأستاذ جمال الدّين العلوي تحت عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*، وكان ذلك في سنة 1983. ولئن كانت مساهمة الأستاذ جمال الدّين العلوي في إحياء التّراث الفلسفي الأندلسي[1] بوجه عامّ، والرّشدي على وجه الخصوص[2]، لا يمكن أن ينكرها أحد، فإنّنا وقفنا، في عمله هذا، على جملة من الهانات حدت بنا إلى إعادة نشر هذا الأثر الرّشديّ.

من ذلك مثلا أنّ الأستاذ العلوي قد نشر مخطوطنا هذا تحت عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*. وقد يذهب الظّنّ ببعض المهتمّين بالفكر الرّشدي إلى أنّ الأستاذ العلوي قد عثر على مخطوط مفقود فحقّقه تحت هذا العنوان؛ إلاّ أنّ الحقيقة مغايرة لهذا الظّنّ. وذلك أنّ الأستاذ المذكور إنّما حقّق نسخة خطّيّة تمسح الجزء الثّاني من أشهر مخطوطات مكتبة الأسكوريال بإسبانيا، نريد: المخطوط رقم 632.

يقول المحقّق في مقدّمة الكتاب: "والجدير بالملاحظة في هذا الصّدد هو أنّ هذا المخطوط يعتبر لدى المهتمّين بآثار ابن رشد من بين المخطوطات المعروفة منذ مدّة طويلة، أعني منذ النّصف الثّاني من القرن الثّامن عشر حين قام الغزيري[3] بفهرست المخطوطات العربيّة الموجودة بالأسكوريال، وتنبّه إلى وجود *مسائل في المنطق*

---

[1] *مؤلّفات ابن باجة*. دار النّشر المغربيّة–دار الثّقافة. الدّار البيضاء–بيروت. 1983.

– نذكر من بين مساهامات الأستاذ العلوي في إحياء التّراث الفلسفي الأندلسي:

– *رسائل فلسفيّة لابن باجة*. دار النّشر المغربيّة–دار الثّقافة. الدّار البيضاء–بيروت. 1983.

[2] نذكر من جملة المؤلّفات التي أفردها الأستاذ العلوي إحياءا للفكر الرّشديّ:

– *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي لابن رشد*. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

– *تلخيص السّماء والعالم* (منشورات كلّيّة الآداب–فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.

– *المتن الرّشديّ. مدخل لقراءة جديدة*. دار توبقال للنّشر. الدّار البيضاء . 1982.

[3] انظر:

Casiri. *Bibliotheca Arabico-Hispana Escurielinis* . 2 vol . 1760-1770 .

لابن رشد. وكذلك منذ أن قام مولر M. J. Muller بنشر القسم الأوّل منه، وهو القسم الذي يضمّ *فصل المقال والضّميمة ومناهج الأدلّة*[1].

ثمّ عندما نشر ديرنبورغ Derenbourg فهرسته الجديد لمخطوطات الأسكوريال العربيّة[2] فصحّح أخطاء الغزيري Casiri وأشار إلى محتويات المقالات الأربع الأولى[3]. على أنّه بالرّغم من شهرة هذا المخطوط لدى المهتمّين بإحصاء مؤلّفات ابن رشد منذ فترة ليست بالقصيرة، فقد ظلّت معظم مقالاته مجهولة لديهم، كما كان بعضها مجهولا لدى المؤرّخين العرب القدماء ممّن وضع قوائم بمؤلّفات فيلسوفنا[4].

ولكن برجوعنا إلى الفهارس الرّشديّة التي ذكرها الأستاذ العلوي بداية بفهرسة الغزيري Casiri وانتهاءًا بفهرسة ديرنبورغ Derenbourg[5] مرورا بالدّراسات التي إهتمّت بضبط قائمة مؤلّفات ابن رشد ككتاب أرنست رينان *ابن رشد والرّشدية*[6] أو كتاب س. مونك *مزيج من الفلسفة اليهوديّة والعربيّة*[7]، لا نلفى أيّ أثر لكتاب رشديّ يحمل عنوان *مقالات في المنطق والعلم الطّبيعي*، بل أنّ هؤلاء كلّهم تحدّثوا عن المخطوط الذي نشره الأستاذ العلوي تحت عنوان *مقدّمات في الفلسفة*. وما يبعث حقّا على الاندهاش هو أنّ الأستاذ المحقّق لم يذكر العنوان المشار إليه إلاّ مرّة واحدة، وكان ذلك في إطار تحامله على فهرسة عبد الرّحمان بدوي للمؤلّفات الرّشديّة. وقد أورد الأستاذ العلوي العنوان المذكور ضمن صيغة تعجّب تنذر بأنّه من وضع الدّكتور بدوي: "وبعد ذكره لهذه المقالات ولغيرها يضع تحت رقم 60 من فهرسته هذا العنوان *مقدّمات في الفلسفة* ويقول

---

[1] انظر: *Philosophie und Theologie von Averroès*. Munchen . 1875.

[2] Derenbourg. *Les Manuscrits Arabes de l'Escurial*.

[3] انظر: الجزء الأوّل من الفهرسة ، ص 184.

[4] المرجع المذكور، ص 8.

[5] يتحدّث كلّ من الغزيري وديرنبورغ في المواضع المذكورة من قبل الأستاذ العلوي عن مؤلّف رشديّ يحمل عنوان *مقدّمات في الفلسفة* *Prolégomènes à la philosophie*.

[6] انظر الكتاب المذكور، ص 88. ترجمة عادل زعيتر. طبع دار إحياء الكتب العربيّة. ط1. القاهرة . 1957.

[7] Salomon Munk, *Mélanges de philosophie juive et arabe*. Ed. A. Franck. Paris. 1859.

إنّها موجودة بالعربيّة في الأسكوريال تحت رقم 629 في فهرسة الغزيري الجزء الأوّل ص 184 ثمّ يعرض ما قاله الغزيري عن هذا المخطوط نقلاً عن رينان "[1].

وأمّا ملاحظتنا الثّانية، فهي متّصلة بما قاله المحقّق عن الرّسالة الأخيرة التي تضمّنها المخطوط عدد 632 والتي تغطّي الأوراق 149 ظ إلى 154 و. يقول الأستاذ العلوي: "وقد أثارت هذه المسألة (المقالة) خلافا بين المؤرّخين والمفهرسين المحدثين فنسبها بعضهم إلى ابن رشد وزعم البعض الآخر أنّها سؤال وجّه إلى ابن رشد"[2]. ثمّ ينقل في الهامش مفاد هذا الجدال كما لخّصه الأب موريس بويج[3]:

« La cinquième pièce de même manuscrit n° 632 de l'Escurial intitulée :

مسألة الإمام محمّد بن مليح الرقّاد رحمه اللّه

(Derenbourg, Op.Cit., p.440) est considérée par Derenbourg comme une « question adressée sans doute à Averroès. Mais Sterischreinder, Die. Hebr. Ubers., p.102, qui en a trouvé la traduction hébraïque dans des recueils de "questions" qui sont pour la plupart d'Averroès, regarde ce dernier comme l'auteur de l'opuscule » .

ثمّ يمرّ الأستاذ العلوي إلى استعراض شروط حسم هذا الجدال، فيقول: "وأيّا كان الأمر، فإنّ حسم هذه المشكلة يقتضي أوّلا التّعرّف على هذا الذي يحمل اسم أبي مليح الرقّاد، وهو اسم تسكت عنه كتب الرّجال والطّبقات والأنساب التي رجعنا إليها. كما يقتضي ثانيا مقارنة دقيقة بين مضمونها ومضامين المقالات الأخرى (الواردة في القسم الثّاني) التي تتحدّث عن نفس الموضوع، وكذلك المواضيع التي تحدّث فيها ابن رشد عن الموضوع نفسه في *تلخيص كتاب القياس*. وهذا أمر خارج عن إطار هذا التّقديم وقد نرجع إليه في مناسبة أخرى"[4]. ويردف الأستاذ المحقّق في الهامش قائلا: "والغريب

---

[1] المرجع المذكور، ص 27.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ ناسخ النصّ الرّشديّ قد أسند إلى نسختنا الخطّيّة عنوان "المسائل" حيث قال في الورقة 149 و: "كتاب *المسائل* للإمام الأوحد القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد –رضي الله عنه– ."

[2] المرجع المذكور، ص 12.

[3] انظر: *Inventaire des textes arabes d'Averroès* in *Mélanges de l'Université de Saint-Joseph*. Tome VIII, pp.30-31. Beyrouth. 1922.

[4] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

أنّ السيّد عبد المجيد الغنّوشي الذي نشر هذه المقالة في مجلّة *Studia Islamica* سنة 1971 لم يعن بهذا المشكل أصلا "[1].

ولإنصاف الرّجل نقول: إنّ الأستاذ الغنّوشي "لم يعن بهذا المشكل أصلاً" في المقالة التي نشرها سنة 1971 في مجلّة *Arabica*[2] (وليس في مجلّة *Studia Islamica* كما ذهب إليه الأستاذ العلوي)، لأنّه ليس ثمّة مشكل من الأساس. فبمجرّد تصفّحنا لمضمون هذه الرّسالة، وقفنا على أنّها ليست لأبي الوليد بن رشد ولا هي موجّهة إليه. يقول محمّد بن مليح الرقّاد في الورقة 153 من مخطوطنا: " فقد انحلّت الشّكوك العويصة التي صعب على القدماء والمحدثين حلّها. وكلّ من رام حلّها تكلّف فيها أمورا لا تليق بمذهب الحكيم، و بخاصّة ابن رشد، فإنّه لم يتصوّر القضيّة المطلقة، ولذلك يجعلها ثلاثة أصناف: أكثريّة وأقلّيّة ومتوسّطة بينهما، كالحال في الممكنة. وقال في موضع آخر: إنّ المقدّمة الوجوديّة، يعني المطلقة، أنّها التي يلزم المحمول فيها للموضوع دائما في المادّة الممكنة لا في المادّة الضّروريّة. ثمّ قال: وهنا صنف آخر من المقدّمات هو وجوديّ من جهة وضروريّ من جهة، و هو أن يكون الموضوع مركّبا من جوهر وصفات متبدّلة. ويلزم عنها محمول مركّب من موضوع وصفة جوهريّة غريزيّة. فيكون الموضوع فيها واحدا بالعرض والمحمول واحدا بالذّات، مثل قولنا: كلّ ماش حيوان، وهذه هي وجوديّة من قبل صفة الموضوع المتبدّلة، ضروريّة من قبل موضوع الصّفة. فالمشي، إذا وجد، دلّ على الحيوان دلالة غير دائمة بل في الوقت الذي يوجد له المشي. وموضوع المشي يلزمه وجود الحيوان، لأنّ المتّصف بالمشي هو[3] الحامل للحيوان ضرورة. فهذه المقدّمة هي ضروريّة من جهة، وجوديّة من جهة؛ وهي وجوديّة بالذّات، ضروريّة بالعرض، لا تأتلف البتّة لا كبرى ولا صغرى مع مقدّمة ضروريّة. فلم يبق أن تأتلف مع الضّروريّة إلاّ التي هي وجوديّة بالذّات ضروريّة بالعرض، مثل قولنا: كلّ كاتب إنسان، وكلّ إنسان حيوان.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصّفحة، الهامش عدد 20.

[2] انظر: Abdel-Mâgîd El-Ghannouchi, « *Des propositions modales* », *épître d'Ibn Malîh al-Raqqâd* in *Arabica-Revue d'Etudes Arabes*. Tome XVIII-Fascicule 2. Juin 1971, pp.202 à 210. Ed. E.J. Brill. Leiden. 1971.

[3] في النصّ المحقّق "و" عوضا عن "هو" كما في النّسخة الخطّيّة.

قال: ومهما لم تضف إلى الضّروريّة مثل هذه الوجوديّة لم تنفكّ الشّكوك على أقاويل أرسطو. وهذا كلّه تشويش وتخليط وجهل بحقيقة القضايا الثّلاث، و بخاصّة المطلقة. فلذلك رأينا أن نضرب عن أقاويله هذه جملة.

وأمّا ابن سينا، فقال في كتاب *النّجاة*: إنّ الضّروريّة تقال على ستّة ضروب تشترك كلّيّا في الدّوام...".

إنّ ورود اسم ابن رشد في معرض تحليل آراء الفلاسفة حول مسألة القضيّة المطلقة يقصي نهائيًّا إمكانيّة وضع هذه الرّسالة من قبل أبي الوليد. أمّا الافتراض القائل بأنّ هذه الرّسالة موجّهة إلى ابن رشد، فلا أساس له من الصّحّة. ذلك أنّ الصّيغة التي ورد ضمنها ذكر اسم الفيلسوف هي صيغة الغائب لا صيغة المخاطب.

وأمّا ملاحظتنا الثّالثة، وهي التي قادتنا، في حقيقة الأمر، إلى إعادة تحقيق هذا الأثر الرّشديّ، فهي متعلّقة بالطّريقة التي اعتمدها الأستاذ العلوي في تحقيقه للنّصّ الرّشديّ. فعلى الرّغم من اعترافه بأنّ: "المخطوط [...] مكتوب بخطّ أندلسيّ جميل، حروفه بارزة واضحة، وهو قليل الأخطاء ممّا يدلّ على أنّ ناسخه كان على بيّنة ممّا يكتب، كما كان حرصه كبيرا على أن ينقل من الأصل بأمانة يدلّ على ذلك الهوامش التي لم يكمّل بها ما سها عن كتابته في الصّلب. وبالجملة فقد كُتب المخطوط بعناية شديدة"[1]، لم يتوار الأستاذ العلوي عن التّصرّف في تحقيقه إمّا بالإضافة أو بالحذف أو باستبدال كلمات المخطوط بأخرى من وضعه دون التّنصيص على ذلك في الهوامش. ولمّا كان تصرّف المحقّق في نصّ المخطوط قد بلغ في بعض المواضع حدّا قد يعسر معه تبيّن دلالة النّصّ الأصليّ، رأينا أن نخصّ هذه النّسخة الخطّيّة الفريدة بنشر ثان، نعيد فيه الصّلة بمبادئ تحقيق النّصوص التّراثيّة. وإنّما غرضنا من ذلك: تمكين القارئ من معاينة النصّ الرّشديّ، كما أورده النّاسخ، عساه أن يختلف في قراءته عمّا انتهينا إليه من فهم للعبارة الرّشديّة.

وعزاؤنا الوحيد، فيما أخطأنا فيه من قراءة للنّصّ الأصليّ، القول الرّشديّ: "ويشبه أن يكون المختلفون في هذه المسائل العويصة إمّا مصيبين مأجورين وإمّا مخطئين معذورين"[2].

---

[1] نفس المرجع، ص 13.

[2] ابن رشد، *فصل المقال*، ص 12. تحقيق ليون جوتييه. باريس. 1981.

صورة مصورة من الصفحة الأولى (الورقة 74 ظ) من النسخة الخطية الفريدة

لكتاب *المقدمات في الفلسفة* لأبي الوليد بن رشد

(مكتبة الأسكوريال – المخطوط رقم 632)

صورة مصورة من الصفحة الأخيرة (الورقة 149 و) من النسخة الخطية الفريدة

لكتاب *المقدمات في الفلسفة* لأبي الوليد بن رشد

(مكتبة الأسكوريال – مخطوط رقم 632)

أبو الوليد بن رشد

كتاب

المقدمات في الفلسفة

الباب الأوّل

رسائل في المنطق

I - في المقولات

[141 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

اللّهم عونك

صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما

قال أبو الوليد

–رضي الله عنه–[1]

أرسطو يقول إنّ الكلّيات ضربان:

– كلّيّ يقال على موضوع، و(ليس)[2] في موضوع[3]؛

– وكلّيّ يقال على موضوع، وهو في موضوع[4].

---

[1] في الأصل: **قال أبو الوليد رضي الله عنه. بسم اللّه الرّحمان الرّحيم. اللّهم عونك. صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما**، وفي ع. كما أثبتناها.

وردت كلمة: **ليس** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **لا** الواردة في الصّلب، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[2] وردت كلمة: **ليس** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **لا** الواردة في الصّلب، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[3] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *قاطاغورياس (المقولات)*، 22-20 1a.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في ذات الموضوع في *كتاب المقولات* نقل إسحاق بن حنين (المنشور في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 34: "الموجودات: منها ما تقال على موضوع ما وليست البتّة في موضوع ما، كقولك: "الإنسان"؛ فقد يقال على إنسان ما وليس هو البتّة في موضوع ما".

[4] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *قاطاغورياس (المقولات)*، 39 1a إلى 2 1b.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في ذات الموضوع في *كتاب المقولات* نقل إسحاق بن حنين (المنشور في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 34: "ومنها ما تقال على موضوع وهي أيضا في موضوع؛ ومثال ذلك: العلم، فإنّه في موضوع –أي في النّفس–، ويقال على موضوع –أي على الكتابة–.".

وللنّاس في هذا ثلاث[1] تأويلات:

- **التّأويل الأوّل القديم:** أنّ الكلّيّات ضربان: ضرب يعرف من موضوعاته ذواتها[2]، وليست في موضوع، أي ليست بعرض، إذ كان هذا هو حدّ العرض؛ وضرب يعرف من موضوع ذاته، وهو[3] في موضوع، أي عرض.

- **والتّأويل الثّاني:** مذهب أبي نصر، وهو أنّه أراد بذلك أنّ الكلّيّات ضربان: ضرب يعرف من موضوعاته ذواتها، ولا يعرف من موضوع شيئا خارجا عن ذاته؛ وضرب يعرف من موضوعاته[4] ذواتها، ومن موضوعات له[5] أشياء خارجة عن ذواتها[6].

والذي حرّك أبا[7] نصر إلى العدول عن المذهب الأوّل: أنّ كلّي الجوهر عن ذلك المفهوم الأوّل يكون قد أخذ في حدّه سلب رسم العرض الطّبيعيّ عنه. وكذلك كلّيّ العرض يكون قد أخذ في حدّه رسم العرض الطّبيعيّ، فكانت تكون[8] هذه الرّسوم للجوهر والعرض غير منطقيّة. وذلك أنّه كان يكون في كلّ رسم منها جزء <منطقيّ وجزء>[9] غير منطقيّ.

---

[1] كلمة: **ثلاث** ساقطة من ع.

[2] في ع. (ص 75 – هامش عدد 3): "في الأصل: **بذاتها**"، والحقيقة أنّ الكلمة التي وردت في الأصل هي: **ذواتها**، كما أثبتناه نحن.

[3] في الأصل: **وهو**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **موضوعات له**.

[5] في ع. وردت كلمة: **أخر** عوضا عن كلمة: **له**.

[6] قارن بما يقوله أبو نصر الفارابي في شرحه لكتاب *قاطاغورياس* أي *المقولات*، 19 أ: "الكلّيّات ضربان:
- ضرب يعرّف من موضوعاته كلّها ذواتها، ولا يعرّف من موضوع أصلا شيئا خارجا عن ذاته، وهو كلّي الجوهر؛
- وضرب يعرّف من موضوعات له ذواتها، ومن موضوعات له أخر أشياء خارجة عن ذواتها، وهي كلّي العرض".

[7] في الأصل: **أبو**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] كلمة: **تكون** ساقطة من ع.

[9] عبارة: **منطقيّ وجزء** ساقطة من ع.

- **والتّأويل الثّالث:** هو تأويل[1] ابن سينا؛ فإنّه فهم من قوله: على موضوع[2] هاهنا، ما يفهم من قولنا في الكلّيّ: محمول على كثيرين. فيكون مفهوم القول عنده للكلّيّات ضربان: ضرب يعرّف من الموضوعات المشار إليها ذواتها، وضرب لا يعرّف منها ذواتها[3]؛ وكأنّه قال: ضرب ليس في موضوع أصلا، وضرب في موضوع.

والذي حرّك ابن سينا إلى هذا: شيئان إثنان: أحدهما: أنّه وجد في رسم كلّيّ العرض، على مذهب أبي نصر، خللا وزيادة ليست بضروريّة. أمّا الخلل، ففي قوله: [142 و] إنّه الذي يعرّف من موضوعاته ذواتها، ومن موضوعات أخر أشياء خارجة عن ذواتها. فإنّ كلّيّ العرض ليس يوجد له هذان النّحوان من التّعريف، وهو مأخوذ بجهة واحدة، بل إنّما يوجد له إذا أخذ بجهتين. إمّا تعريفه من موضوعاته ذواتها، <فإذا أخذ بمثاله الأوّل؛ وإمّا تعريفه من موضوعاته شيئا خارجا عن ذاتها>[4]، فإذا أخذ باسمه المشتقّ. وأمّا الفصل الذي أخذ في حدّ كلّيّ العرض[5]، فهو قوله: يعرّف من موضوعات له ذواتها، لأنّ هذا أمر عارض لكلّيات العرض. والذي لكلّيّات العرض، بما هي كلّيّات

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في ع. وردت كلمة: **موضوعه** عوضا عن كلمة: **موضوع**.

[3] وهذا المعنى هو الذي أثبته ابن سينا لا في الفصل الثّالث من كتاب *المقولات* من منطق *الشّفاء*، ص 18 إلى ص 27 فقط -كما ذهب إليه الأستاذ العلوي-، بل أيضا في القسم الأوّل في المنطق من كتاب *النّجاة*، ص 45، وفي الفصل الثّامن من باب المنطق من كتاب *الإشارات والتّنبيهات*، ص 149: "وإذا كان الجزئيّ كذلك، فيجب أن يكون الكلّيّ ما يقابله؛ وهو الذي نفس تصوّر معناه لا يمنع وقوع الشّركة فيه. فإن امتنع لسبب من خارج مفهومه. فبعضه يكون مشتركا بالقوّة والإمكان، مثل الشّكل الكريّ المحيط بإثنتي عشرة قاعدة مخمّسات. وبعضه ليس تقع فيه شركة لا بالفعل، ولا بالقوّة والإمكان، لسبب غير نفس مفهومه، مثل الشّمس عند من لا يجوّز وجود شمس أخرى". فالعجب من المحقّق كيف يقول في الهامش عدد 8 من ص 77: "والجدير بالذّكر هاهنا أنّ ابن سينا لم يتناول مباحث كتاب المقولات في مؤلّفاته الأخرى" !!

[4] عبارة: **فإذا أخذ بمثاله الأوّل؛ وإمّا تعريفه من موضوعاته شيئا خارجا عن ذاتها** ساقطة من ع.

[5] في الأصل: **للعرض**، وفي ع. كما أثبتناها.

عرض، إنّما هو ألاّ[1] تعرّف[2] من موضوعاتها القائمة بها ذواتها، إذ قد توجد أعراض لا تعرّف شيئا[3].

والذي ذهب على ابن سينا: أنّه لم يقصد هاهنا برسم كلّيّ الجوهر وكلّيّ العرض، إلاّ[4] إعطاء الفرق بينهما، بل ومن حيث كلّ واحد[5] منهما يخصّ جميع ما تحته من الأجناس والأنواع. فلذلك[6] أخذ في (حدّ)[7] كلّ واحد[8] منهما تعريفه للموضوع الذي يحمل

---

[1] في ع.: الا.

[2] في الأصل: **يعرف**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] وهذا المعنى هو الذي أثبته ابن سينا لا في الفصل الثّالث من كتاب *المقولات* من منطق *الشّفاء*، ص 18 إلى ص 27 فقط -كما ذهب إليه الأستاذ العلوي-، وفي الفصل التّاسعة من باب المنطق من كتاب *الإشارات والتّنبيهات* ص 151، وفي القسم الأوّل في المنطق من كتاب *النّجاة*، ص 45-ص 46: "ولنترك الجزئيّ ولنشتغل بالكلّي. وكلّ كلّي فإمّا ذاتيّ وإمّا عرضيّ. والذاتيّ هو الذي يقوّم ماهيّة ما يقال عليه. ولا يكفي في تعريف الذاتيّ أن يقال إنّ معناه ما لا يفارق، فكثير ممّا ليس بذاتيّ لا يفارق. ولا يكفي أن يقال إنّ معناه ما لا يفارق في الوجود ولا تصحّ مفارقته في التّوهّم، حتّى إن رفع في التّوهّم يبطل به الموصوف في الوجود، فكثير ممّا ليس بذاتيّ هو بهذه الصّفة، مثل كون الزّوايا من المثلّث مساوية لقائمتين، فإنّه صفة لكلّ مثلّث، ولا يفارق في الوجود، ولا يرتفع في الوهم، حتّى يقال إنّا لو رفعناه وهما لم يجب أن نحكم أنّ المثلّث غير موجود، وليس بذاتيّ، ولا أيضا أن يكون وجوده للموصوف به مع ملازمته بيّنا. فإن كثيرا من لوازم الشّيء التي تلزمه بعد تقرّر ماهيّته، تكون بيّنة اللّزوم له، بل الذّاتيّ ما إذا فهم معناه وأخطر بالبال وفهم معنى ما هو ذاتيّ له وأخطر بالبال معه، لم يمكن أن يفهم ذات الموصوف إلاّ أن يكون قد فهم له ذلك المعنى أوّلا، كالإنسان والحيوان. فإنّك إذا فهمت ما الحيوان وفهمت ما الإنسان ، فلا تفهم الإنسان إلاّ وقد فهمت أوّلا أنّه حيوان. وأمّا ما ليس بذاتيّ فقد تفهم ذات الموصوف مجرّدا دونه. فإذا فهم فربّما لزمه أن يفهم وجوده له، كالمحاذاة للنّقطة، أو يفهم ببحث ونظر، كتساوي الزّوايا القائمتين في مثلّث، أو يكون جائزا أن يرفع توهّما، وإن لم يرتفع وجودا، كالسّواد للإنسان الزّنجيّ، أو يرتفع وجودا وتوهّما معا، مثل الشّباب فيما يبطئ زواله، والقعود فيما يسرع زواله".

[4] نقرأ في ع. الهامش عدد 10 من ص 77: "كذا في الأصل. والرّاجح أنّها: "لا"، وقد تكون زائدة". وهذا كلّه تخليط وتشويش، فمعنى النصّ الأصليّ لا يستقيم إلاّ بإثبات كلمة "إلاّ"!!

[5] كلمة: **واحد** ساقطة من ع.

[6] في ع. وردت كلمة: **فلذلك** عوضا عن عبارة: **ولذلك**.

[7] وردت كلمة: **حدّ** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[8] كلمة: **واحد** ساقطة من ع.

عليه، وأفرد الجوهر بأنّه الذي[1] لا يحمل حمل "في"، وأنّ العرض هو الذي يخصّه هذا الحمل[2].

وكلام أرسطو، إذا تؤمّل، هو أبسط من هذا كلّه. وذلك أنّه، لمّا كانت[3] أصناف الحمل صنفين:

- أحدهما: الحمل الوصفيّ، وهو الذي يقال فيه إنّ المحمول هو الموضوع؛ مثل قولنا: الإنسان حيوان.

- والآخر: الحمل الذي يكون بحرف[4] من حروف النّسبة، وأشهر هذه الحروف هو حرف "في".

وكأنّه قال: إنّ كلّيّات الجوهر هي التي تحمل حملا وصفيّا، ولا تحمل حمل "في"؛ وكلّيات الأعراض هي التي تحمل الحملين معا؛ مثال ذلك العلم أنّه في النّفس، وأنّ النّفس فيها علم؛ ويحمل مثلا على الكتابة حملا وصفيّا.

ولمّا كان الحمل بحرف "في" مشتركا بيّنه، فقال: "الموجود في الشّيء لا كجزء منه، وليس يمكن وجوده من غير الذي هو فيه". ففرّق في الفصل الأوّل بين التي تستعمل في نسبة الجزء [142 ظ] إلى الكلّ، وفي الفصل الثّاني بين "في" التي تستعمل في نسبة

---

[1] كلمة: **الذي** ساقطة من ع.

[2] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرتين السّابعة والتّاسعة من *تلخيص كتاب المقولات* (الورقة 19 و من نسخة فيرنتسه والورقة 19 ظ - الورقة 20 أ و من نسخة ليدن): "والموجودات منها ما يحمل على موضوع وليست في موضوع -أي منها ما يعرّف من جميع ما يحمل عليه جوهره وماهيّته، ولا يعرّف من موضوع أصلا شيئا خارجا عن جوهره-. وهذا هو الجوهر العامّ، مثل الحيوان والإنسان؛ فإنّهما إذا حملا على شيء عرّفا منه جوهره وذاته لا شيئا خارجا عن ذاته. [...] ومنها ما يحمل على موضوع وهو أيضا في موضوع، أي يحمل على شيئين يعرّف من أحدهما ماهيّته، ولا يعرّف من الآخر ماهيّته، من جهة أنّه جزء جوهر من الذي يعرّف ماهيّته، وليس بجزء جوهر من الذي لا يعرّف ماهيّته، بل قوامه بالموضوع. وهذا هو العرض العامّ، مثل حملنا العلم على النّفس وعلى الكتابة، فإنّا نقول إنّ الكتابة علم، والعلم في النّفس. فإذا حملناه على الكتابة عرّف جوهرها، إذا كان جنسا لها يليق أن يعطى في جواب ما هي الكتابة. وإذا حمل على النّفس، فقيل: في النّفس علم، عرّف شيئا خارجا عن ذاتها".

[3] في الأصل: **كان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **بحرف** ساقطة من ع.

الشّيء إلى المكان. وهذه النّسب <الثّلاث هي أشهر النّسب>[1] التي يستعمل[2] فيها حرف "في". وسائر النّسب هي تجوّز، فلذلك لم يعرض لها.

ولو أراد أرسطو بقوله: "في": موضوع الحمل الذي يعرف من موضوعاته أشياء خارجة عن ذاتها، لما احتاج أن يقسّم دلالة "في"، ولسلك في التّحديد مسلك أبي نصر. وذلك أنّ الحمل الذي[3] في موضوع يلحقه أن يعرّف شيئًا خارجًا عن ذات الموضوع، فرسمه بذاته أولى من رسمه بلاحقه. وأيضًا فهذا اللاّحق يوجد للعرض، وهو مأخوذ باسمه <المشتقّ وباسمه>[4] الذي هو مثال أوّل. والمقصود هاهنا إنّما[5] هو تعريف العرض بأشياء، كلّ واحد منها موجود للعرض، بما هو مثال أوّل، وهو الحمل على "كلّ" وفي "كلّ" .

وأمّا الحمل المعرّف ذات الموضوع والمعرّف منه، شيئًا خارجًا عن ذاته، فليس يوجد كلّ واحد منهما بالذّات للعرض، وهو مأخوذ بمثاله الأوّل؛ إذ كان الوصف الواحد، وهو قولنا: يعرّف شيئًا خارجًا عن ذاته، يصدق على العرض، وهو مأخوذ باسمه المشتقّ، وباسمه الذي هو مثال أوّل.

وإنّما ينعكس حدّ أبي نصر على العرض المقصود في هذا[6] الكتاب، إذا حمل عليه النّحوان من الحمل معًا، لا إذا أفرد أحدهما عن الآخر؛ مثال ذلك أنّا إذا قلنا: إنّ كلّ ما عرّف من موضوعه شيئا خارجا عن ذاته، فهو عرض مدلول عليه بالمثال <الأوّل، لم>[7] يكن صادقا، إذ يصدق هذا على العرض، وهو مأخوذ بالنّحوين. وأمّا إذا أخذنا قولنا: كلّ ما يحمل حمل "في"، فهو عرض مأخوذ باسمه الذي هو مثال أوّل، كان صادقا؛ لأنّ العرض، المحمول باسمه المشتقّ، ليس[8] يحمل حمل "في".

---

[1] عبارة: **الثّلاث هي أشهر النّسب** ساقطة من ع.

[2] في الأصل: **تستعمل**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] كلمة: **الذي** ساقطة من ع.

[4] عبارة: **المشتقّ، وباسمه** ساقطة من ع.

[5] وردت كلمة: **إنّما** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **إذا** الواردة في الصّلب، وفي ع. لم يقع التّفطّن إلى كلّ ذلك فأورد المحقّق كلمة: إذن.

[6] كلمة: **هذا** ساقطة من ع.

[7] عبارة: **الأوّل، لم** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **لا**.

فحدّ أبي نصر هو مثل من حدّ الإنسان بأنّه حيوان مائت ناطق؛ فإنّ المائت لا يصدق عليه حمل الإنسان، إلاّ إذا قيّد بالنّاطق. وهذا عيب في [143 و] الحدود. وحدّ أرسطو هو مثل من حدّ الإنسان بأنّه حيوان ناطق، لا تفسد نفسه بعد الموت. فإنّ كلّ واحد من هذين الوصفين يصدق حمل الإنسان عليه مفردا.

فتبيّن هذا، فإنّ فيه غموض يدلّ على بعد غور أرسطو، ومباينة فطرته لأكثر فطر النّاس.

والموفّق هو الله.

II - في العبارة

[88 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

اللّهمّ عونك يا ربّ

صلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى[1] آله وسلّم تسليما

قال أبو الوليد محمّد[2] بن[3] رشد

–رضي الله عنه–

من كتاب *العبارة* لأبي نصر

أبو نصر يرى أنّ الكلمة، التي هي الفعل، تدلّ، مع دلالتها على المعنى والزّمان المحصّل، على الموضوع، أعني: موضوع المعنى؛ وأنّها تشارك في هذا المعنى الأسماء المشتقّة؛ وأنّها تفارق الأسماء المشتقّة بدلالتها على معنى ثالث، وهو وجود ذلك المعنى لشيء. وأنّه لمكان هذه الدّلالة تكتفي بنفسها في ارتباطها بالموضوع في القضيّة. وأنّ هذه الدّلالة هي[4] غير دلالتها على الموضوع، إذ لو كانت هي بعينها، لكان الاسم المشتقّ مكتفيا (بنفسه[5] في أن يكون خبرا ولم يحتج لرباط[6].

[1] كلمة: **على** ساقطة من ع.

[2] كلمة: **محمّد** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **بن** ساقطة من ع.

[4] كلمة: **هي** ساقطة من ع.

[5] في ع. لم يقع التّصيص على أنّ كلمة: **بنفسه** وردت مضافة في الهامش.

[6] قارن بما يقوله أبو نصر الفارابي في شرحه لكتاب *باري أرمينياس أي العبارة*، الورقة 44 أ إلى الورقة 46 أ: "فالألفاظ الدّالّة على المعاني المفردة ثلاثة أجناس: اسم وكلمة وأداة. فالاسم لفظ دالّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدلّ ببنيته، لا بالعرض، على الزّمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى. والكلمة لفظ مفرد دالّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده، ويدلّ ببنيته، لا بالعرض، على الزّمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى؛ والزّمان المحصّل هو المحدود بالماضي والحاضر والمستقبل. والأداة لفظ يدلّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة؛ مثل "من" و"على"، وما أشبه ذلك. فهذه الأجناس الثّلاثة تشترك في أنّ كلّ واحد منها دالّ

على معنى مفرد. وقيل في الاسم إنّه لفظ لينتظم المركّب والمفرد؛ فالمركّب مثل: قيس عيلان وعبد شمس؛ والمفرد مثل: زيد وعمرو؛ وكلا هذين يدلّ على معنى مفرد. واشترط في الاسم والكلمة أنّ المعنى المدلول عليه بهما شأنه أن يفهم وحده، لأنّهما به يباينان الأداة ويشتركان فيه. والذي اشترط نفيه، بعد ذلك، في حدّ الاسم هو الذي به يباين الاسم الكلمة؛ وذلك بعينه اشترط إيجابه في حدّ الكلمة. واشترط في حدّ الكلمة أن تكون دالّة على الزّمان لا بالعرض، لأنّ كثيرا من النّاس يظنّ أنّ كلّ اسم يدلّ أيضا على الزّمان، إذ كان كلّ شيء عندهم في زمان، مثل الإنسان والحيوان؛ لتخرج عنها الأشياء التي هي في زمان بالعرض، وهي التي إذا فهمت لم ينجر معها في الزّمان ضرورة، مثل الإنسان والحيوان. وهذه، وإن كان كلّ واحد منها في زمان، فأسماؤها ليست تدلّ على الزّمان، بل بالذّات وبالاضطرار. فإنّ الزّمان لا يفارق الكلمة أصلا، واشترط أن تكون دلالتها على الزّمان ببنيتها لتخرج عنها الألفاظ الدّالّة على أصناف الحركات، مثل المشي والعدو. فإنّ معاني هذه، إذا فهمت، أنجر الزّمان معها في الذّهن ضرورة، وليس الزّمان مقترنا بها إلاّ بالعرض، إذ كانت لا يمكن أن تفارق الزّمان؛ وهذه وإن كان الزّمان غير مفارق لها، فليست ألفاظها هي التي تفهم الزّمان ببنيتها وأشكالها، ولكن يلزم الزّمان عند وجودها على أنّه خارج. كما أنّ القيام والقعود، وإن كانا لا يوجدان إلاّ في الإنسان والحيوان، فليست هذه الألفاظ بأشكالها دالّة على الإنسان والحيوان، بل إن كان ذلك فبالعرض، ولو كانت تدلّ بذاتها على الزّمان المقترن بها لكانت كلّ لفظة دلّت على شيء، وكان يقترن إلى المعنى المدلول عليه بتلك اللّفظة أشياء أخر غيره، لدلّت اللّفظة، مع دلالتها على ذلك المعنى، على تلك الأشياء الأخر المقترنة إليه. ولكان يلزم في كثير من الألفاظ أن تدلّ على أشياء بلا نهاية. واشترط فيه أنّه دالّ على زمان محصّل لتخرج عنها الألفاظ الدّالّة من الأسماء على أزمنة فيها غير محصّلة، مثل السّرعة والإبطاء. فإنّهما يدلاّن على زمان، إذ كانت ماهيّات هذه بالزّمان، لكنّه زمان غير محصّل بالماضي والمستقبل والحاضر. ثمّ اشترط فيه قولنا الزّمان الذي فيه ذلك المعنى، لتخرج عنها الألفاظ الدّالّة على الأزمنة المحصّلة أنفسها، مثل: اليوم وأمس وغد. فإنّ كلّ واحد منها يدلّ على زمان بعينه محصّل، لا على معنى في ذلك الزّمان، ولا على زمان ذلك الزّمان.

والكلمة أيضًا، مع دلالتها على زمان المعنى تدلّ على موضوعه من غير تصريح، وتشارك في ذلك الأسماء المشتقّة، مثل: الضّارب والشّجاع والفصيح؛ وتدلّ الكلمة أيضا بذاتها على وجود المعنى لشيء، فلذلك تكتفي بأنفسها في ارتباطها بالموضوع في القضيّة؛ وليس ذلك لأجل ما في بنيتها من الدّلالة على الموضوع من غير تصريح. ولو كان لأجل ذلك لكانت الأسماء المشتقّة مكتفية بأنفسها في ارتباطها بالموضوع في القضايا، ولما احتاجت إلى كلمة وجوديّة، إمّا مظهرة في اللّفظ أو مضمرة. فمن ذلك يجب أن تكون الكلمة، مع مشاركتها للأسماء المشتقّة في الدّلالة على الموضوع، لما استغنت في القضيّة عمّا احتاجت إليه الأسماء المشتقّة من الرّوابط أنّها بنفس بنيتها تدلّ أيضا على ما تدلّ عليه بالكلم الوجوديّة المقرونة بالأسماء المحمولة".

انظر أيضًا ما أورده أبو نصر في *كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق*، الورقة 71 ظ من نسخة ديار بكر الخطّيّة: "إنّ الألفاظ الدّالّة منها ما هو اسم، ومنها ما هو كلم –والكلم هي التي يسمّيها أهل العلم

فنقول نحن: أمّا دلالة الاسم المشتقّ)[1] على موضوع المعنى والمعنى، فإنّما يدلّ عليه من حيث [أنّ][2] المعنى قائم به، أعني أنّ المثال الأوّل[3] يدلّ على المعنى مجرّدا من الموضوع؛ والاسم المشتقّ يدلّ على المعنى من حيث هو قائم بالموضوع. وإذا كان هذا هكذا، فدلالة الاسم المشتقّ على الموضوع ليست[4] هي[5] دلالة ارتباط به؛ لأنّه، لو كان ذلك كذلك[6]، لكان المعنى الذي هو مثال أوّل، يمكن حمله على الموضوع[7].

باللّسان العربي: الأفعال–، ومنها ما هو مركّب من الأسماء والكلم. فالأسماء، مثل: زيد وعمرو، وإنسان وحيوان، وبياض وسواد، وعدالة، وكتابة، وعادل، وكاتب، وقائم وقاعد، وأبيض وأسود؛ وبالجملة كلّ لفظ مفرد دالّ على المعنى، من غير أن يدلّ بذاته على زمان المعنى. والكلم هي الأفعال، مثل: مشى ويمشي وسيمشي، وضرب ويضرب وسيضرب، وما أشبه ذلك. وبالجملة، فإنّ الكلمة لفظة مفردة تدلّ على المعنى وعلى زمانه. فبعض الكلم يدلّ على زمان سالف، مثل: كتب وضرب، وبعضها على المستأنف، مثل: سيضرب، وبعضها على الحاضر، مثل قولنا: يضرب الآن. والمركّب من الأسماء والكلم، منه ما هو مركّب من اسمين، مثل قولنا: زيد قائم، وعمرو إنسان، والفرس حيوان؛ ومنه ما هو مركّب من اسم وكلمة، مثل قولنا: زيد يمشي، وعمرو كتب، وخالد سيذهب، وما أشبه ذلك".

1 وردت عبارة: **بنفسه في أن يكون خبرا ولم يحتج لرباط. فنقول نحن: أمّا دلالة الاسم المشتقّ** مضافة في الهامش.

2 لم ترد هذه الإضافة في ع.

3 كلمة: **الأوّل** ساقطة من ع.

4 في الأصل وفي ع.: **ليس**.

5 في الأصل وفي ع.: **هو**.

6 كلمة: **كذلك** ساقطة من ع.

7 قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الرّابعة من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 12 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 12 و من نسخة ليدن): "والاسم هو لفظ دالّ بتواطؤ على معنى مجرّد من الزّمان، من غير أن يدلّ واحد من أجزائه إذا أفرد على جزء من ذلك المعنى، سواء كان الاسم المفرد بسيطا –مثل زيد أو عمرو– أو مركّبا –مثل عبد الملك، الذي هو اسم لرجل. وذلك أنّ عبد الملك، الذي هو اسم لرجل، إذا أفرد عنه "عبد" أو "الملك" لم يدلّ على جزء من المعنى الذي دلّ عليه مجموعها، كما يدلّ عليه في قولنا: "عبد الملك" إذا أردنا أنّه عبد لملك. فإنّ عبدا يدلّ هاهنا على جزء من المعنى الذي دلّ عليه قولنا: "عبد الملك"، وكذلك الملك يدلّ على جزء من المعنى. والفرق بين الأسماء البسيطة والأسماء المركّبة –مثل عبد قيس وبعل بك– أنّ الجزء من الاسم البسيط، وهو المقطع الواحد من المقاطع التي تركّب منها الاسم، ليس يدلّ على شيء أصلاً، لا بالذّات ولا بالعرض –مثل الزّاي من "زيد". وأمّا الجزء من الاسم المركّب، فليس يدلّ إذا أفرد إلاّ بالعرض –مثل أن يتّفق لمن اسمه "عبد الملك" أن يكون عبدا لملك ".

وأمّا الكلمة، فدلالتها على الموضوع إنّما هي من حيث تدلّ على ارتباطها، أعني: من حيث هي خبر، والموضوع مخبر عنه بها.

وهذه الدّلالة مخالفة للدّلالة التي في الاسم المشتقّ، وهي قيام المعنى بالموضوع. ولذلك كان الاسم المشتقّ مع هذه الدّلالة يفتقر إلى الدّلالة الثّانية. وبيّن أنّ الموضوع في هاتين الدّلالتين هو واحد بعينه، لأنّ الشّيء الذي تدلّ الكلمة [89 و] على ارتباطها به هو[1] الذي قامت به، وإنّما تفترق[2] الدّلالتان في الجهة: فالواحدة تدلّ دلالة ارتباط به، والأخرى دلالة قيام به[3].

وإذا كان [هذا][4] هكذا، فإن كان الأمر على ما يقوله أبو نصر، فللكلم على الموضوع دلالتان:

– دلالة ارتباط، وهي التي بها كانت خاصّتها أن تكون خبرا بنفسها.

– ودلالة قيام به، وهي التي تشارك فيها الأسماء المشتقّة.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 27 - 20 a 16.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد ولا إلى كتاب *العبارة* لأرسطو.

[1] في الأصل وردت عبارة: **شيء بعينه** مشطوبة، وفي ع. لم تشطب إلاّ كلمة: **شيء**.

[2] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الرّابعة عشرة من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 13 و من نسخة فيرنتسه والورقة 13 و من نسخة ليدن): "والقول هو لفظ دالّ. الواحد من أجزائه الأول –أي البسيطة– يدلّ على إنفراده، من جهة أنّه لفظ، على أنّه جزء مفرد، لا على أنّه إيجاب أو سلب –مثل قولنا: الإنسان حيوان. فإنّ لفظ الإنسان، الذي هو جزء أوّل من هذا القول، يدلّ على شيء مفرد، لا على جهة أنّ ذلك الشّيء موجود أو غير موجود، وكذلك لفظ الحيوان، الذي هو الجزء الثّاني من هذا القول. وهذا الذي أخذ في حدّ القول من أنّ الواحد من أجزائه الأول يدلّ على معنى مفرد هو الفصل الذي به يفارق القول الاسم. فإنّ الاسم البسيط ليس يدلّ الجزء منه، وهو المقطع، على شيء أصلا، والاسم المركّب أيضا ليس يدلّ الجزء منه على شيء إلاّ بالعرض –مثل أن يعرض لإنسان اسمه "عبد الملك" أن يكون عبدا لملك".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 34 - 27 b 16.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في الكلمة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

[4] وردت هذه الكلمة في ع. دون التّنصيص على أنّها مضافة.

وإن كان ذلك كذلك، فدلالتها على الموضوع من حيث [أنّ][1] المعنى قائم به، يجعل الموضوع خبرا[2] ممّا تدلّ[3] عليه دلالة تصوّر، فيكون الموضوع والمعنى الذي تدلّ عليه من هذه الجهة معدّا لأن يكون خبرا أو مخبرا عنه. فإن كانت خبرا، احتاجت أن تكون فيها دلالة على ارتباط المعنى والموضوع الذي يوجد فيه (ذلك)[4] المعنى بموضوع آخر؛ لكنّ هذا الموضوع بعينه هو الذي تدلّ عليه دلالة ارتباط؛ فإذن ليس تدلّ عليه دلالة ارتباط به، إذ الدّلالتان متضادّتان.

وذلك أنّ الدّلالة الواحدة تقتضي أن يكون الموضوع والمعنى الذي فيه خبرا عن غيره. والدّلالة الثّانية تقتضي أن يكون الموضوع مخبرا عنه، أعني: أنّ الدّلالة الأولى تقتضي أن يكون الشّيء الحامل للمعنى خبرًا[5] محمولاً[6]، أو موضوعا[7] في القضايا الجازمة. والثّانية تقتضي[8] أن يكون الشّيء الحامل هو الموضوع نفسه في القضيّة والقول الجازم. ولا يصحّ أن يكون في شكل لفظ من الألفاظ دلالتان تقتضي الشّيء ونقيضه.

وإن[9] كان هذا هكذا، فإذن ليس في الكلمة دلالة على الموضوع بالذّات، إلاّ دلالة الارتباط. لكن، لمّا كان هذا الموضوع هو الذي به وجد المعنى، كانت دلالتها على الموضوع من هذه الجهة بالعرض لا بالذّات[10].

---

[1] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] في الأصل: **جزءا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] كلمة: **تدلّ** ساقطة من ع.

[4] وردت كلمة: **ذلك** مضافة في الهامش.

[5] في الأصل: **خبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل: **محمول**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل: **موضوع**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في الصّلب: **وإذا** ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الخامسة عشرة من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 13 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 13 و من نسخة ليدن): "والقول إنّما يدلّ على طريق التّواطؤ، لا بالطّبع ولا على طريق أنّ لكلّ معنى مركّب لفظا/مركّبا يدلّ عليه بالطّبع، من غير أن توجد تلك الدّلالة في لفظ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة. فإنّ قوما يرون أنّ الألفاظ هكذا دلالتها، وقوم أخر يرون أنّ الألفاظ تدلّ بالطّبع، من غير أن يكون لنا اختيار فيها أصلا –لا اختيار تركيب وضعيّ، ولا اختيار تركيب طبيعيّ– وهو رأي من يرى أنّ هاهنا تراكيب للألفاظ تدلّ بالطّبع على معنى معنى.

فإذن ليس ينبغي أن يقال إنّ للكلمة دلالتين[1]: دلالة على الموضوع، ودلالة على الارتباط. فإنّ ذلك[2] إنّما يصحّ لو كان الشّيء الذي يُدلّ[3] عليه دلالة ارتباط، غير الشّيء الذي يُدلّ[4] عليه دلالة الاسم المشتقّ على موضوعه. وأمّا وذلك الشّيء واحد بعينه والدّلالتان (متناقضتان، فليس يصحّ أن تنسبا[5] إليها بالذّات.

وهذا بيّنٌ عند التّأمّل، والله أعلم.

وقد يمكن أن يُقال: إنّما قال أرسطو في حدّ الاسم لفظ يدلّ بتواطؤ لهذا المعنى. وقد يمكن أن يكون أراد بلفظ صوتا، إن قيل، أنّ اللّفظ الذي يشترك فيه الإنسان والحيوان هو باشتراك الاسم، وهذا هو الصّحيح".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 2 - 1 a 17.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد بالذّات، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في الكلمة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو. والأغرب من ذلك أنّ المحقّق لم يتفطّن إلى الصّبغة الجداليّة للقول الذي أوردناه، فأعلن في الهامش عدد 3 من ص 84: "والملاحظ أنّه [ابن رشد] لا يعنى في هذا الموضع من التّلخيص بمناقشة موقف أبي نصر من الكلمة أو موقف غيره من الشرّاح"!!

[1] في الأصل: **دلالتين**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **تلك**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في ع: **تدلّ**.

[4] في ع.: **تدلّ**.

[5] في الأصل: **تنسب**، وفي ع.: **ينسبا**.

[137 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

عونك اللّهمّ

صلّى[1] الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما

قال الإمام الأوحد العلم

أبو الوليد بن[2] رشد

–رضي الله عنه–

من كتاب العبارة

الحكيم يرى أنّ من المحمولات المفردة، ما إذا جمّعت، كان منها[3] محمول واحد بالذّات؛ وهذه تصدق مفردة ومجموعة ضرورة؛ ومنها، ما إذا جمّعت، كان منها محمول واحد بالعرض؛ وأنّ هذه يوجد فيها الصّادق والكاذب. وأنّ خاصّة المحمولات التي تصدق فرادى ومجموعة أمران إثنان:

– **أحدهما:** أن يكون وجود أحدهما للآخر بالذّات.

– **والثّاني:** بأن لا يكون أحدهما[4] (منطويا في الآخر.

وذلك أنّه إذا انطوى أحدهما في الثّاني، لحق القول فضل وتكرير. وإذا لم يكن أحدهما)[5] للثّاني بالذّات، لحق ذلك الكذب[1].

---

[1] في ع. إضافة لحرف العطف: و.

[2] في ع.: ابن.

[3] في الأصل: **منه**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **أحدهما** ساقطة من ع.

[5] وردت عبارة: **منطويا في الآخر. وذلك أنّه إذا انطوى أحدهما في الثّاني، لحق القول فضل وتكرير. وإذا لم يكن أحدهما** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه العبارة مضافة.

وتمثّل في التي تصدق فرادى وتكذب مجموعة [137 ظ] بقول القائل: فلان طبيب وفلان بصير، أي حاذق. يريد: فإنّه إذا ركّب هذان المحمولان فحملاً عليه، فقيل: طبيب بصير، أمكن أن يكذب الحمل عليه، إذا كان طبيبًا غير بصير بصناعة الطّبّ؛ وأن يصدق، إذا كان بصيرًا بها[2].

---

[1] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الستّين من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 18 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 19 و من نسخة ليدن): "ولمّا كانت المحمولات الكثيرة التي تحمل على موضوع واحد توجد بأربعة أحوال:

– إمّا محمولات إذا أفردت صدقت، وإذا جمّعت صدقت؛ وكان المجتمع منها محمولا واحدا، وهو الذي قلنا إنّ المجتمع منها يكون قضيّة واحدة.

– وإمّا محمولات إذا أفردت صدقت، وإذا جمّعت كان الكلام هذرا وفضلا.

– وإمّا محمولات إذا أفردت صدقت، وإذا جمّعت كذبت.

فقد ينبغي أن نعطي القانون الذي به تبيّن هذه المحمولات بعضها من بعض، بعد أن نبيّن أنّه ليس واجبًا أن يكون ما يصدق مفردًا يصدق مجموعًا من غير أن ينطوي في ذلك كذب ولا فضل".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 34 - 27 b 16.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في القضايا بالجملة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

[2] انظر ما يقوله أرسطو في ذات الموضوع في *كتاب باري أرمينياس أي في العبارة* نقل إسحاق بن حنين (المنشور في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 119 إلى ص 121: "ولمّا كانت الأشياء التي تحمل فرادى، بعضها تحمل، إذا جمّعت، حتّى يكون المحمول كلّه واحدا، وبعضها ليس كذلك؛ فينبغي أن نخبر بالفرق في ذلك. فإنّ إنسانا من النّاس قد يصدق القول عليه فرادى بأنّه حيّ، وبأنّه ذو رجلين؛ ويصدق أيضًا أن يقال عليه هذان كشيء واحد. وقد يصدق القول عليه بأنّه إنسان وبأنّه أبيض؛ ويصدق أيضا أن يقال عليه هذان كشيء واحد. وليس متى كان القول عليه بأنّه بصير حقّا، والقول عليه بأنّه طبيب حقّا، فواجب أن يكون طبيبا بصيرًا. وذلك أنّه، إن كان، لأنّ كلّ واحد من القولين حقّ، فقد يجب أن يكون مجموعها حقّا –لزم من ذلك أشياء كثيرة شنعة. وذلك أنّ قولنا على إنسان من النّاس إنّه إنسان حقّ، وقولنا عليه إنّه أبيض، فيجب أن يكون القول عليه بذلك كلّه صادقا أيضا. فيجب أن يكون القول عليه بذلك أجمع صادقا أيضا حتّى يقال عليه بأنّه إنسان –أبيض–أبيض...، ويمرّ ذلك بلا نهاية. وقد يُقال أيضا عليه بأنّه طبيب، وبأنّه أبيض، وبأنّه يمشي؛ فقد يجب أن تقال هذه عليه مرارا كثيرة بالتّركيب بلا نهاية. وأيضا إن كان سقراط هو سقراط، وهو إنسان، فهو سقراط إنسان. وإن كان إنسان، وكان ذا رجلين، فهو إنسان ذو رجلين. فقد بان من ذلك أنّ من قال بأنّ التّأليف واجب وجوده على الإطلاق، فقد يلزمه من ذلك أن يقول أشياء شنيعة.

فنحن الآن نصف كيف ينبغي أن يوضع، فنقول:

إنّ ما كان من المعاني التي تحمل ومن المعاني التي عليها يقع الحمل إنّما يقال على شيء واحد بعينه أو بعضا على بعض بطريق العرض، فإنّ هذه ليس تصير شيئًا واحد. ومثال ذلك: قولنا في إنسان من النّاس إنّه أبيض وطبيب. فليس قولنا إنّه أبيض، وإنّه طبيب، معنى واحدًا؛ وذلك أنّهما جميعا عرضان لحقا شيئًا واحدًا. وإن كان القول أيضًا بأنّ الأبيض طبيب صادقًا، فليس يجب، ولا من ذلك، أن يكون معنى أنّه طبيب ومعنى أنّه أبيض معنى واحدًا. وذلك أنّ الطّبيب بطريق العرض ما كان أبيض؛ فيجب من ذلك ألاّ يكون أنّه أبيض وأنّه طبيب معنى واحدا. ومن قبل ذلك صار طبيب ليس بصيرًا على الإطلاق، بل هو حيّ ذو رجلين. وذلك أنّ هذين ليسا بطريق العرض، ولا ما كان أيضا الواحد منه محصورا في الآخر. ولذلك كثيرًا ما لا يمكن أن يقال: أبيض، ولا أن يُقال إنّ الإنسان إنسان حيّ أو ذو رجلين. وذلك أنّا قد حصرنا في قولنا إنّه إنسان أنّه حيّ، وأنّه ذو رجلين.

لكن قد يصدق القول على الشّخص على الإطلاق؛ ومثال ذلك القول على الإنسان من النّاس بأنّه إنسان، والقول على الإنسان الأبيض بأنّه أبيض؛ إلاّ أنّ ذلك ليس أبدا. لكن متى كان محصورا في المزيد في القول شيء من المتقابل الذي تلزمه مناقضة، فليس يكون حقّا، بل كذبا؛ ومثال ذلك أن يقال في الإنسان الميّت إنّه إنسان. ومتى لم يكن ذلك، فقد يصدق. بل نقول إنّه متى وجد ذلك فيه، فهو أبدا غير صادق؛ ومتى لم يوجد، فليس أبدا يصدق. ومثال ذلك قولنا: "أوميروس موجود شيئا ما"، كأنّك قلت: "شاعرا؛ فهل هو موجود أو لا؟ فإنّ قولنا: "موجود"، إنّما حملناه على أوميروس بطريق العرض. وذلك أنّا إنّما قلنا إنّه "موجود شاعرا" ولم نحمل "موجودا" على أوميروس بذاته.

فقد يجب من ذلك أنّ ما كان ممّا يحمل ليس يوجد فيه تضادّ، متى قيلت فيه الأقاويل مكان الأسماء وكان محمولا بذاته، لا بطريق العرض؛ فإنّ القول فيما هذه سبيله إنّه شيء ما على الإطلاق –صادق–. فأمّا ما ليس بموجود، فليس القول بأنّه "شيء موجود" من قبل قولنا فيه إنّه يوجد متوهّما قولا صادقا. وذلك أنّ التّوهّم فيه ليس أنّه موجود، بل أنّه غير موجود".

وقارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الستّين من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 18 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 19 و من نسخة ليدن): "فنقول: إنّه ليس يلزم أن تكون جميع المحمولات، التي تصدق فرادى، تصدق مجموعة، من غير أن يكون الكلام هذرا وفضلا. وذلك بيّنٌ من قبل الموادّ –وممّا يلحق هذا الموضع، إن سلّمناه من الشّناعة. أمّا من قبل الموادّ، فإنّه قد يصدق على زيد أنّه طبيب ويصدق عليه أنّه بصير –أي حاذق–، وليس يلزم أن يصدق عليه الأمران جميعا، حتّى نقول فيه إنّه طبيب بصير. وأمّا الشّناعة التي تلحق من قال إنّ كلّ ما يصدق فرادى يصدق مجموعا، من غير أن يلحق القول هذر، فأحدهما أنّه إن كان قولنا في زيد إنّه إنسان حقّا، وإنّه أبيض حقّا، فيجب أن يكون القول بإجماعهما حقّا –أعني: أن يكون زيد إنسانا أبيض. وإن كان حملنا عليه أيضا أنّه إنسان أبيض وأنّه أبيض، على أنّهما محمولان مفردان، فقد يجب أن يصدق عليه أنّه إنسان أبيض أبيض. وكذلك إذا أخذنا هذا القول بمنزلة محمول واحد مفرد، وأخذنا القول الأوّل بمنزلة محمول مفرد، صدق عليه أنّه إنسان أبيض إنسان أبيض أبيض، من غير أن يكون في الكلام هذر ولا فضل، وإن مرّ الأمر إلى غير نهاية، وذلك شنيع. وأيضا، فإنّه إذا حملت عليه مفردات كثيرة لزم أن تصدق عليه جميع التّراكيب

وتمثّل في التي يوجد فيها الشّرطان بقولنا: الإنسان حيوان، والإنسان ناطق، فإنّه يصدق أن يُقال: إنّ الإنسان حيوان ناطق[1].

التي تعرض عن تلك المفردات -أعني: إذا ركّب بعضها إلى بعض-، وهي غير متناهية، فيصدق على الموضوع الواحد أشياء غير متناهية -مثل أنّه إن صدق عليه أنّه إنسان وأنّه أبيض وأنّه يمشي، فيجب أن يصدق عليه أنّه إنسان أبيض يمشي، وأنّه إنسان إنسان أبيض يمشي، وأنّه إنسان إنسان إنسان أبيض يمشي؛ وكذلك أنّه أنّه أبيض أبيض، ويمشي يمشي-؛ فتكون المحمولات الصّادقة عليه غير متناهية. فقد تبيّن من هذا أنّه ليس كلّ ما يصدق فرادى يصدق مجموعا، على ما كان يرى كثير من القدماء".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 31 b 20 إلى 8 a 21.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في القضايا بالجملة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

[1] لم يرد المثال المشار إليه في هذا الموضع من *تلخيص كتاب الجدل*، وإنّما أورده أبو الوليد في الفقرة السّابعة والخمسين من تلخيصه لكتاب *الجدل* حيثما تعلّق نظره بحمل الأسماء التي تدلّ على معنى واحد (الورقة 18 و من نسخة فيرنتسه والورقة 18 ظ والورقة 19 ومن نسخة ليدن): "وإذا أوجب اسم واحد لأسماء كثيرة، أو أوجبت أسماء كثيرة لاسم واحد أو سلب اسم واحد عن أسماء كثيرة أو سلبت أسماء كثيرة عن اسم واحد، فليس يكون ذلك الإيجاب إيجابا واحدا، ولا ذلك السّلب سلبا واحدا؛ كما أنّه إذا أوجب اسم واحد لاسم واحد أو سلب عنه لا يكون إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا ما لم يكن المعنى الذي يدلّ ذلك اللّفظ الواحد عليه واحدا -على ما قيل فيما سلف-، إلاّ أن تكون تلك الأسماء الكثيرة تدلّ على معنى واحد. وذلك إمّا بأن تكون تلك الأسماء الكثيرة مترادفة -وهي التي يدلّ كلّ واحد منهما على معنى واحد- أو يكون ما تدلّ عليه الأسماء الكثيرة أجزاء حدّ أو رسم لشيء واحد -مثل قولنا: الإنسان حيوان، والإنسان ناطق، فإنّ المجتمع من هذين المحمولين هو حدّ للإنسان، وذلك أنّ الإنسان حيوان ناطق. وكذلك إن كان أيضا رسما له -مثل قولنا إنّ الإنسان حيوان والإنسان ذو رجلين-، فإنّ المجتمع هو رسم للإنسان، وهو أنّه حيوان ذو رجلين. ولفظ الإنسان يدلّ دلالة مجملة على ما يدلّ عليه كلّ واحد من هذين القولين مفصّلا. فأمّا إن كانت المحمولات الكثيرة ليس المجتمع منها واحدا، فليس الإيجاب لها إيجابًا واحدًا، ولا السّلب لها سلبًا واحدًا. وكذلك إن كانت موضوعات كثيرة يحمل عليها محمول واحد، فليس ذلك إيجابا واحدا ولا سلبا واحدا. ومثال ذلك: حملنا على الإنسان أنّه أنّه أبيض وأنّه يمشي، فإنّ هذين إذا حملا مجموعين على الإنسان، فقيل، الإنسان أبيض يمشي، لم يدلّ على معنى واحد إلاّ بالعرض. والحال في هذه كالحال في المحمول الذي هو لفظ مشترك يدلّ على أكثر من معنى واحد إذا حمل على موضوع واحد، أو كالموضوع الذي هو لفظ مشترك إذا حمل عليه محمول واحد يدلّ على معنى واحد -أعني أنّه كما أنّ القضيّة التي المحمول لها لفظ مشترك ليست قضيّة واحدة، ولا القضيّة التي فيها الموضوع بهذه الصّفة قضيّة واحدة، كذلك الحال في القضيّة التي توجب فيها معان كثيرة

وأمّا مثال[1] التي يلحق فيها هذر وفضل، فقولنا: الإنسان حيوان، والإنسان جسم؛ فإنّه إذا جمع هذان في الحمل، لحق ذلك تكرير وفضل، وهو قولنا: الإنسان حيوان جسم. وذلك أنّ الحيوان قد تضمّن الجسم، فتكريرنا له فضل. وقد زعَم بعضهم أنّ هذا يلحقه كذب. وذلك أنّ إرداف الجسم بالحيوان[2] يقتضي أنّ الحيوان أعمّ من الجسم، وأنّ[3] منه ما هو جسم، ومنه ما هو غير جسم، وذلك كذبٌ[4].

بأسماء متباينة لموضوع واحد أو التي يوجب فيهل محمول واحد لموضوعات كثيرة يدلّ عليها بأسماء متباينة، إذا لم يكن المجتمع من تلك المحمولات أو الموضوعات الكثيرة معنى واحدًا".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشأن في كتاب *العبارة* 22-14 b 20.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في القضايا بالجملة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

[1] كلمة: **مثال** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت عبارة: **والحيوان** عوضا عن كلمة: **بالحيوان**.

[3] في ع. وردت كلمة: **فإنّ** عوضا عن كلمة: **وأنّ**.

[4] لم يرد المثال المشار إليه في هذا الموضع من *تلخيص كتاب الجدل*، وإنّما أورده أبو الوليد في الفقرة السّابعة والخمسين من تلخيصه لكتاب *الجدل* حيثما تعلّق نظره بحمل الأسماء التي تدلّ على معنى واحد (الورقة 19 و من نسخة فيرنتسه والورقة 19 ظ من نسخة ليدن): "وإذ قد تبيّن هذا، فلننظر متى يكون من المعاني الكثيرة التي تحمل على معنى واحد ومن المعنى الواحد، الذي يحمل على معاني كثيرة، قضيّة واحدة –وذلك بأن يكون المجتمع من تلك المعاني الكثيرة معنى واحدا صادقا–، ومتى لا يكون. فنقول: إنّه متى لم يكن حمل تلك المعاني الكثيرة على الموضوع حملا بالعرض، ولا كان أحدهما منطويا في الآخر ومنحصرا فيه –أعني: أن يكون الشّرط منحصرا في ذي الشّرط، وأحرى بذلك أن يكون الشّرط هو بعينه ذو الشّرط –مثل أن نقول إنّ زيدا الأبيض أبيض، ما لم يكن ذلك على جهة التّأكيد)–، فإنّ المجموع من تلك المعاني يكون معنى واحدا؛ وكذلك متى كان الثّاني محصورا في الأوّل، لأنّ الكلام حينئذ يكون فضلاً –مثل قولنا في زيد إنّه إنسان حيّ، على جهة تقييد الإنسان بالحيّ–؛ فإنّ لفظ الإنسان قد انطوى فيه الحيّ، ولذلك كان تقييدنا إيّاه بالحيّ هذرا بخلاف تقييد الجنس بالفصل. فمتى عرّيت المحمولات المفردة من هاتين الصّفتين –أعني: من الحمل الذي بالعرض، ومن أن يكون أحدهما منحصرا في الآخر–، فالقضيّة تكون واحدة –مثل قولنا في الإنسان إنّه حيوان، وإنّه ذو رجلين".

انظر أيضًا ما يقوله أرسطو بهذا الشأن في كتاب *العبارة* 19-9 a 21.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في القضايا بالجملة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

<فهذا ما يراه الحكيم في المحمولات التي تصدق مفردة على شيء واحد إذا جمّعت>[1].

وأمّا المحمولات التي تصدق مجموعة، أي مركّبة، فإنّ الحكيم أيضا يرى فيها أنّها صنفان: صنف يصدق[2] إذا أفردت، وصنف يكذب[3]؛ مثال ما يصدق مركّبا ويكذب مفردا، قولنا: أوميرش[4] موجود شاعرًا؛ فإنّ هذا يصدق مركّبا ويكذب إذا[5] أفرد. وذلك أنّ أوميرش[6] ليس الآن موجودًا، ويصدق الآن عليه أنّه شاعر؛ ومثل قولنا في زيد الميّت[7] إنّه إنسان ميّت؛ فإنّه إذا أفرد هذا، فقيل فيه إنّه[8] إنسان، كذب؛ فإذا[9] ركّب، صدق. ويرى أنّ شرط هذه التي تصدق أمران:

– **أحدهما:** أن لا[10] يكون الشّيء يحمل <على الشّيء>[11] بطريق العرض، مثل (حمل)[12] لفظ الموجود على أوميرش[13] في قولنا: أوميرش[14] موجود شاعرًا[15]، فإنّه إنّما يحمل عليه هذا اللّفظ من قبل تقييده بالشّعر.

---

[1] عبارة: **فهذا ما يراه الحكيم في المحمولات التي تصدق مفردة على شيء واحد إذا جمّعت** ساقطة من ع.

[2] في الأصل: **تصدق**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل وردت كلمة: **تكذب** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **لا تصدق** الواردة في الصلب، وفي ع. كما أثبتناها: **يكذب**.

[4] في ع.: **أوميروش**.

[5] في ع.: **إذ**.

[6] في ع.: **أوميروش**.

[7] بياض في ع.

[8] في ع.: **أنّه**.

[9] في ع. وردت عبارة: **وإذا** عوضا عن كلمة: **فإذا**.

[10] في ع. وردت كلمة: **ألاّ** عوضا عن عبارة: **أن لا**.

[11] عبارة: **على الشّيء** ساقطة من ع.

[12] وردت كلمة: **حمل** مضافة في الهامش.

[13] في ع.: **أوميروش**.

[14] في ع.: **أوميروش**.

[15] في ع. وردت الملاحظة التّالية في الهامش عدد 6 من ص 88: "هذا هو المثال الوحيد الذي يختلف جزئيّا عمّا استعمله ابن رشد في تلخيص كتاب العبارة، حيث نجده يضع اسم إمرئ القيس مكان

– **والثّاني:** أن لا[1] يكون الشّيء المقيّد به[2] مقابلا للشّيء الذي قيّد به لا بالقوّة ولا بالفعل، مثل مقابلة [138 و] اسم الإنسان للميّت بالقوّة. فإنّ اسم الإنسان المطلق يتضمّن الحياة، وهي مقابل الموت[3].

أوميروش. أمّا الأمثلة الأخرى، فهي نفسها الواردة في التّلخيص". ويمكن للقارئ أن يقف على مدى تهافت هذه الملاحظة بمجرّد رجوعه إلى الأمثلة التي أوردها أبو الوليد في تلخيصه لكتاب العبارة، فجلّها مغاير لما تمثّل به هاهنا (انظر: الهامش عدد 1 من ص 25، والهامش عدد 1 من ص 27، والهامش 3 من ص29).

[1] في ع. وردت كلمة : ألاّ عوضا عن عبارة: أن لا.

[2] كلمة: به ساقطة من ع.

[3] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الفقرة الثّالثة والستّين من *تلخيص كتاب العبارة* (الورقة 19 و من نسخة فيرنتسه والورقة 19 ظ – الورقة 20 أ و من نسخة ليدن): "وأمّا الأشياء التي تصدق مجموعة في الحمل على شيء ما إذا قيّد بعضها ببعض، فمنها ما تصدق إذا أفردت، ومنها ما ليس يصدق. والصّادقة منها هي التي يجتمع فيها شيئان:

–أحدهما: أن لا ينحصر في الشّيء المشترط في القول شيء هو مقابل للشّيء الذي اشترط فيه وقيّد به، وذلك بأيّ نحو اتّفق من أنحاء التّقابل الأربعة، كان ظهور ذلك المقابل له بحسب ما يدلّ عليه اسمه –مثل قولنا: حيوان ميّت، فإنّ الميّت ضدّ الحيوان، من جهة دلالة هذا الاسم عليه، أعني: اسم الحيوان–، أو كان ظهور ذلك لا من جهة دلالة الاسم بل من جهة دلالة الحدّ أو الرّسم –مثل قولنا: إنسان ميّت، فإنّ الإنسان إنّما يظهر أنّه مقابل للميّت، من جهة حدّه الذي يقال فيه إنّه حيوان ناطق. فمتى انحصر التّقابل في أمثال هذه المقيّدات كذبت إذا أفردت، فإنّه يصدق على الميّت أنّه إنسان ميّت، وليس يصدق عليه أنّه إنسان.

– والشّرط الثّاني: أن لا يكون حمل المقيّد على الموضوع بالعرض –أي من أجل غيره –بل بالذّات– أي من أجل ذاته، فإنّه إذا كان محمولا بالعرض، على هذه الجهة، كذب إذا أفرد –مثل قولنا: إمرؤ القيس موجود شاعرًا أو موجود متوهّما، فإنّه إذا أفرد هذا فقيا: إمرؤ القيس موجود، كان كذبا، إذ هو الآن معدوم. والسّبب في ذلك أنّ لفظ قولنا: موجود هو محمول على إمرئ القيس، من جهة أنّه متوهّم أو شاعر، لا حملا أوّلا من أجل ذاته –أي بإطلاق–. وقولنا فيه إنّه موجود، من جهة ما هو في الذّهن متوهّما، هو قول صادق. ولذلك أمكن فيها، إذا أخذت بهذه الجهة لفظة الموجود، أن تصدق على المعدوم؛ كما أنّ لفظة غير موجود، إذا حملت على الشّيء من أجل غيره صدقت على الشّيء الموجود، وليس تصدق عليه إذا حملت عليه من أجله –مثل قولنا في زيد المشار إليه إنّه غير موجود حائكا، فإنّه ليس يصدق عليه أنّه غير موجود بإطلاق، كما ليس يصدق على المعدوم أنّه موجود بإطلاق. فإذن متى لم ينحصر في الشّرط أو القيد مقابل للشّيء المقيّد متى دلّ على الشّيء المقيّد بحدّه أو اسمه، ولا كان

وعلى هذا المفهوم من كلام الحكيم أطبق جميع المفسّرين، فيما حكاه ابن سينا[1]، وهو مذهب أبي نصر، على ما يظهر من كلامه في كتاب *السّفسطة*[2].

هنالك محمولاً من أجل غيره، فإنّه واجب، متى أفردت أمثال هذه في الحمل، أن تصدق فرادى، كما صدقت مجموعة".

انظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *العبارة* 33-19 a 21.

وفي ع. لم ترد الإحالة إلى هذا الموضع بعينه من *تلخيص كتاب العبارة* لابن رشد، بل أنّ المحقّق أحال القارئ بصفة عامّة إلى قول أبي الوليد في القضايا بالجملة، ولم يحله البتّة إلى *كتاب العبارة* لأرسطو.

[1] الإشارة هاهنا إلى كتاب *العبارة* من *منطق الشّفاء*، ص 98 إلى ص 100 (تحقيق محمود الخضيري. الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر. القاهرة. 1970.)، وليس من ص 96 إلى ص 100 كما ذهب إلى ذلك الأستاذ العلوي، فقد حرص على تمييز تلخيصه للقول الأرسطيّ عمّا تأوّله عليه المفسّرون بقوله، في ص 98: "ثمّ يتّصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها، وبالحريّ أن نذكر المشهور منها ثمّ نتعقّبه. قد قيل إنّ من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصحّ أن تحمل جملتها جملة واحدة ومنها ما لا يصحّ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصحّ أن يحمل أفرادها فرادى ومنها م لا يصحّ".

وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ الأمر قد التبس على الأستاذ العلوي، فذهب إلى أنّ أبا الوليد يردّ قول ابن سينا مجملاً، ممّا حدا بالمحقّق إلى إحالة القارئ إلى مواطن من *كتاب العبارة* (منطق *الشّفاء*، الجزء الثّالث، ص 96 إلى ص 98) لا تطالها الرّدود الرّشديّة. فأبو عليّ لم يتشكّك في هذا الموضع على المفسّرين، معلنا في ص 97 من المصدر المذكور: "ولكنّني لا أضايق في أمثال هذا مضايقة كثيرة البتّة، فإنّي أجوّز أن..."؛ ولا غرو في ذلك، فالشّيخ الرّئيس لا يتعرّض البتّة في هذه الصّفحات إلى تأويلات المفسّرين، بل إنّما كان بصدد تلخيص العبارة الأرسطيّة.

[2] أحال ابن رشد القارئ هاهنا إلى (تلخيص) كتاب *السّفسطة* للفارابي عوضا عن كتاب *العبارة*، لأنّ أبا نصر لم يتعرّض في هذا الأخير إلى المسائل التي أفرد لها أبو الوليد الفقرات 60 إلى 63 (الموافقة للورقات 18 ظ إلى 19 و من نسخة فيرنتسه والورقة 19 و – الورقة 20 أ و من نسخة ليدن) من *تلخيص كتاب العبارة*. ذلك أنّ أبا نصر مرّ مباشرة في كتاب *العبارة* من النّظر في القضايا المتقابلة (الفقرة الخامسة من كتاب *العبارة* والجزء الأوّل من الفصل الثّالث لـ*ـتلخيص كتاب الجدل* لأبي الوليد – أي من الفقرة 41 إلى الفقرة 59، الموافقة للورقات 16 و إلى 18 ظ من نسخة فيرنتسه والورقات 16 ظ إلى الورقة 19 ظ من نسخة ليدن) إلى تحليل القضايا ذوات الجهات (الفقرة السّادسة من كتاب *العبارة* لأبي نصر والجزء الأوّل من الفصل الرّابع لـ*ـتلخيص كتاب الجدل* لأبي الوليد –أي من الفقرة 65 إلى الفقرة 68، الموافقة للورقات 16 و إلى 18 ظ من نسخة فيرنتسه والورقات 16 ظ إلى الورقة 19 ظ من نسخة ليدن) دون التّعرّض إلى المسائل التي أثارها هاهنا ابن رشد، والتي أفرد لها الفقرات 60 إلى 63. أمّا في *كتاب الأمكنة المغلطة*، الذي تشابهت مباحثه بمباحث *كتاب السّفسطيقا* لأرسطو (انظر ما يقوله محقّق هذا الكتاب: رفيق العجم في هذا المعنى –ص 35 الجزء الأوّل من كتاب *المنطق*

وأمّا ابن سينا، فقد شكّ على جميعهم، في هذا المعنى، شكّا ليس باليسير، وأعاد في توبيخهم، وأبدأ وتأوّل قول الحكيم في هذه الأشياء على معنى آخر، على ما سنذكره بأخرة[1].

وجملة ما شكّ به على هذا المعنى أنّه قال[1]: يجب إن كانت هاهنا محمولات تصدق مفردة، فإذا جمّعت كذبت، أن تكون دلالاتها في وقت الجمع؛ والمفهوم منها

عند *الفارابي*–)، فقد تناول أبو نصر هذه المسائل مفصّلة، وأفرد لها الجزء الأوّل من كتاب الأمكنة المغلطة (الموافق للصّفحات 139 إلى 149 من الجزء الثّاني من *كتاب المنطق عند أرسطو*). وممّا ورد في هذا الأثر الفارابيّ: "والمغلطات التي هي معان منها التي تقال بالعرض، وهي التي تتّفق مقارنتها للشّيء من غير أن يكون شأن كلّ واحد منهما وفي طباعه أن يقترن إلى الآخر... وقد جرت عادتنا أن نسمّي المحمول الذي ليس بالعرض المحمول بالذّات... والمحمولات التي يحمل بعضها على بعض بطريق العرض إنّما تصير محمولة بطريق العرض عندما يتّفق اجتماعها أن يكون محمولة على شيء واحد، فحينئذ يصير حمل بعضها على بعض بطرق العرض" (المصدر المذكور، ص 140). "ومنها [أي المغلطات] أنّه يغلط في تركيب الأشياء التي تقال فرادى على شيء واحد فيتوهّم أنّها تتركّب فيغلط... وهذه متى قيلت فرادى صدقت، وإذا جمّعت كذبت ، من قبل أنّ حملها بعضها على بعض بالعرض" (المصدر المذكور، ص 141).

"ومنها [أي المغلطات] المقصورات على شيء إمّا هي على مكان وإمّا هي على زمان وإمّا على حال ما. وبالجملة ما كان منسوبا إلى شيء ما أيّ شيء كان، فإنّ هذه تغلط فتوهم أنّها قد تكون على الإطلاق، مثل قولنا: أوميروس موجود شاعرا فهو إذا موجود وزيد غير موجود" (المصدر المذكور، ص 144 – ص 145).

"ومنها [أي المغلطات] المطلقات فإنّها توهم أنّها قد تقيّد بكلّ ما يمكن أن يقارنها من المحمولات، فإذا قيّدت، لزم عنها إمّا كذب وإمّا فضل وهذيان وتكرير" (المصدر المذكور، ص 145).

والعجب من الأستاذ العلوي كيف يقول بشأن الإحالة الرّشديّة في الهامش عدد 10 من ص 89: "لم أقف على هذا النصّ. والجدير بالذّكر أنّ مؤلّفي كتاب *مؤلّفات الفارابي* لم يذكراه"!!!

[1] في ع.: باخرة!!

أفرد ابن سينا الصّفحات 101 إلى 111 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*) لإيراد شكوكه على تأويلات المفسّرين للقول الأرسطيّ، مميّزا موطن نقله لهذه التّأويلات (ص 98 إلى ص 100 من المصدر المذكور) عن الرّدود التي تلتها بقوله في ص 101: "فيجب علينا نحن أن نتأمّل هذه الأشياء بالإنصاف، ونقول فيها ما يوجبه الحقّ". ولسنا ندري بأيّ وجه يصرّ الأستاذ العلوي على إحالة القارئ إلى الصّفحات 98 إلى 100 قصد تبيّن مضمون هذه الشّكوك (انظر الهامش عدد 11 من ص 90)، والحال أنّها لم تتضمّن ولا شكّ واحد على تأويلات المفسّرين للقول الأرسطيّ!!

هي دلالتها في وقت الإفراد. وأمّا إذا تغيّر المفهوم عند الجمع والإفراد، فإن عرض هنالك كذب، فليس المحمول الذي كذب عند الإفراد هو المحمول الذي يصدق عند الجمع؛ وكذلك الصّادق عند الإفراد غير الكاذب عند الجمع.

قال: ومتى تحفّظ أن يكون المفهوم عن المحمول في الإفراد والتّركيب واحدا بعينه، لحق ضرورة ما يصدق مركّبا أن[2] يصدق مفردًا، وما صدق مفردًا أن[3] يصدق مركّبا؛ مثال ذلك أنّه إذا فهمنا من لفظ البصير في قولنا: إنّه طبيب بصير، ما فهمنا منه في الإفراد، وهو أنّه حاذق[4]، كان القول المركّب صادقًا. ومتى فهمنا منه غير المعنى الذي فهم منه في الإفراد، وهو البصير بالطّبّ، كان كاذبا. وهذا الإفهام إنّما يعرض لنا[5] بالعرض من قبَل اقترانه بالطّبيب[6]. وكذلك إذا صدق على أوميرش[1] أنّه موجود شاعرًا،

---

[1] لمّا كان أبو الوليد لم يتّبع في نقله لقول ابن سينا النّظام الذي توخّاه الشّيخ الرّئيس في تبويبه لتمفصلات الاستدلال، فإنّنا نكتفي بإحالة القارئ لمامًا إلى الصّفحات 101 إلى 111، على أنّ نخصّ الأمثلة التي نقلها ابن رشد عن أبي عليّ بإحالات أدقّ.

[2] بياض في ع.

[3] نقاط حذف في ع.

[4] في ع.: **حادق**.

[5] في ع. وردت كلمة: **لما** عوضا عن كلمة: **لنا**.

تمثّل ابن سينا أيضا بهذه الموادّ في الفصل الأوّل من النّهج العاشر = في القياسات المغالطيّة من كتاب *الإشارات والتّنبيهات* (المنطق)، ص 499 إلى ص 501: "هذا، وأمّا إن كان الغلط في كون القياس قياسًا واجب القبول لكن بسبب في المقدّمات مقدّمة مقدّمة فإنّه قد يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهوم الألفاظ على بساطتها، أو على تركيبها، على ما قد علمت.

ومن حملتها مثل ما قد يقع بسبب الانتقال من لفظ الجميع، إلى لفظ كلّ واحد، وبالعكس فيجعل ما يكون لكلّ واحد، كائنا للكلّ، وما يكون للكلّ كائنا لكلّ واحد.

ولا شكّ في أنّ بين الكلّ، وبين كلّ واحد من الأجزاء فرقا، وربّما كان الانتقال على سبيل تفريق اللّفظ بأن يكون إذا اجتمع صادقا، فيظنّ أنّه إذا فرّق كان صادقا، مثل مَن يظنّ أنّه إذا صحّ أن نقول: كان إمرؤ القيس شاعرًا مفردًا، صحّ إنّ إمرأ القيس كان مفردا، وإنّ إمرأ القيس الميّت شاعر مفرد؛ فيحكم بأنّ الميّت شاعر".

والعجب من الأستاذ العلوي كيف يقول في الهامش 11 من ص 90: "والمُلاحظ أنّ ابن سينا لا يتناول هذه المسألة في كتاب... *الإشارات والتّنبيهات*"!!

[6] فصّل ابن سينا القول في هذا المثال، فشرع في تحليله في ص 101 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*)، وتحديدا عند قوله: "فأمّا أمثلة الطّبيب والفاره والبصير فالحقّ يوجب أنّ هذا يصدق

وكذب عليه أنّه موجود بإطلاق، فإنّ المفهوم من لفظ الموجود الكاذب غير المفهوم من لفظ الموجود الذي يدلّ على الرّباط فقط، فإن فهم من لفظ الوجود[2] في الأمرين معنى (واحدا)[3]، وهو دلالة الرّباطيّة، لم يصدق ولم يكذب [138 ظ] إذا أفرد؛ وإن فهم منه الوجود الحقيقيّ، كذب الأمران عليه، أعني: التّركيب والإفراد[4]. وكذلك إذا قلنا: إنّه يصدق على عنقاء مغرب أنّها موجودة في الوهم، وليس يصدق عليها أنّها موجودة بإطلاق؛ فإنّما ذلك من قبَل أنّ لفظ الموجود لم يفهم منه في الموضعين معنى واحدا. وأمّا إذا فهم منه معنى [5]واحد، وهو الوجود في الوهم، كان القول صادقا في الإفراد والتّركيب[6].

قال: وإنّما قصد الحكيم هاهنا أن يعرّف أنّه قد يعرض هاهنا مفهوم كاذب من قبَل الاستعمال و[7]العادة، لا أنّ ذلك من نفس الأمر؛ مثل ما يعرض لمن فهم من قول

فرادى ومجتمعة..."، وفرغ منه في ص 106 من نفس المصدر: "ومع ذلك فليكن الطّبيب والبصير ليس معناهما معنى واحد، وليكونا مع ذلك أيضا بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد إتّحادا طبيعيّا فقط، حتّى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة، فلم لا يجوز أن يكون الشّيء الذي هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة أنّه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذبا عليه ذلك؟".

كما تمثّل أبو عليّ بهذه الموادّ في الفصل الذي أفرده للنّظر *في المغلطات في القياس*، وهو الواقع في نهاية القسم الأوّل=في المنطق من كتاب النّجاة، ص 128: "ويصدق الشّيء متفرّقا، ولا يصدق مجتمعا، كقول القائل: زيد طبيب، ويكون جاهلا في الطبّ، وزيد بصير، ويكون كذلك في الخياطة. فإذا قيل زيد بصير طبيب أفهم الغلط، لاشتباه الحال بين اشتراك البصر في الطبّ بحسب هذا اللّفظ وبين إنفراده بنعت زيد".

والعجب من الأستاذ العلوي كيف يقول في الهامش 11 من ص 90: والمُلاحظ أنّ ابن سينا لا يتناول هذه المسألة في كتاب *النّجاة*"!!

1 في ع.: **أوميروش**.

2 في ع. وردت كلمة: **الموجود** عوضا عن كلمة: **الوجود**.

3 في الأصل وردت كلمة: **واحد** مضافة في الهامش، وفي ع. كما أثبتناها: **واحدا**.

4 حلّل ابن سينا هذا المثال في ص 109 – ص 110 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*).

5 في ع.: **معنيّ**.

6 تعرّض ابن سينا إلى هذا المثال في ص 110 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*).

7 في ع. وردت كلمة: **أو** عوضا عن حرف العطف: و.

القائل: إنّ بعض الإنسان ناطق، أنّ بعضهم ليس بناطق. فإنّ هذا عرض له، إن فهم فهما كاذبا، لكن ليس ذلك من طباع الجزئيّة، وإنّما ذلك بالعرض.

وإذا كان الأمر على ما زعم، فالغلط، في هذا الموضع، إنّما يلحق إذا توهّم في الكذب العارض أنّه صدق، لا أنّ هذا الموضع[1] يلزم عنه كذب بالذّات. فكيف، ليت شعري، تعدّ المطلقات والمقيّدات من المغلطات الذّاتيّة في كتاب *سوفسطيقى*[2].

فهذا جملة ما يقوله هذا الرّجل في الشّكّ على المشّائين[3] في هذه المسألة، وهو شكّ متوجّه على الحكيم كتوجّهه على من أتى بعده من المفسّرين. وما تأوّل عليه هو[4] [من][5] قول الحكيم لا معنى له، فإنّ الغلط الذي بالعرض ليس تنظر فيه صناعة المنطق، كما ليس تنظر في الأشياء التي تفيد الصّواب بالعرض، والحال فيها كالحال في جميع الصّنائع البرهانيّة.

وإذا كان ذلك كذلك، فإذن هذا الشّكّ متوجّه على الحكيم أوّلا، وعلى من أتى بعده ثانيا، لمكان غفلتهم على التّنبيه على الغلط الواقع في هذا الموضع[6].

---

[1] في ع. وردت كلمة: **الموضوع** عوضا عن كلمة: **الموضع**.

[2] في ع.: **سوفسطيقي**.

انظر ما يقوله أرسطو في *كتاب السّوفسطيقا* (*السّفسطة*) بنقل يحيى بن عدى والوارد في الجزء الثّالث من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 773 إلى ص 775 و ص 795 إلى ص 799.

انظر أيضا ما يقوله الفارابي *كتاب الأمكنة المغلطة* في المقيّدات (ويسمّيها أبو نصر: المقصورات) – ص 144 – ص 145 من الجزء الثّاني من كتاب منطق أرسطو– والمطلقات –ص 145 إلى ص 147 من المصدر المذكور–.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ أبا الوليد قد استقى، في تقديرنا، أسس استدلالاته وردوده على ابن سينا من القول الفارابي، لفرط ما لمسناه من تشابه بين القولين. حتّى أنّ ابن رشد قد تمثّل بنفس الموادّ التي أوردها أبو نصر في تحليله للعبارة الأرسطيّة.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[5] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.، دون التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[6] تحسن الإشارة إلى أنّ أبا الوليد يصرّ على حمل الشّكوك السّيناويّة على القول الأرسطيّ ذاته، والحال أنّ أبا عليّ شدّد في أكثر من موضع على أنّ شكوكه لا تطال العبارة الأرسطيّة، وإنّما هي متّصلة بتأويلات المفسّرين الذين لم يتبيّنوا الغاية التّعليميّة من قول أرسطو. وممّا برّأ به أبو عليّ المعلّم الأوّل أن قال في ص 101 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*): "أمّا إذا تجوّز في الحمل

فنقول نحن في ذلك: إنّ المفهوم من لفظ المحمول في الإفراد والتّركيب لا يخلو [139 و] أن يكون واحدا من جميع الوجوه، أو يكون مغايرا من جميع الوجوه، أو يكون مغايرا بزيادة أو نقصان. فإن كان مغايرا من جميع الوجوه، فإنّ صدقه وكذبه، إذا أفرد أو ركّب، يكون بالعرض؛ مثل أن يصدق في إنسان أنّه طبيب مفردًا، أو بصير بعينه مفردا؛ فإذا تركّب هذا، فقيل فيه إنّه طبيب بصير، يراد به: البصر بالطّبّ، أمكن أن يصدق هذا على مَن هو بصير بالطّبّ، وأن[1] يكذب على مَن ليس بصيرًا بالطّبّ، إلاّ أنّ وجود الصّدق في هذا التّركيب أو الكذب، متى نسب إلى الصّدق الذي وجد في الإفراد، كانت نسبة بالعرض؛ لأنّ البصير بالطّبّ غير البصير بعينه من جميع الوجوه. فليس المحمول الذي قيّد هو الذي أفرد.

وأمّا إن كان المفهوم من لفظ المحمول في الإفراد هو المفهوم في التّركيب بعينه من جميع الوجوه، وكان الصّادق هو المقيّد، فبيّن أنّه إذا أفرد المحمول، و[2]فهم منه المعنى الذي كان يفهم منه، وهو مقيّد، أنّه يعدّ[3] مقيّدًا[4] وليس مفردا، لأنّه مقيّد في الضّمير، وإن[5] لم يقيّد لفظا. والحكم في الإفراد والتّركيب إنّما هو لحالة المعنى في الضّمير؛ مثال ذلك أنّه، لمّا كان الصّادق في العنقاء أنّها موجودة في الوهم، فبيّن أنّه متى أطلقنا القول فيها،

وتوسّع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا، وبإغفال معرفة ما قالوا يعرض غلط شديد. وذلك لأنّ النّاس قد اعتادوا ألفاظا يقولونها وفيها مجاز قولا كالحقيقة. ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أنّ كلّ ما يحمل في العادة تفاريق يجب أن تصدق جملة، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا. والمعلّم الأوّل إنّما لحظ في ابتداء التّعليم هذا الغرض، ولم يلحظ التّحقيق، إذ كان المبتدئ يشقّ عليه الوقوف على ذلك حتّى يميّز العادة المجازيّة فيه عن الحقيقة المحضة. ومع ذلك فيغلّطه إهمال ظاهر الحال فيه، فحذّر من ذلك ومن مذهب العادة فيه؛ وأمّا إن لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللّفظيّة بالحقيقة، لم يلزم شيء من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التّكرير والهذيان". وقال ابن سينا في نفس المعنى في ص 111 من المصدر المذكور: "وأمّا صاحب التّعليم الأوّل فإنّه إنّما أراد في إيراد ما أورده أن يعرّفنا أنّ بعض المحمولات تصدق فرادى، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال مجتمعة، فتوهّم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه".

[1] في ع. وردت كلمة: أو عوضا عن عبارة: وأن.

[2] في ع. وردت كلمة: أو عوضا عن حرف العطف: و.

[3] في الأصل وفي ع.: **بعد**.

[4] في الأصل وفي ع.: **مقيّد**.

[5] في ع. وردت عبارة: ولو عوضا عن عبارة: وإن.

فقلنا إنّها موجودة، وفهمنا من لفظة الموجودة: الموجودة في الوهم، أنّا بعد لم ننتقل من تركيب إلى إفراد. فإذن واجب في مثل هذا، إذا أفرد، أن ينتقل من تقييد إلى إطلاق. وبيّنٌ أنّ الإطلاق يقتضي زيادة معنى على المعنى المقيّد. فإذن النّقلة من تركيب إلى إفراد هي نقلة من تقييد إلى إطلاق. ولأنّ كثيرا من المثل[1] تصدق[2] مقيّدة ولا تصدق مطلقة، لحق هذا الموضع[3]، إذا كان صادقا في التّركيب، أن يكذب في بعض الأشياء، ولا بدّ، إذا أفرد. فيصدق قولنا: عنقاء مغرب إنّها موجودة [139 ظ] في الوهم، ويكذب قولنا إنّها موجودة، إذا فهم منه الإفراد.

فالذي اعتقد ابن سينا <في هذا النّوع>[4] أنّه إذا كان المفهوم من اللّفظ في الإفراد هو المفهوم بعينه في التّركيب، كان الإفراد صادقا حقّ. لكن ذهب عليه أنّه ليس بإفراد، وإنّما هو تركيب بالقوّة.

وأمّا المحمولات الصّادقة مفردة، فإنّ قولنا أيضا إنّه يجب أن يكون المفهوم منها عند الإفراد هو المفهوم عند التّركيب من غير زيادة ولا نقصان.

فلم ينتقل بعد أيضا من إفراد إلى تركيب، إذ كان التّركيب هو تقييد، والتّقييد يقتضي تخصيص المقيّد على جهة الوصف له. ولذلك يكون المركّب واحدا؛ مثال ذلك أنّ قولنا: زيد طبيب بصير، يقتضي أن يكون بصير وصفا مخصّصا للطّبيب.

وأمّا متى فهمنا من قولنا: بصير عند التّقييد، الإطلاق الذي فهمناه منه[5] عند الإفراد، فذلك قول ليس مركّبا ولا واحدا، لا بالذّات ولا بالعرض، فإنّه لا فرق في الإفراد بين أن تحمل المفردات على الشّيء في وقتين، أو تحمل في وقت واحد، إذا لم يفهم من ذلك أنّ بعضها وصف لبعض؛ مثال ذلك أنّه إذا حملنا على زيد أنّه طبيب مفردا، وحملنا عليه أنّه بصير مفردًا، ثمّ حملنا عليه هذين المحمولين معا، ولم يفهم من قولنا: بصير[6] أنّه نعت للطّبيب، بل لزيد؛ فبيّن أنّه ليس هنالك تقييد أصلا، ولا محمول واحد.

---

[1] بياض في ع.

[2] بياض في ع.

[3] في ع. وردت كلمة: **الموضوع** عوضا عن كلمة: **الموضع**.

[4] عبارة: **في هذا النّوع** ساقطة من ع.

[5] كلمة : **منه** ساقطة من ع.

[6] في الأصل وفي ع.: **بصيرا**.

وإذا لم يكن هنالك تقييد ولا إتّحاد، فلم ينتقل من إفراد إلى التّركيب. وكذلك متى حملنا على زيد أنّه طبيب، وأنّه بصير بعينه؛ ثمّ حملنا عليه المركّب من هذين، وهو قولنا: إنّه طبيب بصير بعينه؛ فإنّه يجب ضرورة أن يفهم من التّركيب أنّ البصير بعينه نعت للطّبيب، لا نعت لزيد، دون أن يكون نعتا للطّبيب؛ لأنّه، إن كان [140 و] الأمر كذلك، لم يكن المحمول واحدا، لا بالذّات ولا بالعرض. فلا[1] يكون هنالك تركيب أصلاً.

فإذن واجبٌ في[2] الذي ينتقل من إفراد إلى تركيب أن ينتقل من كثرة إلى واحد، إمّا بالذّات وإمّا بالعرض. ولذلك، لمّا فحص الحكيم عن المحمول المركّب، متى يكون واحدا، أدّاه القول إلى أنّ المحمول المركّب قد يكون واحدا بالعرض، وقد يكون [واحدا][3] بالذّات. وإذا كان واحدا بالعرض، أمكن أن يصدق أو يكذب، من جهة ما هو واحد.

فكما لم يفهم ابن سينا أنّ الانتقال من الإفراد إلى التّركيب هو الانتقال من كثرة إلى واحد، ألزم أن يكون المفهوم من التّركيب والإفراد واحدا. وذلك غاية الغلط.

فإذن واجبٌ في[4] الذي ينتقل من مفردات إلى مركّب أن ينتقل من إطلاق إلى تقييد، ومن كثرة إلى واحد. وبيّن أنّ الإطلاق يقتضي معنى زائدًا على التّقييد.

وإذا كان ذلك كذلك، فيجب ضرورة في بعض المقدّمات أن تكذب إذا أطلقت. وذلك شيء لازم من نفس طبيعة الإطلاق، لا من قبل الوهم والعادة، كما ظنّ ابن سينا.

فإذن الحمل[5] والتّركيب يقتضي بذاته نقلة الفهم من إطلاق إلى تقييد، ومن تقييد إلى إطلاق، ومن إتّحاد إلى كثرة، ومن كثرة إلى إتّحاد؛ لا لأنّه يجب أن يكون المفهوم في[6] ذلك واحدا، كما اعتقد ابن سينا؛ ولا هو أيضًا مغاير من جميع الوجوه، فيكون نقلة بالعرض[7]، كما ألزم القوم.

---

[1] في ع. وردت عبارة: **ولا** عوضا عن كلمة: **فلا**.

[2] في ع.: **من**.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] في ع.: **من**.

[5] في ع.: **الحلّ**.

[6] في ع.: **من**.

[7] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

والذي يوقع هذا[1] الرّجل في أمثال هذه الأغاليط هو حسن الظّنّ بنفسه؛ وإلاّ، فلو استراب بنفسه بعض الاستراب، لظهرت له هذه الأشياء[2].

والله الموفّق إلى[3] الصّواب.

---

[1] كلمة: **هذا** ساقطة من ع.

[2] قارن هذه الأحكام الرّشديّة في حقّ ابن سنا بما يقوله الشّيخ الرّئيس في ص 106 من كتاب *العبارة* (الجزء الثّالث من منطق *الشّفاء*): "فأمثال هذه المذاهب [أي مذاهب المفسّرين] ممّا لست أتصوّره ولا أقول به، وعسى أن يكون عند غيري بيان له يحقّقه"، وما يقوله في ص 110 من المصدر المذكور: "فهذا هو رأيي وما يدركه عقلي، ويشبه أن يكون عند غيري لهذا بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها". فأنّى لمثل قائل هذا القول أن يحسن الظّنّ بنفسه!!

[3] في ع.: **للصّواب**.

III - في القياس

58

[140 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم
عونك اللّهمّ
صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما

قال القاضي أبو الوليد بن[1] رشد
-رضي الله عنه ورحمه[2]-

[140 ظ] رسم أرسطو جزء المقدّمة الذي سمّاه الحدّ بأن قال: "وأسمّي الحدّ: ما إليه تنحلّ المقدّمة، وذلك كالمقول والذي عليه المقول"[3].

وزعم متأخّروا الإسكندرانيّين أنّ الإسكندر الأفروديسي عاب عليه هذا الرّسم، وقال: إنّه لو قال بدله أنّه الذي لا يمكن أن توجد المقدّمة دونه، لكان يمكن أن يتخلّص ممّا يمكن أن يطعن به على هذا الرّسم. وذلك أنّ المقدّمة قد تنحلّ إلى الرّباطات، وبالجملة، إلى الحروف التي تكون فيها. قالوا: والذي قال الإسكندر أيضا معترض، فإنّ المقدّمة

---

[1] في ع.: ابن.

[2] عبارة: **ورحمه** ساقطة من ع.

[3] انظر: كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* لأرسطو، 18-17 24 b.

وانظر أيضا ما يقوله أرسطو في *كتاب التّحليلات الأولى* بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 142: "فالذي نسمّيه الحدّ هو ما إليه تنحلّ المقدّمة، وذلك كالمقول والذي يقال عليه المقول: إمّا بزيادة "ولا توجد"، أو بانقسام: "يوجد" "ولا يوجد".".

وقارن ما يقوله ابن رشد بشأن الحدّ هاهنا بما أورده في الفقرة الخامسة من المقالة الأولى = الشّيء الذي عنه الفحص ومنفعته من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 22 ظ من نسخة فيرنتسه والورقة 23 ظ من نسخة ليدن): "وأمّا الحدّ، فإنّه يدلّ به في هذا الكتاب على الشّيء الذي تنحلّ إليه المقدّمة ممّا هو جزء ضروريّ في كونها مقدّمة -وهو المحمول والموضوع اللّذان هما جزءا المقدّمة الضّروريّان في وجودها- لا الأشياء التي تزاد في المقدّمة لموضع الرّباط -وهي الكلم الوجوديّة-، فإنّ تلك ليست تنحل إليها المقدّمة على أنّها أجزاء ضروريّة فيها، إذ كانت قد تكون المقدّمة مقدّمة بالفعل، وإن كانت الكلم الوجوديّة موجودة فيها بالقوّة وفي الضّمير، على ما جرت عليه العادة عند العرب في الثّلاثيّة، وعلى ما عليه الأمر في الثّنائيّة -أعني: من أنّه ليست بها حاجة إلى الكلم الوجوديّة-. وسواء في هذا المعنى المقدّمات الموجبة والسّالبة".

لا يمكن أن تكون مقدّمة إلاّ باقتران المحمول إلى الموضوع، والاقتران نفسه ليس يسمّى حدّا.

وزعم أبو نصر أنّ ما حكاه الإسكندرانيّون هو تحريف لكلام الإسكندر، وأنّ الإسكندر إنّما أراد أنّ هذا الشّرط، إذا زيد على قوله: تنحلّ إليه[1] المقدّمة، لم يلحق المقدّمة شكّ؛ أعني: أن يقول: هو الذي تنحلّ إليه المقدّمة، بما لا يمكن أن توجد المقدّمة دونه. قال: وذلك أنّ بهذه الزّيادة لم يكن يحتاج الرّسم إلى التّمثيل الذي مثّله أرسطو به، حتّى لا يتمّ إلاّ بالتّمثيل، أعني: بقول أرسطو، بعد قوله: الذي إليه تنحلّ[2] المقدّمة. وذلك كالمقول والذي عليه المقول، أي المحمول والموضوع[3].

وأنا أقول: إنّ الإسكندر الأفروديسي ليس يتخلّص بهذه الزّيادة من الطّعن، فإنّ رسم أرسطو ليس في نفسه ناقصا حتّى لا يتمّ إلاّ بالتّمثيل، على ما رآه الإسكندر، ووافقه عليه أبو نصر. أمّا كون الإسكندر ليس ينفكّ رسمه من الاعتراض، فبيّن من قبل الرّباط في القول الجازم[4]، أعني: اللّفظ الذي يدلّ على ارتباط المحمول بالموضوع. وذلك أنّ المقدّمة تنحلّ إليه، وليس يمكن أن تكون دونه. وذلك إمّا في اللّفظ والضّمير، وإمّا في الضّمير دون اللّفظ، على ما عليه الأمر من[5] كلام العرب، وليس هو حدّا من حدود القياس.

وأمّا أنّ رسم أرسطو كاف بنفسه[6]، ليس يحتاج إلى أن يشدّ بالتّمثيل حتّى [141 و] يسلم بذلك من الطّعن، كما زعم الإسكندر ووافقه عليه أبو نصر؛ فبيّن من قبل أنّ الذي تنحلّ إليه المقدّمة، منه بالذّات ومنه بالعرض. وإذا أطلق القول في شيء ما في صناعة إطلاقا، فإنّما يفهم منه: الذي بالذّات. فإذا فهم من قول أرسطو أنّه[7] الذي تنحلّ إليه المقدّمة بالذّات، كان ضرورة هو المحمول والموضوع. وإنّما كان ذلك، لأنّ الذي ينحلّ إليه

---

[1] كلمة: **إليه** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت عبارة: **تنحلّ إليه** عوضا عن كلمة: **إليه تنحلّ**.

[3] قارن بما يقوله أبو نصر في ص 20 من كتاب *القياس*: "وجزء المقدّمة يسمّى حدّا محمولا كان أو موضوعا".

[4] في الأصل: **الحزم**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **في**.

[6] كلمة: **بنفسه** ساقطة من ع.

[7] في ع.: **أنّ**.

الشّيء هو الذي يمكن أن يوجد مفردا بذاته دون الشّيء الذي انحلّ إليه؛ مثال ذلك أنّ الجسم المركّب[1] ينحلّ إلى الأسطقسّات بالذّات، إذ كانت توجد مفردة دونه؛ وينحلّ إلى غير ذلك من الأمور الموجودة فيه بالعرض ممّا ليس يمكن أن يوجد إلاّ في المركّب، مثل الصّورة التي هو بها مركّب.

وإذا تقرّر هذا، وكان المحمول والموضوع، إذا أنحلّت إليهما المقدّمة، هما اللّذان يوجدان بذاتهما[2] دون سائر أجزائها من (الرّوابط)[3] والحروف، إذا[4] كان معنى الموجود بذاته في[5] أجزاء القول الحمليّ، هو ما يمكن أن يفهم بذاته دون أن يكون جزءًا من القول الحمليّ. وأيضا فإنّ الرّباط إنّما يدلّ على نسبة المحمول للموضوع، فهو في المقدّمة بمنزلة التّأليف في المركّبات من الأشياء التي تركّب منها. فكما أنّ المركّب لسنا نقول فيه إنّه ينحلّ إلى التّأليف، وإنّما نقول فيه: ينحلّ إلى الأشياء التي، إذا ألّفت، كان منها المركّب؛ كذلك نقول في المقدّمة إنّها ليست تنحلّ إلى الرّباط، وإنّما تنحلّ إلى الأشياء التي دلّ الرّباط على تأليفها، لأنّ الرّباط تأليف ما.

فقد تبيّن من هذا أنّ حدّه للحدّ هو حدّ تامّ، ليس ينقصه شيء حتّى لا يتمّ إلاّ بالتّمثيل، على ما توهّمه الإسكندر وأبو نصر؛ وأنّ زيادة الإسكندر فيه ما زاد نقص.

وذلك ما أردنا أن نبيّنه[6]. والله الموفّق للصّواب.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا.

---

[1] في ع.: **مركّب**.

[2] في ع.: **بذواتهما**.

[3] وردت كلمة: **الرّوابط** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **الرّبوط** الواردة في الصّلب.

[4] في ع.: **إذ**.

[5] في ع.: **من**.

[6] في ع. وردت كلمة: **تبيينه** عوضا عن عبارة: **أن نبيّنه**.

[135 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

اللّهمّ عونك

وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليما

قال الإمام الأوحد الفاضل الحكيم العلم

أبو الوليد بن[1] رشد

-رضي الله عنه ورحمه-

ابن سينا[2] يشكّ على الحكيم في قوله: إنّ الجزئيّة الموجبة الممكنة تنْعكس [جزئيّة][3] ممكنة[4]؛ وكذلك في قوله: إنّ الضّروريّة الجزئيّة الموجبة تنْعكس [جزئيّة][1]

---

[1] في ع.: ابن.

[2] أفرد ابن سينا لمبحث انعكاس القضايا الفصول الثّلاث الأولى من المقالة الثّانية من كتاب القياس منطق *الشّفاء* (من 75 إلى ص 105). تحقيق سعيد زائد. الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة. القاهرة. 1964.

والغريب أنّ الأستاذ العلوي يحيل القارئ في الهامش عدد 4 من ص 100 إلى الفصل الرّابع من المقالة الثّانية من منطق الشّفاء الذي خصّصه أبو عليّ للنّظر في القياسات الإقترانيّة وذكر الأشكال الثّلاثة في حالتي الإطلاق والضّرورة، لا إلى انعكاس القضايا!!

كما أفرد أبو عليّ الجزء الأخير من النّهج الخامس، أي الفصل الثّالث = إشارة إلى عكس المطلقات والفصل الرّابع = إشارة إلى عكس الضّروريّات والفصل الخامس = إشارة إلى عكس الممكنات من منطق *الإشارات والتّنبيهات* (ص 321 إلى ص 340)، للنّظر في انعكاس القضايا. وخصّص أيضا الصّفحات 64 إلى 67 من القسم الأوّل = في المنطق من كتاب *النّجاة* لتحليل نفس المسألة.

وتحسن الإشارة إلى أنّ أبا عليّ قد تشكّك في كلّ هذه المواطن من آثاره على القول الأرسطيّ.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *التّحليلات الأولى*، 25a 38، وبما أورده ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 24 (الورقة 24 و من نسخة فلورنزا و 25 و من نسخة ليدن)؛ ولم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى* بنقل تذاري، وهو القول الذي ورد في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 145.

ضروريّة[2]، وفي قوله: إنّ الكلّيّة الممكنة تنعكس جزئيّة[3]؛ وكذلك في قوله: إنّ السّالبة المطلقة تنْعكس كلّيّة[4]. ويعاند قوله بالموادّ، وذلك أنّه يقول: إنّ بعض النّاس كاتب، ممكنة وليس تنْعكس ممكنة [بل][5] ضروريّة[6]. وذلك أنّ بعض الكتّاب[7] هو إنسان بالضّرورة[1].

وانظر أيضا ما يقوله أرسطو في هذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى*، 25a 38، وما يقوله ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس*، الفقرة 24 (الورقة 24 ظ من نسخة فلورنزا و 25 و من نسخة ليدن): "... أعني أنّ الكلّيّة الممكنة والجزئيّة تنعكسان كلّيّة".

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *التّحليلات الأولى*، 25a 38، وما ورد ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 24 (الورقة 24 ظ من نسخة فلورنزا و 25 و من نسخة ليدن)؛ ولم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى* بنقل تذاري، وهو القول الذي ورد في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 144 – ص 145.

وانظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى*، 25a 38، وما يقوله ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس*، الفقرة 24 (الورقة 24 ظ من نسخة فلورنزا و 25 و من نسخة ليدن): "... أعني أنّ الكلّيّة الممكنة والجزئيّة تنعكسان كلّيّة".

[3] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى* بنقل تذاري، وهو القول الذي ورد في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 146 – ص 147.

وانظر أيضا ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى*، 25a 35، وما يقوله ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس*، الفقرة 24 (الورقة 24 و من نسخة فلورنزا و 25 و من نسخة ليدن): "وأمّا الموجبة الجزئيّة الاضطراريّة، فإنّها تنعكس أيضا جزئيّة ضروريّة؛ لأنّه إن كانت بعض ب باضطرار، فواجبٌ أن يكون شيء من أ باضطرار هو ب، وإلاّ لم يكن شيء من ب باضطرار هو أ".

[4] انظر ما يقوله أرسطو بهذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى* بنقل تذاري، وهو القول الذي ورد في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 144 – ص 145.

وقارن بقول أرسطو الوارد في 25 a 6 وقول ابن رشد الوارد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 13 (الورقة 24 و من نسخة ليدن و 23 و من نسخة فلورنزا): "فأمّا المقدّمات المطلقة الكلّيّة، فإنّ السّالبة تنعكس محفوظة الكمّيّة؛ مثال ذلك: إن كان ولا شيء من اللّذّة خير صادقا، فقولنا: ولا شيء من الخير لذّة صادق أيضا".

[5] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[6] والإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الثّالث = *فصل في عكس الضّروريّات والممكنات الأولى من المقالة الثّانية* من كتاب **القياس** من منطق *الشّفاء* (ص 104– ص 105).

[7] في الأصل وفي ع.: **الكتاب**.

وبهذا بعينه بيّن أنّ الضّروريّة لا تنعكس ضروريّة[2]، ولا الكلّيّة الممكنة جزئيّة[3]. وكذلك يعاند السّالبة المطلقة، إذا فهمنا من الإطلاق ما يذهب إليه الإسكندر، وهو أن يوجد الموضوع [135 ظ] أو يسلب عن كلّ المحمول في وقت ما بالموادّ. وذلك أنّه يصدق قولنا: ولا إنسان واحد ضحّاك، إذا اتّفق في وقت ما ألاّ يوجد إنسان ضحّاك. وليس يصدق في هذا الوقت عكس هذا، أعني: ولا ضحّاك واحد إنسان[4].

---

[1] والإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الخامس = إشارة إلى عكس الممكنات من منطق *الإشارات والتّنبيهات*، ص 338: "وأمّا القضايا الممكنة فليس يجب لها عكس في السّلب؛ فإنّه ليس إذا لم يمتنع بل أمكن أن يكون لا شيء من النّاس يكتب، يجب أن يمكن ولا يمتنع أن لا يكون أحدٌ ممّن يكتب إنسانًا، أو بعض من يكتب إنسانًا".

انظر، في نفس المعنى، ص 66 من القسم الأوّل = في المنطق من كتاب *النّجاة*.

[2] كلمة: **ضروريّة** ساقطة من ع.

الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الثّالث = فصل في عكس الضّروريّات والممكنات الأولى من المقالة الثّانية من كتاب القياس منطق *الشّفاء* (من 96 إلى ص 103).

[3] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الخامس = إشارة إلى عكس الممكنات من منطق *الإشارات والتّنبيهات*، ص 338: "وكذلك هذا المثال يبيّن الحال في الممكن الخاصّ والأخصّ، فإنّ الشّيء قد يجوز أن ينفى عن شيء، وذلك الشّيء لا يجوز أن ينفى عنه شيء، لأنّه موضوعه الخاصّ الذي لا يعرض إلاّ له".

انظر، في نفس المعنى، ص 66 من القسم الأوّل = في المنطق من كتاب *النّجاة*.

[4] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الأوّل = فصل في عكس المقدّمات على الإطلاق من المقالة الثّانية من كتاب القياس من منطق الشّفاء، ص 81-ص 82: "فإذا كانت السّالبة الكلّيّة المطلقة هي هذه العامّة كما عند القوم، أو ما هو خارج عن الضّرورة، وهو الذي ليس السّلب عنه دائما ما دام ذاته موجودا، بل في وقت ما من أوقات وجوده، وهي التي تخصّ بالوجوديّة، لم يلزم لها عكس. فإنّ سلب الضّحك بالفعل عن كلّ إنسان، صحيح بهذا الوجه، فإنّ كلّ إنسان يسلب عنه الضّحك بالفعل وقتا ما، وإذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا. وكلّ إنسان يسلب عنه الضّحك مطلقا، وخصوصا على رأي من يخرج الضّرورة عن الإطلاق. وإذا كان هذا السّلب الكلّي مطلقا لا ينعكس، إذ ليس يمكن أن يسلب الإنسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه، وكذلك في موادّ كثيرة، فقد وجب للسّلب الكلّي المطلق مادّة لا ينعكس فيها. وهذا معنى قولنا: إنّ كذا لا ينعكس، أي ليس يلزم عكسه، لا أنّه لا ينعكس في مادّة من الموادّ. فبيّن من هذا أنّ السّالب الكلّي المطلق الحقيقيّ لا ينعكس. لكنّ هذا السّالب لا يعبّر عنه باللّفظ الموضوع لهذا الشّأن؛ فلذلك لا يُقال: ولا واحد من النّاس ضاحك".

والعجب من الأستاذ العلوي كيف يقول في الهامش عدد 6 من ص 101: "أمّا في كتاب القياس من منطق الشّفاء فإنّه لا يورد هذا المثال في حديثه عن عكس المطلقات"!!

وقد جاوب أبو نصر في الممكنة بجواب لم يرضه، وهو الذي بعينه، فيما أحسب، لبعض[1] الفاضلين.

ونحن نجاوبه بما نرى[2]، أو نظنّ أنّه أرْفع لتشْنيعه[3]، ثمّ نذْكر بعد جواب أبي نصر واعتراضه عليه.

فنقول: إنّ بعض النّاس ممكن أن يكون كاتبا، إمّا أن يفهم منه أنّ بعض النّاس، بما هو إنسان، أي بأيّ حال وصف، يمكن أن يكون كاتبا، أو بما هو إنسان عادم لملكة الكتابة أو لفعلها، إن أردنا بـــيكتب: الفعل لا الملكة. فإنّه يمكن أن يفهم من ذلك الأمران جميعا. وهو بيّنٌ أنّه ليس إمكان الكتابة في الإنسان، بما هو إنسان مطلق؛ لأنّه لو كان ذلك، لكان الكاتب بالفعل ممكنا أن يكون كاتبًا. ولا يمكن أن يقال إنّه غير ممكن أن يكون كاتبًا من جهة ما هو كاتب بالفعل، لأنّ الإمكان إنّما يوجد للشّيء من جهة القوّة على الشّيء الممكن. وإذا كان معنى قولنا: كلّ إنسان ممكن أن يكون كاتبًا، أو بعض النّاس ممكن أن يكون كاتبًا، أي من جهة ما هو عادم للكتابة، فبيّنٌ أنّه يصدق أنّ بعض الكتّاب يمكن أن يكون إنسانًا عادمًا للكتابة؛ إمّا بالنّسيان، إن عنينا بالكتابة: الملكة؛ وإمّا بأن لا يفعل فعل[4] الكتابة، إن عنينا بالكتابة: الفعل[5].

انظر أيضا الفصل الخامس=إشارة إلى عكس الممكنات من منطق *الإشارات والتّنبيهات*، ص 322: "وقد جرت العادة أن يبدأ بعكس السّالبة المطلقة الكلّيّة، ويبيّن أنّها منعكسة مثل نفسها.

والحقّ أنّه ليس لها عكس إلاّ بشيء من الحيل التي قيلت؛ فإنّه يمكن أن يسلب الضحّاك سلبا بالفعل عن كلّ أحد من النّاس. ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شيء من الضحّاكين، فربّما كان شيء من الأشياء يسلب بالإطلاق عن شيء لا يكون موجودًا فيه، ولا يمكن سلب ذلك الشّيء عنه".

انظر، في نفس المعنى، ص 66 من القسم الأوّل = في المنطق من كتاب *النّجاة*. إلاّ أنّ أبا عليّ لا يتمثّل هاهنا بذات المواد.

[1] في الأصل: **ببعض**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **ترى**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] وتحسن الإشارة إلى أنّ أبا الوليد لم يذكر هذه الشّكوك في *تلخيصه لكتاب القياس* في الفصل الذي أفرده للنّظر في المقدّمات المنعكسة، وهو الذي امتدّ من الفقرة العاشرة إلى الفقرة 25، أي من الورقة 24 و إلى الورقة 25 و من نسخة ليدن و من الورقة 23 و إلى الورقة 24 و من نسخة فلورنزا.

[4] كلمة: **الكتابة** ساقطة من ع.

[5] قارن قوله هاهنا بما أثبته في تلخيصه لكتاب *القياس*، المقالة الأولى، الفقرة عدد 24، الورقة 25 و من نسخة ليدن والورقة 24 و من نسخة فلورنزا= القول في انعكاس المقدّمات الممكنة: "ولمّا المقدّمات

وكذلك الموجبة الضّروريّة الجزئيّة القائلة: إنّ بعض الكتّاب إنسان بالضّرورة، <إنّما معناها>[1] أنّ بعض ما يتّصف بالكتابة بالقوّة أو بالفعل، فهو إنسان بالضّرورة. <وكان كونه متّصفا بها بالفعل بالضّرورة من قبل كونه متّصفا بها بالقوّة. فبيّن أنّ قوّة المقدّمة هي أنّ كلّ كاتب بالقوّة هو إنسان بالضّرورة>[2].

وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّه ليس يمكن أن يحمل شيء بالضّرورة [136 و] على شيء من قبَل اتّصاف ذلك الشّيء بوصف "ممكن" إلاّ بالعرض. وبيّنٌ أنّه إذا كان المفهوم من هذه المقدّمة هو هذا، أنّ عكسها هو أنّ بعض النّاس هو كاتبٌ بالقوّة ضرورة؛ وهي، كما تبيّن، ضروريّة[3].

وكذلك قولنا: ولا إنسان واحد الآن ضحّاك بالفعل، ينعكس: ولا ضحّاك واحد الآن إنسان من جهة ما هو ضحّاك بالفعل. وإنّما يكذب العكس من جهة ما يوجد ضحّاكا بالقوّة[4].

فتدبّر هذا، فإنّه بيّنٌ، والله أعلم.

وأمّا أبو نصر، فإنّه جاوب عن ذلك بأن قال: إنّ قولنا: كلّ حيوان ممكن أن يكون نائما، فإنّما[5] معناه أنّ كلّ حيوان ممكن أن يكون نائمًا من جهة ما هو نائم.

الممكنة -أعني: التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن أن توجد وأن لا توجد في الزّمان المستقبل-، فإنّ الحال في انعكاس الموجبات منها، كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضّروريّة -أعني أنّ الكلّيّة الممكنة والجزئيّة تنعكسان جزئيّة-. وذلك بيّنٌ أنّه إن كان كلّ أب بإمكان أو بعض أب بإمكان، فأقول إنّ بعض ب أ بإمكان، لأنّه إن لم يكن بإمكان بل باضطرار، فبعض أب باضطرار على ما تقدّم، وقد كان وضع أنّ كلّ أب بإمكان؛ هذا خلف لا يمكن".

[1] في ع. وردت عبارة: **إذا قلنا** عوضا عن عبارة: **إنّما معناها**.

[2] عبارة: **وكان كونه متّصفا بها بالفعل بالضّرورة من قبل كونه متّصفا بها بالقوّة. فبيّن أنّ قوّة المقدّمة هي أنّ كلّ كاتب بالقوّة هو إنسان بالضّرورة** ساقطة من ع.

انظر ما يقوله أبو نصر الفارابي في نفس المعنى، ولئن كان لا يتمثّل بنفس الموادّ: "والثّانية الموجبة الجزئيّة، كقولنا: حيوان ما أبيض، تنعكس فتصير أبيض ما حيوان، وذلك دائم في جميع الأمور والموادّ" (ص 18 من كتاب *القياس* – الجزء الأوّل من كتاب *المنطق عند الفارابي*).

[3] للوقوف على قوله بشأن انعكاس المقدّمات الموجبة الضّروريّة الجزئيّة، انظر أعلاه: الهامش عدد 3 من ص 75.

[4] للوقوف على قوله بشأن انعكاس المقدّمات السّالبة المطلقة، انظر أعلاه: للهامش عدد 5 من ص 75.

[5] كلمة: **فإنّما** ساقطة من ع.

وإذا كان ذلك كذلك، فبعض ما هو نائم، من[1] جهة ما هو نائم، ممكن أن يكون حيوانا؛ لأنّ حيوانيّته ليست له[2] (من)[3] جهة ما هو نائم بالضّرورة[4].

وابن سينا يناقض هذا القول بما أقوله. وذلك أنّه يقول: إنّ قول القائل في هذه المقدّمة: كلّ حيوان فهو نائم، من جهة ما هو نائم، لا يخلو هذا الشّرط أن يكون جزءًا[5] من[6] المحمول أو جزءًا من الموضوع. <فإن كان جزءا من المحمول، فيجب في العكس أن يكون جزءا من الموضوع>[7]. وإذا فرضناه جزءًا من الموضوع، كان قولنا: كلّ حيوان بما هو نائم يمكن أن يكون نائما؛ وتلك قضيّة ممكنة، غير القضيّة المعرّاة من هذا الشّرط، وهي قولنا: كلّ حيوان ممكن أن يكون نائما. فإن سلّمنا له[8] العكس في تلك القضيّة التي فيها الشّرط، لم يلزم من ذلك أن تنعكس هذه التي [ليس][9] فيها شرط. والقصد إنّما هو بيان انعكاس هذه. وكذلك نقول: إن جعل هذا الشّرط جزءا من المحمول،

---

[1] في ع. وردت كلمة: **من** بين معقوفين إشارة من المحقّق إلى أنّ الكلمة مضافة في الهامش، والحال أنّها وردت في الأصل في الصّلب لا في الهامش!!

[2] كلمة: **له** ساقطة من ع.

[3] وردت كلمة: **من** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[4] نقل ابن سينا مفاد هذا الردّ الفارابيّ -ولئن كان قد تمثّل هنالك بموادّ مغايرة عن تلك التي أوردها ابن رشد هاهنا- في الفصل الثّالث = فصل في عكس الضّروريّات والممكنات من المقالة الثّانية من كتاب القياس من منطق *الشّفاء*، ص 98 - ص 99: "وقال بعض المحصّلين: إنّ قولنا بعض الكتّاب ناس بالإمكان، صحيح. وذلك لأنّ معنى هذا أنّ بعض ما يوصف بأنّه كاتب بالضّرورة، هو إنسان. وسواء لم يكن كاتبا، أو كان كاتبا، وكان بالضّرورة كاتبا، أو كاتبا لا بالضّرورة، حتّى يكون إنسانًا بالضّرورة، وإن لم يكن كاتبا. فإذن كونه إنسانا بالضّرورة، ليس لأنّه كاتب.

فإذا قلت: بعض ما يوصف بأنّه كاتب، هو إنسان بالضّرورة وإن لم يكن كاتبا، فأنت تقول في نفسك، لا من جهة أنّه كاتب، فجهة أنّه كاتب لا توجب الضّرورة. فإذن يكون غير ضروريّ أن تكون معه الإنسانيّة، فيكون بعض الكتّاب وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضروريّا أنّه إنسان أو ليس بإنسان، وذلك من جهة ما هو كاتب. فبعض الكتّاب ممكن أن يكون إنسانا من جهة ما هو كاتب".

[5] في ع. وردت كلمة: **بجزءا** عوضا عن كلمة: **جزءا**.

[6] بياض في ع.

[7] عبارة: **فإن كان جزءا من المحمول، فيجب في العكس أن يكون جزءًا من الموضوع** ساقطة من ع.

[8] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

أنّ القضيّة حينئذ تكون ممكنة غير الممكنة التي لا يكون فيها هذا الشّرط لا جزءًا من المحمول ولا من الموضوع.

قال: فليس يصحّ له هذا إلاّ أن يبيّن لنا أنّه لا فرق بين المفهومين في القضيّة، وأنّها قضيّة واحدة عبّر عنها بعبارتين. وليس هاهنا شيء يضطرّنا [136 ظ] إلى ذلك، بل نعلم أنّ القضيّتين متعدّدتان. وذلك أنّ الواحدة مطلقة، والأخرى مقيّدة.

قال: فالحقّ ما نقول، والباطل ما يتعصّبون له[1].

ونحن نقول: إنّ قولنا: كلّ حيوان فهو نائمٌ بإمكان[2] من جهة ما هو نائمٌ، قول صحيح. وهو الذي عليه الإطلاق؛ ولأنّ الحيوان إنّما يمكن أن يكون نائمًا من جهة ما هو نائم، لا من جهة ما هو فرس أو حمار أو غير ذلك من الفصول التي توجد للنّائم.

وإذا كان ذلك كذلك، فهذا الشّرط في الضّمير، سواء نطق به أو لم ينطق به. والقضيّتان واحدة بعينها؛ أعني: التي نطق فيها بهذا الشّرط، والتي لم ينطق فيها بهذا الشّرط. وكون هذا الشّرط جزءًا من المحمول بيّن بنفسه. فإنّ الحيوان لا يمكن أن يكون نائما من جهة ما هو نائمٌ بالفعل، بل، إن كان، فبالقوّة.

وإذا كان هذا هكذا، فالنّائم بالفعل، بما هو نائم بالفعل، هو ممكن أن يكون حيوانا؛ لكن عرض له، إن كان حيوانا بالضّرورة، من جهة أنّ النّائم بالقوّة هو حيوان بالضّرورة.

---

[1] انظر في نفس المعنى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الثّالث = فصل في عكس الضّروريّات والممكنات من المقالة الثّانية من كتاب القياس من منطق *الشّفاء*، ص 99 إلى ص 103. وممّا قاله أبوعليّ: "وهذا الرّجل، وإن دقّق، فقد غالط وحمله التّعصّب على تمحلّ وجه بعيد، وغلط من ظنّ أنّ قولنا: الكاتب من حيث هو كاتب، لا يوجب الضّرورة؛ حتّى يصحّ معه أنّ الكاتب من جهة ما هو كاتب، لا يكون حمل الإنسان عليه ضروريّا عليه؛ وليس كلامنا في الإنسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب... على أنّ هاهنا غلطا آخر: وهو أنّ قولنا: من حيث كذا، ومن جهة كذا، من أجزاء المحمول. فقوله: بعض الكتّاب من جهة ما هو كاتب ليس بالضّرورة إنسانا، هو بمعنى قوله: الكاتب ليس من الضّرورة إنسانا، من جهة ما هو كاتب، ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول، بل جزءًا من الموضوع، للزم منه محال...".

راجع أيضا، في نفس المعنى، الفصل الخامس = إشارة إلى عكس الممكنات من منطق *الإشارات والتّنبيهات*، ص 338 إلى ص 340؛ وص 66 – ص 67 = في عكس الممكنات من القسم الأوّل = في المنطق من كتاب *النّجاة*. إلاّ أنّ أبا عليّ لا يتمثّل هاهنا بذات الموادّ.

[2] كلمة: **بإمكان** ساقطة من ع.

فهذه المقدّمة ضروريّة بالعرض، ممكنة بالذّات. فإذا قلنا: إنّ كلّ نائم حيوان، ففهمنا[1] منه: كلّ نائم بالقوّة، كانت ضروريّة بالذّات. وإذا فهمنا منه: كلّ نائم بالفعل، كانت ضروريّة بالعرض ممكنة بالذّات. ولمّا كان قولنا: كلّ حيوان ممكن أن يكون نائمًا، إنّما[2] معناه: ممكن أن يكون نائما بالفعل لا بالقوّة؛ فإنّه إن فهمنا منه: النّائم بالقوّة، كانت المقدّمة ضروريّة لا ممكنة. فالجواب أن يفهم من عكس الممكنة: النّائم بالفعل؛ ومن عكس الضّروريّة: النّائم بالقوّة[3].

فهذا القول صحيحٌ، وهو متضمّنٌ لحلّ الشّكّ الوارد في عكس الضّروريّة ضروريّة.

وأمّا الذي قلناه نحن في عكس الممكنة ممكنة[4]، فهو حلّ أظهر من هذا. ولذلك صدّرنا به القول؛ لأنّ كثيرا من النّاس يعتاض عليهم أن يكون الشّيء ضروريّا من جهة، ممكنًا [137 و] من جهة؛ إذ كان قد حدّ الضّروريّ بأنّه الذي يوجد دائما، والممكن بأنّه الذي يتهيّأ أن يوجد <وألاّ يوجد>[5].

فكأنّ[6] الإمكان الذي يكون في العكس بحسب حلّ أبي نصر للشّكّ يكون مقولاً باشتراك الاسم مع الممكن الذي أخذ في القضيّة، إذ كان الإنسان يتهيّأ أن يوجد نائما[7] وألاّ يوجد، ولا يتهيّأ في النّائم أن يكون إنسانًا في وقت، ولا يكون في آخر.

وأمّا بحسب حلّنا للشّكّ، وهو من جهة شرط عدم النّوم في الإنسان، فالنّائم ممكن أن يوجد إنسانًا عادمًا للنّوم، وممكن ألاّ يوجد؛ كما أنّ الإنسان العادم للنّوم ممكن أن يكون نائمًا وألاّ يكون.

---

[1] في ع. وردت عبارة: **وفهمنا** عوضا عن كلمة: **ففهمنا**.

[2] كلمة: **إنّما** ساقطة من ع.

[3] لمّا كان ابن رشد قد تمثّل في الفقرة عدد 24 = "القول في انعكاس المقدّمات الممكنة" من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 25 و من نسخة ليدن والورقة 24 و من نسخة فلورنزا) بالحروف لا بالموادّ، فإنّه لم يعتمد في استدلاله على ثنائيّة الوجود بالفعل والوجود بالقوّة، كما هو الشّأن هاهنا.

[4] كلمة: **ممكنة** ساقطة من ع.

[5] عبارة: **ألاّ يوجد** ساقطة من ع.

[6] في الأصل: **فكان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل وفي ع.: **دائما**.

فتبيّن[1] هذا، فإنّه فرّق بين الحلّين للشّكّ الوارد على الممكنة. وأمّا الشّكّ الوارد على الضّروريّة، فمعلوم الحلّ ممّا قاله أبو نصر في الممكنة.

فهذا الشّكّ كان يجب أن يفرد بالقول، لمكان تشكّك ابن سينا على ذلك. وأمّا سائر الشّكوك التي قيلت، فهي شكوك قديمة[2].

وقد فرغ من القول في حلّها وتمّ. (والقول فيما فرغ منه فضل)[3].

---

[1] في الأصل: **فبيّن**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] قارن بما ورد في *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد في الفقرة 23 (الورقة 25 و من نسخة ليدن و 24 و من نسخة فلورنزا): "وهذا البيان الذي سقناه هو البيان الذي اعتمده أرسطو فيها. وبه تنحلّ الشّكوك التي شكّكها القدماء في هذا الباب عليه".

[3] وردت عبارة: **والقول فيما فرغ منه. فضل** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه العبارة مضافة.

[116 ظ] <بسم الله الرّحمان الرّحيم
يا ربّ عونك
صلّى الله على محمّد و على آله و سلّم تسليما>[1]

قال الإمام الأوحد أبو الوليد بن[2] رشد
-رضي الله عنه و رحمه-

[3]ثامسطيوس[4] يخالف الحكيم في المقاييس الممكنة الصّرفة في موضعيْن:

- **أحدهما:** فيما يرى أنّ المنتجة منها في الشّكل الأوّل ضعف المنتجة في المطلقة والضّروريّة، من قبل أنّ السّوالب فيها تنقلب[5] إلى الموجبات. وتسمّى هذه: غير تامّة، إذ كانت تبيّن بالقلب[6].

---

[1] عبارة: **بسم الله الرّحمان الرّحيم. يا ربّ عونك. صلّى الله على محمّد وعلى آله وسلّم تسليما** ساقطة من ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **ابن**.

[3] في ع.: **[16 ظ]** عوضا عن **[116 ظ]**.

[4] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[5] في ع. وردت كلمة: **تنقل** عوضا عن كلمة: **تنقلب**.

[6] انظر ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري بشأن "تأليف الممكن في الشّكل الأوّل" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 177 إلى ص 180.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في هذا الشّأن في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*)30- 18 b 33.

وقد سبق لأبي الوليد أن تعرّض إلى ذات المسألة في الفقرة 109 من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 ظ و الورقة 33 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "فتكون المقاييس المنتجة في هذا الشّكل في هذه المادّة ثمانية أصناف إذا لم تعد المهملة غير الجزئيّة، أربعة تامّة -وهي التي تنتج في الموادّ الأخر- وأربعة غير تامّة -وهي الخاصّة بهذه المادّة-. وما يقوله ثامسطيوس في أنّ هذه الأربعة الغير تامّة لا غناء لها أصلا، لأنّه إن كانت السّوالب، التي وضعت أوّلا أكثريّة، انعكست إلى الأقلّيّة، وتلك لا تستعمل في صناعة أصلا؛ وإن كانت أقلّيّة، فتلك مقدّمات غير مسؤول

- **والموضع الثّاني**: فيما يراه من أنّه ليس تنتج هذه المادّة في الشّكل الثّاني[1].

فأمّا الموضع الأوّل، فهو يعانده فيه من قبل أنّ الممكن المستعمل في العلوم هو الممكن الأكثريّ، لا الذي على التّساوي، ولا على الأقلّيّ[2]. فهو يقول: إنّ السّوالب إذا كانت أكثريّة، وهي التي ينتفع بها في[3] العلوم، فليس تنْقلب (إلى)[4] الأقلّيّة، فليس[5] يعمل منها قياس. فإذن ليس [117 و] ينتفع[6] بهذا القلب.

وأمّا السّوالب الأقلّيّة والممكنة، فليس تستعمل، كما ليس تستعمل الموجبات الأقلّيّة. وإذا لم تستعمل، فليس توجد في الصّنائع سوالب تنْقلب إلى الموجبات الأكثريّة.

عنها في صناعة من الصّنائع التي تضع المقدّمات بالسّؤال ، ولا موضوعة أيضا ابتداء في الصّنائع التي لا تستعمل السّؤال؛ فهو قول باطل، لأنّا قد بيّنّا الوجه الذي به تستعمل وينتفع بها في صناعة الجدل. هذا إذا سلّمنا أنّ المقدّمات الأقلّيّة لا تستعملها صناعة. فإنّه يشبه أن يكون الذي يفحص عن هذه الطّبيعة يحتاج إلى استعمالها، وذلك هو صاحب العلم الإلهي".

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 28-27 36 b.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري بشأن "تأليف الممكن في الشّكل الثّاني" كما ورد هذا القول في للجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 190: "وأمّا في الشّكل الثّاني: إذا أخذت كلتا المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياس: موجبتين كانتا أم سالبتين أم كلّيتين أم جزئيّتين".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في الفقرة 140 من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 40 ظ من نسخة ليدن والورقة 36 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وإذا كانت كلتا المقدّمتين ممكنة في الشّكل الثّاني، فإنّه لا يكون قياس منتج، موجبتين كانت أم سالبتيْن، أم إحداهما موجبة والثّانية سالبة، كلّيتين كانتا أو جزئيّتيْن، معًا أو إحداهما كلّيّة والأخرى جزئيّة".

[2] في ع.: **الأقلّ**.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] وردت كلمة: **إلى** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **إلاّ** الواردة في الصّلب (انظر أيضا: ع. ص 107 - الهامش عدد 4).

[5] في ع. وردت عبارة: **وليس** عوضا عن كلمة: **فليس**.

[6] في الأصل: **تنتفع**، وفي ع. كما أثبتناها.

ويحتجّ على أرسطو بأنّه قد صرّح نفسه في هذا الموضع بأنّ الأقلّيّة لا تسْتعمل في العلوم[1]. ويتعجّب منه كيف غفل عن وضعه هذا، مع قربه ممّن[2] هو في غاية الذّكاء.

قال: فيجب أن تحذف هذه الأربعة الزّائدة، التي هي غير تامّة، إذ كان لا معنى لتعديد مقاييس لا ينْتفع بها.

وقد أجاب أبو نصر عن هذا القول بأنّ المقدّمات الممكنة على التّساوي قد تستعملها صناعة الخطابة[3]، وأنّه لا يبعد في الجدل أن يسأل السّائل عن مقدّمات سالبة أقلّيّة؛ فإذا سلّمها الخصم، يتطرّق منها إلى (الأكثريّة)[4] التي تنقلب إليها.

ونحن نقول: إنّ المقدّمات الممكنة على التّساوي وعلى الأقلّ هي خاصّة بكتاب *السّفسطة*[5]، إذ كانت من نوع ما بالعرض[1].

---

[1] الإشارة هاهنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في في الفقرة 13 = *في الممكن* من المقالة الأولى من كتاب أنولوطيقا الأولى (القياس) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 186، من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي: "فأمّا [الممكن] غير المحدود، فينعكس على الممكن الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون. وليس تحيط به معرفة، ولا عليه قياس برهانيّ، من أجل أنّ الحدّ الأوسط فيه مختلف الحال".

[2] في الأصل: **من**، وفي ع. كما أثبتناها (انظر أيضا: ع. ص 107 – الهامش عدد 5).

[3] انظر ما يقوله ابن رشد في نفس المعنى في الجزء الثّاني من الشّاهد الذي أوردناه أعلاه في الهامش عدد 5 من ص 138، ويقع هذا القول الرّشديّ في الفقرة 109 من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 ظ و الورقة 33 و من نسخة فلورنزا).

قارن أيضا هذا القول بما يقوله أرسطو في الفقرة 13 = *في الممكن* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 186، من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي: "... والضّرب الآخر هو غير المحدود، وهو الذي يمكن فيه أن يكون وألاّ يكون؛ مثال ذلك: أن يمشي الحيوان؛ أو: إذا مشى حدثت رجفة، أو بالجملة ما يحدث عن الاتّفاق. فإنّه ليس كونه بهذه الحال أولى من كونه بضدّها... والممكن الذي على الأقلّ وعلى التّساوي، فليس تستعمله صناعة البرهان، وقد تستعمله صنائع كثيرة؛ مثل الخطابة، فإنّها قد تستعمل الممكن على التّساوي".

[4] وردت كلمة: **إلى** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **إلاّ** الواردة في الصّلب (انظر أيضا: ع. ص 108 – الهامش عدد 9).

[5] وقد سبق لأبي الوليد أن أعلن عن ذات الموقف في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا).

وأمّا الخطابة، فإن استعملت الممكنة على التّساوي، فبالعرض[2]؛ إذ كانت ليس تنظر في المقدّمات من حيث هي ممكنة في الوجود، وإنّما تنظر فيها من حيث هي ممكنة في الضّمير. وهذا شيء قد صرّح به أبو نصر في *شرح كتاب القياس*. فليس[3] يبْعد أن تكون هاهنا صناعات غير برهانيّة، سوى السّفسطة، تستعمل الأقلّية، مثل صناعة الزّجر والذّبائح التي كان القدماء يستعملونها[4].

وأيضًا، فكما أنّ من الممكن الأكثريّ، ما هو معلوم بنفسه ومعلوم بقياس عن مقدّمات أكثريّة[5]، كذلك الممكن الأقلّيّ، منه ما يمكن أن يكون معلوما بنفسه، ومنه ما

قارن أيضا بما يقوله أرسطو في الفقرة 13 = *في الممكن* من المقالة الأولى من كتاب أنولوطيقا الأولى (القياس) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 186، من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي: "فأمّا [الممكن] غير المحدود، فينعكس على الممكن الذي ليس هو أولى أن يكون منه بأن لا يكون. وليس تحيط به معرفة، ولا عليه قياس برهانيّ، من أجل أنّ الحدّ الأوسط فيه مختلف الحال".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 21-20 32b.

[1] قارن بموقف أبي الوليد من ذات المسألة، وهو الموقف الذي أوردناه أعلاه في الهامش عدد 1 من ص 121.

[2] في ع.: "وهذا رأي يختلف عمّا ذهب إليه في التّلخيص"، ولسنا نرى بأيّ وجه ذهب الأستاذ العلوي إلى هذا الرّأي؛ فالرّأي الذي أورده أبو الوليد هاهنا لا يناقض ما أعلنه في التّلخيص البتّة البتّة!! بل أنّه عاضد للمعنى الذي تضمّنه قوله الذي أوردناه في الهامش عدد 1 من ص 81: "... مثل الخطابة، فإنّها قد تستعمل الممكن على التّساوي".

[3] في ع. وردت عبارة: **وليس** عوضا عن كلمة: **فليس**.

[4] في هذا الموضع أيضا لا يفعل أبو الوليد أكثر من ترديد ما أعلنه في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا): "وأمّا الزّجر والتكهّن، فإنّها قد تستعمل [الممكن] الذي على الأقلّ".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 21-20 32b.

[5] انظر القول الذي تمثّل به أبو الوليد عن القياس الممكن على الأكثر في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا): "... أحدها: الممكن على الأكثر، مثل أن يشيب الإنسان في سنّ الشّيخوخة وينمي في سنّ الشّباب".

قارن بما قاله أرسطو في الفقرة 13 = *في الممكن* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 185، من كتاب منطق أرسطو لعبد

يمكن (أن يعلم)[1] من قبل المعلوم بنفسه[2]. وهذا القياس لا يكون ضرورة إلاّ من معلومات[3] أقلّيّة. وهذا الفحص عن الممكن الأقلّيّ هو خاصّ بالعلم الإلهيّ[4].

فإذن هذا الشّكّ [117 ظ] سهل الحلّ، ولا كلام فيه.

وأمّا الشّكّ الثّاني، ففيه بعض عسر، ولم يجاوب عنه أبو نصر فيما وقفنا عليه. وذلك أنّ أرسطو يحتجّ بأنّه لا يكون قياس من ممكنتين في الشّكل الثّاني[1]، من قبل ثلاثة أمور[2]:

الرّحمان بدوي: "الضّرب الواحد: ما كان على الأكثر وغير ثابت الاضطرار، مثل أن يشيب الإنسان أو ينمي أو ينقص، وفي الجملة ما كان مطبوعا أن يكون؛ لأنّ ذلك ليس بدائم الاضطرار، من أجل أنّ الإنسان غير باق أبدا. فأمّا والإنسان موجود، فإنّ الشّيء المطبوع فيه، إمّا أن يكون اضطراريّا، وإمّا أن يكون على الأكثر."

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 32b 5.

[1] وردت عبارة: **أن يعلم** مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: **أن يكون معلوما** الواردة في الصّلب (انظر أيضا: ع. ص 108 – الهامش عدد 13).

[2] انظر القول الذي تمثّل به أبو الوليد عن القياس الممكن على الأكثر في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا): "...والثّاني: الممكن على الأقلّ، وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر، مثل أن لا يشيب الإنسان في سنّ الاكتهال، ولا ينمى في سنّ الشّباب".

قارن بما قاله أرسطو في الفقرة 13 = *في الممكن* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 186، من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي: "... لكنّ الممكن الذي من شأنه أن يكون ينعكس على الممكن الذي ليس من الاضطرار أن يكون؛ فإنّه، على هذه الجهة، يمكن أن لا يشيب الإنسان".

قارن أيضا بالأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 32b 6-7.

[3] في ع. وردت كلمة: **مقدّمات** عوضا عن كلمة: **معلومات**.

[4] يمكن للقارئ أن يجد صدى لهذا الموقف الرّشديّ في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا): "والغرض هاهنا إنّما هو القول في تعريف متى يكون قياس، ومتى لا يكون، من المقدّمات الممكنة بإطلاق –أي من جهة ما هي ممكنة–، سواء كانت في الأكثر أو في الذي على التّساوي أو في الأقلّ؛ إذ كان هذا الكتاب إنّما ينظر فيه في صورة القياس، لا في مادّته".

قارن أيضا بالأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 32b 24-25.

- **أحدها:** أنّ السّالبة الممكنة، التي تكون في الشّكل الثّاني، قوّتها قوّة الموجبة. ولا ينتج، في هذا الشّكل، من موجبتين، كما لا ينتج في المطلقة ولا في الضّروريّة.

- **والحجّة الثّانية:** أنّ إنتاج المنتج، في هذا الشّكل، إنّما يبيّن من قبل أحد أمريْن:

---

[1] الإشارة هاهنا إلى ما يقوله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "وأمّا في الشّكل الثّاني: إذا أخذت كلتا المقدّمتين ممكنتين ليس يكون قياس: موجبتين كانتا أم سالبتين أم كلّيتين أم جزئيّتين".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 28-27 36b.

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 140 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 40 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 و من نسخة فلورنزا): "وإذا كانت كلتا المقدّمتيْن ممكنة في الشّكل الثّاني، فإنّه لا يكون قياس منتج، موجبتيْن كانتا أم سالبتين أم إحداهما موجبة والثّانية سالبة، كلّيتين كانتا أو جزئيّتين معا أو إحداهما كلّيّة والأخرى جزئيّة".

[2] في ع. نقرأ ما يلي: "لا يعرض أرسطو في كتاب القياس لهذه الأمور الثّلاثة أو لهذه الحجج الثّلاثة، كما يفعل ابن رشد هاهنا. والملاحظ أنّ أبا الوليد لم يعرض أيضا في تلخيص القياس لهذه الحجج بالشّكل الذي وضعه هاهنا". والعجب من الأستاذ العلوي كيف يقول هذا، والحال أنّ الأدلّة الثّلاث التي أوردها أبو الوليد هاهنا نجدها بعينها لا في تلخيصه فحسب (انظر: الفقرة 140 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 40 ظ إلى 41 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 و إلى الورقة 37 و من نسخة فلورنزا)، بل في الأصل اليونانيّ من كتاب القياس أيضا (انظر: بالأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 27 36b إلى 18 37b وانظر أيضا ما قاله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190 إلى ص 193، من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي:). حتّى أنّ ابن رشد تمثّل بنفس موادّ المثال الذي أورده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *القياس* ((انظر: بالأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 18-8 37b. وانظر أيضا ما قاله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 192 إلى ص 193، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي)، وأورده هو بعينه في تلخيصه (انظر: الفقرة 140 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 ظ من نسخة ليدن والورقة 36 ظ و الورقة 37 و من نسخة فلورنزا).

- إمّا من قبَل العكس[1]؛
- وإمّا من قبَل قياس الخلف[2].

والأمر ألاّ يتأتّى واحد منهما فيه. وهو بيّن أنّ السّالبة لا تنعكس من قبَل أنّها تصدق معها <الموجبة الممكنة. فلو انعكست السّالبة كلّيّة، لانعكست الموجبة التي تصدق معها>[3].

ويتبيّن هذا المعنى أيضا من قبل الموادّ. وذلك أنّه يصدق أنّ كلّ إنسان يمكن ألاّ يكون أبيض، وليس يصدق أنّ كلّ أبيض يمكن ألاّ يكون إنسانا[4]، إذ كان بعض الأبيض، وهو أشياء كثيرة، ليس هو إنسانا بالضّرورة[5]. <وإذا لم تنعكس السّالبة، لم يمكن أن يبيّن إنتاج هذا الشّكل بالعكس.

---

[1] الإشارة هاهنا إلى ما يقوله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190- ص 191، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "وينبغي أن نبيّن أنّ المقدّمة الكلّيّة السّالبة الممكنة ليس تنعكس...".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، من 35 36b إلى 37a 2.

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 141 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 40 ظ والورقة 41 و من نسخة ليدن والورقة 36 و-36 ظ من نسخة فلورنزا).

[2] الإشارة هاهنا إلى ما يقوله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "وأيضا ليس يتبيّن، برفع الكلام إلى المحال، أنّها تنعكس...".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، من 33 37a إلى 37b 18.

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 142 والفقرة 143 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 و- 41 ظ من نسخة ليدن والورقة 36 ظ والورقة 37 و من نسخة فلورنزا).

[3] عبارة: **الموجبة الممكنة. فلو انعكست السّالبة كلّيّة، لانعكست الموجبة التي تصدق معها** ساقطة من ع.

[4] في الأصل: **إنسان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] انظر القول الذي تمثّل به أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "... لأنّه ليس بممتنع إذا أمكن أ ألاّ تكون في شيء من ب أن تكون ب بالضّرورة ليس في بعض أ، مثل أنّ الأبيض يمكن ألاّ يكون في شيء من الإنسان، لأنّه يمكن

وكذلك يظهر أنّه لا يمكن بيان إنتاجه بالخلف، لأنّه لا يلزم عنه محال>[1].

- **وأمّا الحجّة الثّالثة:** فهي مأخوذة من الموادّ. وذلك أنّه يوجد في بعض الموادّ أنّها تنتج سالبة ضروريّة. وذلك أنّه يمكن ألاّ يكون كلّ إنسان أبيض، وكلّ فرس يمكن أن يكون أبيض؛ واللاّزم سالب ضروريّ، وهو أنّه ولا فرس واحد إنسان[2].

ولمّا كانت الموجبات الممكنة في هذا الشّكل قد تلزم[3] عنها موجبات ضروريّة، مثل قولنا: كلّ إنسان يمكن أن يكون ذا خمسة أصابع، وكلّ زنجيّ يمكن أن يكون ذا خمسة أصابع؛ والنّتيجة: أنّ كلّ زنجيّ هو[4] إنسان[5]، وهي ضروريّة موجبة. فالقياس الذي يكون [118 و] في هذا الشّكل من مقدّمتين: إحداهما: سالبة، والأخرى: موجبة، كما يقول

أن يكون في كلّهم. وليس هو صادقًا أن يُقال إنّ الإنسان يمكن ألاّ يكون في شيء من الأبيض، لأنّ الإنسان بالضّرورة ليس هو في كثير من الأبيض".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 9-2 37a .

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 141 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 و من نسخة ليدن والورقة 36 ظ من نسخة فلورنزا).

[1] عبارة: **وإذا لم تنعكس السّالبة، لم يمكن أن يبيّن إنتاج هذا الشّكل بالعكس[1]. وكذلك يظهر أنّه لا يمكن بيان إنتاجه بالخلف، لأنّه لا يلزم عنه محال** ساقطة من ع.

[2] انظر القول الذي تمثّل به أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "... وإن كانت موجبة يتبيّن من الحدود أنّ النّتيجة اضطراريّة سالبة، فيتبيّن منها أيضا أنّ النّتيجة اضطراريّة موجبة. فلتكن أ: أبيض، وب: إنسانا، وح: فرسا؛ ف أ هي ممكنة أن تكون في أحد الحدّين كلّيّة، وممكنة ألاّ تكون في شيء من الآخر. ولكن ب ليس يمكن أن تكون في شيء من ح، وليس يمكن أن تكون فيه؛ وهو بيّن أنّ ب محال أن توجد في ح، لأنّه ولا فرس واحدا إنسان. وهو أيضا بيّن أنّ ب ليس يمكن ألاّ تكون في ح، لأنّه بالضّرورة: ولا فرس واحدا إنسان".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 9-3 37b .

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 141 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 ظ من نسخة ليدن والورقة 36 ظ من نسخة فلورنزا).

[3] في الأصل وفي ع.: يلزم.

[4] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[5] لم يتمثّل أرسطو بهذه الموادّ في كتاب *أنالوطيقى الأولى* ولا ابن رشد في تلخيصه لكتاب *القياس*.

الحكيم، ليس لقائل أن يقول إنّه ينتج ممكنة لا سالبة ولا موجبة. فمن قبل أنّه قد ينتج بالقلب نتيجة موجبة ضروريّة؛ وإمّا موجبة ممكنة، فمن قبل أنّه قد ينتج سالبة ضروريّة[1].

فهذا جميع ما تمسّك به الحكيم من[2] أنّه لا ينتج الشّكل الثّاني في هذه المادّة[3].

وثامسطيوس[4] يعاند هذا كلّه بأنّ هذه الاحتجاجات كلّها إنّما هي صادقة في السّوالب الممكنة على التّساوي، لا في السّوالب الممكنة الأكثريّة. وذلك أنّه يرى أنّ السّوالب الأكثريّة تنعكس، وأنّه ليس يوجد في هذه المادّة ما ينتج سالبة ضروريّة، ولا ما ينقلب إلى ما ينتج موجبة ضروريّة. فكأنّ[5] البيانات التي استعمل أرسطو في ذلك هي جزئيّة، واستعملها هو كلّيّة.

(وليس)[6] الأمر على ما ظنّ، بل إذا تؤمّل الأمر، ظهر أنّ هذا البيان كلّيّ. وذلك أنّه إذا وضعنا أنّ السّالبة الأكثريّة تنقلب إلى الموجبة الأقلّيّة[1]؛ ﺣووضعنا أنّ الموجبة

---

[1] الإشارة هاهنا إلى ما يقوله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 190، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "... وفي الجملة، إن كان قياس، فهو بيّنٌ أنّه لا يكون إلاّ قياس الممكن، من جهة أنّه ولا واحدة من المقدّمتين أخذت مطلقة. وهو إمّا أن يكون موجبًا أو سالبًا، وليس يمكن أن يكون واحد منهما، لأنّه إن وضع أنّه موجب يتبيّن من الحدود أنّ النّتيجة اضطراريّة سالبة".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة ﺍلأولى، 37-33 37b .

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 143 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 و من نسخة ليدن والورقة 36 ظ من نسخة فلورنزا).

[2] في الأصل: **في**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] الإشارة هاهنا إلى ما يقوله أرسطو في الفقرة 17 = *تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 193، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "فهو بيّن أنّه إذا كانت كلتا المقدّمتين ممكنتين، فليس يكون قياس البتّة".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة ﺍلأولى، 28-27 36b.

وقارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 140 = *القول في تأليف الممكن في الشّكل الثّاني* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 41 ظ من نسخة ليدن والورقة 37 و من نسخة فلورنزا).

[4] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[5] في ع.: **فكان** .

[6] وردت عبارة: **وليس** مضافة في الهامش.

الأقلّيّة، لا (الكلّيّة)[2]، تنْعكس كلّيّة>[3]، سواء استعملتها صناعة أو لم تستعملها؛ فهو بيّن أنّ السّالبة الكلّيّة ليست[4] تنْعكس دائمًا، إذ ليست[5] تنعكس الممكنة الأقلّيّة اللاّزمة لها دائما. وذلك أنّه يصدق: كلّ حافر كرمة واجد على الأقلّ كنزًا، وليس يصدق: كلّ واجد كنزًا فهو على الأقلّ حافر كرمة؛ لأنّ كثيرًا ممّن يجد كنزا ليس هو بالضّرورة حافر كرمة. فإذن هذا البيان الذي استعمله أرسطو كلّيّ وليس جزئيّا، كما توهّم ثامسطيوس[6].

وكذلك نريه من السّالبة الأكثريّة[7] في الموادّ ما لا ينْعكس، مثل قولنا: كلّ إنسان يمكن أن لا[8] يكون ذا أربعة أصابع. فإنّ هذه سالبة أكثريّة. وليس يصدق أنّ كلّ ذي أربعة أصابع يمكن ألاّ يكون إنسانا، لأنّ كثيرا [118 ظ] من ذوي الأربعة أصابع[9] ليس بإنسان بالضّرورة، مثل الطّائر.

وكذلك نريه في هذه المادّة أنّها تنتج سالبة ضروريّة؛ مثل قولنا: كلّ هالة يمكن أن يتّبعها مطر، وكلّ ذي ذنب يمكن ألاّ يتّبعه مطر. فهاتان[10] المقدّمتان ممكنتان أكثريّتان، والنّتيجة ضروريّة، وهي[11] أنّ الهالة ليست بذي الذّنب.

وكذلك قد نجد[12] في هذه المادّة في هذا الشّكل ما ينتج نتيجة موجبة ضروريّة؛ مثل قولنا: كلّ إنسان، بما هو إنسان، ممكن ألاّ يكون ضيّق الجفنين، وكلّ تركيّ يمكن أن

---

[1] في ع. إضافة لكلمة : **الكلّية**. وفضلا عمّا ستلحقه هذه الإضافة من تشويش على القول الرّشديّ، فإنّها توحي بأنّ أبا الوليد يسلّم بوجود مقدّمات موجبات *أقلّية كلّية*!!!

[2] وردت كلمة: **الكلّية** مضافة في الهامش.

[3] في ع. وردت عبارة: **ووضعنا أنّ الموجبة الأقلّيّة الكلّيّة، لا تنعكس كلّيّة** عوضا عن عبارة: **ووضعنا أنّ الموجبة الأقلّيّة (الكلّيّة)، لا تنعكس كلّيّة** الواردة في الأصل. أمّا بشأن العبارة التي أثبتناها، فانظر أعلاه: ص 112 – الهامش عدد 6.

[4] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[5] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[6] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[7] في ع.: الكلّية.

[8] في ع. وردت كلمة: **ألاّ** عوضا عن عبارة: **أن لا**.

[9] في الأصل وفي ع.: **الأصابع**.

[10] في الأصل: **فهذه**، وفي ع. كما أثبتناها (انظر أيضا: ع. ص 110 – الهامش عدد 23).

[11] في الأصل وفي ع.: **وهو**.

[12] في ع.: **تجد**.

يكون ضيّق الجفنين. فإنّ هاتين المقدّمتين ممكنتان أكثريّتان. والنّتيجة: كلّ تركيّ إنسان بالضّرورة.

فقد ظهر من هذا الضّرب ما قاله الحكيم، وهو أنّه مرّة ينتج سالبة ضروريّة، ومرّة موجبة ضروريّة. فلمكان السّالبة الضّروريّة لا نقول: إنّه ينتج موجبة ممكنة؛ ولمكان الموجبة الضّروريّة لا نقول: إنّه ينتج سالبة ممكنة؛ إذ كلّ واحدة من هذه مقابلة لصاحبتها[1]. وإنّما غلط الرّجل أنّه وجد في بعض الموادّ السّالبة الأكثريّة تنعكس، فظنّ أنّها تنعكس في كلّ مادّة، مثل قولنا: كلّ إنسان لا يمكن أن يكون ذا ستّ[2] أصابع، وكلّ ذي ستّ[3] أصابع لا يمكن أن يكون إنسانًا بما هو ذو ستّ[4] أصابع.

ونحن نقول له في مقابلة ما قاله [في][5] الحكيم من غفلته[6] عن وضعه، مع أنّه في غاية الذّكاء، كيف غفل هو أيضا عن مثالاته[7]، وهو ممّن يتعاطى الرّدّ على الحكيم؟ فإنّه لو تأمّل الأمر يسيرا، لظهر له في[8] الذي تمثّل به في هذه المادّة أنّ الانعكاس فيها غير موجود، مثل وجود المطر عند طلوع الشّعرا. فإنّه يصدق أن نقول: إنّ كلّ وقت من أوقات طلوع الشّعرا (لا يمكن ان يكون فيه مطر؛ وليس يصدق عكسه، وهو أنّ كلّ مطر لا يمكن أن يكون في وقت طلوع الشّعرا)[9]، فإنّ كثيرا من المطر ليس يوجد بالضّرورة في وقت طلوع الشّعرا.

[119 و] فقد تبيّن من هذا القول صحّة ما ذهب إليه الحكيم في هذا المعنى، وبطلان ما ذهب إليه غيره، على عادته مع المخالفين له. وذلك ما قصدنا تبيينه[10].

---

[1] في الأصل: **لصاحبها**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل وفي ع.: **ستّة**.

[3] في الأصل وفي ع.: **ستّة**.

[4] في الأصل وفي ع.: **ستّة**.

[5] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[6] في ع.وردت كلمة: **غفلته** غير منقوطة.

[7] في ع. وردت كلمة: **مقالاته** عوضا عن كلمة: **مثالاته**.

[8] في ع. وردت كلمة: **من** عوضا عن كلمة: **في**.

[9] وردت عبارة: **لا يمكن أن يكون فيه مطر؛ وليس يصدق عكسه، وهو أنّ كلّ مطر لا يمكن أن يكون في وقت طلوع الشّعرا** مضافة في الهامش.

[10] في ع.: **بيانه**.

والسّبب في هذا كلّه أنّ السّوالب في هذه المادّة هي في الحقيقة[1] موجبات، ولذلك تدخلها حروف السّلب. فحيث يمنع السّلب الحقيقيّ الإنتاج، لم يمنعه في هذه المادّة، إذ كان سلبًا غير حقيقيّ، بل هو إيجاب ما؛ وحيث أوجب السّلب الحقيقيّ الإنتاج، امتنع الإنتاج عنه في هذه المادّة، إذ السّلب فيها غير حقيقيّ.

ولذلك ليس لقائل أن يقول: إنّه ليس أن يمنع الإيجاب الذي في قوّة السّلب الإنتاج في الشّكل الثّاني، بأحرى من أن يمنع السّلب الذي في قوّة الموجبات الإنتاج في الشّكل الأوّل والثّالث. فإنّ ذلك إنّما كان[2] يلزم لو كانت السّوالب فيها سوالب حقيقيّة، كما أنّ الموجبات فيها موجبات حقيقيّة؛ وإنّما السّوالب فيها موجبات ناقصة، فهي تفعل في الإنتاج فعل الموجبات التّامّة، إذ كانت من جنس الموجبات، بدليل وجود خاصّة[3] الموجبات لها، وهي دخول حرف السّلب عليها.

ولذلك ليس لنا أن نقول إنّها سوالب ناقصة، <كما لنا أن نقول إنّها موجبات ناقصة>[4]؛ لأنّ السّوالب هي رفع الأنواع الموجبات التّامّة والنّاقصة. والرّفع ليس ينقسم إلى التّامّ والنّاقص، كما ينقسم الإيجاب إلى التّامّ والنّاقص. ولذلك عدّت المعدولات والعدميّات في الموجبات، ولم تعدّ في السّوالب.

ولو كان حكم السّالبة في المادّة الممكنة حكم السّالبات الحقيقيّة، لكان التّأليف الواحد بعينه منتجا وغير منتج. إمّا منتجًا، فمن قبل ما فيه من قوّة الإيجاب؛ وإمّا غير منتج، فمن قبل ما فيه من قوّة السّلب.

فما قاله الحكيم في هذه الأشياء [119 ظ]، فهو[5] شيء يجري مجرى الطّبع، كعادته في سائر ما يتكلّم فيه في هذا الكتاب.

كمل والحمد لله كثيرًا

---

[1] وردت في الأصل إضافة كلمة: **هي** إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وفي ع. لم ترد هذه الكلمة.

[2] كلمة: **كان** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **خاصّة** ساقطة من ع.

[4] عبارة: **كما لنا أن نقول إنّها موجبات ناقصة** ساقطة من ع.

[5] في ع.: **هو**.

[113 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

يا ربّ عونك بلطفك

صلّى الله على المصطفى سيّدنا محمّد وآله وسلّم تسليما

قال الإمام الأوحد أبو الوليد بن[1] رشد

-رحمه الله ورضي عنه بلطفه-

الغرض في هذا القول: أن نفحص عن المقدّمة التي تسمّى الوجوديّة أو[2] المطلقة ما هي[3]؟ وما مذهب أرسطو في ذلك[4]؟ فإنّ المفسّرين اختلفوا في ذلك[1].

---

[1] في ع.: ابن.

[2] في الأصل وفي ع.: و.

[3] أفرد أبو الوليد الفقرة 11 = المقدّمات المنعكسة من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا) للنّظر في تعريف المقدّمة الوجوديّة.

وقد تعرّض أبو الوليد إلى مسألة المقدّمة الوجوديّة في أكثر من موضع من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس*. نخصّ من بين هذه المواضع الفقرات 82 إلى 85 = جهات مقدّمات المقاييس: القول في القياسات الاضطراريّة من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 31 و - 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 و - 29 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا قاله في هذا الشّأن في الفقرة 83: "فأمّا المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الاضطراريّة، فقريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدّمات المطلقة. وذلك أنّ الأشياء التي تشترط في المنتجة من المطلقة هي بعينها تشترط في المنتجة من الضّروريّة، والأشياء التي هي سبب عدم الإنتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الإنتاج في الضّروريّة؛ إذ كان لا فرق بينهما إلاّ زيادة الاضطرار فقط. ولذلك كانت الأصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضّروريّة. وإنّما الفرق بينهما في أنّ المطلقة تقال على ما كان موجودًا بالفعل من غير أن يشترط في ذلك وجود ضرورة -أعني: في جميع الزّمان. وذلك أنّ المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كلّ الموضوع ما دام الموضوع موصوفا بصفة من الصّفات التي يمكن أن تفارقه. والضّروريّة هي التي يوجد فيها في كلّ الموضوع، من جهة ما الموضوع موصوفا بصفة لا تفارقه. فمثال المطلقة الأولى قولنا: كلّ ماش متحرك، ومثال الضّروريّة: كلّ إنسان ناطق".

[4] تعرّض أرسطو في أكثر من مناسبة إلى مسألة تعريف المقدّمة الوجوديّة. ففي الأصل اليونانيّ من كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* أشار إليها مرّة أولى في 25a 2-6 وثانية في 29 b 30 إلى 30 a 14.

فنقول: إنّ الذي تأدّى[2] فيها إلينا[3] عن المفسّرين بحسب ما نجد[4] في كتاب ثامسطيوس[5]، وبحسب ما حكاه أبو نصر، رأيان:

– أحدهما: مذهب ثاوفرسطس[6] وأوديموس وثامسطيوس[7].

– والثّاني: مذهب الإسكندر ومن جاء بعده من المفسّرين، فيما حكى ثامسطيوس[8].

فأمّا مذهب ثاوفرسطس[9]، فهو أنّ المقدّمة المطلقة والوجوديّة هي التي حذفت[10] منها جهة الإمكان وجهة الاضطرار، ولم يصرّح فيها بواحدة منها. والمادّة في نفسها، إمّا اضطراريّة، وإمّا ممكنة. فالمقدّمة الوجوديّة عند هؤلاء هي مقدّمة غير ذات جهة؛ وكأنّها كالجنس للضّروريّة والممكنة، إذ كانت معدّة أن يزاد عليها إحدى هاتيْن الجهتين، وذلك بحسب المادّة.

فهذا هو مذهب قدماء المشّائين[11] في المطلقة.

أمّا في النّسخة العربيّة من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري فقد نظر المعلّم الأوّل في ذات المسألة في مناسبة أولى في الفصل الثّالث = عكس القضايا المطلقة من المقالة الأولى = نظريّة القياس (انظر: الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 143 – ص 144)، وفي مناسبة ثانية في الفصل الثّامن = "تأليف القياسات" من المقالة الأولى = نظريّة القياس (انظر: الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 165 – ص 166).

[1] ألمح أبو الوليد إلى مواقف المفسّرين من هذه المسألة محيلا القارئ إلى رسالتنا هذه في الفقرة 83 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وليست المطلقة ما يُحكى عن الإسكندر، ولا ما حكي عن ثاوفرسطس. وقد بيّنّا ذلك في مقالة أفردْناها لذلك: وأنّ الضّروريّة تقال على ما كان موجودًا بالفعل، ومشترطا فيه هذه الزّيادة".

[2] في ع.: **تؤدّى**.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **نجده**.

[5] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[6] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[7] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[8] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[9] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[10] في الأصل وفي ع.: **حذف**.

[11] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

وأمّا الإسكندر ومتأخّرو المفسّرين، فيرون أنّ المقدّمة الوجوديّة هي المقدّمة الممكنة، إذا وجدت بالفعل، أعني: إذا وجد بالفعل محمولها لموضوعها، أي في الزّمان الحاضر[1].

وكلّ واحد من هؤلاء يزعم أنّ مذهبه، في ذلك، هو مذهب أرسطو. ولكلّ واحدة من الطّائفتين احتجاج من جهة الأمر بنفسه، واحتجاج من كلام أرسطو نفسه. ومن أقوى ما تمسّك به من احتجّ لمذهب ثاوفرسطس[2].

أمّا من قبَل الأمر نفسه، فإنّ [113 ظ] المقدّمة الوجوديّة على مذهب الإسكندر، يعسر وجودها كلّيّة. فإنّما توجد[3] بالاتّفاق، وفي الأقلّ من الزّمان. وأمثال هذه المقدّمات ليس تستعملها صناعة البلاغة، فضلا عن صناعة الجدل، وصناعة البرهان.

وأمّا احتجاجهم من جهة كلام أرسطو نفسه، فإنّه قد أوصى عند خلط الممكنة مع المطلقة، أعني: إذا كانت المطلقة هي الكبرى، ألاّ تستعمل في ذلك أمثال هذه المطلقات، أعني: التي تصدق كلّيّة وقتا ما مشارا إليه، وفي الأقلّ؛ وذلك أنّه زعم أنّ هذا النّوع من الاختلاط قد ينتج كذبا.

قالوا: فهذا تصريح منه أنّه ينبغي أن يتجنّب أمثال هذه المطلقات، وتستعمل المطلقة التي هي غير مقيّدة[4].

---

[1] ألمح أبو الوليد في تلخيصه لكتاب *القياس* إلى موقف الإسكندر ومتأخّري المفسّرين، وقد أحلنا القارئ إلى موضع ذلك الإلماح الرّشديّ (انظر: الهامش عدد 2 من ص 104).

[2] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[3] في ع.: **توحد**.

[4] انظر ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، الفقرة 15 = "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" -في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 183-: "... فهو بيّن أنّه ينبغي أن يوجد الكلّيّ في زمان مرسل".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 18-17 34b.

انظر أيضا ما يقوله أبو الوليد في الفقرة 118 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا): "وإذا كان الأمر هكذا، فلتكن المطلقة المأخوذة هاهنا هي التي لا تختصّ بزمان دون زمان، وسواء علم من أمرها أنّها ليست ضروريّة أو جهل ذلك، فإنّ أكثر المقدّمات هذه هي حالها".

ولفظ أرسطو هو هذا: قال:

"وينبغي أن تؤخذ المقدّمات الموجودة في الكلّ في غير زمان محدود، مثل: الآن، أو زمان ما مشار إليه، ولكن مرسلا؛ لأنّ بمثل هذه المقدّمات تعمل المقاييس، لأنّه، إن أخذت المقدّمات موجودة في وقت محدود، لا يكون قياس"[1].

ولمّا قال هذا القول، أتى بحدود تنتج الصّادق في هذا الاختلاط، وحدود تنتج الكاذب. <ومن>[2] مثال ما ينتج الكاذب، قولنا: كلّ إنسان يمكن أن يتحرّك، وكلّ متحرّك الآن فرس، فيلزم عنه أن يكون كلّ إنسان فرس[3]؛ وذلك كذبٌ[4]. ومثال ما ينتج الصّادق:

---

[1] انظر: كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) لأرسطو بنقل تذاري، الفقرة 15 = "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" –في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 183–.

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 12-11 34b.

انظر أيضا ما يقوله أبو الوليد في الفقرة 118 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا): "وأرسطو يبيّن من الحدود المأخوذة من الموادّ أنّه إذا أخذت في مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة في زمان معيّن بالفعل أنّه لا يكون قياس منتج أصلاً، لأنّه ينتج حينًا سالبًا ضروريًّا، وحينًا موجبا ضروريًّا".

[2] في الأصل: **وهو في**، وهذه العبارة ساقطة في ع.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] انظر القول الذي تمثّل به أرسطو في الفقرة 15 = *تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 183، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "... لأنّه إن أخذت المقدّمات موجودة في وقت محدود لا يكون قياس، لأنّه ليس شيء يمنع أن يكون الإنسان وقتا ما موجودا في كلّ متحرّك، إذا لم يتحرّك شيء غيره، والمتحرّك ممكن في كلّ فرس، ولكنّ الإنسان غير ممكن في شيء من الفرس".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 14-12 34b.

انظر أيضا القول الذي تمثّل به أبو الوليد عن القياس الممكن على الأكثر في الفقرة 103 = *القول في المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة* من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا): "... والحدود التي تنتج السّالب هي الإنسان والمتحرّك والفرس. والأصغر هو الإنسان، والأوسط هو المتحرّك، والأكبر هو الفرس. وذلك أنّ كلّ إنسان يمكن أن يكون متحركا، وكلّ متحرّك قد يكون في وقت ما فرسا إذا لم يوجد شيء متحرّك إلاّ فرس، والنّتيجة سالبة ضروريّة –وهي: ولا إنسان واحد فرس".

كلّ إنسان يمكن أن يتحرّك؛ وكلّ متحرّك الآن حيّ، إذا اتّفق ألاّ يتحرّك شيء غير حيّ؛ فكلّ إنسان حيّ. وهذا صدق[1].

فهذا أقوى ما احتجّ به هؤلاء من كلام أرسطو ومن الأمر نفسه.

وأمّا الفريق الثّاني، فإنّهم أيضا احتجّوا لذلك من الأمر نفسه، ومن كلام أرسطو.

أمّا من [جهة][2] الأمر نفسه، فإنّهم زعموا أنّ القصد هاهنا، أعني: في كتاب (*القياس*)[3]، إنّما هو التّكلّم[4] في أنحاء المقدّمات من جهة ما هي مطابقة للموجود خارج الذّهن، لا من جهة ما هي في الذّهن فقط؛ والمطلقة، على رأي الفريق الأوّل، أعني: [114 و] رأي ثاوفرسطس[5]، ليس لها وجود إلاّ في الذّهن؛ فتكون قوّتها في ذوات الجهات، إذا نسبت إليها، قوّة المهملة في ذوات الأسوار، إذا نسبت إليها. فكما أنّ المهملة، قيل هنالك فيها: إنّ قوّتها قوّة الجزئيّة، كذلك (كان)[6] يجب هاهنا أن يقال: إنّ المطلقة قوّتها قوّة الممكنة، ولا تختصّ[7] بقول. ومثال ذلك أنّ السّالبة المطلقة، كان ينبغي أن يقال فيها إنّها لا تنعكس؛ لأنّها، إن كانت –في المادّة التي استعملت فيها هذه المقدّمة– ممكنة،

---

[1] انظر القول الذي تمثّل به أرسطو في الفقرة 15 = *تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل* من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل، ص 183، من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي: "وأيضًا ليكن الطّرف الأوّل حيّا، والأوسط متحرّكا، والأخير إنسانا؛ ولتكن المقدّمات هذه الحدود مثل التي قبلها؛ فإنّ النّتيجة تكون اضطراريّة لا ممكنة، لأنّ الإنسان بالضّرورة حيّ".

انظر أيضا الأصل اليونانيّ من كتاب *أنالوطيقى الأولى* لأرسطو، المقالة الأولى، 34b 15-18.

انظر أيضا القول الذي تمثّل به أبو الوليد عن القياس الممكن على الأكثر في الفقرة 118 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا): "والحدود التي تنتج الموجب هي الإنسان والمتحرّك والحيّ. فإنّ كلّ إنسان يمكن أن يكون متحرّكا، وكلّ متحرّك في وقت ما قد يكون حيّا إذا توهّمنا أنّه لا يتحرّك في ذلك الوقت شيء إلاّ الحيوان، والنّتيجة موجبة ضروريّة –وهي أنّ كلّ إنسان حيّ".

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] وردت كلمة: **يمكن** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **المقائس** الواردة في الصّلب.

[4] بياض في ع.

[5] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[6] وردت كلمة: **كان** مضافة في الهامش.

[7] في ع.: **تخصّ**.

لا تنعكس؛ وإن كانت ضروريّة، انعكست. فكان يجب في هذه أن يقال إنّها لا تنْعكس، كما قيل في التي من مهملتين إنّها لا تنتج، كالحال في التي من جزئيّتيْن. وإذن فإنّه كان يبقى على أرسطو جهة من جهات الوجود، لم يذكر أحكامها في الإنتاج، وهي الوجوديّة خارج النّفس[1].

فهذا من أقْوى ما احتجّ به هؤلاء من جهة الأمر نفسه.

وأمّا من جهة كلام أرسطو، فلأنّ أرسطو كثيرا ما ينقل في بيان الخلف، المقدّمة الممكنة إلى الوجوديّة. وهذا يدلّ منه على أنّها الموجودة[2] بالفعل.

وإلى مذهب الإسكندر يميل أبو نصر.

وأمّا ابن سينا، فله في ذلك مذهب غير هذا كلّه، سنذكره بأخرة.

وإذ قد تقرّرت هذه الشّكوك، فنقول نحن: إنّه[3] من المعروف بنفسه أنّ القضيّة الكلّيّة هي التي يوجد محمولها لكلّ موضوعها، وأنّ هذه ضربان:

- أحدهما: أن يوجد المحمول لكلّ الموضوع بالفعل.
- والثّاني: ألاّ يوجد لكلّ الموضوع بالفعل، بل بالإمكان؛ أعني: في الزّمان المستقبل.

وأنّ الذي يوجد المحمول فيها لكلّ الموضوع بالفعل، منها ما يكون الحمل فيها دائما، وهو الضّروريّ؛ ومنها ما يكون غير دائم، وهو الوجوديّ. وأنّ الغير دائم[4] صنفان: صنفٌ يوجد المحمول لكلّ الموضوع في أكثر الزّمان؛ وصنفٌ يوجد لا في الأكثر، بل في الأقلّ، أو على التّساوي. فتكون الوجوديّة، على هذا، ثلاثة أصناف:

---

[1] قارن بما يقوله ابن رشد في الفقرة 117 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا): "فإن كان أرسطو وصّى أن لا تستعمل المقدّمات المطلقة إلاّ في هذه المادّة، فما باله قد قال إنّها غير منتجة بحسب المقول على الكلّ -أعني: المطلقة إذا اختلطت مع الممكنة- وبين إنتاجها بالخلف، وما باله قد قال فيها إنّها تنتج الموجب مرّة والسّالب أخرى. فإذن واجبٌ أن تكون هذه المطلقة هي غير المطلقة التي بيّن أنّها تنتج بطريق الخلف. وليس هذه الوصيّة أيضا ممّا يفهم منها أنّ المقدّمة الوجوديّة عنده هي التي تشمل الضّروريّ والممكن، كما فهم ذلك ثامسطيوس، فإنّ هذه المقدّمة -أعني: المطلقة التي بهذه الصّفة- ليس لها وجود خارج الذّهن، والقصد هاهنا إنّما هو إحصاء جهات المقدّمات المطابقة لأصناف الوجود أو للمعارف الأول".

[2] في ع.: **الوجوديّة**.

[3] في الأصل: إنّ، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **الدّائم**.

أكثريّة، وأقلّيّة، [114 ظ] ومتوسّطة بينهما. وذلك كالحال في الممكنة؛ أعني أنّه يوجد فيها أكثريّة، وأقلّية، وعلى التّساوي. ولكنّ هذه الفصول الثّلاثة عرضت للمكنة من قبل الموضوع، أعني: الحمل الأكثريّ، والأقلّيّ، والمساوي. وعرضت للوجوديّة من قبل الزّمان. وبيّنّ أنّ الوجوديّة الأكثريّة، أعني: التي في أكثر الزّمان، قد تكون ممكنة في أقلّ الزّمان. وذلك في الوقت الذي لا يوجد المحمول فيها بالفعل لكلّ الموضوع، وهو الأقلّ من الزّمان. وأمّا الوجوديّة الأقلّية، أعني: التي وُجد[1] محمولها لجميع موضوعها في أقلّ الزّمان، فيبيّن أنّها ممكنة في أكثر الزّمان، إذ كانت الممكنة هي التي لا يوجد محمولها لكلّ موضوعها بالفعل.

وإذا كان هذا هكذا، فالممكنة التي هي ممكنة في أكثر الزّمان، أعني: التي يوجد محمولها لكلّ موضوعها بالفعل في (أكثر)[2] الزّمان، فإنّها الممكنة التي إذا نقلت إلى الوجوديّة، كانت وجوديّة أقلّية، وغير مستعملة في العلوم. وأمّا التي هي ممكنة في أقلّ الزّمان، ووجوديّة في أكثر الزّمان، أعني: يوجد محمولها لكلّ موضوعها في أكثر الزّمان، فبيّن أنّها تستعمل في العلوم. وقد صرّح بذلك أبو نصر في كتابه في *البرهان*، حيث يقول: إنّ غير الضّروريّ صنفان:

- إمّا الموجود في أكثر الزّمان؛ وإمّا الموجود في أكثر الموضوع؛ أو ما جمع الأمريْن.
- وإمّا الموجود على الأقلّ والتّساوي.

فإنّ هذين القسمين فقط هما اللّذان لا تنظر فيهما العلوم. وأمّا القسمان الآخران، فتنظر فيهما. وفي هذا الصّنف من المقدّمات تدخل المقدّمات الضّروريّة، وليست بضروريّة، مثل: أنّ كلّ غراب أسود، وكلّ ثلج أبيض. وكذلك المقدّمات التي يقول أبو نصر فيها: مقاربة لليقين التّامّ، وهي[3] التي[4] ليس يوجد جنس يخالفها، ولا قول. وذلك أنّ المقدّمات الضّروريّة بالحقيقة هي التي يشعر الذّهن (فيها بالنّسبة الذّاتيّة بين المحمول والموضوع.

---

[1] في ع.: **يوجد**.

[2] وردت كلمة: **أكثر** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **أقلّ** الواردة في الصّلب.

[3] في الأصل: **وهو**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

وأمّا متى لم يشعر الذّهن بهذه النّسبة)[1]، [115 و] [2]فإنّه يتطرّق إليها الإمكان. وإذا تطرّق إليها الإمكان، فهي وجوديّة لا ضروريّة. وهذه المقدّمات كثيرًا أيضًا ما تدخل في العلوم، بل جلّ المقاييس، كما يقول أرسطو، إنّما تعمل من هذه. وإنّما قال ذلك، لأنّ الذّاتيّة عزيزة الوجود[3]. ولهذا المعنى بعينه قال أرسطو في كتاب *البرهان*: إنّ كلّ ضروريّة ذاتيّة؛ لأنّ ما ليست[4] بذاتيّة، فهي وجوديّة؛ إذ كان ممكنا ألاّ يوجد المحمول فيها لجميع الموضوع وقتًا ما[5].

---

[1] وردت عبارة: **فيها بالنّسبة الذّاتيّة بين المحمول والموضوع. وأمّا متى لم يشعر الذّهن بهذه النّسبة** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل تكرار لعبارة: **بهذه النّسبة**.

[3] أورد أبو الوليد مفاد هذا القول مجملا في الفقرة 11 = المقدّمات المنعكسة من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وأمّا الوجوديّة فيشبه أن يكون أريد بها هاهنا الموجودة بالفعل بإطلاق -أي التي المحمول فيها موجود لكلّ موضوعاته لا في زمان مشار إليه بل بإطلاق. فإنّه قد صرّح أرسطو في كتاب البرهان أنّ المقدّمات التي تحمل على الكلّ غير ضروريّة. وقد يدخل في هذا الجنس التي ليست بضروريّة -أعني التي يوجد المحمول فيها لكلّ أشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزّمان. وهذا هو الفرق بين الضّروريّة وبين الموجودة بالفعل -أعني أنّ الضّروريّة يوجد المحمول فيها لكلّ أشخاص الموضوع في كلّ الزّمان، وأمّا تلك ففي أكثر الزّمان. ويشبه أن يدخل في هذا الصّنف من المقدّمات التي يجهل من أمرها أنّها ضروريّة أو غير ضروريّة، لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا -وهو الذي يذهب إليه الإسكندر- لأنّ هذه شخصيّة، وإن وجد منها كلّيّة ففي الأقلّ من الزّمان وبالعرض. وقد حذّر أرسطو من استعمال أمثال هذه المقدّمات الوجوديّة فيما يأتي بعد، وإن كان قد يستعملها أرسطو لأمور دعته إلى ذلك. ولا هي أيضا شيء يشمل الضّروريّ والممكن، على ما يذهب إليه ثاوفرسطس وغيره -إلاّ أن يريد المعلومة الوجود المجهولة كونها ضروريّة أو ممكنة-، فإنّ المقصود هاهنا هو قسمة المقدّمة إلى أقسام الوجود أو إلى أقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطّبع في المقدّمات".

[4] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[5] انظر: الفصل السّادس = الضّرورة في مبادئ البرهان من المقالة الأولى من كتاب أنولوطيقا الأواخر (البرهان) بنقل أبي بشر متّى بن يونس، الوارد في الصّفحات 348 إلى 352 من الجزء الثّاني من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي. وممّا قاله المعلّم الأوّل في هذا الفصل (ص 352): "ولمّا كانت الأشياء الموجودة من الاضطرار في كلّ واحد واحد من الأجناس إنّما هي جميع الأشياء الموجودة بذاتها. ومن أمثال هذه هي موجودة. وذلك أنّ الأعراض ليست ضروريّة. ولهذا السّبب لا سبيل إلى أن تعلم النّتيجة من الاضطرار. ولا أيضًا لو كانت موجودة دائما إلاّ أنّها ليست بالذّات".

وإذا كان الأمر هكذا، فليست[1] الوجوديّة، التي أراد أرسطو، هي الأقلّية، كما فهم القوم عن الإسكندر، بل إنّما أراد الأكثريّة أو كليهما معا؛ إلاّ أنّه أراد الأكثريّة على القصد الأوّل، وتلك على القصد الثّاني، من جهة أنّها نافعة في مواضع، مثل نفعها في قياس الخلف، عندما تنقل الممكنة في أكثر الزّمان إليها.

وأرسطو إنّما يستعمل هذه الأقلّية عند النّقل، لأنّه لا فرق بينهما في هذا الموضع في الإنتاج، وبين الأكثريّة. وذلك إذا كانت المقدّمات التي تقرن بها في هذه[2] المواضع غير ممكنة؛ وحفظ منها عند اقترانها بالممكنة، أعني: إذا كانت الممكنة صغرى، لأنّه يأتلف منها حينئذ ضرب غير منتج.

انظر أيضا ما يقوله أبو الوليد في نفس المعنى في الفصل السّادس =مقدّمات البرهان ضروريّة وجوهريّة من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب البرهان* (الورقة 69 و إلى الورقة 70 و من مخطوط فيرنتسه). وممّا قاله أبو الوليد في هذا الفصل (الورقة 70 و من مخطوط فيرنتسه): "وإذا قد تبيّن أنّ مقدّمات البراهين يجب أن تكون ذاتيّة، فإنّ المطالب العرضيّة ليس يقع العلم بها من الاضطرار إذا كانت توجد أو لا توجد، ولذلك لم تكن المقدّمات من الأمور العرضيّة. ومن البيّن أنّ نتيجة البرهان هي كلّية. والسّبب في ذلك أنّ مقدّمات البرهان هي كلّية. وإذا كانت نتيجة البرهان كلّية وذاتيّة، فبيّن أنّه لا يقوم على الأشياء الفاسدة برهان إلاّ على نحْو من طريق العرض، أي في وقت ما. ولو كان البرهان يمكن على الأشياء الفاسدة، أي الجزئيّة، للَزم أن تكون المقدّمات الصّغرى أمورا جزئيّة فاسدة، لأنّ الموضوع فيها هو الموضوع في النّتيجة. وتكون أيضا غير كلّية".

انظر تفصيل هذا القول في الفصل السّادس = مقدّمات البرهان ذاتيّة وضروريّة من المقالة الأولى من *شرح كتاب البرهان* (الورقة 35 و إلى الورقة 43 ظ من مخطوط برلين).

وممّا هو خليق بالملاحظة أنّ كلّ الإحالات التي أوردها الأستاذ العلوي في الهامش عدد 18 من ص 119 والمتّصلة بكتاب *البرهان* لأرسطو وبتلخيص ابن رشد لهذا الكتاب تميّزت بعدم دقّتها. أمّا بالنّسبة لكتاب *البرهان*، فقد أحال المحقّق القارئ إلى الفصل الرّابع = تعريف ما هو بالكلّ وبالذّات والكلّيّ البرهان من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأواخر* (*البرهان*) بنقل أبي بشر متّى بن يونس، الوارد في الصّفحات 341 إلى 345 من الجزء الثّاني من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي عوض عن الفصل السّادس المشار إليه أعلاه. وأمّا بالنّسبة لـ*تلخيص كتاب البرهان*، فقد أورد الأستاذ العلوي قولاً مقتطفًا من الورقة 69 و من مخطوط فيرنتسه وأحل القارئ إلى الورقة 70 و من نفس المخطوط، فضلاً عن سهو المحقّق عن ذكر أنّه أورد هذا القول بتصرّف!!

[1] في الأصل: **ليس**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **هذا**، وفي ع. كما أثبتناها.

فأرسطو خلط الأمْر في أنواع المطلقة، كما خلط الأمر في أنواع الممكنة؛ أعني أنّه لم يفصل في هذا (الكتاب)[1] [...][2] الأكثريّة من الأقلّية. وقد قلْنا في السّبب في ذلك في تلخيصنا لهذا الكتاب[3]. وبيّنّ أنّ صنفي المقدّمتيْن، أعني: الوجوديّة الأكثريّة والأقلّية، منقولة من الممكنة؛ لكنّ الأكثريّة الوجوديّة منقولة من التي هي ممكنة في أكثر الزّمان. فإمّا أن يكون الإسكندر ذهب عليه هذا المعنى الذي قلناه من أمر المطلقة؛ وإمّا أن يكون القوم ذهب عليهم ذلك من كلام الإسكندر، أو لم يعرفوه، وظنّوا أنّه[4] أراد بهذه[5] المطلقة: الأقلّية؛ إذ لم يتصوّر [115 ظ] القوم غيرها، وهو الأليق والأقرب.

وكيف ما كان الأمر، فهذا هو الذي ينبغي أن يعتمد عليه، وأن يفسّر به مذهب أرسطو <في المطلقة>[6]، فإنّه المذهب الذي ترتفع عنه جميع الشّكوك المتقدّمة التي تلزم الفريقين؛ مع أنّه أمر حقّ في نفسه ومعروفا[7] بما تعرف به الأوائل. فما أشدّ (مطابقة)[8]

---

[1] وردت كلمة: **الكتاب** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل إضافة لعبارة: **المطلقة، كما خلط الأمر في أنواع الممكنة؛ أعني أنّه لم يفصّل في هذا الكتاب** والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها. وفي ع. لم يقع التّفطّن إلى ذلك، فأوردها المحقّق.

[3] الإشارة هاهنا إلى الفقرة 11 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا) التي أحالنا إليها القارئ في الهامش عدد 5 من ص 139، وتحديدًا إلى قوله: "ويشبه أن يدخل في هذا الصّنف من المقدّمات التي يجهل من أمرها أنّها ضروريّة أو غير ضروريّة، لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودا أو ما دام المحمول موجودا –وهو الذي يذهب إليه الإسكندر–، لأنّ هذه شخصيّة، وإن وجد منها كلّيّة ففي الأقلّ من الزّمان وبالعرض. وقد حذّر أرسطو من استعمال أمثال هذه المقدّمات الوجوديّة فيما يأتي بعد، وإن كان قد يستعملها أرسطو لأمور دعته إلى ذلك". وقد فصّل أبو الوليد الأمر في تحليله لـ"تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، في الفقرات 110 إلى 113 (الورقة 35 ظ إلى الورقة 36 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و إلى الورقة 33 ظ من نسخة فلورنزا).

ولسنا ندري بأيّ وجه أحال الأستاذ العلوي القارئ إلى الورقة 34 و من نسخة ليدن (والحقيقة أنّ الشّاهد الذي أورده المحقّق مقتطف من 34 ظ من نسخة ليدن)، فأبو الوليد إنّما ينظر في هذا الموضع في القياس المؤتلف من المقدّمات الممكنة، لا الوجوديّة أيضا!!

[4] في ع. وردت كلمة: **التي** عوضا عن كلمة: **أنّه**.

[5] في ع. وردت كلمة: **قوّة** عوضا عن كلمة: **بهذه**.

[6] عبارة: **في المطلقة** ساقطة من ع.

[7] في ع.: **معروف**.

[8] وردت كلمة: **مطابقة** مضافة في الهامش.

مذهب أرسطو للحقّ! وما أبعد النّاس من الفهم عنه في كثير من الأشياء المعروفة بنفسها، فضلا عن المعروفة بغيرها!

والله يؤتي فضله مَن يشاء.

وأمّا ابن سينا، فإنّه خلط في هذا المعنى تخليطا كثيرا. وتلخيص ما يقوله في ذلك: أنّ الحمل الضّروريّ عنده يكون في المقدّمات على أنحاء خمسة[1]:

– **أحدها:** أن يكون المحمول يوجد للموضوع دائما، وضروريًّا، وبإطلاق، أي لم يزل ولا يزال؛ مثل قولنا: الله حيّ[2]؛ والفلك متحرّكا دورا[3]، على مذهب من يرى أنّه أزليّ.

– **والثّاني:** أن يكون المحمول موجودا بالضّرورة لكلّ الموضوع، ما دامت ذات الموضوع موجودة؛ مثل قولنا: كلّ إنسان حيوان بالضّرورة[4].

– **والثّالث:** أن يكون المحمول موجودا للموضوع بالضّرورة، ما دام الموضوع متّصفًا به؛ مثل قولنا: كلّ أبيض ملوّن بالضّرورة[5]، ما دام يتّصف باللّون.

---

[1] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب القياس من منطق *الشّفاء*، ص 32 – ص 33. وممّا جاء في القول السّينوي: "بل نعود فنقول: إنّا قد نستعمل لفظ الضّرورة وهو الدّوام في مواضع".

قارن أيضا ما نقله أبو الوليد عنه هاهنا بما قاله ابن سينا في كتاب *النّجاة* (ص 58): "فنقول: إنّ الحمل الضّروريّ على ستّة أوجه".

[2] في الأصل وفي ع.: **حقّ**، وهو، في تقديرنا، تصحيف من النّاسخ (انظر الموادّ التي تمثّل بها ابن سينا في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب القياس من منطق *الشّفاء* (ص 32): "إنّ الله تعالى حيّ بالضّرورة، أي دائما لم يزل ولا يزال" وفي ص 58 من كتاب *النّجاة*: "كقولنا الله –تعالى– حيّ". وفي *الإشارات والتّنبيهات*، ص 264: "كقولنا الله موجود").

[3] لم يرد هذا المثال لا في *الشّفاء* ولا في *النّجاة* ولا في *الإشارات والتّنبيهات*.

[4] ورد هذا المثال في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب القياس من منطق *الشّفاء* (ص 32): "كلّ إنسان حيوان بالضّرورة، لا أنّه كذلك فيما لم يزل ولا يزال، ولكن ما دام ذات الشّيء الذي يقال له إنّه إنسان موجودًا، أي ما دام موصوفا بما جعل معه موضوعا"، وكذا في *النّجاة* (ص 58)؛ وفي *الإشارات والتّنبيهات* (ص 265): "الإنسان بالضّرورة جسم ناطق".

[5] ورد هذا المثال بصيغة مغايرة في *النّجاة*: "كلّ أبيض فهو ذو لون مفرّق للبصر بالضّرورة"، وفي الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب

– **والرّابع:** أن يكون المحمول موجودًا بالضّرورة في الموضوع وقتًا ما؛ وذلك إمّا غير محدود، مثل قولنا: كلّ إنسان يموت[1]؛

[– **والخامس:**] وإمّا محدود، مثل قولنا: القمر ينكسف غدًا[2].

قال: فمن النّاس مَن قال إنّ المطلقة هي التي لا تشترط[3] فيها جهة أصلاً، لا ضرورة ولا إمكانا[4]. فقد تكون واحدة من هذه الخمسة الضّروريّة، وقد تكون ممكنة[5].

القياس من منطق *الشّفاء* و*الإشارات والتّنبيهات* تمثّل أبو عليّ بموادّ أخرى، فقال في ص 32 من الأوّل: "كلّ متحرّك فهو بالضّرورة جسم" وفي ص 265 من الثّاني: "كلّ متحرّك متغيّر".

[1] لم يرد هذا المثال لا في *الشّفاء* ولا في *النّجاة* ولا في *الإشارات والتّنبيهات*.

[2] ورد هذا المثال بصيغة مغايرة في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب القياس من منطق *الشّفاء* (ص 33): "إنّ القمر يوجد له الكسوف في وقت كذا وكذا"، وفي *النّجاة* (ص 58): "إن القمر ينكسف بالضّرورة"، وفي *الإشارات والتّنبيهات* (ص 270) تمثّل أبو عليّ بموادّ أخرى: "مثل ما للكواكب من الشّروق والغروب، وللنّيرين مثل الكسوف".

[3] في الأصل وفي ع.: **يشترط**.

[4] انظر ما يقوله ابن سينا في كتاب *النّجاة* (ص 60): "رأي ثاوفرسطس ثمّ ثامسطيوس وغيره... أنّها هي التي لم تذكر فيها جهة ضرورة للحكم، أو إمكان للحكم، بل أطلق إطلاقا، فيجوز أن يكون الحكم موجودا بالضّرورة، ويجوز أن يكون الحكم موجودا لا بالضّرورة، أي لا دائمًا. وليس يبعد أن يكون هذا رأي الفيلسوف [أي أرسطو] في المطلقة، على أنّ الفيلسوف يجوّز أن تكون كلّيتان موجبة وسالبة مطلقتين صادقتين، كقولك: "كلّ فرس نائم"، "ولا شيء ممّا هو فرس بنائم"؛ وأن ينقل الحكم الكلّي الموجب المطلق إلى الحكم الكلّي السّالب المطلق. وأصحاب هذا الرّأي يرون أنّ ذلك جائز، وليس بواجب، لأنّ الفيلسوف قد يورد أيضا في المطلقات أمثلة لا يجوّز فيها ذلك، بل هي ضرورة دائمًا".

انظر أيضا ما يقوله أبو عليّ في نفس المعنى في كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء* (ص 28).

[5] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء*، ص 28: "قال بعضهم: إنّ كونها مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولا وتصوّرا حذفا، بمعنى أنّه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التّصوّر، حتّى أنّ قولنا: كلّ إنسان حيوان؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أنّ الحيوان موجود لكلّ ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضيّة غيرها، وهو أنّ الحيوان موجود للإنسان. فهو من حيث أنّه موجود فقط فهي موجبة مطلقة. ومن حيث التّخصيص فهي أمر أخصّ، وهو أنّها ضروريّة. وكذلك قولهم: كلّ مستيقظ نائم، أو كلّ حيوان متنفّس، فإنّه يجب أن لا يلتفت فيه

قال: ومنهم من قال إنّ المطلقة هي الثّالثة الأخيرة، دون الإثنتين اللأولتين[1]؛ والضّروريّة هما الإثنتان[2] الأولتان[3]. يشير، فيما أحسب <من ذلك>[4] للإسكندر[5]، ولمن[6] يقول بقوله[7].

قال هو[8]: أمّا[9] [من][10] قال إنّ المطلقة [116 و] هي التي محمولها موجود للموضوع ما دام المحمول موجودا، فهو رأي سخيف. كذا قال في كتاب *الشّفاء*[1].

إلى ما يقابل الضّرورة من حيث أنّه كذلك وقتا ما لا دائما ما دام ذاته موجودا؛ بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة تقال أو تتصوّر. فيكون المطلق أعمّ من الضّروريّ".

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **الأولين**.

[2] في ع.: **الإثنان**.

[3] في ع.: **الأوليان**.

[4] عبارة: **من ذلك** ساقطة من ع.

[5] في ع. وردت عبارة: **إلى الإسكندر** عوضا عن كلمة: **للإسكندر**.

[6] في ع. وردت كلمة: **من** عوضا عن كلمة: **لمن**.

[7] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ في الفصل الرّابع = في الجهات أعني الإطلاق والضّرورة والإمكان والامتناع من المقالة الأولى من كتاب *القياس* من منطق الشّفاء، ص 28 – ص 29: "وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودًا فيه دائمًا. أو ما لا يجب ذلك في كلّ واحد وإن اتّفق في البعض؛ بل ما يكون الحمل وقتًا ما أو لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودًا. وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتّى يكون قولنا: كلّ أبيض، معناه أنّ كلّ أبيض موجود بالفعل في زمان ما".

انظر أيضا ما يقوله ابن سينا في كتاب *النّجاة* (ص 60 – ص 61): "وأمّا أصحاب الرّأي الثّاني، ومنهم الإسكندر وعدّة من المحصّلين من المتأخّرين ممّن هو أشدّهم تحصيلا، فيرون أنّ هذا النّقل واجب في المطلق، وأنّ المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه، إلاّ على إحدى الجهات الأربع، المذكورة بعد الجهتين الأوّليين، فكأنّ المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجودا، وليس يجب دائما، ما دام ذات المحكوم عليها موجودة، بل وقتا ما. وذلك الوقت أمّا ما دام الموضوع موصوفا بما وصف به، كقولك: "كلّ أبيض فهو ذو لون مفرّق للبصر"، أو ما دام المحمول محكوما به؛ أو في وقت معيّن ضروريّ، كالكسوف للقمر والكون في الرّحم لكلّ إنسان؛ أو في وقت ضروريّ، ولكن غير معيّن، كالتّنفّس للحيوان. وليس يجب أن يكون هذا الوقت وقتا واحدا، يشترك فيه الجميع معا، بل وقتا ما لكلّ واحد يخصّه. وليس يبعد أن يكون هذا الرّأي رأي الفيلسوف".

[8] في ع. وردت كلمة: **من** عوضا عن كلمة: **هو**.

[9] في الأصل: **إنّما**، وفي ع. لم ترد هذه الكلمة.

[10] وردت هذه الكلمة أيضا في ع. دون التّنصيص على أنّها مضافة.

وأمّا في كتاب *النّجاة*، فإنّه جعل المطلقة تقال على الأربعة: على الثّلاثة التي قال هاهنا، وعلى هذا المعنى الذي سخّفه هاهنا؛ ونسب هذا الرّأي إلى الإسكندر[2].

وهذا كلّه تخليط وتشويش. وذلك أنّ المقدّمات الضّروريّة الكلّية ليست[3] تحتاج إلى هذه الشّروط. وذلك أنّ الإنسان هو[4] حيوان بالضّرورة، لم يزل ولا يزال هذا الحمل هكذا أبدًا، سواء كان واحد من النّاس موجودًا بالضّرورة ودائما، أم لم يكن. فإنّ الكلّيات غير كائنة ولا فاسدة، أعني: التي تركّب منها القضيّة الكلّيّة؛ مثل قولنا: الإنسان حيوان. والشّرط الذي (ذكر)[5] إنّما يجب في القضيّة الشّخصيّة.

وهذا هو الذي ذهب على من ظنّ أنّه ليس يحصل علم ضروريّ في الأمور الكائنة الفاسدة. وكذلك لا فرق في الحمل الضّروريّ بين قولنا: الإنسان حيوان بالضّرورة، وقولنا: الملوّن[6] أبيض بالضّرورة. ولا يحتاج في هذا أيضا إلى الشّرط الذي ذكره، إلاّ إذا أخذت القضيّة شخصيّة[7].

وأمّا ما[8] قال عن الضّروريّة الوقتيّة فصحيحٌ، لكن فيه نوع من أنواع الضّروريّ ولواحقها في الحمل، والعكْس لواحق الضّروريّ. فلا معنى أن يُقال إنّها التي[9] أراد الإسكندر بالمطلقة، إذ الإسكندر أراد بالمطلقة جنسا ثالثا، غير الضّروريّ والممكن.

---

[1] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء* (ص 29): "وهذا الرّأي الثّالث سخيف مختلّ".

[2] انظر إحالتنا إلى كتاب *النّجاة* (ص 60 – ص 61) الواردة أعلاه في الهامش عدد 1 من ص 116.

[3] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[4] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[5] وردت كلمة: **ذكر** مضافة في الهامش.

[6] في ع. وردت كلمة: **الإنسان** عوضا عن كلمة: **الملوّن**.

[7] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء* (ص 30): "وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر في أمر الجهات حتّى الْتفت في أمر الضّرورة والإمكان إلى أمر القضيّة في أنّ سورها يصدق ويكذب، وترك أمر المحمول باعتباره إلى الموصوفات بالموضوع. فكان قولنا: كلّ حيوان إنسان ممكنًا؛ إذ كان يمكن أن يتوهّم وقت من الأوقات لا حيوان فيه إلاّ الإنسان. فحينئذ يصدق أنّ "كلّ حيوان إنسان". فتكون هذه حينئذ مقدّمة وجوديّة صادقة. وقبل ذلك تكون ممكنة إذا اعتبرت من حيث كون هذا السّور صادقا وقتا ما".

[8] في الأصل: **من**، وفي ع. كما أثبتناها (انظر أيضا: ع. ص 122 – الهامش عدد 28).

[9] في الأصل: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

وإنّما وهم الرّجل، فيما أحسب، فيما ظنّ من هذه الفصول، من قبَل أنّ القوم حدّوا الضّروريّ بأنّه الذي لم يزل ولا يزال. وقالوا: إنّ المطلق هو أن يكون الشّيء موجودًا في الموضوع، ما دام موضوعه موجودا؛ إمّا بذاته، إن كان في غير موضوع؛ وإمّا في الموضوع، [1]إن كان وجوده في الموضوع[2].

[116 ظ] وقالوا: إنّ اسم الضّروريّ يقال باشتراك على هذا المعنى، وعلى المطلق؛ فظنّ الرّجل أنّ ما قيل في فصول الموجود المطلق، إنّها فصول في القضايا الكلّيّة الضّروريّة؛ وحمل[3] الحدّ الأوّل للضروريّ (على التي)[4] هي دائمة بالشّخص.

وهذا الحدّ يشمل أنواع الضّروريّ الموجود في جميع الزّمان، كان ضروريًّا بالشّخص، أو من جهة ما هو كلّيّ. فإنّ حدّ الطّبيعة الضّروريّة، والمطلقة، والممكنة، غير حدّ القضيّة الضّروريّة الكلّيّة، وغير حدّ القضيّة المطلقة الكلّيّة، وكذلك القضيّة الكلّيّة الممكنة.

---

[1] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وفي ع. كما أثبتناه.

[2] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء* (ص 32 – ص 33): "بل نعود فنقول: إنّا قد نستعمل لفظ الضّرورة وهو الدّوام في مواضع: من ذلك أنّا نقول: إنّ الله –تعالى– حيّ بالضّرورة، أي دائما لم يزل ولا يزال، ولكن ما دام ذات الشّيء الذي يقال له إنّه إنسان موجودًا، أي ما دام موصوفا بما جعل معه موضوعًا. ونقول: إنّ كلّ متحرّك متغيّر بالضّرورة، لا أنّه دائم لم يزل ولا يزال ولا أنّه دائم ما دام ذات المقول عليه إنّه متحرّك موجودا؛ بل ما دام متحرّكا. وإن كان قد يتّفق أن يكون دوام ذاته موجودًا أو كونه مقولا عليه إنّه كذا واحدا، كما نقول: كلّ إنسان فإنّ دوام وجود ذاته ودوام اتّصافه بالإنسان واحد. ونقول: كلّ متحرّك فهو بالضّرورة جسم، أي أنّه كلّما يقال عليه إنّه متحرّك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا، وإن فارق الحركة فهو جسم. ونقول للماشي إنّه ماشي بالضّرورة وحده. ونقول: إنّ القمر يوجد له الكسوف بالضّرورة وقت كذا وكذا. وهذا وإن صحّ عليه أنّه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضّرورة فليس معناه ذلك المعنى. فإنّ شرط الضّرورة في القول الثّاني هو "ما دام الكسوف موجودًا". وشرط الضّرورة في القول الأوّل حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشّمس. وهما وإن تلازما متخالفان. ونقول: كلّ إنسان فإنّه يتنفّس بالضّرورة، ليس وقتا معيّنا، بل وقتا لا بدّ منه؛ وليس أيضا معنى هذا أنّه يتنفّس بالضّرورة ما دام متنفّسا وإن لازمه. وهذه كلّها أقسام المطلق الكلّي. وإنّما الضّروريّ المرسل فيها هو الذي يقال فيه المحمول أو يسلب عنه ما دام ذات المقول عليه الموضوع موجودًا. والذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا".

[3] في ع. وردت كلمة: **جعل** عوضا عن كلمة: **حمل**.

[4] وردت عبارة: **على التي** مضافة في الهامش.

فمن هاهنا، فيما أحسب، دخل الغلط على هذا الرّجل.

والله الموفّق للصّواب.

والحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله على محمّد الكريم

[143 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

[1] صلّى الله على سيّدنا محمّد

وعلى آله وصحبه <وسلّم تسليما كثيرا>[2]

قال الحكيم الفاضل القاضي العدل

أبو الوليد بن رشد

–رضي الله عنه–

الغرض في هذا القول: أن نبيّن أنّ مذهب أرسطو في جهات النّتائج الحادثة عن المقاييس المركّبة من مقدّمتيْن مختلطتيْن من المقدّمات ذوات الجهات الثّلاث، أعني: الوجوديّة والضّروريّة والممكنة، هو المذهب الحقّ الذي لا يصحّ غيره[3]، لا ما توهّمه ثاوفرسطس[4] وثامسطيوس[1] وكثير من قدماء المشّائين. وأنّه، مع هذا، على ظاهره[2]،

---

[1] في ع. إضافة لحرف العطف: و.

[2] عبارة: **وسلّم تسليما كثيرا**، لم ساقطة من ع.

[3] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) من 30 b 29 إلى 40 b 17.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري بشأن "تأليف القياسات: القياسات ذوات الجهات" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 165 إلى ص 204.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 82–166 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "جهات مقدّمات المقاييس" (الورقة 31 و إلى الورقة 43 ظ من نسخة ليدن وللورقة 29 و إلى الورقة 38 ظ من نسخة فلورنزا).

[4] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 83 – الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 88 – الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 136 – الورقة 40 و من نسخة ليدن–.

لا على ما فهمه عنه الإسكندر الأفروديسي[3]، ولا أيضا [على][4] ما تأوّله عليه أبو نصر[5] بعدهم[6] وتعقّب[7] فهم الإسكندر.

ولنجْعل كلامنا من ذلك في الشّكل الأوّل فقط، لأنّهم لم يختلفوا [في][8] أنّ جهات النّتائج الحادثة عن اختلاط هذه المقدّمات، في الشّكل الثّاني والثّالث، هي تابعة لما يحدث من ذلك في الشّكل الأوّل[9].

---

[1] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس.**

انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 88 – الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا –، الفقرة 109 – الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 ظ والورقة 33 و من نسخة فلورنزا –، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 139 – الورقة 40 ظ من نسخة ليدن –.

[2] في ع.: **ظاهرة.**

[3] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 83 – الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 91 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 92 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 120 – الورقة 37 ظ من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 139–الورقة 40 ظ من نسخة ليدن–.

[4] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[5] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 91 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 92 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 101 – الورقة 34 و من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 120 – الورقة 37 ظ من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 132 – الورقة 39 ظ من نسخة ليدن –، الفقرة 139 – الورقة 40 ظ من نسخة ليدن –.

[6] في ع.: **بعده.**

[7] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[9] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) من 33-15 b 30، ومن 38 b 32 إلى 18 b 36.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 166 – ص 167، ص 177 إلى ص 190.

فنقول: إنّ أرسطو يصرّح، في كتابه المشهور، أنّ نتائج المقاييس المركّبة، في الشّكل الأوّل، من الضّروريّة والوجوديّة، تابعة في الجهة لجهة المقدّمة الكبرى. فإن كانت الكبرى ضروريّة، كانت النّتيجة ضروريّة؛ وإن كانت الكبرى وجوديّة، كانت النّتيجة وجوديّة[1]. ويعني بالوجوديّة: الموجودة بالفعل، على ما فهمه عنه الإسكندر، واختاره أبو نصر. وزعم أرسطو أنّ هذا الإنتاج [143 ظ] فيها بيّن، من جهة المقول على الكلّ المستعمل في هذه الموادّ.

وأمّا المقاييس المركّبة في[2] هذا الشّكل من الضّروريّ والممكن، أو[1] الوجوديّ والممكن، فإنّه فصّل الأمر فيها على ما أقوله.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا)، والفقرات 105 إلى 109 = "المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة الصّرفة في الشّكل الأوّل" (الورقة 34 ظ إلى الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة فلورنزا)، والفقرات 110 إلى 124 = "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 38 و من نسخة ليدن والورقة 33 و إلى الورقة 35 و من نسخة فلورنزا)، والفقرات 125 إلى 131 = "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 39 و من نسخة ليدن والورقة 35 و إلى الورقة 36 و من نسخة فلورنزا).

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 30 a 15-30.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة التّاسعة = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167: "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما اتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى ... فإن لم تكن مقدّمة أب [أي الكبرى] اضطراريّة، فإنّه ليس تكون النّتيجة اضطراريّة ... ويبيّن ذلك في الشّكل الأوّل والثّالث".
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وأرسطو يقول إنّه إذا كانت المقدّمة الكبرى في الشّكل الأوّل ضروريّة، فإنّ النّتيجة تكون ضروريّة؛ وإن لم تكن ضروريّة، لم تكن النّتيجة ضروريّة".

[2] في الأصل: **من**، وفي ع. كما أثبتناها.

إمّا متى كانت الكبرى منها[2] هي الممكنة، فإنّ النّتيجة عنده تكون ضرورة ممكنة، كانت الصّغرى ضروريّة أو وجوديّة؛ وسواء كانت الكبرى[3] الممكنة سالبة أو موجبة[4]. وقال: إنّ هذا الصّنف من المقاييس تامّ، يريد: أنّ إنتاجه يبيّن من معنى المقول على الكلّ الموجود فيها.

وأمّا متى كانت الصّغرى هي الممكنة، وكانت الكبرى موجبة وجوديّة، فإنّه قال فيها إنّ النّتيجة تكون ممكنة؛ وقال: إنّ هذا الاقتران غير تامّ، وبيّنه بطريق الخلف[5].

---

[1] في ع.: و.

[2] كلمة : **منها** ساقطة من ع.

[3] كلمة : **الكبرى** ساقطة من ع.

[4] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 33 b 25-28.

انظر أيضًا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167: "فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الممكنة عند الطّرف الأكبر تكون القياسات كلّها تامّة، وتكون النّتيجة ممكنة، على نحو ما حدّدنا الممكن".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 110 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "ونقول إنّه إذا كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والثّانية ممكنة، فإن كانت المقدّمة الكبرى هي الممكنة والصّغرى هي المطلقة، فإنّ أصناف المقاييس التي توجد في هذا التّركيب تكون تامّة –أي بيّنة الإنتاج بحسب المقول على الكلّ–، وهي أربعة أصناف –أعني: التي تنتج الموجب الكلّيّ والسّالب الكلّيّ، والجزئيّ السّالب والجزئيّ الموجب–، وتكون نتائجها ممكنة حقيقة".

[5] والإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 33 b 28-31.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 180: "فإذا كانت المقدّمة التي عند الطّرف الأصغر ممكنة، تكون المقاييس كلّها غير تامّة، وتكون نتيجة المقاييس السّالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن، ولكن تكون النّتيجة أنّ الطّرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضّرورة أو ليس في كلّه".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 110 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "ولمّا إذا كانت الكبرى هي المطلقة والصّغرى هي الممكنة، فإنّ المقاييس

ولم يرد هاهنا بقوله هذا أنّ النّتيجة تكون، ولا بدّ، ممكنة، كما توهّمه عليه ثاوفرسطس[1] وغيره. واحتجّوا عليه بأنّه قد نرى أنّ جهة النّتيجة قد تكون تابعة لأخسّ الجهتين الموضوعة في مقدّمتيْ القياس؛ بل إنّما أراد أنّ النّتيجة التي لا يخلو القياس (منها، إن خلا)[2] من غيرها، هي الممكنة؛ وإن كان قد ينتج أحيانا وجوديّة وأحيانا ضروريّة؛ لكنّ الذي لا يخلو منها هي الممكنة، أعني: التي يقطع أنّ القياس لا يتعرّى منها، إن لم يسلّم لنا أنّه ينتج جهة أخرى. وذلك بيّن ممّا[3] استعمله هنالك من برهان الخلف.

وبيّن أنّ مثل هذا الإنتاج نافع في صناعة الجدل، لأنّ المُجيب يضطرّه[4]، في أمثال هذه المقاييس، أن يسلّم أنّ النّتيجة ممكنة، إن لم يسلّم لنا أنّها وجوديّة. فمعنى قوله هاهنا إنّها ممكنة، أي قوّتها قوّة الممكنة، كما نقول: إنّ القضيّة المهملة قوّتها قوّة الجزئيّة، إذ كان هو الشّيء الدّائم الذي لا يخلو فيها[5].

قال: و[6]أمّا إن كانت الكبرى المطلقة سالبة، فإنّ النّتيجة مرّة تكون سالبة ممكنة، ومرّة سالبة ضروريّة[7]. يريد: أنّ اللاّزم، الذي لا يخلو [144 و] منه هذا الضّرب، هو أن ينتج إحدى هاتين النّتيجتين، إن لم يسلّم لنا أنّها مُطلَقة[8].

المنتجة في هذا النّوع من الاختلاط تكون في هذا الشّكل غير تامّة؛ وتكون النّتيجة الموجبة منها، ممكنة كانت أو كلّيّة أو جزئيّة، والسّالبة إمّا ممكنة وإمّا ضروريّة جزئيّة أو كانت كلّيّة".

[1] في الأصل وفي ع.: **ثاوفرسطس**.

[2] وردت عبارة: **منها، إن خلا** مضافة في الهامش.

[3] مطموسة في الأصل، وفي ع.: **فيما**.

[4] في ع.: **يضطرّه**.

[5] في ع.: **منها**.

[6] حرف العطف: و ساقط من ع.

[7] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 34 b 19 إلى 35 a 2. انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، ص 180.

[8] وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 119 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "ولتكن المقدّمة الكلّيّة الكبرى سالبة مطلقة والصّغرى الكلّيّة موجبة ممكنة، فأقول إنّه ينتج سالبة مطلقة باشتراك الاسم –أعني: التي تقال على الممكنة والضّروريّة. ومعنى قولنا

وقال في هذا أيضا إنّه غير تامّ، وبيّنه بطريق الخلف، لا أنّه أراد أنّ هذا الضّرب لا ينتج مطلقا، كما توهّمه عليه القدماء وقالوا: كيف جعل جهة النّتيجة، إذ قال إنّها قد تنتج ضروريّة، غير تابعة[1] لإحدى جهتي المقدّمتين، وذلك أنّه ليس في المقدّمتيْن ضروريّة؟ وقد كان الواجب عليه، إن كان يعتقد أنّ الحكم للمقدّمة للكبرى، أن يقول إنّ النّتيجة مطلقة[2]؛ وإن كان يعتقد أنّها لأخسّ المقدّمتين، أن يقول إنّها ممكنة[3]، وألاّ يتناقض في ذلك[4].

والذي ذهب عليهم: أنّ هذا إنّما يلزم في الموادّ التي يصدق فيها شرط المقول على الكلّ، المستعمل في هذه المادّة. فأمّا التي لا يصدق فيها المقول على الكلّ، فإنّ الإنتاج فيها متفنّن. وإنّما القصد منها: أن يبيّن الأمر الضّروريّ الذي لا يخلو[5]، إن كانت[6] جهة واحدة فواحدة، مثل ما عرض، إذا كانت الكبرى موجبة؛ وإن كانت إثنيْن فإثنيْن،

في أمثال هذه المقاييس إنّها منتجة –أي ليست تنتج الموجب مرّة والسّالب مرّة، بل إنّما تنتج إمّا الموجب فقط–، لكنّ السّالب والموجب فيها هو مقول على أكثر من معنى واحد. فهذا هو أحد الأسباب التي من أجله قيل فيها إنّها غير تامّة".

[1] في الأصل: **تابع**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 30 b 34 إلى 30 b 6.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل": "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة، إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة؛ غير أنّه ليس أيّهما إتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى".

[3] وهو القول الذي نسبه ابن رشد إلى بعض المشّائين في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 32 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا): "وثاوفرسطس وأوديموس من قدماء المشّائين وثامسطيوس من متأخّريهم، ومن تبعهم، يرون أنّ جهة النّتيجة تابعة لأخسّ الجهتين".

[4] قارن هذا القول بالإشارة التي أوردها أبو الوليد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 120 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 37 ظ من نسخة ليدن) إلى شرط حسم هذا الجدال، حيث قال: "وينبغي إذا أريد أن يحصل من هذا يقين أو ما يقارب اليقين أن يستقرّ الأمر في هذا التّأليف في أكثر من مادّة واحدة، فإنّه سيوجد الأمر فيه هكذا، أعني أنّه ينتج مرّة سالبة ضروريّة ومرّة سالبة ممكنة".

[5] في الأصل وفي ع.: **يخل**.

[6] في ع.: **كان**.

مثل ما عرض، إذا كانت سالبة؛ لأنّ هذا النّوع من معرفة الإنتاج نافع في صناعة الجدل، كما قلنا. وأمّا متى كانت الصّغرى هي الممكنة أيضا، والكبرى ضروريّة، فإنّه زعم أيضا أنّ الكبرى، إن كانت موجبة، فإنّ النّتيجة التي لا يخلو القياس منها، إن خلا من غيرها، تكون ممكنة[1]. وإن كانت سالبة، فإنّ النّتيجة التي لا يخلو منها تكون إمّا سالبة ممكنة، وإمّا سالبة ضروريّة، إن لم يسلّم لنا أنّها سالبة ضروريّة[2]؛ لا كما توهّمه عليه القدماء:

---

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 37 b 35 إلى 7 a 36.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 187: "فأمّا إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة والأخرى ممكنة، فإنّ القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفا. ويكون تامّا إذا صيّرت المقدّمة الاضطراريّة عند الطّرف الأصغر. وأمّا النّتيجة فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدّمات موجبة: كلّيّة كانت أم غير كلّيّة".
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 126 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 38 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "فلتكن المقدّمتان موجبتين كلّيّتين، ولتكن الكبرى هي الضّروريّة والصّغرى هي الممكنة، فأقول إنّه ينتج ممكنة لا ضروريّة".

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 3-1 a 36.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 187: "وهو بيّن أنّه إذا كانت المقدّمات موجبة، ليس تكون النّتيجة اضطراريّة. وبيان ذلك أن تكون أ بالضّرورة في كلّ ب، وب ممكنة في كلّ ح، فيكون قياس غير تامّ: أنّ أ ممكنة في كلّ ح. وأمّا أنّه غير تامّ، فهو بيّن من البرهان، لأنّه على نحو ما تبيّن فيما تقدّم يكون بيان ذلك. فلتكن أيضا أ ممكنة في كلّ ب، ولتكن ب بالضّرورة في كلّ ح، فيكون من ذلك قياس تامّ أنّ: أ ممكنة في كلّ ح، لا موجودة. وذلك يتبيّن من المقدّمات الأولى المأخوذة في القياس".
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 127 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 38 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "فلتكن المقدّمتان موجبتين كلّيّتين، ولتكن الكبرى هي الضّروريّة والصّغرى هي الممكنة، فأقول إنّه ينتج ممكنة لا ضروريّة، وإنّ القياس في ذلك غير تامّ. مثال ذلك: قولنا: كلّ ج هو ب بإمكان، وكلّ ب هو أ بالضّرورة، فأقول إنّه ينتج: كلّ ج هي أ بإمكان، وإنّه قياس غير تامّ، لأنّ شرط المقول على الكلّ في المقدّمة الضّروريّة: أن تكون أ محمولة على ما هو ب بالفعل لا بالقوّة".

أنّ هذا الضّرب لا ينتج سالبة ضروريّة، ولا أنّه[1] أراد بالممكنة الموجبة: أنّها نتيجة هذا القياس دائما. ولذلك قال في هذه الضّروب إنّها غير تامّة[2]، وبيّن هذا النّحو من الإنتاج منها بطريق الخلف[3].

---

[1] كلمة: أنّه ساقطة من ع.

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 36 a 8-22.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 187: "فإن كانت إحدى المقدّمتين موجبة والأخرى سالبة، وكانت الموجبة اضطراريّة، تكون النّتيجة سالبة ممكنة وسالبة مطلقة: كلّيّة كانت المقدّمات أم غير كلّيّة. وينبغي أن يؤخذ الممكن في النّتيجة على نحو ما أخذ فيما تقدّم أوّلا؛ وليس يكون للنّتيجة الاضطراريّة السّالبة قياس تجب النّتيجة عنه".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 127 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 38 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "فإن كانت إحدى المقدّمتين الكلّيّتين موجبة والأخرى سالبة، وكانت السّالبة اضطراريّة وكبرى والصّغرى ممكنة، فإنّه يكون قياس منتج غير تامّ ينتج نتيجتين: إحداهما: سالبة مطلقة، والثّانية: سالبة ممكنة.".

[3] والإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 36 a 3-7.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 187: "فإن لم تكن المقدّمات متشاكلة في الكيفيّة، فلتكن أوّلا السّالبة اضطراريّة بأن تكون أ غير ممكنة في شيء من ب، وب ممكنة في كلّ ح، فيجب ألاّ توجد أ في شيء من ح. وإلاّ فلتوضع أ موجودة: إمّا في كلّ ح، وإمّا في بعضها؛ وقد كان موضوعًا أنّ غير ممكنة في شيء من ب؛ فلأنّ السّالبة تنعكس هو بيّن أنّ ب غير ممكنة في أ، وأ موجودة في كلّ ح أو في بعضها. فإذن ب غير ممكنة أن تكون في شيء من ح أو غير ممكنة في بعضها. وقد كان موضوعا أوّلا أنّ ب في كلّ ح، وهو بيّنٌ أنّه قد تكون نتيجة قياس لما يمكن ألاّ يكون، إذ كان قد وجد نتيجة قياس لما ليس هو موجود. فلتكن أيضا المقدّمة الموجبة اضطراريّة بأن تكون أ ممكنة ألاّ تكون في شيء من ب، وب بالضّرورة موجودة في كلّ ح، والقياس في ذلك تامّ، غير أنّ النّتيجة ليست ممّا ليس هو موجودا، ولكن ممّا يمكن ألاّ يكون، لأنّ المقدّمة التي عند الطّرف الأكبر هكذا أخذت. وليس يكون بيان ذلك برفع الكلام إلى الإحالة، لأنّه إن وضعت أ غير موجودة في شيء من ح، وقد وضع أنّ أ ممكنة ألاّ تكون في شيء من ب، فإنّه ليس يعرض من ذلك محال".

ومَن وقَف على كتاب أرسطو هذا وتأمّله أدنى تأمّل، ظهر من برهانه [144 ظ] أنّ هذا النّحو من الإنتاج هو الذي قصده في هذه الضّروب التي لا يوجد فيها شرط المقول على الكلّ، على ما سيتبيّن ذلك من قولنا.

فهذا هو الذي صرّح به أرسطو من أحوال هذه النّتائج عند إختلاط هذه المقدّمات ذوات الجهات في هذا الشّكل.

وأمّا ثاوفرسطس[1] وأوديموس وكثير من قدماء المشّائين[2]، وثامسطيوس[3] من المتأخّرين، فإنّهم جزموا بتغليطه وتخطئته في قوله في المقاييس المختلطة من الوجوديّة والضّروريّة، أنّ جهة النّتيجة فيها تابعة[4] لجهة المقدّمة الكبرى[5]. وقالوا: بل جهة النّتيجة

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 127 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 38 ظ من نسخة ليدن والورقة 35 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "... ولكن يبيّن أيضا بقياس الخلف أنّه ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة. فليكن معنا أنّ كلّ ج هو ب بإمكان، وأنّه ولا شيء من ب هو أ بالضّرورة، فأقول إنّه ينتج: ولا شيء من ج هو أ بالفعل أو بإمكان. برهان ذلك أنّه إن لم تكن هذه النّتيجة صادقة، فليكن نقيضها هو الصّادق -وهو أنّ بعض ج هي أ باضطرار، وذلك أنّ هذه هي المناقضة للنّتيجة في الكيفيّة والكمّيّة والجهة-، ولنضف إليها المقدّمة السّالبة الكلّيّة الضّروريّة من القياس -وهو أنّ ب ليس أ بالضّرورة، فينتج في الشّكل الثّاني أنّ ب غير ممكنة أن تكون في بعض ج، وقد كان موضوعا لنا أنّ كلّ ج هو ب بإمكان هذا خلف لا يمكن. وإذا كذبي الموجبة الضّروريّة صدق نقيضها -وهي السّالبة المطلقة. فإذا صدقت السّالبة الوجوديّة، أمكن أن تصدق معها السّالبة الممكنة، إذ المطلق ممكن الوجود".

[1] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[2] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل وفي ع.: **تامسطيوس**.

[4] في الأصل: **تابع**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 7-5 30 b a.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 9 = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل"، ص 166: "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما اتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "فأرسطو بيّن من أمره أنّه يرى في هذا الصّنف أنّ جهة النّتيجة

تابعة[1]، في كلّ ضرب من ضروب الاختلاط، لأخسّ الجهتين الموضوعتين في المقدّمتين. فتكون النّتيجة وجوديّة في المقاييس المركّبة من الوجوديّ والضّروريّ. وكذلك تكون ممكنة عندهم في المركّبة من الممكن والضّروريّ، أو الممكن والوجوديّ[2]. واحتجّوا لذلك بما يظهر من ذلك في المقاييس المختلطة من الموادّ الممكنة والضّروريّة، والممكنة والوجوديّة. ويجعل أرسطو الإنتاج في هذه الموادّ لأخسّ الجهتين؛ وذلك بحسب ظنّهم الذي ظنّوا في هذا الإنتاج، من أنّه أراد أنّ نتائجها إنّما تكون ممكنة فقط. وقالوا في هذه[3] إنّها قياسات تامّة كما تلك، وأنّه لا فرق بين التي تكون في هذا الاختلاط؛ والتي تكون في اختلاط الوجوديّ مع الضّروريّ[4].

وأمّا[5] الإسكندر، فيما حكى عنه أبو نصر، فإنّه جاوب هذا بأن قال: إنّما قال الحكيم في الضّرب المختلط من الضّروريّ والوجوديّ، إنّ جهة النّتيجة تابعة للمقدّمة الكبرى، من جهة أنّ ذلك لازم من معنى المقول على الكلّ المشترط في هذا الكتاب.

وأمّا ما قال في المختلط من الممكن والضّروريّ، والممكن والوجوديّ، إذا كانت المقدّمات الصّغرى[6] هي الممكنة، إنّها مقاييس غير تامّة، لأنّ المقول على الكلّ [145 و] المشترط في هذا الكتاب لا يوجد في هذا التّأويل. وذلك أنّه زعم أنّ معنى المقول على الكلّ المستعمل مبدأ في هذا الكتاب، إنّما يشترط فيه أن تكون أ مثلا محمولة، إمّا بإيجاب

تابعة لجهة المقدّمة الكبرى: إن كانت المقدّمة الكبرى مطلقة، فالنّتيجة مطلقة؛ وإن كانت ضروريّة، فالنّتيجة ضروريّة".

[1] في الأصل: **تابع**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] وفي نفس المعنى انظر ما يقوله أبو الوليد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وثاوفرسطس وأوديموس من قدماء المشّائين وثامسطيوس من متأخّريهم ومن تبعهم يرون أنّ جهة النّتيجة تابعة لأخسّ الجهتين –أعني أنّها توجد أبدا في مثال هذا التّأليف تابعة للمقدّمة المطلقة، فإنّ الوجود المطلق أخسّ من الوجود الضّروريّ".

[3] في ع.: **هذا**.

[4] قارن هذه الحجج بتلك التي أوردها أبو الوليد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 88 – 91 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقات 32 و – 33 و من نسخة ليدن والورقات 30 و – 31 و من نسخة فلورنزا).

[5] في ع. وردت كلمة: **فأمّا** عوضا عن عبارة: **وأمّا**.

[6] في الأصل: **الصّغر**، وفي ع. كما أثبتناها.

أو بسلب، بأيّة[1] جهة اتّفقت من أوجه الحمل، على كلّ ما يتّصف بب، وتحمل عليه ب حملا بإيجاب وبالفعل.

وإذا كان ذلك كذلك، فواجب أن تكون جهات النّتائج، في المقاييس المركّبة من الوجوديّة والضّروريّة، تابعة لجهة المقدّمة الكبرى. وذلك أنّه، إذا كان معنى قولنا: أ باضطرار أو بوجود على كلّ ب، <أي على كلّ ما هو بالفعل ب>[2]، وكانت ج[3] هي بالفعل ب؛ فواجب أن تكون أ هي باضطرار أو بوجود على ج[4].

قال: وكذلك يلزم أيضا بعينه في المختلطة من الممكنة والضّروريّة والممكنة والوجوديّة، متى كانت الكبرى هي الممكنة والصّغرى إمّا وجوديّة وإمّا ضروريّة. وذلك أنّ شرط المقول على الكلّ موجود فيها، وهو كون الحدّ الأوسط، الذي هو ب، موجود بالفعل للطّرف الأصغر، الذي هو ج[5]. وأمّا إذا كانت الصّغرى هي الممكنة، فهذا الشّرط فيه معدوم.

ولذلك قال الحكيم، في أمثال هذه المقاييس، إنّها غير تامّة، وأنّ النّتيجة فيها ليست[6] تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، كما كان في تلك.

وهذا الذي ذكره الإسكندر هو، لعمري، أمْر مقْنع في حلّ الشّكوك الواردة على هذا الموضع؛ فإنّه ليس يخرج به كلام الحكيم عن ظاهره، ولا يحتاج، مع هذا الفهْم، إلى تأويل يخرج به عن ظاهره[7].

---

[1] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[2] عبارة: **أي على كلّ ما هو بالفعل ب** ساقطة من ع.

[3] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[4] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[5] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[6] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[7] قارن ما يقوله أبو الوليد هاهنا بما أورده في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 92 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا): "والاستقراء شاهد لمذهب أرسطو، فإنّه لا فائدة في شرط لا يطابق الموادّ –على ما ذهب إليه أبو نصر–، ولا في شرط لا يعمّ جميع أصناف المقدّمات –على ما ذهب إليه الإسكندر–. وبهذا تنحلّ الحيرة التي عرضت للنّاس في مذهب أرسطو في اختلاط الممكن مع الوجوديّ والضّروريّ".

لكنّ أبو نصر يقول: إنّ هذا الذي يقوله الإسكندر أنّه مذهب أرسطو في المقول على الكلّ، المستعمل في هذا الكتاب، ليس هو مذهبه، ولا الأمر في نفسه كذلك. وذلك أنّه لو كان معنى المقول على الكلّ المُستعمل بمنزلة المبدإ للمقاييس المنتجة: أن تكون أ محمولة بإيجاب أو سلب، بأيّة[1] جهة من الحمل كانت، على ما هو بـ بالفعل، وعلى كلّ ما [145 ظ] يوصف ببـ بالفعل، لما كانت المقاييس التي تأتلف من مقدّمتيْن (ممكنتيْن)[2] في الشّكل الأوّل تامّة، ولا كانت ظاهرة[3] الإنتاج بنفسها. وذلك أنّه ليس يوجد فيها، على هذا الشّرط، معنى المقول على الكلّ، لأنّ الطّرف الأصغر إنّما يحمل عليه الأوسط بإمكان، لا بالفعل. وذلك خلاف ما زعم الإسكندر: أنّه شرط المقول على الكلّ المستعمل في هذا الكتاب. فمتى كان معنى قولنا، على ما زعم الإسكندر في التّأليف الذي يكون من ممكنتيْن، إنّ كلّ بـ أ بإمكان، أي كلّ ما هو بـ بالفعل، فهو أ بإمكان، وأضفنا إلى قولنا: كلّ بـ أ بإمكان، وهي المقدّمة الكبرى، قولنا: كلّ ج بـ بإمكان؛ فبيّن أنّه ليس يلزم (عن ذلك)[4]، بحسب المقول على الكلّ، أن تكون أ محمولة بإمكان على كلّ ج [5]، لأنّ ج [6] لم تنظو تحت الأوسط في الحمل الكلّيّ، أعني: حمل الطّرف الأعظم على كلّ الأوسط؛ إذ الأوسط محمول على الأصغر، بجهة غير الجهة التي حمل الطّرف الأعظم على كلّ ما يتّصف بالأوسط[7].

---

[1] في الأصل وفي ع.: بأيّ.

[2] وردت كلمة: **إنّما** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **إذا** الواردة في الصّلب، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] وردت عبارة: **عن ذلك** مضافة في الهامش.

[5] في ع. ورد حرف: **ح** عوضا عن حرف : **ج**.

[6] في ع. ورد حرف: **ح** عوضا عن حرف : **ج**.

[7] انظر ما يقوله أبو الوليد في نفس المعنى في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 91 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "... ولا هو [أي الشّرط] أيضا ما ذكره [أي الفارابي] عن الإسكندر من أنّ شرط المقول على الكلّ المستعمل في هذا الكتاب هو أن تكون أ محمولة باضطرار أو بإمكان أو بالفعل على كلّ ما هو بالفعل ب فقط. فإنّه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من ممكنتين بحسب المقول على الكلّ".

ولمّا وقف أبو نصر على هذا، حرّكه أن يعتقد أنّ معنى المقول على الكلّ، الذي أراده أرسطو في هذا الكتاب، إنّما هو أن تكون أ محمولة بإيجاب أو سلب، بأيّة[1] جهة اتّفقت من الجهات الثّلاث، <على كلّ ما يتّصف ببِ اتّصاف إيجاب بأيّة[2] جهة اتّفقت من الجهات الثّلاث>[3].

ولمّا اعتبر هذا المعنى من[4] أمر المقول على الكلّ في جميع الموادّ، فلم يلقه صادقا، اضطرّه ذلك إلى التّأويل على أرسطو، فقال: إنّ المقاييس التي قال فيها أرسطو إنّها غير تامّة، إنّما أراد: ما كان من ذلك يأتلف في الموادّ التي لا يصدق فيها هذا المفهوم من معنى المقول على الكلّ، والمقاييس التي قال فيها إنّها تامّة؛ وأنّ جهة النّتيجة فيها تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، إنّما هي المقاييس التي تأتلف في الموادّ التي يصدق فيها هذا المفهوم من معنى المقول على الكلّ[5].

فعلى مذهبه هذا، يوجد، في جميع ضروب [146 و] هذا الاختلاط، الصّنفان من المقاييس، أعني: التّامّ وغير التّامّ، أعني: في المختلط من الوجوديّ والضّروريّ والممكن، والوجوديّ والممكن والضّروريّ[6].

---

1 في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

2 في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

3 عبارة: **على كلّ ما يتّصف ببِ اتّصاف إيجاب بأيّ جهة اتّفقت من الجهات الثّلاث** ساقطة من ع.

4 في ع.: **في**.

5 انظر ما يقوله أبو الوليد في نفس المعنى في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 91 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 30 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "... وما يكون من قبل الموادّ فغير معتبر هاهنا. فتأمّل هذا، فإنّ أبا نصر قد وهم على أرسطو فيه. وأمّا المقدّمة الممكنة الكبرى، فإنّه يوجد فيها في جميع الموادّ الشّرط الذي ظنّ به أبو نصر أنّه شرط أرسطو في المقول على الكلّ في جميع أصناف المقدّمات. وذلك أنّ قولنا: كلّ ما هو ب فهو أ بإمكان يصدق على ما كان بالقوّة أو بالفعل ب. ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة، كانت النّتيجة ممكنة في أيّ ضرب كان من الاختلاط".

6 في نفس المعنى انظر ما يقوله أبو الوليد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 91 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا).

وممّا جاء في قوله: "فليس إذن شرط المقول على الكلّ في جميع المقدّمات الثّلاث -أعني: المطلقة والضّروريّة والممكنة- هو واحد، على ما ظنّه أبو نصر من أن يكون المحمول بإطلاق أو بالضّرورة

ولمّا اعتقد هذا، اضطرّه[1] الأمر أن[2] يحمل قول الحكيم على غير ظاهره، فقال: فقوله في المختلطة من الممكنة والضّروريّة: إنّ النّتيجة تابعة أبدا للكبرى، إذا كانت الصّغرى هي الممكنة، أنّ المقاييس غير تامّة[3]؛ إنّما عنى[4] بذلك: في الموادّ التي لا يصدق فيها معنى المقول على الكلّ العامّ الذي قلناه. وأمّا إذا كان فيها معنى المقول على الكلّ صادقا، على الشّرط الذي ذكرناه، فالمقاييس تكون تامّة أيضا في هذا الصّنف من الاختلاط، كما تكون في الضّروب الأخر[5] التي قال فيها إنّها تامّة. وتكون تلك الضّروب الأخر[6]، أعني: المؤتلفة من الوجوديّ والضّروريّ، ومن الممكن والوجوديّ أو الضّروريّ، إذا كانت الكبرى هي الممكنة، ليس يقع فيها إلاّ قياسات تامّة؛ لأنّ معنى المقول على الكلّ، إمّا أن يصدق على العموم، أعني: على الجهات الثّلاث، وإمّا أن يصدق على الموجود بالفعل؛ وأيّ كان، فالمقاييس تكون تامّة، لأنّ المقدّمة الصّغرى فيها تكون موجودة[7] بالفعل.

ويمكن أن يحتجّ بأن يقال: وإنّما جزم أرسطو القول في هذه المقاييس، وقال إنّها غير تامّة، وإن كان قد يوجد فيها معنى المقول على الكلّ، لأنّه قصد المعنى الدّائم؛ كما قال إنّه لا ينتج من موجبتين في الشّكل الثّاني، وإن كان ينتج في بعض الموادّ.

أو بإمكان على كلّ ما هو ب، بأيّ واحد كان من هذه الأصناف الثّلاثة –أعني: بإمكان أو باضطرار أو بالفعل–".

[1] بياض في ع.

[2] بياض في ع.

[3] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 36-23 a 35 b.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 187.

[4] في الأصل: **عنا**، وفي ع.: **عني**.

[5] في ع.: **في**.

[6] في ع.: **الأخرى**.

[7] في الأصل شطب النّاسخ عبارة: **تكون موجودة** في الصّلب، وفي الهامش وردت كلمة غير مقروءة، وفي ع. لم ترد كلمة: **تكون**.

فعلى هذا تأوّل أبو نصر قول الحكيم، وهو تأويل بعيد عن[1] ظاهر لفظه. فإنّه صرّح أنّ الكبرى، متى كانت ممكنة، أنّ المقاييس تكون تامّة؛ ومتى كانت الصّغرى هي الممكنة، أنّ المقاييس تكون غير تامّة. ولم يستثن ذلك في مادّة دون مادّة، بل أطلق القول إطلاقًا[2]؛ مع أنّ الأمر في نفسه ليس كما ظنّ أبو نصر.

[146 ظ] فلننظر نحن في ذلك، فنقول: إن كان شرط المقول على الكلّ، المستعمل في هذا الكتاب: أن تكون أ محمولة بإيجاب أو سلب، بأيّة[3] جهة اتّفقت من الحمل، على كلّ[4] ما هو موصوف بـب بإيجاب، بأيّة[5] جهة اتّفقت من جهات الحمل الثّلاث، فما قاله أبو نصر صحيح، وكلام الحكيم لا يصحّ (إلاّ)[6] أن يحمل على ذلك التّأويل. وإن كان شرط المقول على الكلّ، إذا حملت أ إمّا بإيجاب أو سلب على كلّ ب بإمكان، غير شرطه، إذا حملت على كلّ ب باضطرار أو بوجود، فكلام الحكيم على ظاهره، وغير مفتقر إلى هذا التّأويل[7].

---

[1] في الأصل وفي ع.: **من**.

[2] هذا القول -في تقديرنا- مردود على صاحبه باعتبار ما أثبته أبو الوليد بعينه في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 111 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 36 و من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا): "ولذلك ما يقول أرسطو في هذا الاختلاط أنّه متى كانت الكبرى مطلقة والصّغرى ممكنة إنّ القياسات تكون غير تامّة، لأنّ الصّغرى إذا كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضروريّة لم يتضمّنها شرط المقول على الكلّ العامّ في كلّ مادّة، فوجب أن يتجنّب ما ينتج بحسب بعض الموادّ، كما يتجنّب إنتاج الموجبتين في الشّكل الثّاني، وإن كانت تنتج في بعض الموادّ. وأمّا المقدّمة الممكنة الكبرى فالأمر فيها بخلاف ذلك -أعني أنّه في كلّ مادّة يصدق فيها أنّ أ مقولة بإمكان على كلّ ما هو ب بالقوّة أو بالفعل. وذلك أنّ قولنا: "كلّ ما هو إنسان فهو ممكن أن يمشي" يصدق على ما هو إنسان بالقوّة وإنسان بالفعل. وكذلك الأمر في سائر الموادّ. وهذا أمر ظاهر بنفسه من استقراء الموادّ. ولا أدري كيف خفي هذا على المفسّرين، والأمر في ذلك في غاية البيان"!!

[3] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[4] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[5] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[6] وردت كلمة: **إلاّ** مضافة في الهامش.

[7] قارن هذا القول بما أثبته أبو الوليد بشأن هذه المسألة -أعني: المقول على الكلّ-، من جهة، في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 111 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في (حيثما تعلّق الأمر بالبحث في المقول على الكلّ بإمكان): "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 33 و

فنقول: إنّه من البيّن أنّ معنى المقول على الكلّ المأخوذ على العموم، من غير أن تشترط[1] فيه جهة، هو أن تكون أ محمولة إمّا بإيجاب أو سلب على كلّ ما يحمل عليه ب بإيجاب، من جهة حملها على ب. وحينئذ، إذا صحّ عندنا أنّ شيئا ما محمول عليه ب مثل ج[2]، لزم بالضّرورة أن تكون أ محمولة، إمّا بإيجاب أو سلب، على ج[3]. فإنّ حمل الشّيء على كلّ الشّيء، غير حمله على كلّ ما يحمل عليه الشّيء من جهة حمله على كلّ الشّيء. ولذلك، متى لم يشترط هذا المعنى في المقول على الكلّ، لم يتضمّن الإنتاج. فإنّ أ

من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا): "فإذن ليس في هذا التّأليف مقول على الكلّ، لأنّ المقول على الكلّ هو الذي يوجد دائما في كلّ مادّة من التّأليف للواحد بعينه، فقول أبي نصر إنّه قد يوجد في هذا التّليف مقول على الكلّ لا معنى له"؛ و، من جهة أخرى، بما قاله في الفقرة 91 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" (الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا): "فليس إذن شرط المقول على الكلّ في جميع المقدّمات الثّلاث -أعني: المطلقة والضّروريّة والممكنة- هو واحد، على ما ظنّه أبو نصر من أن يكون المحمول بإطلاق أو بالضّرورة أو بإمكان على كلّ ما هو ب، بأيّ واحد كان من هذه الأصناف الثّلاثة -أعني: بإمكان أو باضطرار أو بالفعل-".

[1] في الأصل وفي ع.: **يشترط**.

[2] في ع. ودر حرف: ح عوضا عن حرف: ج.

[3] في ع. ودر حرف: ح عوضا عن حرف: ج.

وهذا المعنى من المقول على الكلّ هو الذي أثبته أبو الوليد، لا في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 8 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "الشّيء الذي عنه الفحص ومنفعته" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وأمّا المقول على الكلّ أو المقول ولا على واحد، فيعني به إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودا لكلّ الموضوع ولكلّ ما يتّصف بالموضوع ويوجد فيه"؛ بل أيضا ما تمسّك به في *تلخيص كتاب البرهان* (الورقة 68 أ من مخطوط فيرنتسه): "وأمّا "الحمل على الكلّ" المخصوص بهذا الكتاب، فهو المحمول الذي جمع ثلاثة شروط:

- أحدها: المحمول الذي يُقال على جميع الموضوع الذي رسمناه قبل.
- الثّاني: أن يكون محمولا على الموضوع بالذّات.
- الثّالث: أن يكون محمولا عليه حملا أوّلا، أعني ألاّ يكون محمولا على الموضوع من قبَل طبيعة أخرى".

انظر أيضا ما يقوله أبو الوليد في نفس المعنى في الفصل الرّابع = تعريف قولنا "على الكلّ" و"بالذّات" و"كلّي" من المقالة الأولى من *شرح البرهان*، الورقة 21 ظ إلى الورقة 28 و من مخطوط برلين.

مثلاً، متى أخذت محمولة على كلّ ب، من غير أن يفهم من ذلك: أن تكون، مع هذا، محمولة على كلّ ما هو ب، من جهة حملها على كلّ ب، لم يلزم على جهة التّضمين وانطواء الجزئيّ تحت الكلّيّ، متى فرضنا أنّ شيئا ما تحمل عليه ب مثل ج[1]، أن تكون أ محمولة عليه. وهذا هو الفرق بين المقدّمة الكلّيّة، وبين[2] المقول على الكلّ، الذي ذهب على كثير من القدماء. ولذلك ارتبك قولهم في اختلاط المقدّمات، أعني: في جهة النّتائج الحادثة عنها.

<وإذ قد>[3] [147 و] تبيّن من هذا القول: ما شرط المقول على الكلّ المستعمل على العموم، من غير اشتراط جهة فيه، فلننْظر كيف الأمر فيه[4] في مادّة مادّة، وجهة جهة، أعني: هل شرط المقول على الكلّ المستعمل في الموادّ الثّلاث، هو بعينه شرط المقول على الكلّ المستعمل على العموم الذي تقدّمنا فوضعْناه؟ أم شرطه في الضّروريّ والوجوديّ غير شرطه في الممكن؟ فإنّ هذا الفحص هو الذي يوقفنا على مذهب أرسطو في المقول على الكلّ المستعمل في هذا الكتاب.

فأمّا[5] أبو نصر، فمذهبه -كما قلنا: إنّ المقول على الكلّ المستعمل[6] في هذا الكتاب، شرطه واحد في جميع الموادّ؛ وهو أن تكون أ مقولة[7] بإيجاب أو سلب، بأيّة[8] جهة اتّفقت من جهات الحمل، على كلّ ما يوضع لـــب ويوصف ببِ وصف إيجاب فقط، بأيّة[9] جهة اتّفقت من جهات الحمل.

وأمّا الإسكندر، فالذي نقل إلينا من قوله: أنّ شرطه (أيضا)[10]، في جميع الموادّ، شرط واحد، وهو أن تكون أ محمولة، إمّا بإيجاب أو سلب، بأيّة[1] جهة اتّفقت من الجهات

---

[1] في ع. وردِ حرف: ح عوضا عن حرف: ج.

[2] عبارة: **وبين** ساقطة من ع.

[3] وردت عبارة: **وإذ قد تبيّن** في ع. في 146 ظ.

[4] كلمة: **فيه** ساقطة من ع.

[5] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في ع. وردت كلمة: **المشترط** عوضا عن كلمة: **المستعمل**.

[7] في ع. وردت كلمة: **محمولة** عوضا عن كلمة: **مقولة**.

[8] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[9] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[10] وردت كلمة: **أيضا** مضافة في الهامش.

الثّلاث على (كلّ)[2] ما هو بِ ويتّصف ببِ بالفعل وبالضّرورة[3]، لا بإمكان. وقد قلنا إنّ هذا ينكسر عليه بالمقاييس التّامّة التي تأتلف من مقدّمتيْن ممكنتيْن.

والذي بقي أن ننظُر: هل شرطه في الضّروريّ والوجوديّ غير شرطه في الممكن؟ فإنّه إذا صحّ هذا، كان كلام الحكيم كلّه على ظاهره، ليس يحتاج إلى تأويل أصلاً.

فنقول: إنّه من البيّن أنّه إذا كان مفروضًا أنّ أَ تحمل باضطرار، حمل إيجاب أو سلب، على كلّ ما يحمل عليه بِ، من أجل حملها على كلّ بِ، على ما تبيّن قبل أنّه يلزم عن ذلك أن تكون بِ موجودة بالفعل، لأنّه، إن كانت موجودة بالقوّة، لم يكن حمل أَ عليها باضطرار؛ لأنّه إذا كان شيئان يتلازمان، ووجد أحدهما [147 ظ] بالقوّة، وجد الآخر بالقوّة، فكان ممكنا لا ضروريّا. وإذا لم يكن حمل أَ على كلّ بِ اضطراريّا، لم يكن حملها على كلّ ما يتّصف بــبِ، ويوضع لــبِ ضروريًّا، إلاّ بالعرض؛ لأنّ حمل أَ إنّما وضعناه على كلّ ما يتّصف ببِ ضروريّا، من أجل حمله ضروريّا على بِ، وبواسطة بِ. فإن كان حمله[4] على بِ غير ضروريّ، فحمله[5] على ما يتّصف ببِ غير ضروريّ، لأنّ حمله[6] على ما يتّصف ببِ، إنّما كان بواسطة بِ، وقد كنّا وضعناه ضروريّا؛ فهذا[7] خلف لا يمكن. وبالجملة، فهو من الأمور المعروفة بأنفسها أنّه إذا حمل شيء[8] ما على شيء، بواسطة شيء آخر، أنّ جهة حمله على الثّاني تابعة لجهة حمله على الأوّل. فإن كان حمله على الأوّل ضروريًّا، فحمله على الثّاني ضروريّ، (وإن كان ممكنًا فممكن، وبالعكس؛

---

[1] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[2] وردت كلمة: **كلّ** مضافة في الهامش.

[3] في ع. وردت عبارة: **والضّرورة** عوضا عن عبارة: **وبالضّرورة**.

[4] في الأصل وفي ع.: **حملها**.

[5] في الأصل وفي ع.: **حملها**.

[6] في الأصل وفي ع.: **حملها**.

[7] في ع. وردت كلمة: **هذا** عوضا عن كلمة: **فهذا**.

[8] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

أعني: إن كان حمله على الثّاني ضروريّا، فحمله على الأوّل ضروريّ،)[1] لأنّ الحمل إنّما وجد للثّاني من قبَل الأوّل.

وإذا لزم في المقول على الكلّ، في المادّة الضّروريّة، أن يكون الموضوع هو الذي يحمل عليه الشّيء (أوّلاً موجودًا بالفعل، والموضوع الذي يحمل عليه الشّيء)[2] ثانيا وبتوسّط الأوّل موجودا أيضا بالفعل، والموضوع الأوّل[3] موْصوفٌ بالثّاني[4] بإيجاب، على ما وضع من شرط المقول على الكلّ المطلق؛ فبيّنٌ أنّ ذلك الوصف وصف بالفعل، سواء كان ضروريًّا أو وجوديًّا. فإمّا أن يكون وصفًا بإمكان فممتنع، لأنّ الموصوف بإمكان يكون معدوما، وهو الموضوع الأوّل الذي قلنا إنّ من شرطه أن يكون موجود بالفعل، وإلاّ لم يكن الحمل ضروريّا بالذّات، بل بالعرض؛ وهو الذي غلط من ظنّ أنّ المقول على الكلّ يصدق على العموم في جميع الموادّ الثّلاث؛ مثل قولنا: الإنسان ممكن أن يمشي، والماشي حيوان باضطرار.

فإنّ قولنا: الماشي حيوان باضطرار، صادق على كلّ ما يتّصف بالمشي[5]، بأيّة[6] جهة اتّفقت من جهات الحمل، كانت [148 و] ممكنة أو غير ممكنة؛ إلاّ أنّ ذلك بالعرض. وما بالعرض فأقلّيّ وغير معتبر في الصّنائع. ولا أدري كيف ذهب هذا على أبي نصر، ولعلّه يرى أنّه لا يجب أن يشترط في المقول على الكلّ، في هذا الكتاب، الحمل بالذّات. وذلك مستحيل، لأنّه إن كان القياس الذي يبيّن في هذا الكتاب منتجا بالذّات، فواجب أن تكون مبادؤه[7] وأسبابه التي بها صار منتجا بالذّات ذاتيّة.

وليس هذا من نوع ما قيل: إنّ المقول على الكلّ المستعمل، في كتاب *البرهان*، يشترط فيه من الحمل الذّاتيّ ما (لا)[8] يشترط هاهنا؛ لأنّ الذّاتيّة هنالك هي شيءٌ زائدٌ

[1] وردت عبارة: **وإن كان ممكنا فممكن، وبالعكس؛** أعني: **إن كان حمله على الثّاني ضروريّا، فحمله على الأوّل ضروريّ** مضافة في الهامش.

[2] وردت عبارة: **أوّلا موجودا بالفعل، والموضوع الذي يحمل عليه الشّيء** مضافة في الهامش.

[3] في الأصل شطب النّاسخ كلمة: **الأوّل**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل شطب النّاسخ كلمة: **بالثّاني**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع. وردت كلمة: **بالماشي** عوضا عن كلمة: **بالمشي**.

[6] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[7] في الأصل: **مبادئه**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] ورد حرف النّفي: **لا** مضاف في الهامش.

على الأمر الضّروريّ، وهي هنا المقابلة لها[1] بالعرض الأقلّيّ. فإنّه قد تبيّن أنّ ما بالعرض يوجد فيه هذان الصّنفان، أعني: دائمًا وأقلّيًّا.

وإذا كان ذلك كذلك، فالذّاتيّ يقال على وجهين. وبهذا القول بعينه يظهر أيضا أنّ من شرط المقول على الكلّ، المستعمل أيضا في المادّة الوجوديّة، أن يكون الطّرف الأوسط موجودا للأصغر بالفعل، وإلاّ لم يكن حمل الطّرف الأكبر على الأوسط بالفعل؛ لأنّه إذا قلنا: إنّ أ موجودة بالفعل لكلّ ما يوضع لـب، من أجل وجودها لـب، فواجب أن تكون أ موجودة بالفعل.

وإذا كان ذلك كذلك، فب وما تحت ب، كأنّك قلت ج[2]، موجودان بالفعل، وأحدهما موجود للآخر بالفعل.

وإذا كان هذا كلّه كما قلناه، فمعنى المقول على الكلّ، المستعمل في المادّة الضّروريّة والوجوديّة، هو واحد بعينه؛ وهو أن تكون أ محمولة، بإيجاب أو سلب، على كلّ ما هو ب بالفعل لا بإمكان، سواء كان ذلك ضروريًّا أو وجوديًّا.

وإذْ قد تقرّر هذا، فبيّن أنّ جهة النّتيجة، في المقاييس المختلطة من الضّروريّ والوجوديّ، تابعة لجهة [148 ظ] المقدّمة الكبرى، إن كانت ضروريّة فضروريّة، وإن كانت مطلقة فمطلقة. وكذلك يتبيّن من هذا أيضا أنّ المقاييس، التي في الشّكل الأوّل، المختلطة من الضّروريّ والممكن، والوجوديّ والممكن؛ إذا كانت المقدّمة الكبرى فيها ضروريّة أو وجوديّة، والصّغرى ممكنة؛ أنّ المقول على الكلّ ليس موجود فيها إلاّ بالعرض، لأنّ الصّغرى ممكنة. وشرط المقول على الكلّ، في الوجوديّة والضّروريّة، أن تكون الصّغرى موجودة بالفعل. فلهذا ما قال أرسطو في هذه: إنّها مقاييس غير تامّة، وبيّن إنتاجها بطريق الخلف، على ما تبيّن من قوله.

وإذْ قد تبيّن شرط المقول على الكلّ في المادّة الوجوديّة والضّروريّة، فلننظر كيف شرطه في المادّة الممكنة.

فنقول: إنّه متى وضعنا أنّ أ محمولة بإمكان على كلّ ب، وعلى كلّ ما يحمل عليه ب، من أجل حملها على ب، فبيّن أنّه ليس (يلزم)[3] عن ذلك أن تكون ب موجودة

---

[1] في ع.: **لما**.

[2] في ع. ورد حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[3] وردت كلمة: **يلزم** مضافة في الهامش.

بالفعل، كما لزم في الحمل الضّروريّ والوجوديّ؛ لأنّه يصحّ أن تكون أ محمولة بإمكان على كلّ ب، وعلى كلّ ما يوصف بب، سواء وجدت ب بالفعل أو بالإمكان. فإنّه ليس من شرط موضوع الممكن أن يكون موجودا، كما هو من شرط موضوع محمول الموجود بالفعل أو بالضّرورة.

وإذا كان ذلك كذلك، فمعنى المقول على الكلّ، المستعمل في هذه المادّة، هو أن تكون أ محمولة بإمكان، موجب أو سالب، على كلّ ما يتّصف بب بإيجاب فقط، سواء كان ذلك الوصف ممكنًا أو وجوديًّا أو ضروريًّا. وبهذا الشّرط أمكن أن تكون القياسات، التي من ممكنتيْن، في الشّكل الأوّل تامّة.

فإذن الشّرط الذي ظنّه أبو نصر في المقول على الكلّ في جميع الموادّ، إنّما يصدق بالذّات في هذه المادّة فقط، لا في جميع الموادّ. [149 و] والشّرط الذي ظنّه الإسكندر أيضا في جميع الموادّ إنّما يصدق في المادّة الضّروريّة والوجوديّة.

ولعلّ الإسكندر إنّما ذهب في قوله: إنّ من شرط المقول على الكلّ أن يكون الحدّ الأوسط موجودًا بالفعل للأعظم، في المادّة الوجوديّة والضّروريّة، لا في جميع الموادّ. فلا يلزمه[1] شكّ أبي نصر عليه.

فأمّا قول أبي نصر: إنّ المقول على الكلّ، المستعمل على العموم في هذا الكتاب، شرطه في جميع الموادّ واحد، فقول لا وجه له؛ إلاّ أن يقول: إنّ المقول على الكلّ لا يشترط[2] فيه، في هذا الكتاب، أن يكون مقولا على الكلّ بالذّات، أعني: أن يكون حمله على الموضوع الثّاني من أجل حمله على الموضوع بالعرض.

ولو كان ذلك كذلك، لم تكن النّتيجة تلزم عن القياس بالذّات، وقد أخذ في حدّه أنّه يلزم عنه شيء آخر باضطرار وبالذّات، لا بالعرض.

وأمّا تاوفرسطس وتامسطيوس وغيرهم من المشّائين[3]، فإنّهم لمّا ظنّوا أنّه لا فرق بين المفهوم من قولنا: كلّ ب أ، إذا أردنا أنّه ليس بعض ب أ، بل جميع أجزاء ب أ، وبين المفهوم من قولنا: كلّ ب أ، إذا أردنا أنّ كلّ ما هو ب فهو أ؛ بل توهّموا أنّ هذا المعنى

---

[1] في ع.: يلزم.

[2] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

الثّاني هو الأوّل بعينه، وأنّه ليس يفهم في الحمل إلاّ المعنى[1] الأوّل فقط، لا المعنيين جميعا، كما نعتقده نحن.

وذلك أنّه من البيّن بنفسه أنّ قولنا: كلّ بِ أِ، أنّ معناه: كلّ جزء من بِ، وكلّ ما هو موصوف بــبِ، هو أِ، حتّى تكون الكلّيّة حاصرة لجميع الأجزاء التي من قبل الكمّيّة، والتي من قبل الكيفيّة، أعني: الحمل. فلمّا ظنّوا، كما قلنا، إنّ المفهوم من قولنا: إنّ كلّ بِ أِ، أي كلّ جزء من بِ هو أِ، قالوا: فواجب، متى كانت كلّ بِ أِ [2] باضطرار، [149 ظ] وكانت جِ[3] بِ بالفعل، ألاّ تكون أِ موجودة باضطرار على جِ[4]؛ وإلاّ فمن أين وجد لها الاضطرار؟ لأنّها إنّما فرضت باضطرار على جميع أجزاء بِ، وجِ[5] ليس جزءا من بِ، وإنّما هي غيرها.

وإذا كان شيء يحمل على شيء حمل اضطرار، ويحمل ذلك الشّيء المحمول على شيء ثالث بغير اضطرار، فليس يلزم أن يكون حمله على الثّالث باضطرار. وذلك إلْزامٌ صحيحٌ، إذا سلّمنا لهم أنّ المفهوم من الحمل الكلّيّ هو هذا المعنى فقط، أعني: ما يفهم من المقدّمة الكلّيّة من جهة ما هي مقابلة للجزئيّة؛ إلاّ أنّه ليس يلزم من هذا أن تكون النّتيجة، إذا سلّمنا هذا، تابعة <لأخسّ المقدّمتين، بل إنّما يلزم أن لا تكون، ولا بدّ، جهتها تابعة>[6] لجهة المقدّمة الكبرى، كما يقوله أرسطو.

وما يقولون في بيان هذا، من أنّه إذا كانت المقدّمتان، إحداهما ضروريّة، والأخرى وجوديّة، كان موضوع الضّروريّة جزءا لمحمولها. فإن كانت هي الكبرى، والصّغرى وجوديّة، لزم أن تكون النّتيجة وجوديّة، من جهة أنّه، متى حمل جزء الشّيء على شيء حمل إمكان، فإنّ الكلّ يحمل عليه حمل إمكان.

ومتى كان الأمر بالعكس، أعني: أن تكون الكبرى هي الوجوديّة، والصّغرى هي الضّروريّة، كانت النّتيجة أيضا وجوديّة، من جهة أنّه، متى حمل شيء ما على الكلّ بجهة من الجهات، فإنّه يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها. فإنّ المحمول ليس كلاّ بالحقيقة

---

[1] في ع. وردت كلمة: **الشّيء** عوضا عن كلمة: **المعنى**.

[2] حرف أِ ساقط من ع.

[3] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[4] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[5] في ع. ودر حرف: **ح** عوضا عن حرف: **ج**.

[6] عبارة: **لأخسّ المقدّمتين، بل إنّما يلزم أن لا تكون، ولا بدّ، جهتها تابعة** ساقطة من ع.

للموضوع، على جهة ما الكلّ كلّ للأجزاء[1]؛ ولا الموضوع جزء له، على جهة ما الجزء جزء للكلّ؛ ولا المفهوم من الحمل الكلّيّ هذا المفهوم، إلاّ بالعرض، أعني: إذا عرض أن يكون الموضوع جزءا من المحمول. ولعلّه[2]: أن يعتبر الجزء والكلّ في الوجوديّة، فيلزم أن تكون النّتيجة [150 و] ضروريّة.

وهذا بعيْنه قالوه، واحتجّوا به، في اختلاط الممكن مع الضّروريّ أو الوجوديّ. وهذا كلّه خيال، وأقاويل شعريّة.

ولمّا عسر عليهم هذا النّوع من الإقناع، إذا كانت المقدّمة التي يعتبرون فيها الجزء والكلّ، وهي ذات الجهة الأشرف، سالبة، قالوا: إنّ النّتيجة في هذه متعيّنة[3] الإنتاج.

وبالجملة، فما يقولونه في ذلك، فمبنيٌّ على أصل فاسد وخيال باطل.

والقول في هذه المسألة يستدعي بسطًا أكثر من هذا، ولكن آثرنا هذا القدر من القول لضيق الوقت.

والله الموفّق للحقّ[4]، سبحانه لا إله إلاّ هو وحده.

قال: أكملتُ هذا القول يوم الأحد العاشر من شوّال من سنة سبع وستّين وخمس مائة، وذلك بمدينة إشبيليّة، جبرها الله –تعالى– بفضله[5].

---

[1] في ع. وردت عبارة: **الكلّ للأجزاء** عوضا عن عبارة: **الكلّ كلّ للأجزاء**.

[2] وردت عبارة: **ولعلّه** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **والعلّة** الواردة في الصّلب

[3] مطموسة في الأصل، وفي ع.: **متفنّنة**.

[4] في ع.: **للصّواب!!**

[5] كلمة: **بفضله** ساقطة من ع.

[119 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

اللّهمّ عونك

صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وسلّم تسليما

قال الإمام الأوحد الفيلسوف الفاضل الحكيم

أبو الوليد بن[1] رشد

-رضي الله عنه ورحمه-

الغرض في هذا القول: أن نفحص عن جهات نتائج المختلطة من الجهات الثّلاث، أعني: المطلق، والضّروريّ، والممكن[2]. فإنّ القدماء من المشّائين[3] قد خالفوا أرسطو في ذلك[4]. واختلف المتأخّرون في وجه التّأويل على أرسطو في ذلك، ووجه نصرته[5].

---

[1] في ع.: ابن.

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 30 b 29 إلى 17 b 40.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري بشأن "تأليف القياسات: القياسات ذوات الجهات" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 165 إلى ص 204.
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 82-166 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "جهات مقدّمات المقاييس" (الورقة 31 و إلى الورقة 43 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 و إلى الورقة 38 ظ من نسخة فلورنزا).

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 83 – الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 88 – الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 109 – الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 ظ والورقة 33 و من نسخة فلورنزا –، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 136 – الورقة 40 و من نسخة ليدن –، الفقرة 139 – الورقة 40 ظ من نسخة ليدن –.

[5] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 83 – الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 91 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 92 – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 31 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 101 – الورقة 34 و

ولنجْعل نظرنا من ذلك في الشّكل الأوّل، لأنّهم قد اتّفقوا أنّ نتائج الشّكل الثّاني والثّالث في المختلطة تابعة لجهاتها في الشّكل الأوّل[1].

فنقول: إنّه قد تبيّن أنّ تأليف الشّكل الأوّل إنّما يكون منتجا بأن تكون الكبرى فيه كلّيّة، موجبة كانت أو سالبة؛ وتكون الصّغرى موجبة، كلّيّة كانت أو جزئيّة. وإنّ هذا هو معنى المقول على الكلّ بعموم المشترط وجوده في المقاييس المنتجة؛ مثل أن تقول[2]: أ مقولة (بإيجاب أو سلب)[3] على كلّ ما هو عليه ب بإيجاب. فإنّه بيّن (أنّا)[4] متى وضعنا

من نسخة ليدن والورقة 32 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 117 – الورقة 37 و من نسخة ليدن والورقة 34 و من نسخة فلورنزا–، الفقرة 120 – الورقة 37 ظ من نسخة ليدن والورقة 34 ظ من نسخة فلورنزا–، الفقرة 132 – الورقة 39 ظ من نسخة ليدن –، الفقرة 139 – الورقة 40 ظ من نسخة ليدن –.

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 33-15 b 30، 38 b 32 إلى 18 b 36.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 166 – ص 167، ص 177 إلى ص 190.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا)، والفقرات 105 إلى 109 = "المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة الصّرفة في الشّكل الأوّل" (الورقة 34 ظ إلى الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة فلورنزا)، والفقرات 110 إلى 124 = "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 38 و من نسخة ليدن والورقة 33 و إلى الورقة 35 و من نسخة فلورنزا)، والفقرات 125 إلى 131 = "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 39 و من نسخة ليدن والورقة 35 و إلى الورقة 36 و من نسخة فلورنزا).

[2] في ع.: **نقول**.

[3] وردت عبارة: **بإيجاب أو سلب** مضافة في الهامش.

[4] وردت كلمة: **أنّا** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **أنّا** الواردة في الصّلب (انظر أيضا: ع. ص 108 – الهامش عدد 9).

<مع وجود>[1] مقدّمة أب على هذه الصّفة أنّ ج[2] هي ب، أنّ أ تكون محمولة على كلّ ج[3].

وإذا كان هذا هكذا، فالمقدّمات الصّغرى[4] في المقاييس المنتجة منطوية بالقوّة في المقدّمات الكبرى[5]، على جهة ما ينطوي الجزء في الكلّ. وإنّما حصل لها هذا الانطواء من قبل الشّرطين جميعا، أعني: من قبل كون المقدّمة الكبرى كلّيّة، أي محيطة بالصّغرى، وكون الصّغرى موجبة؛ لأنّ بهاتيْن الصّفتيْن توجد بينهما النّسبة التي بين [120 و] الكلّ والجزء.

وإذا كان هذا هكذا، فهو بيّن أنّ أيّة[6] مقدّمة كبرى ذات جهة، انطوت فيها المقدّمة الصّغرى و[7]جهتها إلى جهة النّتيجة، تكون، في ذلك القياس، تابعة لجهة المقدّمة الكبرى؛ مثال ذلك: أنّه إن[8] كان معنى قولنا: أ على كلّ[1] ب بالضّرورة، أي أ محمولة بالضّرورة

---

[1] عبارة: **مع وجود** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **ح**.

[3] في ع.: **ح**.

الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 30 a 15-30.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة التّاسعة = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167: "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما اتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى ... فإن لم تكن مقدّمة أب [أي الكبرى] اضطراريّة، فإنّه ليس تكون النّتيجة اضطراريّة ... ويبيّن ذلك في الشّكل الأوّل والثّالث".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وأرسطو يقول إنّه إذا كانت المقدّمة الكبرى في الشّكل الأوّل ضروريّة، فإنّ النّتيجة تكون ضروريّة؛ وإن لم تكن ضروريّة، لم تكن النّتيجة ضروريّة".

[4] في الأصل: **الصّغر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: **الكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[7] في ع. وردت كلمة: **فجهتها** عوضا عن عبارة: **وجهتها**.

[8] في ع. وردت كلمة: **إذا** عوضا عن كلمة: **إن**.

على ما هو ب بالفعل، ووضعنا كلّ ج[2]ب بالفعل، أنّه يجب أن تكون أ محمولة على كلّ ج بالضّرورة، إذ[3] كانت ج[4] قد وضعت على النّحو الذي اشترط في حمل المقدّمة الكبرى. وكذلك هو بيّن أيضا بنفسه أنّه إذا كانت الجهة التي انطوت في المقدّمة الكبرى غير جهة المقدّمة الصّغرى، أنّه ليس يجب أن تكون جهة النّتيجة، ولا بدّ، تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، إذ[5] كانت الصّغرى ليست منطوية تحت الكبرى إلاّ من جهة الإيجاب فقط؛ مثل أنّه إذا كان معنى أ على كلّ[6] ب بالضّرورة، أنّ أ مقولة بالضّرورة على كلّ[7] ما هو ب بالفعل، ووضعنا أنّ ج[8] هو ب بالقوّة، فهو بيّن أنّه ليس يلزم من الانطواء أن تكون أ مقولة على كلّ[9] ج[10] بالضّرورة، وإنّما يلزم أن تكون أ مقولة على ج[11] بإيجاب أو سلب فقط؛ فيحتمل أن تكون جهة النّتيجة: الصّغرى، ويحتمل: الكبرى، ويحتمل: الأمرين جميعا.

فهذا النّوع من الاختلاط، جهة النّتائج فيه غير بيّنة؛ والأوّل جهة النّتائج فيه بيّنة. فإن ألفي الأمر هكذا في المواد، فليسمّ هذا الضّرب من الاختلاط: التّامّ، في هذا الباب؛ إذ كانت جهة النّتائج فيه بيّنة بأنفسها. كما سمّيت <المقاييس في الشّكل الأوّل: تامّة؛ إذ كان إنتاجها بيّنا بنفسه. وليسمّ النّوع الثّاني من الاختلاط: غير تامّ؛ إذ كانت النّتائج فيه غير بيّنة بأنفسها؛ كما سمّيت>[12] مقاييس الشّكل [120 ظ] الثّاني والثّالث: غير تامّة، إذ كان إنتاجها غير بيّن بنفسه.

---

[1] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **ح**.

[3] في ع.: **إذا**.

[4] في ع.: **ح**.

[5] في ع.: **إذا**.

[6] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[7] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **ح**.

[9] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[10] في ع.: **ح**.

[11] في ع.: **ح**.

[12] عبارة: **المقاييس في الشّكل الأوّل: تامّة ؛ إذ كان إنتاجها بيّنا بنفسه. و ليسمّ النّوع الثّاني من الاختلاط: غير تامّ؛ إذ كانت النّتائج فيه غير بيّنة بأنفسها. كما سمّيت** ساقطة من ع.

وإن[1] كان يوجد الأمر هكذا في الموادّ، أعني أنّ بعض المقدّمات الكبرى[2] تنطوي[3] [4]المقدّمات الصّغرى[5] فيها، وبعضها لا تنطوي فيها؛ فبيّن أنّه يجب أن توجد في المقاييس المختلطة، باعتبار جهات نتائجها هذا النّوع، أعني: التّامّ وغير التّامّ، حسب ما فعله أرسطو. وإن كانت أيّة[6] مقدّمة فرضت، أعني: ضروريّة[7]، أو ممكنة[8]، أو وجوديّة[9]، واجب أن تنطوي فيها الجهات الثّلاث؛ فهو بيّن أنّ المقاييس المختلطة تكون كلّها تامّة، أعني: تكون جهة النّتائج فيها تابعة للمقدّمة الكبرى، ويكون ذلك بيّنا من أمرها؛ مثال ذلك أنّه إن[10] كان معنى قولنا: أ على كلّ[11] ب بالضّرورة، أنّ أ مقولة بالضّرورة على كلّ ما هو ب بإمكان وبالضّرورة وبالفعل، فإنّ[12] أيّة[13] مقدّمة صغرى[14] قرنت بهذه المقدّمة، وجوديّة كانت جهتها[15] أو ضروريّة أو ممكنة، فقد يجب أن تكون النّتيجة ضروريّة. وكذلك يلزم، إذا كانت الكبرى ممكنة أو مطلقة، ووجد فيها هذا الشّرط، أعني: أنّ جهة النّتيجة تكون جهة المقدّمة الكبرى[16].

---

[1] في ع.: إذا.

[2] في الأصل: **أكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **في**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: **الصّغر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[7] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في ع.: **وجوديّة**.

[9] في ع.: **ممكنة**.

[10] في ع. وردت كلمة: **إن** عوضا عن كلمة: **إذا**.

[11] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[12] في الأصل وردت كلمة: **فإنّه** عوضا عن كلمة: **فإنّ** التي وردت في ع. والتي أوردناها نحن.

[13] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[14] كلمة: **صغرى** ساقطة من ع.

[15] كلمة: **جهتها** ساقطة من ع.

[16] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 28-25 b 33.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ

وإذا كان هذا هكذا، فلننظر كيف الأمر في ذلك في الموادّ، فإنّه من هذه الجهة يمكن أن تقف[1] على مذهب أرسطو في ذلك، وعلى الحقّ[2] نفسه. وذلك بأن نتصفّح أنحاء الحمل الثّلاثة في المقدّمات الكلّيّة.

فنقول: إنّ قولنا: كلّ ب أ بالضّرورة، نجد أنّا نفهم منه، إذا أطلقنا القول، معنييْن:

– **أحدهما:** أنّ كلّ ما هو ب بالفعل فقط، لا بالقوّة، فهو أ بالضّرورة؛ مثل قولنا: كلّ إنسان ناطق بالضّرورة؛ فإنّ مفهومه هو: أنّ كلّ <ما هو>[3] إنسان بالفعل لا بالقوّة، فهو ناطقٌ.

– **والمعنى الثّاني:** أنّ كلّ ما هو ب، بالقوّة أو بالفعل، هو[4] أ؛ مثل قولنا: [121 و] كلّ متحرّك جسم. فإنّ المفهوم من هذه القضيّة هو أنّ كلّ ما هو متحرّك بالقوّة أو بالفعل، فهو جسم.

وهو بيّنٌ أنّا إذا أطلقنا القول، فقلنا: إنّ كلّ ب هو أ بالضّرورة، أنّه ليس يمكن أن يفهم منه أنّ كلّ ما هو ب بالقوّة، فهو أ بالضّرورة، اللّهمّ إلاّ أن يصرّح بذلك في الحمل، أعني: بلفظ[5] القوّة. مثال ذلك: أنّه لمّا كان يصدق[6] قولنا: كلّ متكلّم فهو ساكتٌ، علم: المتكلّم بالقوّة؛ وليس يصْدق على ما هو بالفعل متكلّم. قيل في قول القائل: إنّ كلّ

في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167: "فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الممكنة عند الطّرف الأكبر تكون القياسات كلّها تامّة، وتكون النّتيجة ممكنة، على نحو ما حدّدنا الممكن".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 110 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "ونقول إنّه إذا كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والثّانية ممكنة، فإن كانت المقدّمة الكبرى هي الممكنة والصّغرى هي المطلقة، فإنّ أصناف المقاييس التي توجد في هذا التّركيب تكون تامّة –أي بيّنة الإنتاج بحسب المقول على الكلّ–، وهي أربعة أصناف –أعني: التي تنتج الموجب الكلّيّ والسّالب الكلّيّ، والجزئيّ السّالب والجزئيّ الموجب–، وتكون نتائجها ممكنة حقيقة".

[1] في ع.: **نقف.**

[2] في ع. إضافة لحرف الجرّ: **فـي.**

[3] عبارة: **ما هو** ساقطة من ع.

[4] مطموسة في الأصل، وفي ع.: **فهو.**

[5] في الأصل: **بلفظة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] كلمة: **يصدق** ساقطة من ع.

متكلّم ساكتٌ، متى لم يصرّح بلفظ القوّة، إنّه قول باطل، إلاّ أن يفصّل، فيقول: كلّ متكلّم بالقوّة.

فقد ظهر من هذا أنّه، إذا أطلق الحمل في القضيّة الكلّيّة الضّروريّة، أنّ المفهوم من ذلك[1] أحد معنييْن: إمّا أ مقولة بالضّرورة على ما هو ب بالفعل فقط ، أو على ما هو بالفعل والقوّة فقط، إلاّ أن يصرّح بذلك في الحمل.

وإذا كان الأمر هكذا، فالشّرط الدّائم في القضيّة الكلّيّة الضّروريّة، (الذي)[2] لا تحلّ[3] به مادّة دون مادّة، هو أن تكون أ محمولة بالضّرورة على كلّ ما هو ب بالفعل.

وإذا كان هذا أيضا هكذا، لزم[4]، متى خلطْنا المقدّمة الضّروريّة[5] الكبرى مع صغرى وجوديّة، أن تكون النّتيجة، ولا بدّ، في كلّ مادّة تابعة لجهة المقدّمة الكبرى؛ ومتى خلطناها مع ممكنة، أن تكون جهة النّتيجة غير بيّنة من معنى المقول على الكلّ.

وهكذا نجد أرسطو فعل، فإنّه قال: إذا كانت الصّغرى ممكنة: إنّ القياس يكون غير تامّ[6]. وقال، إذا كانت الكبرى ضروريّة، والصّغرى وجوديّة: إنّ النّتيجة ضروريّة ولا بدّ[1].

---

[1] في ع.: **تلك**.

[2] وردت كلمة: **الذي** مضافة في الهامش.

[3] في ع. وردت كلمة: **تخلّ** عوضا عن كلمة: **تحلّ**.

[4] في ع. وردت كلمة: **لزمنا** عوضا عن كلمة: **لزم**.

[5] كلمة: **الضّروريّة** ساقطة من ع.

[6] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 31-28 b 33.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 180: "فإذا كانت المقدّمة التي عند الطّرف الأصغر ممكنة، تكون المقاييس كلّها غير تامّة، وتكون نتيجة المقاييس السّالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن، ولكن تكون النّتيجة أنّ الطّرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضّرورة أو ليس في كلّه ".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 110 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وأمّا إذا كانت الكبرى هي المطلقة والصّغرى هي الممكنة، فإنّ المقاييس المنتجة في هذا النّوع من الاختلاط تكون في هذا الشّكل غير تامّة؛ وتكون النّتيجة الموجبة منها، ممكنة كانت أو كلّيّة أو جزئيّة، والسّالبة إمّا ممكنة وإمّا ضروريّة جزئيّة أو كانت كلّيّة ".

وإذ قد تبيّن كيف جهة النّتيجة في المقدّمة الضّروريّة الكبرى، عند الاختلاط، فلننظر أيضا كيف الأمر في ذلك في المقدّمة الوجوديّة الكبرى. [121 ظ] فنقول: إنّ قولنا أيضا: إنّ كلّ ما هو بـ، فهو بالفعل أ، نجد المفهوم منه معنى واحدا، وهو قولنا: إنّ كلّ ما هو بالفعل فقط بـ، فهو أ.

وأمّا أن يُفهَم من الإطلاق القوّة دون الفعل، أو الفعل والقوّة معا، فذلك غير معروف من مفهوم النّطق بالقضايا الكلّيّة الوجوديّة. وإن كان يعرض في بعض القضايا الكلّيّة أن يصدق الحمل في القضيّة الوجوديّة، على ما هو موجود بالأمرين جميعًا، أعني: بالفعل والإمكان؛ مثل قولنا: كلّ حيوان ساكن الآن، إذا لم يوجد شيء متحركًا. فإنّ هذا القول يصدق على ما هو حيوان بالقوّة والفعل. ولكن يشبه أن يكون هذا أمرًا عارضًا، وغير مقصود فهمه من النّطق بالقضيّة الكلّيّة الوجوديّة، بخلاف القضيّة الضّروريّة في ذلك.

وكيف ما كان الأمر، فمتى أنزلنا أنّ القضيّة المطلقة ليس يفهم منها شرط القوّة دون الفعل، كالحال في الضّروريّة. فبيّنٌ أنّه إذا كانت الكبرى وجوديّة، والصّغرى ضروريّة، أنّ النّتيجة وجوديّة في كلّ مادّة؛ لأنّ شرط الحمل الوجوديّ فيها موجود في المقدّمة الصّغرى، وهو كونها بالفعل. فإنّ الضّروريّ يتضمّن الفعل وزيادة. وهو بيّنٌ أنّه متى كانت الصّغرى ممكنة والكبرى وجوديّة، أنّ القياس غير تامّ.

---

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 30 a 15-30.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة التّاسعة = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167: "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما اتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى ... فإن لم تكن مقدّمة أب [أي الكبرى] اضطراريّة، فإنّه ليس تكون النّتيجة اضطراريّة ... ويبيّن ذلك في الشّكل الأوّل والثّالث".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وأرسطو يقول إنّه إذا كانت المقدّمة الكبرى في الشّكل الأوّل ضروريّة، فإنّ النّتيجة تكون ضروريّة؛ وإن لم تكن ضروريّة، لم تكن النّتيجة ضروريّة".

وكذلك قال أرسطو في هذا النّوع من الاختلاط: إنّه غير تامّ[1]. وقال في اختلاط[2] الوجوديّ والضّروريّ: إنّ الحكم في ذلك للمقدّمة الكبرى؛ وجزم القول جزما، ولم يقل: إنّه يوجد في هذا الاختلاط ضرب غير تامّ[3].

وإذ قد تبيّن كيف جهة الحمل في المقدّمة الضّروريّة الكلّيّة والوجوديّة، فلننظر كيف الأمر في ذلك في القضيّة الممكنة الكلّيّة[4].

---

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 33 b 28-31.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 180: "فإذا كانت المقدّمة التي عند الطّرف الأصغر ممكنة، تكون المقاييس كلّها غير تامّة، وتكون نتيجة المقاييس السّالبة ليست على نحو ما حدّدنا الممكن، ولكن تكون النّتيجة أنّ الطّرف الأكبر ليس في شيء من الأصغر بالضّرورة أو ليس في كلّه".
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 110 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله: "وأمّا إذا كانت الكبرى هي المطلقة والصّغرى هي الممكنة، فإنّ المقاييس المنتجة في هذا النّوع من الاختلاط تكون في هذا الشّكل غير تامّة؛ وتكون النّتيجة الموجبة منها، ممكنة كانت أو كلّيّة أو جزئيّة، والسّالبة إمّا ممكنة وإمّا ضروريّة جزئيّة أو كانت كلّيّة ".

[2] في ع.: **الإختلاط**.

[3] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 30 a 15-30.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة التّاسعة = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل"، ص 166 – ص 167.
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86–92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا جاء في قوله في الفقرة 88: "فأرسطو بيّن من أمره أنّه يرى في هذا الصّنف أنّ جهة النّتيجة تابعة لجهة المقدّمة الكبرى: إن كانت المقدّمة الكبرى مطلقة، فالنّتيجة مطلقة؛ وإن كانت ضروريّة، فالنّتيجة ضروريّة".

[4] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 32 a 18 إلى 36 b 18.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرات 13 = في الممكن، و14 = تأليف الممكن في الشّكل الأوّل، و15 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل، و16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل"، ص 174 إلى ص 190.

فنقول: إنّ قولنا: كلّ بـ أ بإمكان، أو بإمكان ليس أ، نجد أنّا نفهم منه في كلّ موضع معنى واحدا بعينه، وهو أن كلّ ما هو بـ بالفعل والقوّة، فهو أ بإمكان. وإنّما [122 و] كان ذلك كذلك[1]، لأنّ الذي يحمل على الشّيء بإمكان، وذلك الشّيء بالفعل، أعني: الموضوع، فهو يحمل ضرورة بإمكان على الشّيء الذي يحمل عليه موضوعه بإمكان؛ فإنّ ممكن الممكن ممكن[2].

وإذا كان الأمر هكذا، فبيّن أنّ[3] أيّ قياس كانت مقدّمته الكبرى ممكنة، فإنّه قياس تامّ؛ وأنّ النّتيجة فيه تكون ممكنة؛ وسواء كانت وجوديّة[4] أو ضروريّة[1]؛ لأنّه يوجد فيها شرط الحمل الدّائم، وهو الوجود بالفعل. ولذلك قال أرسطو في هذا الاختلاط: إنّه تامّ.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 100–139 (الورقة 34 و إلى الورقة 40 ظ من نسخة ليدن والورقة 31 ظ إلى الورقة 36 و من نسخة فلورنزا).

[1] كلمة: **كذلك** ساقطة من ع.

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* من 32 a 18 إلى 35 b 11.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 13 = في الممكن، من ص 174 إلى ص 175.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 100–102 في الفصل الذي أفرده للنّظر في "المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الممكنة" (الورقة 34–الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 31 ظ إلى الورقة 32 و من نسخة فلورنزا).

[3] في الأصل: **أنّه**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 33 b 25 إلى 32 b 4.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل، ص 180 إلى ص 186: "فإن كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والأخرى ممكنة، وكانت الممكنة عند الطّرف الأكبر تكون القياسات كلّها تامّة، وتكون النّتيجة ممكنة على نحو ما حدّ".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 110 – 123 من الفصل الذي أفرده للنّظر في "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 38 و من نسخة ليدن والورقة 33 و– الورقة 35 و من نسخة فلورنزا)، وممّا جاء في قوله: "ونقول إنّه إذا كانت إحدى المقدّمتين مطلقة والثّانية ممكنة، فإن كانت المقدّمة الكبرى هي الممكنة والصّغرى هي المطلقة،

فقد تبيّن من هذا القول صحّة ما ذهب إليه أرسطو من أنّ المقاييس المختلطة من الوجوديّة والضّروريّة أنّها تامّة، وأنّ جهة النّتائج فيها تابعة للمقدّمات الكبرى، وأنّ المختلطة من الممكنة والوجوديّة، أو الضّروريّة، إذا كانت الكبرى[2] فيها ممكنة، فإنّ المقاييس تكون تامّة، وتكون الجهات فيها تابعة للمقدّمات الكبرى[3].

وأمّا إذا كانت الممكنة هي الصّغرى[4]، فإنّ المقاييس تكون غير تامّة، وتكون جهات النّتائج غير تابعة لجهات المقدّمات الكبرى[5].

والذي بقي القول [فيه][1] هو أنّ نفحص أيّ النّتائج تكون نتائج هذه المقاييس التي قال أرسطو فيها: إنّها غير تامّة.

فإنّ أصناف المقاييس التي توجد في هذا التّركيب تكون تامّة -أي بيّنة الإنتاج بحسب المقول على الكلّ- ... وتكون نتائجها ممكنة حقيقيّة".

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) من 23 b 35 إلى 36 b 11.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 16 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل، ص 187 إلى ص 190: "فأمّا إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة والأخرى ممكنة، فإنّ القياس يكون على نحو ما كانت تكون القياسات التي ذكرنا آنفا. ويكون تامّا إذا صيّرت المقدّمة الاضطراريّة عند الطّرف الأصغر. وأمّا النّتيجة، فتكون ممكنة غير مطلقة إذا كانت المقدّمات موجبة: كلّيّة كانت أم غير كلّيّة".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 125 إلى 129 في الفصل الذي أفرده للنّظر في "تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل" (الورقة 34-الورقة 34 ظ من نسخة ليدن والورقة 31 ظ إلى الورقة 32 و من نسخة فلورنزا)، وممّا جاء في قوله: "وإذا كانت إحدى مقدّمتي القياس ممكنة والثّانية اضطراريّة، فإنّ أنواع المقاييس المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلطة من الممكن والوجوديّ، التّامّة منها وغير التّامّة. والتّامّة تكون هاهنا إذا كانت المقدّمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هنالك، وغير التّامّة إذا كانت الكبرى هي الضّروريّة والصّغرى هي الممكنة. وأمّا النّتائج هاهنا فتكون إذا كانت المقدّمتان موجبتين ممكنة، تامّة كانت المقاييس أو غير تامّة، كلّيّة كانت النّتائج أو جزئيّة".

[2] في الأصل: **الكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل: **الكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل: **الصّغر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: **الكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

ومبدأ الفحص عن ذلك: أن نفحص أوّلا عن معنى قوله فيها إنّها غير تامّة، هل أراد بذلك أنّها غير بيّنة الإنتاج من معنى المقول على (الكلّ، أو أنّها غير بيّنة[2] فيها جهات النّتائج؛ وأن يكون الإنتاج فيها، موجبة أو سالبة، بيّنٌ من معنى المقول على الكلّ)[3]. وإنّما الذي هو غير بيّن فيها: جهات النّتائج. فإنّه يظهر من القول المتقدّم أنّ كلّ ما كانت فيه جهة النّتيجة تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، فهو تامّ بيّن الإنتاج بنفسه. وذلك هو إذا انطوت جهة الصّغرى في المقدّمة الكبرى.

وبقي الفحص عن المقاييس التي ليست[4] جهات[5] المقدّمات الصّغرى[6] منها في الكبرى[7]، هل هي تامّة أم لا؟ أعني: منتجة بحسب المقول على الكلّ أم ليست منتجة؟ ومن هنا [122 ظ] تبيّن[8] لنا شرط المقول على الكلّ العامّ في هذا الكتاب ما هو، الذي اختلف فيه المفسّرون[9].

فنقول: إنّه إذا وضعنا أنّ من شرط القياس البيّن الإنتاج بنفسه: أن تكون جهة المقدّمة الصّغرى منطوية في المقدّمة الكبرى، مع انطواء الإيجاب، لزم ممّا بيّنّا ألاّ يكون شرط المقول على الكلّ المنتج في جميع ضروب المقاييس شرطا واحدا. وذلك أنّه قد تبيّن

---

[1] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **بيّن**.

[3] وردت عبارة: **الكلّ، أو أنّها غير بيّن فيها جهات النّتائج، وأن يكون الإنتاج فيها، موجبة أو سالبة، بيّن من معنى المقول على الكلّ** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[5] في الأصل: **بجهات**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل: **الصّغر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل: **الكبر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في ع.: **يتبيّن**.

[9] انظر ما قاله ابن رشد في معنى المقول على الكلّ في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 8 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "الشّيء الذي عنه الفحص ومنفعته" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 33 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وأمّا المقول على الكلّ أو المقول ولا على واحد، فيعني به إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويحمل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودا لكلّ الموضوع ولكلّ ما يتّصف بالموضوع ويوجد فيه، حتّى يكون قولنا: "كلّ ما هو حيوان فهو جسم" إذا أردنا به معنى المقول على الكلّ ليس معناه: "كلّ واحد من الحيوانات فهو جسم"، بل: "بل كلّ واحد من الحيوانات وكلّ ما يتّصف بكلّ واحد منها فهو جسمّ"."

من قولنا إنّ شرط المقول على الكلّ، في المقدّمة الضّروريّة والوجوديّة، غيره في المقدّمة الممكنة. وذلك أنّ شرط الحمل الضّروريّ: أن يكون أ مثلا بالضّرورة موجودا لكلّ ما هو ب بالفعل، إذ كان هذا هو الذي لا يخلّ بمادّة من الموادّ. وشرط الممكنة: أن تكون[1] أ موجودة بإمكان لكلّ ما هو ب، بالفعل كان أو بالإمكان، وأنّ هذا أيضا غير مخلّ بمادّة من الموادّ.

وإن كان الأمر على هذا، فكيف قال أرسطو إنّ شرط المقول على الكلّ، المستعمل على العموم في هذا الكتاب، أن تكون أ مثلا مقولة بإيجاب أو سلب على (كلّ)[2] ما هو ب بإيجاب، دون أن يفصّل الأمر في المقدّمات الضّروريّة والممكنة والوجوديّة، إن كان الأمر على ما قال؟ بل كان يجب أن يقول: إنّ شرط المقول على الكلّ المستعمل في هذا الكتاب: أن تكون أ، إن كانت محمولة بالضّرورة أو بالفعل على كلّ ب، أن تكون محمولة على كلّ ما هو ب بالفعل. <وإن كانت محمولة على كلّ ب بإمكان، أن يكون معناه أنّها محمولة على كلّ ما هو ب بالفعل>[3] والإمكان.

ولِمكان هذا الرّسم المقول على الكلّ، الذي أتى به في أوّل كتاب *القياس*[4]، اضطرّ الإسكندر إلى أن تأوّل عليه أنّه ينبغي أن نفهم[5] من[6] شرط الإيجاب: شرط الفعل، حتّى يكون معنى المقول على الكلّ العامّ في هذا (الكتاب)[7]: أن تكون أ محمولة بإيجاب أو سلب، إمّا وجوديّ، أو ضروريّ، أو ممكن على (كلّ)[8] ما هو ب بالفعل [123 و] فقط.

---

[1] في ع.: **يكون**.

[2] وردت كلمة: **كلّ** مضافة في الهامش.

[3] عبارة: **وإن كانت محمولة على كلّ ب بإمكان، أن يكون معناه أنّها محمولة على كلّ ما هو ب بالفعل** ساقطة من ع.

[4] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 32-28 b 24.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في نفي المعنى في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 1 = تأليف الضّروريّ والممكن في الشّكل الأوّل، ص 143: "وإنّما يقال إنّ الشّيء مقال على الكلّ إذا لم يوجد من كلّ الموضوعة شيء لا يُقال هذا عليه".

[5] في ع.: **يفهم**.

[6] في الأصل وفي ع.: **في**.

[7] وردت كلمة: **الكتاب** مضافة في الهامش.

[8] وردت كلمة: **كلّ** مضافة في الهامش.

وأنّه بقوله هذا ما يظهر من مطابقته لما يقوله في اختلاط الوجوديّ والضّروريّ، مع أنّ جهات النّتائج فيه تابعة للمقدّمة الكبرى. وما قال أيضا في اختلاط الممكن مع الضّروريّ والوجوديّ: إنّه، إذا <كانت الممكنة هي الكبرى، أنّ القياسات تامّة؛ وإذا>[1] كانت الممكنة [هي][2] الصّغرى، أنّ القياسات غير تامّة. وذلك أنّ هذا مطابق لهذا الشّرط في المقول على الكلّ[3].

لكنّ أبو نصر اعترض عليه بأنّه لو كان هذا هو شرط المقول على الكلّ العامّ في هذا الكتاب، لكان القياس المركّب من مقدّمتين ممكنتين غير بيّن الإنتاج من معنى المقول على الكلّ. وذلك خلاف ما يضع أرسطو، وما هو الأمر في نفسه.

ولمّا كان الأمر هكذا، اعتقد أبو نصر، في الظّاهر من قوله، أنّ شرط[4] المقول على الكلّ العامّ في هذا الكتاب، هو أن تكون أ مقولة بإيجاب أو سلب وجوديّ، أو ضروريّ، أو ممكن، على كلّ ما هو ب بالفعل، والإمكان، والضّرورة؛ لأنّه زعم أنّ بهذا الشّرط يكون الإنتاج بيّنا في المقاييس الصّرفة والمختلطة.

وما كان أحسن هذا الشّرط، لو أنّه كان يكون مطابقا لجميع الموادّ، <وكان يكون كلّ منتج في موجود فيه هذا الشّرط. وذلك أنّه قد تبيّن من قولنا إنّه إنّما يطابق الموادّ>[5] في المقدّمات الممكنة. وأمّا في الضّروريّة والوجوديّة، فليس يطابق الموادّ، بل المطابق فيهما هو الموجود بالفعل فقط؛ أعني: أن تكون أ محمولة بالضّرورة أو بالفعل على كلّ ما هو بالفعل ب.

فإن كان أرسطو قد اشترط هذا الشّرط[6] في المقاييس البيّنة الإنتاج بنفسها، وكان شرطه العامّ المستعمل في هذا الكتاب، فنحن بين أحد أمرين: إمّا أن نسلّم أنّ ما ليس يوجد فيه هذا الشّرط، فليس بيّن الإنتاج بنفسه، ولا يضعه أرسطو من البيّن الإنتاج بنفسه؛

---

[1] عبارة: **كانت الممكنة هي الكبرى، أنّ القياسات تامّة؛ وإذا** ساقطة من ع.

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] انظر إحالاتنا إلى كتاب *التّحليلات الأولى* *(القياس)* وكتاب *أنولوطيقا الأولى* *(القياس)* بنقل تذاري و*تلخيص* ابن رشد لـ*كتاب القياس* التي أوردناها أعلاه في الهامش عدد 4 من ص 168.

[4] كلمة: **شرط** ساقطة من ع.

[5] عبارة: **وكان يكون كلّ منتج في موجود فيه هذا الشّرط. وذلك أنّه قد تبيّن من قولنا إنّه إنّما يطابق الموادّ** ساقطة من ع.

[6] كلمة: **الشّرط** ساقطة من ع.

فيلزم عن هذا: أن يكون البيّن الإنتاج في هذا [123 ظ] الكتاب هو بحسب الموادّ. وبيّنٌ أنّ هذا الشّرط لا يوجد في كلّ مادّة. وأبو نصر يسلّم هذا. وذلك خلاف المقصود في هذا الكتاب. فإنّ المقصود هاهنا: أن يعطي من القوانين المنتجة، القوانين الضّروريّة الصّادقة على كلّ مادّة. ولذلك يجتنب أرسطو هنا إنتاج موجبتين في الشّكل الثّاني، وإن كان ذلك لازما في بعض الموادّ[1]. وكذلك يجتنب إنتاج كلّيّة في الشّكل الثّالث، مع أنّ ذلك قد يصدق في بعض الموادّ[2].

فهذا ما يلزم، متى سلّمنا أنّ المنتج في هذا الكتاب هو ما وجد فيه هذا الشّرط.

وأمّا متى لم يسلّم ذلك، وهو الحقّ، لأنّ الشّرط ليس يحتاج في الصّرفة والمختلطة من الوجوديّ والضّروريّ، لأنّه إذا كانت مثلا أ مقولة بإيجاب أو سلب ضروريّ على كلّ ما هو بالفعل فقط بـ، ووضعنا أنّ كلّ ج موجودة [في][3] بـ بالفعل، فهو بيّنٌ أنّ أ موجودة في كلّ ج بالضّرورة، من معنى المقول على الكلّ الخاصّ بهذه المادّة.

---

[1] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 27 a 19-21.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في نفس المعنى في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 5 = "الشّكل الثّاني"، ص 152: "وكذلك لا يكون قياس إذا كان الرّأسان موجبين".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 48 في الفصل الذي أفرده للـ"القول في الشّكل الثّاني" (الورقة 28 و من نسخة ليدن والورقة 26 و–26 ظ من نسخة فلورنزا)، وممّا جاء في قوله: "وأمّا إذا كانت المقدّمتان موجبتين أو سالبتين معا، فإنّه لا يكون عن ذلك قياس منتج".

[2] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 29 a 11-18.

انظر أيضا ما يقوله أرسطو في نفس المعنى في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفقرة 6 = "الشّكل الثّالث"، ص 162: "وتبيّن أيضا أنّ كلّ القياسات الكائنة في هذا الشّكل غير كاملة، وأنّها قد تكمل إذا ما زيد فيها. ويتبيّن أنّه لا سبيل إلى أن يؤلّف منها قياس كلّيّ: لا سالب، ولا موجب".

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 72 في الفصل الذي أفرده للـ"القول في الشّكل الثّالث" (الورقة 30 ظ من نسخة ليدن والورقة 28 ظ من نسخة فلورنزا)، وممّا جاء في قوله: "وتبيّن أيضا أنّ القياسات في هذا الشّكل غير كاملة، وأنّ منها ما يبيّن بالانعكاس والافتراض والخلف ومنها ما يبيّن بالافتراض والخلف، وأنّه ليس يوجد في هذا الشّكل نتيجة كلّية لا سالبة ولا موجبة".

[3] وردت هذه الإضافة أيضًا في ع. دون وضع حرف الجرّ: فـي بين معقوفين.

وإذا كان هذا هكذا، فإذن[1] كلّ ما وجد فيه هذا الشّرط ينتج في جميع مقاييس هذا الكتاب الصّرفة والمختلطة؛ وليس كلّ ما كان منتجًا فيه، أعني: بيّن الإنتاج بنفسه؛ فواجب أن يوجد فيه هذا الشّرط. فأيّة[2] فائدة، ليت شعري، في اشتراط شيء لا يميّز المنتج من غير المنتج؟ فكيف[3] يجعل أرسطو مثل هذا أصلاً لبيان المنتج في هذا الكتاب؟

أمّا أنا فلست أدري كيف ذهب هذا على أبي نصر، وإن كنّا نجد هذا الموضع من كتابه في *شرح القياس* قد أرجأ التّكلّم فيه، أعني: عند (رسم)[4] أرسطو المقول على الكلّ على العموم في صدر كتابه. وكان يلْزم على هذا أن يكون، في الاختلاط الذي كبراه ضروريّة أو وجوديّة، وصغراه ممكنة، تامّ وغير تامّ. وهذا شيء لم يقله أرسطو.

وإذا كان الأمر هكذا، فما معنى المقول على الكلّ العامّ في هذا الكتاب؟

[124 و] فنقول: إنّ ذلك هو أن تكون أ محمولة بإيجاب أو سلب فقط على كلّ ما هو ب بإيجاب فقط، بأيّة[5] جهة كان الحمل، أعني: منطوية، كانت جهة المقدّمة الصّغرى في جهة المقدّمة الكبرى، أو غير منطوية. ولذلك إذا كانت منطوية، كان القياس تامّا في الأمرين: في بيان جهة النّتيجة، وبيان جهة الإنتاج. وإذا لم ينطو في المقدّمة الكبرى من الصّغرى إلاّ الإيجاب فقط، دون جهتها، كان القياس بيّن الإنتاج بنفسه، غير بيّن جهة النّتيجة فيه.

ومثال ذلك أنّه إذا كانت أ محمولة بالضّرورة على كلّ ما هو ب بالفعل فقط، لا بالفعل والقوّة؛ ووضعنا أنّ ج هي ب بالقوّة؛ فأقول إنّ أ تبيّن من معنى المقول على الكلّ، أنّها محمولة على ج، إمّا[6] بإيجاب أو بسلب[7]، من غير أن يظهر هنالك جهة أصلا. وذلك أنّه إذا كانت أ محمولة مثلا بالضّرورة، بإيجاب أو سلب، على كلّ[8] ما هو ب بالفعل، فهي محمولة على ما هو ب بإيجاب، وقد وضعنا أنّ ب هي محمولة بإمكان على ج،

---

[1] في الأصل: **فإذ**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل وفي ع.: **فأيّ**.

[3] في ع. وردت عبارة: **وكيف** عوضا عن كلمة: **فكيف**.

[4] وردت كلمة: **رسم** مضافة في الهامش.

[5] في الأصل وفي ع.: **بأيّ**.

[6] كلمة: **إمّا** ساقطة من ع.

[7] في ع.: **سلب**.

[8] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

فهي محمولة بإيجاب. وإذا كانت محمولة عليها بإيجاب، فبيّن أنّ أ محمولة على ج بإطلاق. وأعني بالمطلق هاهنا: ما يجري مجرى الجنس للجهات الثّلاث، <وهو الذي يصدق على كلّ واحد منها>[1].

وهو الذي ظنّ ثاوفرسطس[2] أنّه الذي عناه أرسطو في هذا الكتاب بالقضايا المطلقة. وقد بيّنّا أنّ الأمر بخلاف ذلك في تبيين هذا القول[3]. فيكون بيّنًا من أمر هذه النّتيجة أنّها موجبة أو سالبة، ويكون محمولاً منها جهتها. ويكون أرسطو إنّما قال في هذه إنّها غير تامّة من هذه الجهة فقط.

وهكذا يعرض، إن وضعت المقدّمة الكبرى وجوديّة، والصّغرى ممكنة، وجهتها غير منطوية في الكبرى؛ إلاّ أنّه ينبغي أن يتحفّظ في هذا من الوجوديّة [124 ظ] الأقلّيّة، وهي التي تكون في زمن مشار إليه. فإنّ هذه، إذا ائتلفت مع الممكن، ليس يكون فيها[4] قياس منتج (أصلاً)[5]؛ مثل أن نأخذ: كلّ إنسان ممكن أن ينام، وكلّ نائم[6] بالفعل الآن فرس؛ فإنّه يلزم عنها كذب، وهو أنّ كلّ إنسان فرس.

و(السّبب)[7] في ذلك: أنّه ليس ينطوي حمل المقدّمة [الصّغرى][8] بإيجاب في المقدّمة الكبرى. وذلك أنّ الممكن هو موجود في المستقبل، والموجود الآن هو موجود في الحاضر، والحاضر لا يتضمّن المستقبل. فإذن إنّما ينتج[9] أمثال هذه مع الوجوديّة التي لا يشترط في حملها بالفعل، على كلّ ما هو موضوع لها بالفعل، زمن أصلا؛ مثل أن نقول:

---

[1] عبارة: **وهو الذي يصدق على كلّ واحد منها** ساقطة من ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[3] قارن هذا القول بما أثبته ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 83 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "الأمور العامّة للأشكال الثّلاثة" (الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وذلك أنّ المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كلّ الموضوع ما دام الموضوع موصوفا بصفة من الصّفات التي يمكن أن تفارقه... وليست المطلقة ما يحكى عن الإسكندر، ولا ما حكي عن ثاوفرسطس. وقد بيّنّا ذلك في مقالة أفردناها لذلك".

[4] في ع.: **منها**.

[5] وردت كلمة: **أصلا** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: **نائمة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] وردت كلمة: **السّبب** مضافة في الهامش.

[8] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[9] في ع.: **ينتج**.

إنّ أ موجودة بالفعل لكلّ ما هو ب بالفعل، دون أن نقول: لكلّ ما هو الآن ب بالفعل، بل: متى كان ب أ بالفعل؛ فإنّ هذا النّوع من الوجوديّة هي التي تنتج مع الممكنة[1].

فقد تبيّن من هذا القول أنّ معنى المقول على الكلّ المشترط في الإنتاج، غير المقول على الكلّ المشترط في جهة النّتيجة. وأنّ ما قاله أبو نصر في ذلك لا يصحّ على وجه من الوجوه.

وأمّا ما قاله الإسكندر، فله مخرج. وذلك أنّ للإسكندر أن يقول: إنّه ليس تكون[2] أ مقولة على كلّ ما هو ب بإمكان، إلاّ و يصدق أنّها مقولة على كلّ[3] ما هو ب بالفعل؛ وإنّما صدقت على كلّ ما هو ب بإمكان، من قبل صدقها على ما هو ب بالفعل. فإذن الشّرط العامّ في هذا الكتاب للمنتجات الضّروريّة والمختلطة هو أن تكون أ موجودة لكلّ ما هو ب بالفعل؛ إلاّ أنّه يلزم عن هذا أن يكون التّأليف، الذي يكون من مقدّمة كبرى ضروريّة، وصغرى ممكنة، غير بيّن الإنتاج بنفسه؛ إذ كان لا تنطوي جهة المقدّمة الصّغرى في المقدّمة[4] الكبرى.

وقد بيّنّا نحن أنّه منتج بالمعنى العامّ، أعني: بمعنى المقول على الكلّ [125 و] العامّ. ويلزم عنه أن يفهم من قول أرسطو في تحديد المقول على الكلّ العامّ، وهو أن تحمل[5] أ على كلّ ما هو ب بإيجاب، أنّه أراد بإيجاب: بالفعل. وكذلك قوله: إنّ شرط كلّ قياس منتِج: أن توجد فيه مقدّمة كلّيّة وموجبة، أن يفهم من الموجبة: الوجوديّة بالفعل.

---

[1] قارن هذا القول بما أثبته ابن رشد في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرة 83 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "الأمور العامّة للأشكال الثّلاثة" (الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا) والفقرات 111 إلى 113 من الفصل الذي أفرده الفيلسوف للنّظر في "تأليف الممكن والوجوديّ في الشّكل الأوّل" (الورقة 35 ظ إلى الورقة 36 ظ من نسخة ليدن والورقة 33 و– 33 ظ من نسخة فلورنزا).

[2] كلمة: **تكون** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[4] كلمة: **المقدّمة** ساقطة من ع.

[5] في الأصل وفي ع.: **يحمل**.

فقد تبيّن من هذا القول صحّة ما ذهب إليه أرسطو، وأنّه ليس يحتاج إلى زيادة في تحديد المقول [على الكلّ][1] العامّ في هذا الكتاب، وأنّ النّتائج في ضروب الاختلاط على ما وضع.

والذي بقي هو بيان مذهبه في جهات النّتائج التي في المقاييس الغير تامّة[2]، وهي التي كبراها ضروريّة أو وجوديّة، وصغراها ممكنة. وقد لخّصنا ذلك في غير هذا الموضع، وجعلنا مبدأ الفحص عنه هذا الفصل الذي تبيّن هاهنا، وهو (أنّ)[3] المنتج، منه ما هو منتج بحسب المقول على الكلّ العامّ، ومنه ما هو منتج بحسب المقول الخاصّ في مادّة مادّة. وسمّينا الأوّل: المنتج بحسب الاتّصال، والثّاني: المنتج بحسب الانطواء. فلا معنى لتكرير القول فيه.

والله الموفّق للصّواب برحمته.

---

[1] وردت هذه الإضافة أيضا في ع. دون وضع عبارة: **على الكلّ** بين معقوفين.

[2] في ع. وردت عبارة: **غير التّامّة** عوضا عن كلمة: **الغير تامّة**.

[3] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

[102 و] مقالة لابي الوليد
في معنى المقول على الكلّ وغير ذلك

بسم الله الرّحمان الرّحيم

صلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وسلّم[1]

اللّهمّ يسّر برحمتك

قال أبو الوليد بن[2] رشد

–رضي الله عنه–

الغرض في هذا القول أن نفحص عن ما هو المقول على الكلّ الذي حدّه أرسطو في أوّل كتاب *القياس*[3]، وجعله الأصل الذي به يتميّز القول المنتج من غير المنتج[4].

---

[1] في ع. إضافة لحرف العطف: و.

[2] في ع.: ابن.

[3] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى* (*القياس*) 32-28 b 24.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري بشأن "المقدّمة. الحدّ. القياس وأنواعه. مقالة الكلّ واللاّشيء" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 143.
انظر: كتاب *التّحليلات الأولى* لأرسطو: 32-28 b 24.

[4] قارن ما سيورده هاهنا بشأن المقول على الكلّ بما أورده في الفقرة الثّامنة (ص 66 – ص 67) من *تلخيص كتاب القياس*، حيث قال: "وأمّا المقول على الكلّ أو المقول ولا على واحد، فيعني به: إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويحمل عليه المحمول. وذلك بأن يكون المحمول موجودا لكلّ الموضوع، ولكلّ ما يتّصف بالموضوع ويوجد فيه، حتّى يكون قولنا: كلّ ما هو حيوان فهو جسم، إذا أردنا به معنى المقول على الكلّ، ليس معناه: كلّ واحد من الحيوانات فهو جسم، بل: كلّ واحد من الحيوانات، وكلّ ما يتّصف بكلّ واحد منها، فهو جسم. وهذا هو الفرق بين المقول على الكلّ، المستعمل مبدأ في هذا الكتاب، وبين المقدّمة الكلّيّة. وكذلك المقول ولا على واحد، إنّما يعني به: إذا لم يوجد شيء في كلّ الموضوع إلاّ ويسلب عنه المحمول، حتّى يكون المحمول مسلوبا عن كلّ الموضوع، وعن جميع الأشياء الموجود فيها الموضوع، أعني: الأشياء التي يتّصف بها الموضوع".

فإنّ المفسّرين قد اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا. [1]ثمّ نفحص ثالثًا عن جهات نتائج المقاييس المختلطة، فإنّ النّاس قد شكّوا في ذلك على أرسطو شكوكًا كثيرة.

فنبْتدئ فنقول:

إنّ أرسطو ابتدأ فقال في حدّ المقول على الكلّ: "وإنّما يقال إنّ الشّيء مقول على الكلّ إذا لم يوجد في كلّ الموضوع شيء لا يقال هذا عليه، وكذلك القول فيما لا يُقال على شيء منه"[2].

وهذا الذي قاله بيّن بنفسه. فإنّه إذن لم يقل المحمول على ما هو جزء منه، وليس يعني به ما يوصف[3] بالموضوع، كما توهّم ذلك أبو نصر، على ما سنبيّن من قولنا[4]؛ فإنّ هذه دلالة ثانية، وتلك دلالة [102 ظ] أولى، وهي دلالة حمل الحدّ على ما يدلّ عليه الاسم. فإنّ الحدّ إنّما يحمل على ما يدلّ عليه الاسم المحدود دلالة أولى، لا على ما يدلّ عليه دلالة ثانية، وهي جميع ما يدلّ عليه الاسم المحدود دلالة تضمين[5]. فإذن واجب، متى قيل المحمول على كلّ الموضوع أن يقال على جميع أجزائه؛ وكذلك متى سلب عن كلّ[6] الموضوع، لزم أن يسلب عن جميع أجزائه، وإلاّ لم يكن مسلوبا عن جميعه، لأنّ الجزء هو الذي يعنى بقوله في كلّ الموضوع[7].

---

[1] في ع. إضافة لعبارة: **ونفحص ثانيا عن المقدّمات الوجوديّة والضّروريّة ما هي.**

[2] وضعنا هذه العبارة بين مظفّرين إشارة إلى أنّ أبا الوليد قد نقل هذا النصّ حرفيّا من الفصل الأوّل = "المقدّمة. الحدّ. القياس وأنواعه. مقالة الكلّ واللاّشيء" من المقالة الأولى = نظريّة القياس من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 143.

[3] في ع.: **وصف.**

[4] وهو الأمر الذي أثبته أبو الوليد في الفقرة الثّامنة التي أفردها للنّظر في المقول على الكلّ من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (ص 67).

[5] وهو الأمر الذي أثبته أبو الوليد في الفقرة الخامسة التي أفردها للنّظر في الحدّ من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (ص 64).

[6] كلمة : **كلّ** ساقطة من ع.

[7] وهو الأمر الذي أثبته أبو الوليد في الفقرة الثّامنة التي أفردها للنّظر في المقول على الكلّ من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (ص 67).

وينْبغي أن يفهم[1] في هذا الموضع من الجزء الذي على طريق الكمّيّة، والذي على طريق الكيفيّة؛ أعني: الأنواع الدّاخلة تحت الجنس، أعني: التي[2] يحصرها[3]. وكذلك الحال في الأصناف التي ينقسم بها النّوع.

وإذا كان ذلك كذلك، فهو بيّن أنّ المقول على الكلّ يتضمّن مقدّمتيْن: إحداهما بالفعل، وهي الكلّيّة؛ والثّانية بالقوّة، وهي الجزئيّة[4]. ولذلك قال إنّه لا يكون قياس منتج إلاّ من مقدّمتين، نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكلّ إلى الجزء. وتكون الصّغرى –ولا بدّ– موجبة، وإلاّ لم تكن نسبتها إلى الكبرى نسبة الكلّ إلى الجزء. وتكون (الكبرى)[5] –ولا بدّ– كلّيّة[6].

فإذن[7] لا فرق بين المقول على الكلّ وبين[8] المقدّمة الكلّيّة، إلاّ من جهة ما يلحظ في المقدّمة الكبرى وجود مقدّمة صغرى موجبة منطوية فيها بالقوّة[9].

وإذا كان هذا هكذا، فليس ما يقوله أبو نصر في معنى المقول على الكلّ بصحيح، ولا ما حكاه عن الإسكندر: [1]أنّ سائر المفسّرين من القدماء ذهب عليهم معنى المقول على الكلّ، ولذلك لم يوافقوا أرسطو على ما يقوله في جهات نتائج المقاييس المختلطة.

---

[1] في ع.: **نفهم**.

[2] في الأصل: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] لم يأت أبو الوليد بمثل هذا القول في الفقرة الثّامنة التي أفردها للنّظر في المقول على الكلّ من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (ص 67).

[5] وردت كلمة: **الكبرى** مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: **الصّغرى** الواردة في الصّلب.

[6] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري بشأن "القياس الحمليّ من الشّكل الأوّل" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 149: "وأمّا إذا وجد أحد الحدود كلّيا والآخر جزئيّا، وكان الكلّي هو الرّأس الكبير: موجبًا كان ذلك أو سالبًا، وكان الجزئيّ هو الرّأس الصّغير وكان موجبا، فمن الاضطرار أن يكون قياس كامل. وأمّا إذا كان الكلّي هو الصّغير أو وجدت الحدود على غير ما وصفنا كائنا ما كان، فليس يمكن أن يكون قياس".

[7] في ع. وردت كلمة: **فإنّه** عوضا عن كلمة: **فإذن**.

[8] كلمة: **بين** ساقطة من ع.

[9] لم يأت أبو الوليد بمثل هذا القول في الفقرة الثّامنة التي أفردها للنّظر في المقول على الكلّ من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (ص 67).

والذي يقوله أبو نصر في معنى المقول على الكلّ: أنّ المفهوم منه هو معنى زائد على مفهوم [103 و] المقدّمة الكلّيّة، وأنّ الفرق بينه وبين المقدّمة الكلّيّة: أنّ المقدّمة الكلّيّة هي أن يوجب المحمول أو يسلب عن كلّ أجزاء الموضوع، من غير أن يتعرّض في ذلك إلى حمل المحمول على كلّ[2] ما هو موضوع للموضوع، أو داخل تحته. وأمّا المقول على الكلّ، فمعناه: أن يكون المحمول موجبا أو مسلوبا عن كلّ ما هو جزء للموضوع أو يتّصف بالموضوع، إمّا بالفعل -كما يحكيه هو عن الإسكندر- أو على كلّ[3] ما يتّصف هو[4] بالقوّة وبالفعل معا، على ما يذهب إليه هو.

ويقول إنّ بهذا الشّرط تكون المقاييس <المختلطة جهات نتائجها تابعة لجهة المقدّمة الكبرى؛ وأنّ بهذا الشّرط تكون المقاييس>[5] المؤلّفة من الجهات المتّفقة منتجة؛ حتّى ظنّ أبو نصر أنّه يوجد في معنى المقول على الكلّ ما ينتج من سالبتين، ومن سالبة صغرى وكبرى موجبة؛ مثل قولنا: ما ليس بحيوان فليس هو بإنسان؛ ثمّ نضيف إلى هذا: الصّنم ليس بحيوان؛ فينتج أنّ الصّنم ليس بإنسان، أو أنّ ما ليس بحيوان فهو جماد، والصّنم ليس بحيوان فهو جماد.

وإن كان ذلك كذلك، فهو من أعظم الشّكوك على أرسطو، أعني أنّه لمَ قال إنّه لا ينتج من سالبتين في شكل من الأشكال؟ ولمَ اشترط أن تكون المقدّمة الصّغرى في الشّكل الأوّل موجبة؟ لكن إذا تؤمّل الأمر حقّ تأمّله، ظهر أنّ ما ظنّه أبو نصر من معنى المقول على الكلّ ليس شيئًا من معنى المقول على الكلّ الذي هو شرط في إنتاج القياس بالذّات، من غير أن يضاف إلى المقدّمات المأخوذة فيه[6] شيء آخر غيرها.

وذلك أنّ قولنا: أ على كلّ ب، هي مقدّمة واحدة حمليّة، انطوت فيها مقدّمات جزئيّة حمليّة موجبة كثيرة. فإذا أُضيفت واحدة منها إلى هذه المقدّمات، تولّدت [103 ظ]

---

[1] في الأصل وفي ع. إضافة لحرف العطف: و.

[2] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

[4] في ع. وردت كلمة: **هو** بين معقوفين إشارة من النّاشر إلى أنّها مضافة في الهامش، والحال أنّها وردت في الصّلب.

[5] عبارة: **المختلطة جهات نتائجها تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، وأنّ بهذا الشّرط تكون المقاييس** ساقطة من ع.

[6] في ع.: **منه**.

عن القول المجموع منها أوّلا وبالذّات، من غير حاجة في كونه منتجًا، أن يزاد فيه لا في اللّفظ ولا في الضّمير معنى زائد.

وأمّا قولنا: كلّ ما هو ب فهو[1] أ، فهي مقدّمة شرطيّة، وهي في الحقيقة مركّبة من حمليّتيْن. فإذا أضيف إلى هذه أنّ شيئا هو ب، فإنّه يأتي من ذلك قول مركّب من مقدّمتيْن: حمليّة وشرطيّة. وقد تبيّن أنّ المقدّمة الشّرطيّة هي مركّبة من حمليّتيْن. فيأتي هذا القول مركّبًا من ثلاث مقدّمات، وقد تبينّ أنّ القياس الحمليّ مركّب من مقدّمتين فقط.

وقد يظهر لك الفرق بين هذا وبين القياس الحمليّ: أنّ القياس الحمليّ إنّما أوجبت فيه حمل الحدّ الأكبر على الأصغر، أو سلبته عنه من جهة إيجابه للأوسط أو سلبه عنه. وأنت إذا قلت: إن كلّ ما هو ب هو أ، وأنزلت أنّ شيئا ما هو ب، أنّه يلزم أن يكون ذلك الشّيء <أيضًا أ>[2]، من غير أن يعرض لكيف حال أ، الذي هو الطّرف الأكبر من ب التي هي الأوسط. وذلك خلاف ما يوجد في القياس اللاّزم عنه نتيجة بالذّات عن مقدّمتين: كبرى وصغرى؛ أعني أنّه[3] إنّما يلزم فيه وجود الطّرف الأكبر في الأصغر، من قبَل وجوده في الأوسط.

ومن هنا غلط ابن سينا، فظنّ أنّ هاهنا مقاييس غير المقاييس الحمليّة وغير الشّرطيّة، وسمّاها بالاقترانيّة، وجعل عددها عدد الحمليّة أو قريبًا من الحمليّة. وذلك أنّه عمد إلى المقدّمات الحمليّة، فأخرجها مخرج الشّرطيّة، وألّف منها أقاويل تأليف الأشكال الثّلاثة، وخلط الحمليّات بهذا، أعني: بالشّرطيّة، وألّف ذلك التّأليف بعينه؛ وظنّ هو ومن تبعه أنّه زاد على أرسطو ضروبا كثيرة من المقاييس.

وهذه المقاييس لم يخترعها ابن سينا، وهي موجودة لبعض المتفلسفين من النّصارى، لا لأحد من المشّائين.

---

[1] في ع.: هو.

[2] عبارة: **أيضا أ** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **أنّه** ساقطة من ع.

[104 و] وذلك أنّه بيّن أنّ كلّ قضيّة حمليّة، فإنّها تخرج مخرج الشّرطيّة. وأمّا كلّ شرطيّة، فليس يمكن أن تعود حمليّة. مثال ذلك قولنا: كلّ ما ليس بكذا ليس بكذا، ليس يمكن أن تعود سالبة حمليّة[1].

ولذلك لم ير أرسطو أنّه[2] يكون قياس من سالبتيْن، لا بالقوّة ولا بالفعل.

فهذا ما ظهر لنا في (معنى)[3] المقول على الكلّ بعد فحْص طويل.

---

[1] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الرّابع = "فصل في القياسات الاقترانيّة وذكر الأشكال الثّلاثة في حالتي الإطلاق والضّرورة" من المقالة الثّانية من كتاب *القياس* من منطق الشّفاء، ص 106 إلى ص 122.

ولسنا ندري بأيّ وجه ألحق الأستاذ العلوي القول الرّشدي الوارد هاهنا بالمقالة الأخيرة من مجموع المقالات التي أفردها ابن رشد للنّظر في القياس، أي المقالة التّاسعة التي عنونها المحقّق -خطأً في تقديرنا-: القول في القياس الحمليّ والشّرطيّ ونقد القياس الاقترانيّ عند ابن سينا!!

[2] في ع.: أن.

[3] وردت كلمة: **معنى** مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: **هذا المعنى** الواردة في الصّلب.

فـــــصـــــل

وأمّا المقدّمة الوجوديّة، أيّة[1] مقدّمة هي[2]، فإنّ المفسّرين اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: إنّه يعني بالوجوديّة أن يكون المحمول موجودًا للموضوع بإطلاق، وأنّ هذه تعمّ: الضّروريّ، والممكن، والموجود بالفعل. وهذا حكى[3] أبو نصر أنّه مذهب ثاوفرسطس[4]، وأوديموس، ومن قال بقولهما[5].

---

[1] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[2] أفرد ابن رشد الفقرة 11 = المقدّمات المنعكسة من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا) للنّظر في تعريف المقدّمة الوجوديّة.

وقد تعرّض أبو الوليد إلى مسألة المقدّمة الوجوديّة في أكثر من موضع من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس*. نخصّ من بين هذه المواضع الفقرات 82 إلى 85 = جهات مقدّمات المقاييس: القول في القياسات الاضطراريّة من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 31 و – 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 و – 29 ظ من نسخة فلورنزا). وممّا قاله في هذا الشّأن في الفقرة 83: "فأمّا المقاييس التي تأتلف من المقدّمات الاضطراريّة، فقريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدّمات المطلقة. وذلك أنّ الأشياء التي تشترط في المنتجة من المطلقة هي بعينها تشترط في المنتجة من الضّروريّة، والأشياء التي هي سبب عدم الإنتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الإنتاج في الضّروريّة؛ إذ كان لا فرق بينهما إلاّ زيادة الاضطرار فقط. ولذلك كانت الأصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد المنتجة وغير المنتجة من الضّروريّة. وإنّما الفرق بينهما في أنّ المطلقة تقال على ما كان موجودا بالفعل من غير أن يشترط في ذلك وجود ضرورة –أعني: في جميع الزّمان. وذلك أنّ المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كلّ الموضوع ما دام الموضوع موصوفا بصفة من الصّفات التي يمكن أن تفارقه. والضّروريّة هي التي يوجد فيها في كلّ الموضوع، من جهة ما الموضوع موصوفًا بصفة لا تفارقه. فمثال المطلقة الأولى قولنا: كلّ ماش متحرّك، ومثال الضّروريّة: كلّ إنسان ناطق".

[3] في ع.: **حكي**.

[4] في الأصل وفي ع.: **تاوفرسطس**.

[5] ألمح أبو الوليد إلى مواقف المفسّرين من هذه المسألة في مناسبتين. الأولى في الفقرة 11 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وهذا هو الفرق بين الضّروريّة وبين الموجودة بالفعل –أعني أنّ الضّروريّة يوجد المحمول فيها لكلّ أشخاص الموضوع في كلّ الزّمان، وأمّا تلك ففي أكثر الزّمان. ويشبه أن يدخل في هذا الصّنف من المقدّمات التي يجهل من أمرها أنّها ضروريّة أو غير ضروريّة، لا الموجودة بالفعل ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا –وهو الذي يذهب إليه الإسكندر–، لأنّ هذه شخصيّة؛ وإن وُجد

ومُحتمَل[1] عندي أن يريد هؤلاء بالوجوديّة: ما يعمّ الضّروريّ والموجود بالفعل الذي في[2] طبيعة الممكن، وهو الأظهر من كلامهم.

وأمّا الإسكندر، فحكى عنه[3] أبو نصر أنّه يعني بالقضايا الوجوديّة: الموجودة بالفعل التي هي من طبيعة الممكن التي توجد فيها الكلّيّة في زمن معيّن؛ مثل أن نقول: كلّ إنسان الآن أبيض؛ إذ هذا ليس ممتنعًا. ويحتجّ بأنّا نجد أرسطو يستعمل [في][4] مثالاته هذا النّوع من المقدّمات، وأنّها الطّبيعة المتوسّطة بين الضّروريّ والممكن.

والقصد هاهنا إنّما هو تعديد فصول المقدّمات الأول التي للموجود بما هو موجود. والأجود في ذلك أن نأتي في هذا الباب بقول أرسطو (نفسه، وننْظر فيه بحسب الظّاهر من ألفاظه، وبحسب الأمر في نفسه.

قال أرسطو)[5]: "**ولأنّ المقدّمات المطلقة والاضطراريّة والممكنة يخالف بعضها بعضًا. وذلك أنّ أشياء كثيرة موجودة غير أنّ وجودها من غير اضطرار، وأشياء أخر[6] ليست[7] بمضطرّة أن تكون، ولا هي موجودة، لكنّها يمكن أن تكون. فتبيّن[8] أنّ المقاييس**

منها كلّيّة، ففي الأقلّ من الزّمان وبالعرض. وقد حذّر أرسطو من استعمال أمثال هذه المقدّمات الوجوديّة فيما يأتي بعد، وإن كان قد يستعملها أرسطو لأمور دعته إلى ذلك. ولا هي أيضا شيء يشمل الضّروريّ والممكن، على ما يذهب إليه ثاوفرسطس وغيره؛ إلاّ أن يريد: المعلومة الوجود، المجهولة كونها ضروريّة أو ممكنة. فإنّ المقصود هاهنا هو قسمة المقدّمة إلى أقسام الوجود أو إلى أقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطّبع في المقدّمات". والثّانية في الفقرة 83 من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* (الورقة 31 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 ظ من نسخة فلورنزا)، حيث قال: "وليست المطلقة ما يحكى عن الإسكندر، ولا ما حكي عن ثاوفرسطس. وقد بيّنّا ذلك في مقالة أفردناها لذلك: وأنّ الضّروريّة تقال على ما كان موجودا بالفعل، ومشترطا فيه هذه الزّيادة".

[1] في ع.: **يحتمل**.

[2] في ع.: **من**.

[3] كلمة: **عنه** ساقطة من ع.

[4] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[5] وردت عبارة: **نفسه وننظر فيه بحسب الظّاهر من ألفاظه، وبحسب الأمر في نفسه. قال أرسطو** مضافة في الهامش.

[6] في بدوي: **أخرى**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل وفي ع.: **ليس**، وفي بدوي كما أثبتناها.

[8] في الأصل وفي ع.: **فبيّن**، وفي بدوي كما أثبتناها.

المؤلّفة من صنف صنف[1] من هذه المقدّمات مختلفة، [104 ظ] وليست[2] حدودها واحدة. [3]لكنّ القياس الاضطراريّ من حدود اضطراريّة، والمطلق من حدود مطلقة، والممكن من حدود ممكنة.

أمّا الاضطراريّة، فقريبة[4] من المطلقة، لأنّها بجهة[5] واحدة من ترتيب الحدود التي في المقدّمات الاضطراريّة؛ والمطلقة تكون[6] قياسا[7] أو لا تكون[8]. والفرق بينهما: أنّ في الاضطراريّة يزاد اسم الاضطرار على الحدود. وأمّا المطلقة، فإنّما[9] تقال من غير زيادة شيء. ورجوع السّالبة في المقدّمات الاضطراريّة كرجوعها في السّالبة[10] المطلقة، وبحدّ واحد يحدّ فيهما المقول على الكلّ ولا على شيء"[11].

فهذا مُعظَم ما تكلّم به أرسطو من الفرق بين هذه المقدّمات الثّلاث[12].

فنقول نحن: أمّا تسميته إيّاها: مطلقة، فقد يظنّ أنّ الأظهر منه قول من قال: إنّه يعني بالوجوديّة: ما يعمّ الثّلاثة أنحاء من أنحاء[13] الوجود، أو النّحوين فقط؛ أعني: ما يعمّ الضّروريّ والموجود بالفعل.

---

[1] كلمة: **صنف** ساقطة من بدوي.

[2] في الأصل وفي ع.: **ليس**.

[3] في بدوي إضافة لحرف العطف: و.

[4] في الأصل: **فقريب**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في بدوي: **بجهات**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل وفي ع.: **يكون**؛ وفي بدوي كما أثبتناها.

[7] في الأصل وفي ع.: **قياس**؛ وفي بدوي كما أثبتناها.

[8] في الأصل وفي ع.: **يكون**؛ وفي بدوي كما أثبتناها.

[9] في بدوي: **فإنّها**، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] كلمة: **السّالبة** ساقطة من بدوي.

[11] وضعنا هذه العبارة بين مظفّرين إشارة إلى أنّ أبا الوليد قد نقل هذا النصّ حرفيّا من الفصل الأوّل = "المقدّمة. الحدّ. القياس وأنواعه. مقالة الكلّ واللاّشيء" من المقالة الأولى = نظريّة القياس من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 165.

[12] في الأصل وفي ع. وردت عبارة: **هذه الثّلاث المقدّمات** عوضا عن: **هذه المقدّمات الثّلاث**.

[13] كلمة: **أنحاء** ساقطة من ع.

وأمّا الإسكندر -فيما حكى عنه أبو نصر- فيقول: إنّه يعني بالمطلقة هاهنا: المطلقة في[1] اللّفظ لا في[2] الضّمير. وكأنّه -كما يقول أبو نصر- [3]جعل حذف الجهة دليلا على الجهة. ولعلّ هذا كان سائغًا في لسانهم.

وأمّا ظاهر اللّفظ، فإنّه يعطي أنّ الذي قصده هاهنا من تقسيم المقدّمات إلى هذه الثّلاثة أقسام هو بحسب انقسام طبيعة الموجودات إلى هذه الثّلاثة أقسام، لا أن يكون بعضها بحسب الطّلب والاعتقاد؛ أعني: بحسب ما يوجد في النّفس. ولذلك قال: إنّ أشياء كثيرة موجودة، غير أنّ وجودها من غير اضطرار. فالذي يظهر من هذا أنّه يعني بالوجوديّة: التي[4] من طبيعة الممكن.

ولذلك قال الإسكندر إنّه أراد بذلك: المقدّمات الكلّيّة المخصوصة بالوجود في وقت من الأوقات؛ [105 و] مثل قولنا: كلّ إنسان يوجد الآن مشّاء، إذ كان ليس توجد هاهنا مقدّمات كلّيّة[5] وجوديّة من طبيعة الممكن، إلاّ هذه المقدّمات.

ولمّا اعتقد أنّه ليس هاهنا مقدّمات كلّيّة وجوديّة إلاّ هذا النّوع من المقدّمات، تأوّل تسميته إيّاها هاهنا: مطلقة التّأويل الذي تقدّمه[6]. وذلك أنّه ظنّ أنّ كلّ وجوديّة، فإمّا أن تكون أكثريّة، أو على التّساوي، أو على الأقلّ. وكلّ واحدة من هذه، يظهر من أمرها أنّها ليس توجد فيها مقدّمات كلّيّة[7] وجوديّة؛ أعني أنّه إذا قيل فيها: كلّ كذا يوجد كذا، فلا بدّ أن يُقال فيه[8]: إمّا[9] على الأكثر، وإمّا على التّساوي، وإمّا على الأقلّ. وذلك إمّا بحسب الموضوع أو بحسب الزّمن. وكلّ ما هذا شأنه، فهو معدود في الوجوديّة المقيّدة، لا في الكلّيّات؛ وهو إنّما يتكلّم هاهنا في الكلّيّات الوجوديّة.

---

[1] في ع.: **من**.

[2] في ع.: **من**.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: **أنّه**، وفي ع. كما أثبتناه.

[4] في الأصل: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] كلمة: **كلّية** ساقطة من ع.

[6] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **نقدّمه**.

[7] كلمة: **كلّية** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **فيها**.

[9] في ع.: **أمّا**.

فنقول نحن: إنّ الذي ذهب على القوم: أنّهم لم يفهموا ما أراده بالمقدّمة الوجوديّة والمقدّمة الضّروريّة. وذلك أنّه إنّما أراد بالمقدّمات الوجوديّة: [تلك][1] التي يلزم المحمول فيها الموضوع دائما في المادّة الممكنة، لا في الموادّ الضّروريّة، أعني: المتلازمة الوجود. وذلك بيّن من قوله: وليس حدودها واحدة بعينها، لكنّ القياس الاضطراريّ من حدود اضطراريّة، والمطلق[2] من حدود مطلقة، والممكن من حدود ممكنة. وذلك أنّ المقدّمة الضّروريّة هي التي يوجد فيها المحمول للموضوع لازما في كلّ زمان. والسّبب في ذلك: أنّ الحدّيْن لا يتغيّران فيكونان في وقت بصفة، وفي وقت آخر بصفة أخرى.

ولمّا كان هذا معنى المقدّمة الضّروريّة[3] وعلّة كونها ضروريّة، وجب أن يكون حدّ [105 ظ] المقدّمة[4] الوجوديّة المطلقة أن تكون التي يوجد فيها المحمول للموضوع، لا دائما، [5] بل متى وجد الموضوع، وجد المحمول لا[6] دائما، أي متى وجد فقط. وهذا هو معنى الإطلاق فيها. وهذا يوجد لها إمّا في زمان معيّن، وهي التي ظنّ الإسكندر أنّها الوجوديّة التي أراد أرسطو فقط؛ وإمّا التي يوجد اللّزوم فيها بين الموضوع والمحمول في كلّ زمان؛ وضع أنّ الموضوع فيه موَجود، مثل قولنا: كلّ ماش متنقّل[7]. فإنّه متى وضع الماشي هاهنا، لزم ضرورة أن يكون متنقّلا[8]، لكن لا دائما، أي في جميع الزّمان؛ وهو الحمل الضّروريّ، لأنّه قد يتغيّر فيصير ماشيا بالقوّة.

وهذه المقدّمات الوجوديّة[9] هي التي تستعمل في المقاييس. وأمّا الصّنف الأوّل، فإنّه ليس يعمل منها المقاييس في صناعة برهانيّة، ولا تنتج مع المقدّمات الممكنة شيئًا، كما نصّ على ذلك أرسطو عندما رام أن يتكلّم في اختلاط الضّروريّة والوجوديّة، كما سنذكر ذلك عند ذكرنا ألفاظه بعينها، عند الوصول إلى شرح ما يقوله في ذلك الاختلاط.

---

[1] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] في الأصل: **المطلقة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **المقدّمة** ساقطة من

[5] في ع. إضافة لكلمة: **أي**.

[6] حرف النّفي: **لا** ساقط من ع.

[7] في ع.: **متنعّل**.

[8] في ع.: **متنعّلا**.

[9] كلمة: **الوجوديّة** ساقطة من ع.

ويدلّ على هذا دلالة واضحة أنّ أرسطو قد بيّن أنّه، متى كان شيئان متلازميْن، فإنّ الأوّل، إن كان موجودًا، يكون الثّاني موجودا؛ وإن كان الأوّل ضروريّا، فإنّ[1] الثّاني ضروريّ؛ وإن كان ممكنا، فممكن.

فهذا هو معنى المقدّمة الضّروريّة والمطلقة. ولذلك كانت المقدّمة الشّرطيّة المتّصلة من طبيعة الوجوديّة. فالذي غلّط القوم إنّما هو أن ظنّوا أنّ أمثال هذه المقدّمات هي ضروريّة، لكون المحمول فيها لازم للموضوع في كلّ وقت يوجد الموضوع؛ ولم يلتفتوا إلى كون هذا اللّزوم، وإن كان ضروريّا، فإنّه ليس يوجد دائمًا. وهذا هو معنى قول أرسطو. [106 و] والفرق بينهما: أنّ في الاضطراريّة يُزاد اسم الاضطرار على الحدود؛ وأمّا المطلقة، فإنّها تُقال من غير زيادة شيء.

ومن أعجب ما في هذه المسألة: كيف ذهبت[2] على جميع مَن وصلنا كلامه في هذه المقدّمات من المشّائين[3]، مع وضوح الأمر من كلام أرسطو؛ لحتّى[4] صاروا سببًا لأن خفي علينا ذلك، وعسر في جملة مَن عسر عليه.

ومن هذه الجهة، قد يمكن أن يكون المتقدّم سببًا في حيرة المتأخّر، لا معينا له ولا سببًا في إرشاده؛ ولكنّ هذا بالعرض. والحال الذّاتيّة للمتقدّم مع المتأخّر: أن يكون سببا لاستخراج الحقّ والوقوف عليه.

[1] في ع. وردت كلمة: **يكون** عوضا عن كلمة: **فإنّ**.

[2] في ع.: **ذهب**.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **حتّى**.

فـــصـــل

وإذ[1] تبيّن ما هو المقول على الكلّ، وما هيّ المقدّمات الوجوديّة والضّروريّة، فلننظر فيما يقوله أرسطو في اختلاط هذه المقدّمات[2].

قـال أرسـطـو:

"وقد يعْرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة، إذا كانت إحدى المقدّمتين اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما[3] إتّفق أن تكون[4] كذلك، بل الكبرى؛ كقولنا: إنّ أ باضطرار في ب، أو[5] ليس فيه، وب في ج. فإذا أخذت المقدّمات هكذا، تكون أ باضطرار

---

[1] في ع. إضافة لكلمة: **قد**.

[2] قارن ما سيورده هاهنا بشأن اختلاط المقدّمة الوجوديّة بالمقدّمة الضّروريّة بما أورده في الفقرة 11 (الورقة 24 و من نسخة ليدن والورقة 23 و من نسخة فلورنزا) من *تلخيص كتاب القياس*، حيث قال: "وأمّا الوجوديّة، فيشبه أن يكون أريد بها هاهنا: الموجودة بالفعل بإطلاق، أي التي المحمول فيها موجود لكلّ موضوعاته، لا في زمان مشار إليه، بل بإطلاق. فإنّه قد صرّح أرسطو في كتاب البرهان أنّ المقدّمات التي تحمل على الكلّ غير الضّروريّة. وقد يدخل في هذا الجنس: التي ليست بضروريّة، أعني: التي يوجد المحمول فيها لكلّ أشخاص الموضوع، وذلك في أكثر الزّمان. وهذا هو الفرق بين الضّروريّة وبين الموجودة بالفعل، أعني أنّ الضّروريّة يوجد المحمول فيها لكلّ أشخاص الموضوع في كلّ الزّمان، وأمّا تلك، ففي أكثر الزّمان. ويشبه أن يدخل في هذا الصّنف من المقدّمات التي يجهل من أمرها أنّها ضروريّة أو غير ضروريّة، لا الموجودة بالفعل، ما دام الموضوع موجودًا أو ما دام المحمول موجودًا –وهو الذي يذهب إليه الإسكندر–، لأنّ هذه شخصيّة؛ وإن وجد منها كلّيّة، ففي الأقلّ من من الزّمان وبالعرض. وقد حذّر أرسطو من استعمال أمثال هذه المقدّمات الوجوديّة فيما يأتي بعد، وإن كان قد يستعملها أرسطو لأمور دعته إلى ذلك. ولا هي أيضا شيء يشمل الضّروريّ والممكن، على ما يذهب إليه ثاوفرسطس وغيره؛ إلاّ أن يريد: المعلومة الوجود، المجهولة كونها ضروريّة أو ممكنة. فإنّ المقصود هاهنا هو قسمة المقدّمة إلى أقسام الوجود أو إلى أقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطّبع في المقدّمات".

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل وفي ع.: **يكون**.

[5] في ع.: **و**.

في ج أو ليست فيه، فلأنّ[1] أ باضطرار في كلّ ب أو ليست في شيء منه[2]، وج في[3] ب، هو بيّن أنّ أ تقال باضطرار على كلّ ج أو لا تقال"[4].

التّـفـسـيـر:

أنّه ينبغي أن تعلم أنّ المقدّمات الوجوديّة هي التي تكون من حدود وجوديّة ممكنة، والضّروريّة من حدود ضروريّة. ومعنى الحدود الضّروريّة: أن يكون الحدّ واحدا بالذّات. وهذه هي التي هي مركّبة من موضوع ومحمول جوهريّ للموضوع، <أو موضوع>[5] وعرض لازم للموضوع.

وأمّا التي هي من حدود وجوديّة[6] [ممكنة][7]، فهي التي هي مركّبة من صفات [106 ظ] توجد للموصوف تارة، وتفقد تارة. ولكن متى وُجدت صفة منها للموضوع، لزم أن توجد صفة تابعة له بالضّرورة، وهي المحمول، مثل قولنا: كلّ ماش متحرّك؛ فإنّه، متى وُجد ماشيًا بالفعل، لزم أن يكون متحرّكا؛ ومتى ارتفع عنه المشي، ارتفعت الحركة.

---

[1] في ع. وردت عبارة: وإن عوضا عن كلمة: فإن.

[2] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل وفي ع.: من.

[4] وضعنا هذه العبارة بين مظفّرين إشارة إلى أنّ أبا الوليد قد نقل هذا النصّ من الفصل التّاسع = "تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل" من المقالة الأولى = نظريّة القياس من كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 166. ولمّا كنّا قد وقفنا على بعض الفروق بين النصّ الأرسطيّ وما أورده ابن رشد آثرنا نقل القول الأرسطيّ فيما يلي: "وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة إذا كانت إحدى المقدّمتيْن اضطراريّة، غير أنّه ليس أيّهما اتّفق أن يكون كذلك، بل الكبرى، كالقول بأنّ أ باضطرار في كلّ ب، أو ليس في شيء منها؛ وب في كلّ ج. فإذا أخذت المقدّمات هكذا، تكون أ باضطرار في كلّ ج، أو ليس في شيء منها. فلأنّ أ باضطرار في كلّ ب أو ليس في شيء منه، وج واحد من ب – هو بيّن أنّ أ باضطرار تُقال على ج أو لا تُقال.".

[5] عبارة: **أو موضوع** ساقطة من ع.

[6] في الأصل وفي ع.: **موجودة**.

[7] لم ترد هذه الإضافة في ع.

فهذه هي المقدّمات الوجوديّة البسيطة التي هي[1] في غير زمان معيّن[2]، وهي التي قصد أرسطو أوّلا التّكلّم فيها في هذا الكتاب؛ والموضوع فيها واحد بالعرض، وكذلك المحْمول.

وهنالك[3] صنف آخر من المقدّمات هو من جهة وجوديّ، ومن جهة ضروريّ؛ وهو أن يكون الموضوع مركّبًا من جوهر وصفة متبدّلة، ويلزم عنها محمول مركّب من موضوع الصّفة وصفة جوهريّة غريزيّة؛ فيكون الموضوع فيها واحدًا بالعرض، والمحمول واحدا بالذّات؛ مثل قولنا: كلّ ماش فهو حيوان، وهذه هي وجوديّة من قبل صفة الموضوع المتبدّلة، ضروريّة من قبل موضوع الصّفة. فالمشْي، إذا وجد، دلّ على الحيوان دلالة غير دائمة، بل في الوقت الذي يوجد المشي له. وموضوع المشي يلْزمه وجود الحيوان دائمًا، لأنّ الحامل للمشي والمتّصف به هو حيوان ضرورة. فهذه المقدّمة هي ضروريّة من جهة، وجوديّة من جهة؛ هي وجوديّة بالذّات، ضروريّة بالعرَض.

و[4]أمّا المقدّمة التي هي عكس هذه، وهي التي الموضوع فيها ضروريّ، والمحمول من مادّة وجوديّة، فهي أيضًا وجوديّة محضة، وليس يلحقها أن تكون ضروريّة بالعرَض.

و[5]أمّا الوجوديّة الزّمانيّة، أعني: التي يلزم الموضوع فيها المحمول في وقت معيّن، فليس يوجد فيها من معنى الضّروريّة إلاّ لزوم المحمول للموضوع في ذلك الوقت فقط. وهذه من خاصّتها أنّ المحمول ليس يلزم فيها الموضوع في كلّ وقت [107 و] يوجد فيه الموضوع، بل في وقت[6] معيّن فقط. ولذلك ما يقول أرسطو إنّ هذه الوجوديّة ليس تعمل منها مقاييس في الصّنائع، ولا يتركّب منها مع الممكنة قياس أصلاً.

وإذا كان ذلك كذلك، فإنّ الوجوديّة المحضة التي ليست هي في زمان معيّن، ليس تأتلف صغرى ولا كبرى مع المقدّمة الضّروريّة.

---

[1] كلمة: **هي** ساقطة من ع.

[2] كلمة: **معيّن** ساقطة من ع.

[3] في الأصل وفي ع.: **هنا**.

[4] حرف العطف: **و** ساقط من ع.

[5] حرف العطف: **و** ساقط من ع.

[6] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

وإذا كان ذلك كذلك، فلم يبق أن تأتلف مع الضّروريّة الكبرى إلاّ التي هي وجوديّة بالذّات، ضروريّة بالعرَض. وهذه ضرورة يلزم أن تكون النّتيجة المتولّدة عنها في مادّتها ضروريّة بالعرض، من جهة ما يلفى[1] فيها المقول على الكلّ ضروريّا بالعرض. وذلك أنّه يجب أن تكون المقدّمة الصّغرى التي تنطوي في المقول على الكلّ الضّروريّ ضروريّة، لأنّ المحمول وجد فيها بالضّرورة لجميع أجزاء الموضوع. فجميع أجزاء الموضوع هي حدود ضروريّة. فمتى وضع جزء من أجزاء المقدّمة الضّروريّة، أعني: جزءًا[2] من أجزاء الموضوع، غير ضروريّ، لم تكن الضّرورة موجودة في جميع تلك. ومتى كانت المقدّمة الصّغرى المنطوية تحت الكبرى الضّروريّة ضروريّة، بأيّ وجه كان، كانت النّتيجة بذلك الوجه ضروريّة. ولذلك إذا كانت الصّغرى ضروريّة بالذّات، كانت النّتيجة ضروريّة بالذّات[3].

وهذا هو الفرق بين النّتيجة التي تكون من ضروريّتيْن بالذّات، وبين التي تكون من كبرى ضروريّة بالذّات، وصغرى ضروريّة بالعرض وجوديّة بالذّات. ولذلك اشترط في البراهين أن تكون من مقدّمتيْن ضروريّتيْن. فالنّتيجة المتولّدة الضّروريّة[4] عن وجوديّة صغرى، وضروريّة كبرى، إنّما ينبغي أن يُفهَم من قول أرسطو إنّها إنّما تنتج ضروريّة، مع هذا النّوع من الوجوديّة. ولذلك قال في الاحتجاج على وجود المقول على الكلّ فيها [107 ظ] بأنّ ج من ب، يريد مثلا أنّ صنف الكاتب هو من الإنسان، [5]في قولنا: كلّ كاتب إنسان، وكلّ إنسان حيوان؛ وما أشبه هذا من التّركيب. وذلك أنّ خاصّة هذه المقدّمة الوجوديّة: أنّ الموضوع فيها هو المحمول. وذلك أنّ الإنسان الكاتب هو بعينه الإنسان. ولذلك[6] ما يعدّ أرسطو هذا النّوع من المقدّمات في[7] المقدّمات التي يُقال فيها إنّ الموضوع هو المحمول بالعرض، على ما تبيّن في *ما*[8] *بعد الطّبيعة*.

---

[1] في ع.: **يلفي**.

[2] في ع.: **جزء**.

[3] في ع. وردت عبارة: **بالذّات ضروريّة** عوضا عن عبارة: **ضروريّة بالذّات**.

[4] كلمة: **الضّروريّة** ساقطة من ع.

[5] في ع. إضافة لحرف العطف: **و**.

[6] في ع.: **لهذا**.

[7] في ع.: **من**.

[8] في ع.: **فيما**.

وأمّا إذا أُضيف إلى المقدّمة الضّروريّة الكبرى وجوديّة في زمان معيّن، فإنّ التّأليف مرّة ينتج ضروريّة، ومرّة ينتج غير ضروريّة؛ لأنّه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكلّ. فمثال ما ينتج ضروريّة: قولنا: كلّ أبيض الآن حيوان، وكلّ حيوان جسم، فإنّه ينتج: كلّ أبيض جسم؛ وهو ضروريّ من نوع ما بالعرض. ومثال ما ينْتج ممكنًا: قولنا: كلّ أبيض الآن إنسان، <وكلّ إنسان>[1] حسّاس، فإنّه ينتج: كلّ أبيض حسّاس؛ وذلك غير ضروريّ، إلاّ في الوقت الذي لا يوجد أبيض إلاّ الإنسان.

ولهذا ينبغي أن يفهم من قول أرسطو: وقد يعرض أن تكون النّتيجة أحيانا اضطراريّة، في هذا الضّرب المؤتلف من الضّروريّة وهذه الوجوديّة، لا في جميع الضّروب التي تكون الكبرى فيها ضروريّة والوجوديّة أيّ صنف اتّفق من الوجوديّات الثّلاث، وإلاّ لم تنفكّ الشّكوك على أرسطو، ولا كان المفهوم من قوله على ما تعطيه أصوله، أعني: حين قال: إنّ الوجوديّة من حدود وجوديّة، والضّروريّة من حدود ضروريّة.

وأمّا من فهم من قوله أنّه يرى أنّ المقدّمة الضّروريّة، إذا اختلطت بأيّة[2] وجوديّة اتّفقت، فهي [108 و] تنتج ضروريّة، فقد خالف (أصوله، وخالف)[3] الحقّ في نفسه: أمّا أصوله، فلأنّه قال إنّ العلّة في اقتران هذه المقدّمات هي اقتران طبيعة الحدود. وأنّ المقول على الكلّ في المقدّمة الضّروريّة لا يكون[4] أبدا إلاّ أن تكون الصّغرى المنطوية في الكبرى من جنس الكبرى، وإلاّ لم تكن الصّغرى بالقوّة في الكبرى، ولا كانت نسبة إحداهما إلى الأخرى، نسبة الكلّ إلى[5] الجزء؛ لأنّ الكلّ الذي هو ضروريّ، أجزاؤه ضروريّة لا محالة. ولكن عرض في المقدّمات، التي هي وجوديّة بالذّات ضروريّة بالعرض، أن انطوت تحت الضّروريّ انطواء الجزء في الكلّ. فقيل إنّ النّتيجة ضروريّة، وإن كانت ضروريّة بالعرض وجوديّة بالذّات؛ لأنّه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكلّ من حيث هي وجوديّة. وهذه أبدًا هي المحمولة على غير المجرى الطّبيعيّ.

---

[1] عبارة: **وكلّ إنسان** ساقطة من ع.

[2] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[3] وردت عبارة: **أصوله، وخالف** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **تكون**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: **و**، وفي ع. كما أثبتناها.

وأمّا مخالفة قول من تأوّل على أرسطو أنّ مذهبه أنّه[1] متى اقترنت مقدّمة كلّيّة ضروريّة بوجوديّة[2] صغرى، أيّة[3] وجوديّة اتّفقت، ضروريّة للمشاهدة بذلك. من مثال ذلك: إذا قلنا: كلّ أبيض الآن إنسان، وكلّ إنسان حيوان، أنتج أنّ كلّ أبيض الآن حيوان؛ وذلك غير ضروريّ.

وبهذا كان ثامسطيوس[4] يردّ على أرسطو في المواضع، ظنّا منه أنّ مذهب أرسطو هو أنّ المقدّمة الكبرى، متى كانت ضروريّة في هذا الاختلاط، أنّ النّتيجة تكون ضروريّة، وإن كانت بأمثال هذه المقدّمات الوجوديّة. ولظنّه[5] أيضًا[6] أنّ الضّروريّة هي التي يلزم المحمول فيها الموضوع دائمًا، وإن كانت من طبيعة الممكن. ولذلك عانده بأن قال إنّ القياس الذي يأتلف من مقدّمة وجوديّة زمانيّة، وضروريّة ممكنة [108 ظ] الحدود، أنّه لا ينتج ضروريّة؛ مثل قولنا: كلّ إنسان الآن ماش، وكلّ ماش متحرّك، فإنّه ينتج ممكنة، وهو أنّ كلّ متحرّك أو (كلّ)[7] إنسان متحرّك الآن.

ولسنا نجد هذا الضّرب من تأليف الوجوديّة الزّمانيّة مع الضّروريّة ينتج نتائج وجوديّة، بل قد ينتج ضروريّة؛ مثل قولنا: كلّ أبيض الآن إنسان، وكلّ إنسان جسم، فإنّه ينتج أنّ كلّ أبيض جسم؛ وهي ضروريّة، وإن كانت ضروريّة بالعرض.

أمّا أبو نصر، فلمّا اعتقد في الضّروريّة والوجوديّة هذا الاعتقاد، ووجد الأمر في الموادّ يلفى[8] بخلاف ما اعتقده على أرسطو في هذا الاختلاط، اعتذر عن ذلك بأن قال: إنّ أرسطو إنّما يرى هذا الرّأي في الموادّ التي يصدق فيها معنى المقول على الكلّ الذي تأوّله هو عليه، وهو أن تكون أ مثلا محمولة باضطرار على كلّ ما هو ب بالقوّة أو بالفعل. وقد تقدّم من قولنا إنّه ليس هذا من معنى المقول على الكلّ في شيء. وأيضًا فإنّ أمثال هذه المقدّمات هي معدودة في الضّروريّة بالعرَض.

---

[1] كلمة: **أنّه** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت عبارة: **ووجوديّة** عوضا عن كلمة: **بوجوديّة**.

[3] في الأصل وفي ع.: أيّ.

[4] في ع.: **تاميسطيوس**.

[5] في ع. وردت كلمة: **فلظنّه** عوضا عن عبارة: **ولظنّه**.

[6] كلمة: **أيضا** ساقطة من ع.

[7] وردت كلمة: **كلّ** مضافة في الهامش.

[8] في ع.: **يلفي**.

وأمّا الإسكندر، فلا أدري كيف كان يتأوّل هذا، على ما ينسب إليه من رأيه في الوجوديّة.

وممّا حكي[1] عنه: أنّ معنى المقول على الكلّ هو أن يكون الطّرف الأكبر محمولاً على الأوسط من طريق ما هو موجود بالفعل على الإطلاق، ولا في وقت ما؛ أعني أنّه إذا كانت الوجوديّة عنده هي الزّمانيّة، كيف يصحّ له أن يقول: إنّ شرط المقول على الكلّ في المقدّمة الضّروريّة هو أن تكون أ بالضّرورة على كلّ[2] ما هو بالفعل ب؟ فإنّ هذا عنده غير موجود إلاّ في وقت ما. وإنّما عرَض له ذلك، لأنّه [109 و] لم يتحصّل[3] له ما أراد أرسطو بالوجوديّة المطلقة.

وأمّا قوله في هذا الاختلاط، إذا كانت الكبرى هي الوجوديّة، فهذا[4] نصّه:

قــال أرســطــو:

و[5]إن لم تكن مقدّمة أب اضطراريّة، لكن مقدّمة ب ج، فإنّه ليس تكون النّتيجة اضطراريّة؛ لأنّه، إن كانت هكذا، يعرض أن تكون ألف[6] في بعض ب بالضّرورة. ويتبيّن ذلك في الشّكل الأوّل والثّالث، وذلك كذب؛ لأنّه قد يجوز ب من الأشياء التي يمكن أن لا تكون أ في شيء منها. وأيضا هو بيّن من الحدود أنّ النّتيجة ليست اضطراريّة، مثل أنّه إن كان أ متحرّكا وب حيّا[7] وج إنسانا، فإنّ كلّ إنسان هو حيّ بالضّرورة، والحيّ متحرّك لا بالضّرورة، فليس الإنسان متحرّكا بالضّرورة. وكذلك يعرض إن كانت مقدّمة أب سالبة، والبرهان في ذلك هو البرهان بعينه.

---

[1] في ع.: حكى.

[2] كلمة: كلّ ساقطة من ع.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل: وهذا، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] حرف العطف: و ساقط من ع.

[6] في ع.: أ.

[7] في الأصل وفي ع.: شيئا.

التّفسير:

أمّا أوّلا، فينبغي أن تعلم أنّه ليس يوجد في هذا الشّكل[1] ما كبراه وجوديّة من قبل حدّيها جميعا، أعني: المحمول والموضوع ؛ مثل قولنا: كلّ ماش متحرّك ضرورة. فليس يمكن أن يقْترن هذا الصّنف من الوجوديّة مع الضّروريّة، على أنّ الصّغرى هي الضّروريّة، والكبرى الوجوديّة. ولا تقْترن[2] بهذا أيضا[3] الوجوديّة التي هي الضّروريّة بالعرض، لأنّ الموضوع الذي هو الحدّ الأوسط فيها، ليس من طبيعة الضّروريّ؛ فإذن[4] المقدّمة الوجوديّة التي تقْترن بالمقدّمة الضّروريّة الصّغرى، هي ضروريّة الموضوع، وجوديّة المحمول.

ولهذا عدَل الرّجل عن أن يقول[5]: إنّ جهة النّتيجة تكون وجوديّة، فقال[6]: إنّها ليست ضروريّة. وذلك بيّنٌ من قبل طبيعة المقدّمة التي [من][7] شأنها أن تكون وجوديّة وكبرى مع الضّروريّة الصّغرى.

وإنّما عدل لبيان الخلف، لأنّ المقول [109 ظ] على الكلّ لا يكون في هذا التّأليف إلاّ بالعرض، لأنّ الوجوديّة التي من هذا الصّنف إنّما تتضمّن المقدّمة الضّروريّة الصّغرى بالعرض. وذلك أنّ المحمول إنّما يلزم الموضوع لزوما ضروريًّا، إذا أخذ الموضوع فيها بصفة وجوديّة لا ضروريّة، أو[8] اشترط فيها زمان معيّن؛ وذلك الشّرط غير موجود في المقدّمة الوجوديّة أوّلا وبالذّات، (بل)[9]، إن كان، فبالعرَض.

---

[1] كلمة: **الشّكل** ساقطة من ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **يقترن**.

[3] كلمة: **أيضا** ساقطة من ع.

[4] في الأصل: **فإذا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع. وردت كلمة: **القول** عوضا عن عبارة: **أن يقول**.

[6] في ع.: **قال**.

[7] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[8] في ع.: **لو**.

[9] وردت كلمة: **بل** مضافة في الهامش.

وأمّا قياس الخلف الذي (استعمل)[1] في بيان (أنّ)[2] النّتيجة في هذا الاختلاط ليست ضروريّة، لأنّه متى وضعنا[3] النّتيجة ضروريّة، <أي من حدود ضروريّة>[4]، لزم أن يكون الحدّ الأكبر في المقدّمة الكبرى ضروريّا، وكذلك المقدّمة الصّغرى. فإذا أُضيف عكس المقدّمة الصّغرى الضّروريّة، أتى القياس في الشّكل الأوّل من ضروريّتين؛ فأنتج أنّ أ هي الطّرف الأكبر باضطرار في ب، أي لازمًا لزومًا دائمًا، لا في حال من الأحوال، ولا في وقت من الأوقات. وكذلك يلزم في الشّكل الثّالث، متى عكسنا النّتيجة، وأضفنا إليها المقدّمة[5] الصّغرى.

وأمّا المثال الذي استعمل في ذلك، فيمكن أن يفهم على أنّها وجوديّة زمانيّة؛ ويمكن أن يفهم على أنّها لازمة في زمان غير معيّن. وذلك أنّه يمكن أن يقرن إلى قولنا: كلّ إنسان حيوان، قولنا: وكلّ حيوان الآن ماش، إن اتّفق ذلك في وقت ما؛ فينْتج أنّ كلّ إنسان ماش. ويمكن أن يفهم من قولنا: كلّ حيوان ماش: بالضّرورة في وقت من الأوقات، أو: من شأنه أن يمشي.

ولذلك أشكل[6] هذا المثال على أبي نصر، لأنّه قد[7] ظنّ أنّ قولنا: كلّ حيوان من شأنه أن يمشي، من المقدّمات الضّروريّة، وإنّما هي من المقدّمات الوجوديّة.

وإذا كان الأمر هكذا في التّأليف الذي يكون من كلّيتين، فعلى هذا ينبغي أن يفهم الأمر عنده في الضّروب التي تأتلف [110 و] في هذا الاختلاط من أنّ النّتيجة فيها تكون ضروريّة، على ما وصف، إذا كانت الكبرى ضروريّة، لا مع أيّة[8] وجوديّة اتّفقت، لكنّ الوجوديّة التي الحدّ الموضوع فيها من مادّة وجوديّة ممكنة، والأوسط من مادّة ضروريّة. وكذلك ينبغي أن يفهم عنه الأمر، إذا كانت الكبرى وجوديّة، أنّ النّتيجة ليست بضروريّة مع الوجوديّة التي من شأنها أن تقترن بصغرى ضروريّة، وهي التي يكون المحمول فيها

---

[1] وردت كلمة: **استعمل** مضافة في الهامش.

[2] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] عبارة: **أي من حدود ضروريّة** ساقطة من ع.

[5] في ع.: **النّتيجة**.

[6] في ع. وردت عبارة: **أ شكل** عوضا عن كلمة: **أشكل**.

[7] كلمة: **قد** ساقطة من ع.

[8] في الأصل وفي ع.: أيّ.

من طبيعة وجوديّة ممكنة، والموضوع من طبيعة ضروريّة. وما قاله أيضا، في الشّكل الثّاني، في هذا الاختلاط، ينبغي أن يفهم أنّه يرجع حكمه، عند رجوعه إلى الشّكل الأوّل، حكم الشّكل الأوّل، على ما شرحناه في هذا الشّكل بعينه؛ إلاّ أنّه قال في التّأليف الذي يكون <في هذا الشّكل>[1] من مقدّمة جزئيّة سالبة ضروريّة صغرى، ومن مقدّمة وجوديّة كبرى، إنّه لا ينتج ضروريًّا[2] دائما، بل قد ينتج ممكنا[3]. وتمثّل في ذلك بضروريّة اقترنت بمقدّمة زمانيّة.

فقد[4] يسأل سائل في هذا، ويقول: (لمَ)[5] اقتصر على بيان هذا في هذا الشّكل وعلى ما قلت أنت، هو أمر عامّ لجميع ما يقترن من المقدّمات الضّروريّة الكبرى مع الوجوديّة الزّمانيّة؟ أعني أنّه ينتج مرّة الوجوديّة ومرّة الضّروريّة؟ ولمَ سكت عنه هنالك ونطق به هاهنا؟ وسكت هنا عن الضّرب الذي يتبيّن بالافتراض في الشّكل الثّالث الذي ينتج ضروريّة، وهو الذي يأتلف مع المقدّمة الوجوديّة من قبَل الموضوع فقط؟

فنقول: أمّا سكوته في تلك، فظاهر؛ أعني أنّه لا ينتج ضروريّا مع المقدّمة الوجوديّة الزّمانيّة، من قبل أنّه من الظّاهر أنّه ليس فيها معنى المقول على الكلّ. ونبّه على ذلك هنالك[6] [110 ظ] بقوله: أحيانا.

وأمّا في هذا الضّرب المؤتلف في الشّكل الثّاني من جزئيّة صغرى سالبة[7] ضروريّة، وكبرى وجوديّة؛ فلمّا لم يكن فيها هذا المعنى ظاهرا، لكون هذا الضّرب إنّما يتبيّن إنتاجه بالخلف أو بالافتراض، احتاج أن يبيّن ذلك من قبَل الموادّ.

وأمّا أبو نصر، على تأويله على أرسطو، أنّه متى كانت الكبرى ضروريّة بالقوّة في الشّكل الثّاني والثّالث، أعني: رجوعها إلى الأوّل، كانت النّتيجة ضروريّة. فإنّ هذا

---

[1] عبارة: **في هذا الشّكل** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **ضروريّة**.

[3] في ع.: **ممكنة**.

[4] في ع. وردت عبارة: **وقد** عوضا عن كلمة: **فقد**.

[5] وردت كلمة: **لم** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **لما** الواردة في الصّلب.

[6] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **هاهنا**.

[7] كلمة: **سالبة** ساقطة من ع.

القول عنده مناقض[1] لما تقدّم، ولذلك تأوّل عليه أنّه خطأ وقع في النّسخة[2] التي هي الأصل القديم.

وهذا كلّه إنّما عرض لهم من قبل الجهل بطبيعة المقدّمات الوجوديّة وطبيعة الضّروريّة. وهو بيّن أنّه إذا كانت بعض ج ليست ب باضطرار، وكلّ أ الآن هي ب، أنّه يلزم من جهة الافتراض أن تكون بعض ج ليست أ؛ إلاّ أنّ ذلك البعض قد يمكن ألاّ يكون أ، في الوقت الذي يكون أ[3] في كلّ ب، فتكون النّتيجة سالبة وجوديّة ممكنة؛ ويمكن أن تعود موجبة؛ وقد يمكن أن يكون ذلك البعض مسلوبا عنه أ دائمًا.

مثال ذلك من الموادّ قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان؛ فإنّه إذا أخذنا بعض الحيوان: الحمام، صدق لنا في الوقت الذي فيه كلّ أبيض إنسان، أنّه ولا حمام واحد أبيض؛ ويمكن أن يكون أبيض، إذا تغيّر قولنا: كلّ أبيض إنسان. وإن أخذنا بعض الحيوان: غرابا، كان قولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض صادقًا ضرورة.

وأمّا الأمْر[4] في الشّكل الثّالث، فإنّ جهة النّتيجة فيه تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، مع أيّ نحو كانت من أنحاء الوجوديّة. وذلك أنّ الكبرى لا تنْعكس في الشّكل [الثّالث][5]، وإنّما تنعكس الصّغرى. فإن كانت الوجوديّة زمانيّة، صارت، إذا انعكست، وجوديّة غير [111 و] زمانيّة، أي: في زمان غير محدود، فأنتجت ضرورة، إذا كانت المقدّمة الكبرى ضروريّة، نتيجة ضروريّة. وإن[6] كانت الوجوديّة كبرى، أنتجت وجوديّة. فلم تخالف في هذا الشّكل الوجوديّة الزّمانيّة لغير الزّمانيّة.

ولذلك، لمّا ذكر أرسطو الضّرب الذي تبيّن في هذا الشّكل بالافتراض، لم يقل فيه إنّه لا ينتج نتيجة ضروريّة دائما، كما فعل في الضّرب الذي تبيّن[7] بالافتراض في الشّكل الثّاني، بل أتى فيه بمثال من مقدّمة ضروريّة سالبة جزئيّة كبرى، ووجوديّة زمانيّة، وظهر أنّه ينتج نتيجة ضروريّة.

---

[1] في ع.: **متناقض**.

[2] في الأصل: **النّتيجة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] حرف: أ ساقط من ع.

[4] في الأصل: **الآخر**، وفي ع. كما أثبتناها (انظر أيضا ع.: ص 170 – الهامش عدد 58).

[5] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[6] في ع. وردت عبارة: **وإذا** عوضا عن عبارة: **وإن**.

[7] في الأصل: **تتبيّن**، وفي ع.: **يتعيّن**.

مثال ذلك قولنا: كلّ متحرّك الآن حيّ، وبعض المتحرّك ليس بذي رجلين؛ فإنّه إذا انعكس قولنا: كلّ متحرّك الآن حيّ، صار معنا[1]: بعض المتحرّك حيّ؛ وهذه هي وجوديّة غير زمانيّة. وإذا أخذ من الذي في الفرْض: ما ليس بذي رجليْن، كأنّك قلت: ذو الأربعة، كانت النّتيجة: بعض المتحرّك ليس بذي رجليْن؛ وهي صادقة دائمًا. ويأتلف القياس هكذا: بعض المتحرّك ذو أربع قوائم، ولا واحد من ذي الأربع قوائم ذو رجليْن فقط؛ فتكون النّتيجة: بعض المتحرّك[2] ليس بذي رجليْن.

فهكذا[3] ينبغي أن يفهم الأمر فيما يقوله أرسطو في هذا الاختلاط، إذ هو الحقّ في نفسه. ويمكن أن يكون مفهوما من ألفاظه، بل لفظه في ذلك أظهر ممّا فهمه من وصل لي شرحه في هذا الموضع.

والقوم إنّما ضلّوا عن مذهبه، لأنّه لم يتحصّل لهم أنواع الوجوديّة المطلقة، ولا ما هي، فضلا عن أنواعها. ولا تحصّل لهم ما هي الضّروريّة.

فلننْظر فيما يقوله في اختلاط الضّروريّ مع الممكن، والوجوديّ مع الممكن.

فنقول: إنّه يقول: إنّ القياس الذي يأتلف من مقدّمة ممكنة [111 ظ] ووجوديّة، أو ممكنة وضروريّة، أنّه متى كانت الكبرى هي الممكنة، فإنّ المقاييس في هذا النّوع من الاختلاط تكون تامّة، وتكون جهة النّتيجة فيها هي بعينها جهة المقدّمة الكبرى. والسّبب في ذلك بيّن. فإنّ المقدّمة الكبرى يوجد فيها معنى المقول على الكلّ، لأنّ جميع المقدّمات الصّغرى[4] المختلفة الجهات تنطوي فيها، وتكون نسبتها إلى كلّ واحدة[5] منها[6]، نسبة الكلّ إلى الجزء؛ مثال ذلك أنّه متى صدق قولنا: أ على كلّ ب بإمكان، كان صادقا ضرورة على كلّ أنواع ب، وعلى كلّ أجزاء ب، وسواء كانت ب موجودة بإمكان أو بالفعل أو بالضّرورة؛ مثل قولنا: كلّ منيّ يمكن أن يكون منه حيوان من نوع الذي منه المنيّ. فإنّ هذه المقدّمة تصدق على ما هو منيّ بالفعل، وعلى ما هو منيّ بالقوّة. ولو كان

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في ع. إضافة لعبارة: **ذو أربع قوائم، ولا واحد من ذي الأربع قوائم ذو رجلين فقط. فتكون النّتيجة: بعض المتحرك**، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في ع. وردت عبارة: **وهكذا** عوضا عن كلمة: **فهكذا**.

[4] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **واحد**.

[6] كلمة: **منها** ساقطة من ع.

موجودًا بالضّرورة، لكانت هذه حاله. وذلك على جميع أجزائها التي من جهة الكيفيّة أو الكمّيّة.

وأمّا الكبرى الضّروريّة، فإنّه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكلّ مع الممكن، إذ المحمول الضّروريّ، <إنّما يوجد لموضوع ضروريّ، لا ممكن؛ اللّهمّ إلاّ أن تكون من الضّروريّة>[1] بالعرض؛ مثل قولنا: كلّ ماش حيوان. وكذلك الأمر في المقدّمة الوجوديّة الكبرى <مع الممكنة>[2]. وذلك كلّه بخلاف المقدّمة الممكنة؛ وذلك أنّ المقدّمة الممكنة لا بدّ أن يكون الحدّ المحمول فيها من طبيعة الممكن، ومن طبيعة غير الممكن. ولذلك متى كانت الصّغرى ممكنة أو ضروريّة، أنتج ممكنة. وليس الأمر كذلك إذا كانت الكبرى ضروريّة أو وجوديّة، <لأنّ الضّروريّة لا يمكن أن يكون الموضوع فيها إلاّ ضروريّا، والوجوديّة إلاّ وجوديّا>[3].

[112 و] ولذلك ما يقول أرسطو في هذه[4] إنّها مقاييس غير تامّة، لأنّ التّامّة عنده هي التي فيها معنى المقول على الكلّ. ويقول إنّها تنتج نتائج ملتوية. وذلك أنّ أمثال هذه المقاييس إنّما يبيّن إنتاجها بالخلف. فلمّا اعتبرها بهذه الجهة، وجد القياس الذي يأتلف من مقدّمة صغرى ممكنة موجبة[5]، ومن مقدّمة كبرى موجبة وجوديّة، ينتج[6]، ولا بدّ، موجبة؛ وأنّ الخلف إنّما يلزم عن وضع نتيجة سالبة؛ فصحّ أنّها موجبة. ولمّا كانت الموجبة تصدق على الثّلاث جهات[7]، وجب أن تكون نتيجته[8] ملتوية. فمرّة ينتج[9] نتيجة[10] ضروريّة، ومرّة ممكنة، ومرّة وجوديّة.

---

[1] عبارة: **إنّما يوجد لموضوع ضروريّ، لا ممكن؛ اللّهمّ إلاّ أن تكون من الضّروريّة** ساقطة من ع.

[2] عبارة: **مع الممكنة** ساقطة من ع.

[3] عبارة: **لأنّ الضّروريّة لا يمكن أن يكون الموضوع فيها إلاّ ضروريّا، والوجوديّة إلاّ وجوديّا** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **هذا**.

[5] كلمة: **موجبة** ساقطة من ع.

[6] في الأصل: **تنتج**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل وفي ع.: **الجهات**.

[8] في ع.: **نتيجة**.

[9] في الأصل: **تنتج**، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] كلمة: **نتيجة** ساقطة من ع.

وأمّا كيف يأتلف قياس الخلف الذي يوجب ذلك، فقد ذكره أرسطو في كتابه، وشرحه أبو نصر في كتابه في *شرح القياس*، ولخّصناه نحن في *تلخيص* معاني هذا الكتاب.

وأمّا إذا كان هذا التّأليف أيضًا من مقدّمة ممكنة صغرى وسالبة وجوديّة، فإنّه تبيّن له أيضًا أنّه لا ينتج موجبة؛ لأنّه لمّا وضع نتيجة موجبة، وجب الخلف بوضعها موجبة، فصحّ له من أمر هذا التّأليف أنّه ينتج أبدًا سالبة عامّة.

ولمّا كانت السّالبة العامّة صنفيْن: إمّا سالبة مطلقة، أعني: وجوديّة غير زمانيّة، وإمّا سالبة ضروريّة؛ وجب أن ينتج، ولا بدّ، إحدى[1] هاتيْن النّتيجتيْن: إمّا[2] سالبة مطلقة، وإمّا سالبة ضروريّة؛ إذ السّالبة الممكنة قوّتها قوّة الموجبة.

ولمّا كان هذا الضّرب من الاختلاط لا[3] ينتج في[4] الوجوديّة التي في زمان معيّن[5]، نبّه على ذلك بقوله: إنّ أمثال هذه المقدّمات، يعني: الوجوديّة الزّمانيّة، ليس تعمل منها المقاييس. وأتى بالموادّ التي يكذب فيها هذا التّأليف مع الوجوديّة الزّمانيّة؛ وهي مثل قولنا: كلّ إنسان يمكن أن يمشي، وكلّ ماش الآن فرس؛ فإنّ هذا يلزم عنه [112 ظ] أنّ كلّ إنسان فرس، وهو كذب. وقال: إنّ الوجوديّة التي تستعمل في هذا النّوع من الاختلاط هي المطلقة التي عدّدنا فيما سلف أصنافها. ثمّ ذكر أيضًا الموادّ التي يظهر (منها)[6] أنّها تنتج مرّة سالبة ضروريّة، ومرّة سالبة وجوديّة؛ فقال: مثال ما ينتج سالبة ضروريّة قولنا: كلّ إنسان يمكن أن يفكّر، ولا مفكّر واحد غراب، فإنّ هذا ينتج: ولا إنسان واحد غراب؛ وهذا ضروريّ في جميع الزّمان، لا في وقت دون وقت.

ولمّا كان أبو نصر عنده هذا القول: ولا مفكّر واحد غراب، سالبة ضروريّة، [7]لا وجوديّة؛ وكانت[1] عنده الوجوديّة هي المخصوصة بزمان معيّن، أشكل هذا الموضع، وقال: لعلّه عنى[2] بالتّفكير هاهنا: التّخيّل.

---

[1] كلمة: **إحدى** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **أمّا**.

[3] حرف النّفي **لا** ساقط من ع.

[4] في ع. وردت كلمة: **مع** عوضا عن كلمة : **في**.

[5] كلمة: **معيّن** ساقطة من ع.

[6] وردت كلمة: **منها** مضافة في الهامش.

[7] في ع. إضافة لحرف العطف: **و**.

وأمّا الحدود التي استعمل فيما ينتج وجوديّة، فهي قولنا: كلّ إنسان (يمكن)[3] أن يعلم، ولا عالم واحد متحرّك، يريد: في حين علمه؛ فإنّ هذا ينتج: ولا إنسان واحد متحرّك في حين علمه[4]. والنّتيجة هنا ضروريّة بشرط، وهي التي قلنا إنّها المطلقة الحقيقيّة، أو أحد أصناف المطلقة التي تستعمل منها المقاييس في العلوم والجدل.

فقد تبيّن من هذا غرض هذا الرّجل، وانحلّت الشّكوك التي كانت باقية عليه إلى زماننا هذا.

وهذه هي عادة هذا الرّجل مع من يشكّ عليه، أعني أنّ[5] الزّمان كفيل بحلّ ما تشكّك به عليه؛ وذلك[6] لأضعف[7] النّاس نظرًا، وأقلّهم معرفة بقدره[8] في الحكمة ممّن يتعرّض إلى الشّكّ عليه، وردّ قوله بما يظهر له، وبخاصّة إذا لم يظهر لمن تقدّمه، كما نجد ابن سينا يفعل ذلك، حتّى [أنّ][9] كتبه كلّها إنّما هي في التّشكيك على هذا الرّجل، وبخاصّة في المسائل الكبار.

ومن أردإ ما يعمله المتأخّر: الاضطراب عن تعليمه، وسلوكه[10] طريق[11] أخرى غير طريقه، كما عرض ذلك لأبي نصر في كتبه المنطقيّة، ولابن سينا في العلوم الطّبيعيّة والإلهيّة.

---

[1] في الأصل وفي ع.: **كان**.

[2] في ع.: **عني**.

[3] وردت كلمة: **يمكن** مضافة في الهامش.

[4] كذا في الصّلب، وفي الهامش: **ما يعلم**. وفي ع. وردت الكلمة كما أثبتناها (انظر أيضا: ع. ص 174 – الهامش عدد 70).

[5] كلمة: **أنّ** ساقطة من ع.

[6] في الأصل: **لذلك**، وفي ع. كما أثبتناها (انظر أيضا: ع. ص 175 – الهامش عدد 72).

[7] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.، لكنّ المحقّق أوردها على أنّها مضافة في هامش النصّ الأصليّ، والحال أنّها لم ترد هنالك البتّة.

[10] في ع.: **سلوك**.

[11] في الأصل وفي ع.: **طريقة**.

وهنا انقضى القول فيما قصدناه نحوه، وإن كان تعليمًا موجزًا[1].

[113 و] وكان الفراغ من هذا القول
يوم الثّلاثاء الخامس عشر من شهر ربيع الآخر
من سنة إحدى وتسعين وخمس[2] مائة[3].

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] وممّا يفيدنا به هذا التّاريخ أنّ المقالة التي فرغ أبو الوليد هاهنا من تدوينها تنتمي إلى مجموعة الآثار التي وضعها الفيلسوف قبيل نكبته (592 هـ-595 هـ).

[89 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

عونك اللّهمّ يا ربّ

صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وسلّم تسليما[1]

مقالة للفقيه[2] القاضي العلاّمة أبي الوليد بن رشد

–رضي الله عنه–

في لزوم جهات النّتائج لجهات المقدّمات

الغرض في هذا القول: هو تبيين ما ظهر لنا في لزوم جهات النّتائج لجهات المقدّمات المختلفة الموضوعات في القياسات المختلطة[3]. وذلك أنّ جميع المفسّرين اتّفقوا على أنّ مذهب أرسطو هو أنّ جهة النّتيجة هي تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، في الشّكل الأوّل والثّاني والثّالث، على حسب الشّكل الأوّل الذي ترجع إليه[4]؛ أعني: إن رجعت

---

[1] عبارة: **بسم الله الرّحمان الرّحيم، عونك اللّهمّ يا ربّ. صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وسلّم تسليما** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **الفقيه**.

[3] الإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 30 b 29 إلى 17 b 40.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري بشأن "تأليف القياسات: القياسات ذوات الجهات" كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، ص 165 إلى ص 204.
وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 82–166 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "جهات مقدّمات المقاييس" (الورقة 31 و إلى الورقة 43 ظ من نسخة ليدن والورقة 29 و إلى الورقة 38 ظ من نسخة فلورنزا).

[4] في الأصل إضافة لعبارة: **أعني: إن رجعت من الشّكل الأوّل الذي ترجع إليه**، والعبارة في هذا الموضع لا وجه لها. أمّا في ع. فقد وردت بين قوسين مرفوقة باحتراز النّاشر بشأن صحّتها (انظر: ع. الهامش عدد 4 من ص 176).

من الشّكل الأوّل إلى ما كبراه ضروريّة، كانت ضروريّة، وإن رجعت إلى ما كبراه مطلقة، كانت مطلقة؛ وذلك في اختلاط المطلق مع الضّروريّ[1].

ثمّ أنّ بعض المفسّرين ساعده على هذا القول، وهم بعض المتأخّرين، مثل الإسكندر وأبي نصر. ولم يساعده على ذلك أحد من المتقدّمين، كثاوفرسطس[2] وأوديمس[3]، ومن المتأخّرين: ثامسطيوس[4].

وقال هؤلاء : إنّ جهة النّتيجة هي تابعة لجهة المقدّمة الأخسّ، أعني أنّها في هذا النّحو من الاختلاط تتّبع أبدًا المقدّمة المطلقة، ولا تتّبع الضّروريّة بوجه[5].

وأقوى حجّة لهم في ذلك: ما ظهر من أمور الموادّ، أنّه متى ألّف قياس من مقدّمتين: إحداهما مطلقة الحقيقة، والأخرى ضروريّة، أنّ النّتيجة توجد غير ضروريّة؛ مثال ذلك قولنا: كلّ إنسان ماش، وكلّ ماش متحرّك [90 و] بالضّرورة[6]، فإنّ النّتيجة هي:

---

[1] والإشارة هنا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* 15 b 30 إلى 6 b 36.
انظر أيضا ما يقوله أرسطو في كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري كما ورد هذا القول في الجزء الأوّل من كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي، الفصل التّاسع = تأليف الوجوديّ والاضطراريّ في الشّكل الأوّل، ص 166- ص 167.

وقد فصّل أبو الوليد الأمر في *تلخيص كتاب القياس* في الفقرات 86-92 التي أفردها الفيلسوف للنّظر في: "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة في الشّكل الأوّل" (الورقة 32 و إلى الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 29 ظ إلى الورقة 31 ظ من نسخة فلورنزا).

[2] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده أبو الوليد للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة"- الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا-.

[3] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده أبو الوليد للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" -الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا-.

[4] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده أبو الوليد للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" -الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا-.

[5] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 88 من الفصل الذي أفرده أبو الوليد للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة" -الورقة 32 و من نسخة ليدن والورقة 30 و من نسخة فلورنزا-، وممّا قاله أبو الوليد: "وثاوفرسطس وأوديموس من قدماء المشّائين، وثامسطيوس من متأخّريهم، ومَن تبعهم يرون أنّ جهة النّتيجة تابعة لأخسّ الجهتيْن -أعني أنّها توجد أبدًا في مثال هذا التّأليف تابعة للمقدّمة المطلقة، فإنّ الوجود المطلق أخسّ من الوجود الضّروريّ-". .

[6] كلمة : **بالضّرورة** ساقطة من ع.

أنّ كلّ إنسان متحرّك، وذلك بغير الضّرورة. والصّغرى[1] في هذا القياس هي ضروريّة. ولذلك[2] قولنا: كلّ أبيض إنسان، وكلّ إنسان حيوان؛ فإنّه ينتج: أنّ كلّ أبيض هو حيوان. وليس كلّ ذلك بالضّرورة[3].

وسواء كانت المقدّمة المطلقة هي الموجودة في زمان محدود، على ما يذهب إليه الإسكندر؛ أو كانت صنفين[4]: الموجودة في زمان محدود، والموجودة في زمان غير محدود؛ مثل قولنا: كلّ إنسان يوجد نائما، أي في وقت من الأوقات غير محدود؛ على ظاهر كلام أرسطو.

فإنّ المطلقة، على رأي ثاوفرسطس[5] وثامسطيوس[6]، قد ظهر في غير ما موضع، أنّها ليست هي المطلقة التي أراد أرسطو. وذلك أنّهم زعموا أنّ التي يسمّيها أرسطو مطلقات ووجوديّات هي التي تفهم أنّ المحمول موجود للموضوع، إمّا بإمكان، وإمّا بالضّرورة.

وعلى هذا تكون المطلقة ليس لها طبيعة محدودة، بل تكون مرّة ضروريّة ومرّة ممكنة؛ وهو بيّنٌ من أصول أرسطو أنّ المقاييس المؤلّفة من مقدّمات غير محدودة، أنّه ليس يتولّد عنها نتيجة محدودة.

---

[1] في الأصل وفي ع.: **الكبرى**.

[2] في ع.: **كذلك**.

[3] انظر: *تلخيص كتاب القياس* لابن رشد، الفقرة 91 من الفصل الذي أفرده أبو الوليد للنّظر في "المقاييس المختلطة من الضّروريّة والوجوديّة"– الورقة 32 ظ – الورقة 33 و من نسخة ليدن والورقة 30 ظ – الورقة 31 و من نسخة فلورنزا –، وممّا قاله أبو الوليد: "وأمّا ما يحتجّون به أيضًا من أنّه قد يوجد في بعض الموادّ ما ينتج المطلق، وهو مؤلّف من مطلقة صغرى وضروريّة كبرى –مثال ذلك قولنا: كلّ إنسان يمشي، أي بالفعل؛ وكلّ ماش متحرّك باضطرار؛ فكلّ إنسان متحرّك لا باضطرار–، فإنّ وجه التّغليط في ذلك أنّ الماشي ليس هو متحرّك باضطرار من جهة ما هو إنسان، وإنّما هو متحرّك من جهة ما هو ماش. فإذا اشترط هذا الشّرط المأخوذ في المقدّمة الكبرى في النّتيجة، كانت ضروريّة –وهو أنّ كلّ إنسان متحرّك باضطرار من جهة ما هو ماش".

[4] في الأصل وفي ع.: **صنفي**.

[5] في ع.: **تاوفرسطس**.

[6] في ع.: **تاميسطيوس**.

وقد بيّنّا في غير هذا الموضع ما يلزم هذا الوضع[1] من المحال. وبيّنّا أيضا أنّ المطلقة ليست هي الوجوديّة المخصوصة في وقت، على ما يذهب إليه الإسكندر وأبو نصر، فقط؛ بل الوجوديّة يطلقها أرسطو في كتابه على الصّنفين جميعا، أعني: الوجوديّة في زمان محدود، والوجوديّة التي ليست في زمان محدود، بل في زمان مرسل؛ وهي التي قال أرسطو فيها عند خلط الوجوديّة مع الممكن: إنّ من مثل هذه الوجوديّة تُعمَل المقاييس، يعني: في صناعة الجدل، وعند خلطها مع الممكن [90 ظ] في الصّنائع التي تستعمل المقاييس المختلطة. وكوْن هذا الضّرب من المختلطة نتيجته أبدًا تلْفى في الموادّ تابعة لأخسّ المقدّمتين هو أقوى ما احتجّ به أرسطو.

ولهذا قطع ابن سينا على صحّة هذا المذهب، بعد أن أتى بالحجج التي جرت العادة باستعمالها في نصرة أرسطو[2]. وذلك أنّ هؤلاء القوم <وخصومهم، أعني: الذين[3] يقولون إنّ جهة النّتيجة هي تابعة لأخسّ المقدّمتين>[4]، اتّفقوا على أنّ مذهب أرسطو هو أنّ النّتيجة تابعة للمقدّمة الكبرى، لأنّه نصّ في كلامه، إلاّ أنّهم لا يوافقون أرسطو، فيما زعموا، على مذهبه.

وأمّا الذين احتجّوا لمذهب أرسطو، فإنّهم احتجّوا لذلك من معنى المقول على الكلّ الذي هو شرط في كون القياس منتجًا، وقالوا: إنّما غلط أرسطو من غلطه؛ لأنّهم لم يكن عندهم فرق بين المقدّمة الكلّيّة، وبين المقول على الكلّ.

وقالوا: الفرق بينهما أنّه إذا قال قائل: كلّ إنسان حيوان، فإنّ معنى المقدّمة الكلّيّة هو أنّ كلّ واحد من النّاس حيوان، ومعنى المقول على الكلّ هو اللاّزم عن هذا، وهو أنّ كلّ[5] ما يتّصف بأنّه إنسان فهو حيوان، وأنّه ليس يوجد شيء يتّصف بالإنسانيّة وهو ليس بحيوان.

---

[1] في الأصل: **العوضع**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] الإشارة هنا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصول الأوّل = فصل في القياسات المختلطة من الإطلاق والضّرورة (من 125 إلى ص 139) والثّاني = فصل في تعقّب النّظر في الحجج على كون النّتيجة مطلقة (من 140 إلى ص 150) والثّالث = فصل في باقي الاختلاط منهما (من 151 إلى ص 159) من المقالة الثّالثة من كتاب القياس من منطق *الشّفاء*.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] عبارة: **وخصومهم، أعني: الذين يقولون إنّ جهة النّتيجة هي تابعة لأخسّ المقدّمتين** ساقطة من ع.

[5] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

قالوا: وإذا كان هذا المعنى هو مفهوم المقول على الكلّ، كان القياس بيّنا إنتاجه بالذّات؛ ولزم عن ذلك أنّه متى فرضنا أنّ أ مقولة على كلّ ما هو[1] ب، أي يتّصف بب، فبيّنٌ أنّه إن كانت أ محمولة على كلّ ما هو ب باضطرار؛ ووضعنا أنّ ج هو ب، فإنّه يلزم ضرورة أن تكون أ محمولة على ج باضطرار. وكذلك إن كانت أ محمولة على كلّ ما هو ب، بإطلاق، وكانت ج هي ب، فإنّ أ محمولة [91 و] بإطلاق على ج. وقالوا إنّه نصّ كلام أرسطو في الاحتجاج على هذا المعنى.

وإن كان هذا من قولهم بحسب تحديد المقدّمات (من الموادّ)[2] بيّن[3] وضروريّ؛ إلاّ أنّه متى استعمل هذا التّأليف في الموادّ، لم يطابق القول الكلّيّ.

وأمّا الإسكندر، فلمّا كان شرط المقول على الكلّ عنده على أن تكون أ محمولة بالضّرورة أو بإطلاق أو بإمكان، على ما هو ب بالفعل، لم يمكنه أن يجاوب من يحتجّ عليه بالموادّ، مثل مَن يقول: كيف ينْتج[4] نتيجة ضروريّة عن قولنا: كلّ إنسان يمشي، وكلّ من يمشي متحرّك بالضّرورة، أنّ كلّ إنسان متحرّك بالضّرورة؟ أو[5] كيف ينتج[6] نتيجة ضروريّة عن قولنا: كلّ أبيض إنسان، وكلّ إنسان حيوان، <والنّتيجة هي قولنا: كلّ أبيض حيوان>[7]؟ وذلك أنّ شرط المقول على الكلّ في هذه الموادّ موجود على مذهب الإسكندر، وليس تلفى جهة النّتيجة في الموادّ بحسبه.

وأمّا أبو نصر، فكان يجاوب عن[8] هذا: أنّ السّبب في كون هذه النّتيجة في أمثال هذه الموادّ ممكنة، أنّه ليس في هذا التّأليف شرط المقول على الكلّ الذي يستعمله أرسطو في كتاب *القياس* على أصل فيه. وذلك أنّه كان يقول: إنّ شرط المقول على الكلّ عند

---

[1] عبارة: **ما هو** ساقطة من ع.

[2] وردت عبارة: **من الموادّ** مضافة في الهامش.

[3] في ع.: **فبيّن**.

[4] في ع.: **تنتج**.

[5] في ع.: و.

[6] في ع.: **تنتج**.

[7] عبارة: **والنّتيجة هي قولنا: كلّ أبيض حيوان** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **على**.

أرسطو هو أن تكون[1] أ، إذا حملت باضطرار أو بإطلاق أو بإمكان، على ما هو ب، أن يكون ذلك صادقًا، على ما هو ب بالفعل أو بالضّرورة أو بإمكان.

ولمّا كان قولنا في هذه المادّة: إنّ كلّ ماش متحرّك باضطرار، معناه: أنّ كلّ ما هو ماش بالفعل فهو متحرّك باضطرار، [2]وقع الخلل في هذه المادّة.

فأمّا إذا كانت المقدّمات موجودًا فيها هذا الشّرط العامّ، فإنّ جهة النّتيجة، ضرورة، تكون [91 ظ] تابعة[3] لجهة المقدّمة الكبرى؛ مثال ذلك: أنّا إذا قلنا: إنّ كلّ (إنسان)[4] متحرّك، وكلّ متحرّك جسم؛ فإنّه ينتج ضرورة: أنّ كلّ إنسان جسم؛ وهي مقدّمة ضروريّة عن مقدّمتين: صغراهما مطلقة، وكبراهما ضروريّة. إلاّ أنّ أبا نصر كان يلحقه في هذا المعنى شكّ، وهو كيف يشْترط أرسطو في إنتاج القياس، من قبَل صورته، ما يوجد في مادّة دون مادّة.

وأقلّ ما يعرض في ذلك أنّه، إذا كانت المادّة مجهولة جهة وجود شرط المقول على الكلّ فيها، لم يمكن أن يعمل منها قياس؛ فترجع صورة القياس المنْتج تابعة للموادّ.

وبيّنٌ أنّ المُنتج بحسب الموادّ مطرح عند أرسطو؛ ولذلك أطرح إنتاج الموجبتيْن في الشّكل الثّاني؛ وبيّن أنّها تنتج في الحدود والخواصّ. وكذلك لم يعتبر انعكاس الموجبة الكلّيّة، كلّيّة في بعض الموادّ.

ويلْحق أيضًا، على هذا المذهب، شكّ على (مذهب)[5] أرسطو، وهو كيف قال: إنّ الكبرى، إذا كانت في الشّكل الأوّل، ضروريّة والصّغرى ممكنة، أنّه لا يكون قياس كامل، أي منتج بيّن الإنتاج بنفسه من معنى المقول على الكلّ؟

كما يلْحق أيضًا[6] الإسكندر شكّ على أرسطو، وفي زعمه أنّ شرط المقول على الكلّ عند أرسطو، هو أن تكون أ بالضّرورة أو بإمكان أو بالفعل على كلّ[7] ما هو ب

[1] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وفي ع. كما أثبتناه.
[2] في الأصل: **يكون**، وفي ع. كما أثبتناها.
[3] في الأصل: **تابعا**، وفي ع. كما أثبتناها.
[4] وردت كلمة: **إنسان** مضافة في الهامش.
[5] وردت كلمة: **مذهب** مضافة في الهامش.
[6] كلمة: **أيضا** ساقطة من ع.
[7] كلمة: **كلّ** ساقطة من ع.

بالفعل. وذلك أنّه لو كان هذا من شرط المقول على الكلّ عنده، كما يقول أبو نصر، لما كان ينتج عنده قياس من ممكنتين نتيجة.

وهذا هو الذي كان حرّكني قديمًا أن أعتقد أنّ شرط المقول على الكلّ في المقدّمة الضّروريّة، أعني: الكبرى، هو على مذهب الإسكندر. وذلك أنّه الذي يوجد دائما في كلّ مقدّمة ضروريّة[1] كبرى.

وأنّ من[2] شرط المقول على [92 و] الكلّ في (كلّ)[3] ممكنة توضع كبرى عند أرسطو، هو ما يقوله أبو نصر، وذلك أنّ كلّ ممكنة فهي بهذه الصّفة في جميع الموادّ، أعني أنّه توجد صادقة على ما هو بـ بالفعل أو بإمكان أو بالضّرورة.

ولذلك قال أرسطو: إنّ الكبرى، إذا كانت ممكنة، أنّ النّتيجة ممكنة، كانت الصّغرى ضروريّة أو ممكنة أو بالفعل، وأنّ القياس تامّ. ولم يقل ذلك إذا كانت الكبرى ضروريّة والصّغرى ممكنة؛ [4]لأنّ هذا المعنى من الاشتراط لا يوجد للمقدّمات الضّروريّة، إلاّ في بعض الموادّ، على ما قلنا[5].

ويجب أن يكون شرط المقول على الكلّ الذي من قبَله يكون القياس منتجًا هو العلم في جميع الموجودات بحسب طبيعة المقدّمة الكبرى، أعني: أن يكون شرط المقول على الكلّ في المقدّمات الضّروريّة، ما يوجد مصاحبًا في كلّ مادّة، وما يوجد في الموادّ الممكنة مصاحبًا أيضًا في كلّ مادّة، وإلاّ كان القياس منتجًا بالعرَض. ولست أدري كيف ذهب هذا على أبي نصر.

ومع هذا كلّه، فإنّه كان يعرض، لمن ينصر أرسطو، نقص من قوله لهذا الأصل. وذلك أنّهم وجدوا في كتاب أرسطو في الضّرب الذي يبيّن إنتاجه بالافتراض، في الشّكل الثّاني والثّالث، في اختلاط الضّروريّ مع المطلق، أنّه يقول: إنّ[6] النّتيجة غير ضروريّة؛ وبحسب أصوله، يلزم[7] أن تكون نتيجة ذلك القياس ضروريّة، لأنّه عن [هذا][1] الفرض،

---

[1] كلمة: **ضروريّة** ساقطة من ع.

[2] كلمة: **من** ساقطة من ع.

[3] وردت كلمة: **كلّ** مضافة في الهامش.

[4] بياض في ع.

[5] في ع.: **قلناه**.

[6] في ع.: **أنّ**.

[7] في ع.: **يجب**.

يعرض في آخر الأمر أن يكون راجعًا إلى قياس مؤلَّف من مقدّمة كلّيّة سالبة ضروريّة كبرى، وموجبة صغرى مطلقة؛ حتّى أنّهم زعموا، لمكان شدّة الحيرة أن قالوا: ما وقع من ذلك في[2] الكتاب هو وهم من النّاسخ، ولا معنى لذلك، لأنّه الذي يظهر من الموادّ.

فهذه هي جميع الشّكوك التي في [92 ظ] هذا الباب، ولم تزل عارضة لنا. فكنّا (نذهب)[3] في ذلك مع أصحابنا إلى تأويلات ليس انحلال هذه الشّكوك من قبلها ظاهرًا.

فدعاني ذلك، في هذا الوقت، مع حسن ظنّي بأرسطو، واعتقادي أنّ نظره فوق نظر جميع النّاس، أن أمعن الفحص عن هذه المسألة بجدّ واجتهاد.

فظهر لي أنّ الغلط إنّما دخل على القوم من جهة اشتراك الاسم. وذلك لكوْن الاشتراك في ذلك في غاية من الخفاء. وذلك أنّ المعنى إذا كان خفيًّا، خفي الاشتراك. وذلك أنّهم لمّا سمعوا أرسطو يقول: إنّ جهة النّتائج تكون في المقاييس المختلطة، في الشّكل الأوّل، تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، إن كانت المقدّمة الكبرى ضروريّة فالنّتيجة ضروريّة، وإن كانت مطلقة فالنّتيجة مطلقة؛ ظنّوا أنّه أراد بذلك طبيعة النّتيجة في نفسها، أي أنّه متى كانت المقدّمة الكبرى ضروريّة في نفسها، كانت النّتيجة ضروريّة في نفسها، أي من طبيعة الضّروريّ؛ فلحقتهم تلك الشّكوك التي ذكرناها.

ولو كان الأمر كما فهموا، لما كان لاشتراط[4] أرسطو في كتاب *البرهان* في كون النّتيجة ضروريّة، أن تكون النّتيجة عن مقدّمتين ضروريّتين. وهذا ممّا[5] احتجّ به على أرسطو مَن فهم عنه ما فهم القوم، ونسبوه إلى التّناقض.

وإذا تؤمّل الأمر في نفسه، ظهر أنّه لم يرد بقول[6] أرسطو[7] أنّ جهة النّتيجة تتبع جهات المقدّمة[1] الكبرى، في مادّتها وجهتها، أي (إن)[2] كانت [المقدّمة][3] الكبرى ضروريّة في مادّتها وجهتها، كانت النّتيجة ضروريّة في مادّتها وجهتها.

---

[1] كتب النّاسخ في الصّلب: **عند** ثمّ صحّحها في الهامش بكلمة: **عن**. وفي ع. وقع إثبات كلمة: **عن** وإضافة كلمة: **هذا** دون وضعها بين معقوفين.

[2] كلمة: **في** ساقطة من ع.

[3] وردت كلمة: **نذهب** مضافة في الهامش.

[4] في ع.: **اشتراط**. وفي الهامش عدد 25 من ص 181: في الأصل: **الاشتراط!!**

[5] في ع.: **ما**.

[6] في الأصل وفي ع.: **بقوله**.

[7] بياض في ع.

فإنّ الأمر، إذا اعتبر بالموادّ، ظهر خلاف ذلك؛ بل إنّما أراد أنّ النّتيجة تتبع في جهتها جهة المقدّمة الكبرى، لا في مادّتها وجهتها. وذلك أنّ الجهات هي من المقدّمات بمنزلة [93 و] الصّور، والمقدّمات أنفسها هي الموادّ.

وقد أجمع على ذلك المفسّرون، وقالوا: إنّ[4] المقدّمة قد تكون ضروريّة، مثلاً بجهتها لا بصورتها <ومادّتها>[5]؛ وقد تكون بجهتها ضروريّة، وبمادّتها[6] ممكنة.

فإذا نظر في المقدّمات من حيث جهاتها، فإنّما ينظر فيها من جهة صورها، لا من جهة موادّها. ولمّا كان هذا الكتاب إنّما ينظر فيه في القياس بحسب صورته، وجب أن يكون النّظر في المقدّمات من هذه الجهة، أعني: من جهة صورها، لا من جهة موادّها.

فأرسطو كأنّه قال: إنّ النّظر هاهنا، لمّا كان في القياس، من جهة صورته، فإنّ المقدّمة الكبرى في الشّكل الأوّل، في هذا الاختلاط، إذا كانت ضروريّة في جهتها ومادّتها، أو مطلقة في جهتها ومادّتها؛ ووُضعت الصّغرى مخالفة لها في جهتها <ومادّتها>[7]؛ فإنّ النّتيجة تكون في جهتها فقط تابعة للكبرى، [أي][8] في جهتها <لا في>[9] مادّتها. والعلّة في ذلك أنّ الكبرى إنّما صارت مولّدة للنّتيجة من قبَل صورتها؛ وذلك أنّها ولّدت[10] النّتيجة بما فيها من معنى المقول على الكلّ.

وذلك هو شيءٌ راجعٌ لصورتها؛ لأنّه لو أراد أنّ النّتيجة تابعة للمقدّمة الكبرى في مادّتها وصورتها، لوجب أن تكون المقدّمتان من جنس واحد، لا مختلفتين[11]؛ أي إن كانت

---

[1] في الأصل وفي ع.: **المقدّمات**.

[2] وردت كلمة: **إن** مضافة في الهامش.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] في ع.: أنّ.

[5] عبارة: **ومادّتها** ساقطة من ع.

[6] في الأصل وفي ع.: **مادّتها**.

[7] عبارة: **ومادّتها** ساقطة من ع.

[8] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[9] عبارة: **لا في** ساقطة من ع.

[10] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[11] في الأصل وفي ع.: **مختلفة**.

الكبرى[1] ضروريّة، (أن تكون الصّغرى ضروريّة)[2]، أو[3] كانت مطلقة، أن تكون الصّغرى مطلقة.

ولو أراد ذلك لاكتفى[4] في تبيّن[5] ذلك من معنى المقول على الكلّ؛ لأنّ معنى المقول على الكلّ ليس يعطي شيئًا. إلاّ أنّ جهة النّتيجة تتبع المقدّمة [الكبرى][6] في جهتها، لأنّ الصّغرى لم تنطو في الكبرى من جهة مادّتها، وإنّما انطوت فيها من جهة صورتها. وهذا أمر بيّن بنفسه. وقد يظهر هذا <من أنّه>[7] متى وضعنا أنّ المقدّمة الكبرى إنّما صارت بالقوّة مولّدة للنّتيجة من جهة [93 ظ] صورتها، أن تكون النّتيجة، إذا ولّدتها، وخرجت إلى الفعل، شبيهة بصورتها.

مثال ذلك: أنّ الذي هو بالقوّة شيء، فإنّ النّتيجة التي هو بها تولّد، بها يكون المتولّد عنه متولّدًا. مثال ذلك: أنّ الإنسان، إن كان، إنّما يولد[8] غيره من جهة ما هو إنسان، فقد يجب أن يولد إنسانًا، ولا بدّ؛ وكذلك الحال في سائر الأشياء. وقد يظهر ذلك من أنّه إذا حمل شيء (ما)[9] على شيء آخر، بواسطة حمله على شيء آخر، فإنّ الجهة التي بها يحمل الشّيء الأوّل على الواسطة بها بعينها يحمل على الثّاني. مثال ذلك أنّ أ، إذا حملت على ج بواسطة ب، فإنّه يلزم أن يكون حملها على ج من نوع حملها على ب، من غير اعتبار جهة حمل ب على ج، أعني: من غير اعتبار الأوسط على الأخير.

وهذا هو الذي ذهب على القوم، فظنّوا أنّه يريد: ضروريّة في نفسها.

وإذا كان ذلك كذلك، لم يمتنع أن توجد جهة[10] النّتيجة غير موافقة لمادّتها، ومادّتها غير موافقة لمادّة الكبرى، حتّى أنّه تلفى نتيجة ضروريّة في مادّتها، وهي مطلقة

---

[1] كلمة: **الكبرى** ساقطة من ع.

[2] وردت عبارة: **أن تكون الصّغرى ضروريّة** مضافة في الهامش.

[3] في ع. وردت عبارة: **وإن** عوضا عن كلمة: **أو**.

[4] في الأصل: **لا اكتفى**. وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **تبيين**.

[6] وردت هذه الإضافة في ع.

[7] عبارة: **من أنّه** ساقطة من ع.

[8] في الأصل: **تولّد**. وفي ع. كما أثبتناها.

[9] وردت كلمة: **ما** مضافة في الهامش.

[10] كلمة: **جهة** ساقطة من ع.

في جهتها، من قبَل أنّها تولّدت عن مطلقتين في جهتها ومادّتها. مثال ذلك: كلّ إنسان أبيض، وكلّ أبيض حيوان؛ فإنّ النّتيجة، وهي قولنا: كلّ إنسان حيوان، هي ضروريّة في مادّتها، مطلقة في جهتها، بحسب تولّدها عن مقدّمات مطلقة. وذلك أنّ حمل الحيوان على الإنسان، في هذا القياس، ليس من جهة ما هو إنسان، وإنّما هو من جهة ما هو أبيض؛ فلذلك لزم أن تكون النّتيجة مطلقة من جهة صورة القياس، لا من جهة موادّه.

فقد تبيّن من هذا أنّ الذي فهمه[1] القوم عن أرسطو من لزوم جهات النّتائج، في الشّكل الأوّل، لجهات المقدّمات الكبرى، ليس [94 و] هو كما ظنّوا؛ وأنّ المعنى الذي قصده أرسطو صحيح، وهو[2] أن تكون جهات النّتائج تابعة لجهات المقدّمات الكبرى[3]، من جهة صورها لا من جهة موادّها.

وهذا كلّه بيّنٌ لمن ارتاض في هذه الصّناعة.

وأمّا المسألة التي كان[4] يشكّ فيها على أرسطو مَن كان يعتقد رأيه في (أنّ)[5] جهات النّتائج تتبع[6] جهات المقدّمات[7] الكبرى، وهو[8] أنّه: كيف يعتقد صحّة هذا الرّأي مَن يقول إنّ المقاييس التي تتبيّن بالافتراض في الشّكل الثّاني والثّالث، أنّها تنتج نتائج مطلقة، مع كون النّتيجة فيها، إذ بيّنت بالافتراض، هي نتيجة متولّدة عن كبرى ضروريّة وصغرى مطلقة؟

وقد عظم هذا الشّكّ على كثير ممّن اعتقد صحّة كلام أرسطو في كون النّتيجة تابعة أبدًا لجهة المقدّمة الكبرى، حتّى قالوا إنّ الذي وقع من ذلك في النّسخ هو غلط في النّسخة[9] الأولى، وذلك بحسن الظّنّ بأنفسهم، وحسن الظّنّ بأرسطو.

---

[1] في ع.: **فهم**.

[2] في الأصل: **هي**. وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل: **الكبر**. وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **كان** ساقطة من ع.

[5] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

[6] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل: **المقدّمة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في ع.: **فهي**.

[9] في الأصل: **النّتيجة**، وفي ع. كما أثبتناها.

وهؤلاء القوم إنّما أوتوا أيضًا من قبَل أنّهم خفي عليهم مفارقة الشّكل الأوّل، في هذا، للشّكل الثّاني والثّالث. وذلك أنّ كون جهة النّتيجة تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، إنّما يوجد للشّكل الأوّل، بما هو أوّل. وذلك أنّ هذا الشّكل هو الذي يوجد فيه المقول على الكلّ، على أنّه شرط في كونه قياسًا.

وأمّا وجود المقول على الكلّ في الشّكل الثّاني والثّالث، فليس هو شرطًا في كونه قياسًا، لأنّه ليس ينطوي الحدّ الأوسط والأصغر تحت الأكبر، من جهة ما هو قياس ثان أو ثالث؛ لأنّ الحدّ الأوسط في الشّكل الثّاني محمول على الطّرفين جميعًا، وفي الثّالث موضوع للطّرفين جميعًا.

وإنّما يوجد في هذيْن الشّكليْن ما يوجد في الأوّل من جهة ردّهما إلى الشّكل الأوّل؛ وردّهما إلى [94 ظ] الشّكل الأوّل ليس ضروريًّا (في)[1] كونهما منتجين، إذ قد تبيّن ذلك فيهما بالخلف. فالأصل في هذيْن الشّكليْن أن تكون النّتيجة في[2] المختلطة منهما تابعة لأخسّ المقدّمتيْن، على ما كان يراه القدماء في جميع المقاييس المختلطة[3]؛ ويلحقها إذا رُدّت إلى الشّكل الأوّل الذي رُدّت إليه. فإن كان ينتج ضروريّة بحسب صورته، أنتج ضروريّة؛ وإن كان ينتج مطلقة، أنتج مطلقة.

فأرسطو لمّا كان معروفًا عنده أنّ هذا عارض للشّكل الثّاني والثّالث، من جهة ردّهما إلى الأوّل، أراد أن يعرّف في تلك المقاييس التي قد[4] تُبيّن بالافتراض لطول ما يعرض من الشّغب[5] بردّهما إلى الأوّل، أنّها إذا لم تُردّ، وبقيت على طبيعتها، أعني: بقيت مقدّماتها من حيث وضعها في الشّكل الثّاني والثّالث، أنّها ليس يلزم عنها إلاّ نتيجة غير ضروريّة. وبيّن ذلك بالموادّ، لينبّه بذلك على أنّ ما عرض في الشّكل الثّاني والثّالث، (من كوْن جهات نتائجها، تابعة لجهات المقدّمات التي هي كبرى بالقوّة في الشّكل الثّاني

---

[1] وردت كلمة: **في** مضافة في الهامش. وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّها مضافة.

[2] كلمة: **في** ساقطة من ع.

[3] في ع. إضافة لكلمة: **منها**، دون التّنصيص على أنّها مضافة.

[4] كلمة: **قد** ساقطة من ع.

[5] في ع.: **التشعّب**.

والثّالث)[1]؛ أنّ ذلك إنّما يعرض لها متى رُدّت إلى الشّكل الأوّل في تبيين كونها منتجة. وأمّا إذا أخذ في تبيين كونها منتجة قياس الخلف، فإنّه ليس يعرض ذلك.

فالْتبس الأمر على مَن أتى بعده، وظنّوا[2] أنّ ما لزمه عن ذلك في الشّكل الأوّل، بما هو شكل منتج، هو[3] لازم في الثّاني[4] والثّالث، بما هو منتج. فعسر عليهم الانفصال عن التّناقض الذي لزم من فهم قوله على هذا النّحو.

فأمّا أنّه يظهر أنّه يلزم من الموادّ التي استعملها في هذين الشّكليْن، من جهة ما هي مرتّبة في هذين الجنسيْن، أن تكون النّتيجة مطلقة، فهو بيّنٌ، إذا أخذنا الموادّ التي استعمل في ذلك، وهي الأبيض والإنسان والحيوان، في الشّكل الثّاني؛ فيأتي تأليفها في هذا الصّنف، إذْ[5] كان من صغرى سالبة ضروريّة وكبرى موجبة مطلقة: [95 و] بعض الحيوان ليس بإنسان، وكلّ أبيض إنسان، فيلزم عن[6] ذلك، إذا لم يردّ إلى الشّكل الأوّل: أنّ بعض الحيوان ليس بأبيض بإطلاق.

وذلك أنّا إذا أنزلنا هذا الشّكل بوضْعه، واعتبرنا جهة اللّزوم فيه، علمنا أنّه إنّما ينتج سلب الأكبر عن الأصغر، من كوْن شيء واحد بعينه، وهو الأوسط، مسلوبًا عن كلّ أحد الطّرفين، موجبًا لكلّ الطّرف[7] الثّاني؛ فإنّه يلزم عن ذلك لزومًا بيّنًا، أن يكون أحد الطّرفين مسلوبًا عن الثّاني، وإلاّ وجب أن يكون ما سلب الطّرف الأوسط عن كلّه يوجد فيه، أو ما يوجد في كلّه يسلب عنه.

وإذا تقرّر[8] هذا، فبيّنٌ أنّه في ذلك الشّكل الذي هو: بعض الحيوان ليس بإنسان، وكلّ أبيض إنسان؛ لأنّ[9] ذلك البعض إنّما يسلب عن الأبيض، لكوْن الإنسان مسلوبًا

---

[1] وردت عبارة: **من كون نتائجها، تابعة لجهات المقدّمات التي هي كبرى بالقوّة في الشّكل الثّاني والثّالث** مضافة في الهامش.

[2] في ع. وردت كلمة: **فظنّوا** عوضا عن عبارة: **وظنّوا.**

[3] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[4] بياض في ع.

[5] في ع.: **إذا.**

[6] في ع.: **من.**

[7] في ع.: **طرف.**

[8] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في ع.: **أنّ.**

عن كلّ ذلك[1] البعض من الحيوان، إذا فرضنا حيوانًا مشارًا إليه، وكونه، أعني: الإنسان بعينه، موجودًا لكلّ أبيض.

فلو كان وجوده لكلّ أبيض ضروريًّا، كما أنّ سلبه عن ذلك البعض المفروض غير ضروريّ، للَزم أن تكون النّتيجة ضروريّة؛ لكون، لمّا كان وجود الإنسان في كلّ أبيض بالفعل، أي مطلقًا، وجب ضرورة[2] أن يكون ضرورة سلب ذلك البعض من الحيوان المفروض عن البياض بإطلاق؛ لأنّا لم نسلبه عن البياض من جهة انطواء البياض تحت الإنسان الذي سلبناه عن كلّه، وإنّما سلبناه عنه من جهة أنّ الإنسان سلب عن ذلك البعض من الحيوان باضطرار، وأوْجب للأبيض بالفعل[3]؛ ولو سلبنا ذلك البعض من الحيوان عن الأبيض، من جهة سلبه عن كلّ الإنسان، وإيجاب[4] الإنسان لكلّ أبيض؛ لكانت النّتيجة سالبة ضروريّة، بحسب ردّ هذا التّأليف إلى الصّنف من الشّكل الأوّل، الذي كبراه سالبة كلّيّة [95 ظ] وصغْراه مُوجبة ضروريّة. وذلك إنّما يعْرض هاهنا[5] في بيان العرَض[6].

وإذا كان هذا كلّه بيّنًا بنفسه، فبيّنٌ أنّ هذا الصّنف، إذا أُخذ من جهة ما هو مُنتَج في الشّكل الثّاني، أنّه ينتِج مطلقة، وإذا أُخذ من جهة ردّه إلى الشّكل الأوّل بالافتراض[7]، أنّه ينتِج ضروريّة[8]، بحسب صورة القياس.

لكن لمّا أطلق أرسطو القول هاهنا، علمنا أنّه نبّه بذلك على أنّ الذي للقياس الثّاني والثّالث المختلط من الضّروريّ والمطلق، هو أن تكون نتيجته تابعة لأخسّ المقدّمتيْن، أعني: المطلقة في هذا الشّكل. وأنّ الذي عرض في هذيْن الشّكليْن من كوْن النّتيجة فيهما قد تكون تابعة لجهة المقدّمة الكبرى، هو من جهة ردّهما إلى الشّكل الأوّل.

---

[1] كلمة: **ذلك** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت كلمة: **ضرورة** بين قوسين.

[3] في ع.: **باضطرار**.

[4] في الأصل: **لإيجاب**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] كلمة: **هاهنا** ساقطة من ع.

[6] في الأصل: **الفرض**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] بياض في ع.

[8] بياض في ع.

فإن قيل: فلمَ اعتقد أرسطو في بيان هذين الشّكلين ردّهما إلى الشّكل الأوّل؟

قلنا: ليري بذلك شرف الشّكل الأوّل؛ <وأنّ القياس الذي يقع بالطّبع في الشّكل الثّاني والثّالث، عندما يستعملها بالطّبع الجمهور، إنّما هو بما فيه من القوّة على المرجوع إلى الشّكل الأوّل>[1]. وذلك أنّ هذا الشّكل هو المعروف بنفسه، والشّكل الثّاني والثّالث إنّما صارَا[2] مقنعيْن[3]، لأنّهما الشّكل الأوّل بالقوّة.

فقد تبيّن لك من هذا أنّ هذا الشّكّ لم ينحلّ إلاّ بعد زمان طويل. وذلك بيّنٌ من فعل الإسكندر، فإنّه انفْرد بحلّ شكوك كثيرة كانت باقية على أرسطو إلى زمانه. وذلك نحو من خمس مائة سنة.

وعلى هذا، فليس يبْعد أن تبقى شكوك عليه كثيرة تنحلّ بعد الإسكندر، وبعد كثير من الفضلاء الذين أتوا.

كملت المقالة

والحمد لله ربّ العالمين

وصلواته وسلامه على جميع النّبيّئين

---

[1] عبارة: **وأنّ القياس الذي يقع بالطّبع في الشّكل الثّاني والثّالث، عندما يستعملها بالطّبع الجمهور، إنّما هو بما فيه من القوّة على المرجوع إلى الشّكل الأوّل** ساقطة من ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **صار**.

[3] في الأصل وفي ع.: **مقنعا**.

[125 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

يا ربّ عونك

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وسلّم تسليما

قال أبو الوليد القاضي الأكمل ابن رشد

-رضي الله عنه ورحمه-:

أرسطو يرى أنّه ليس يمكن أن يتبيّن مطلوب مجهول أوّل بقياس شرطيّ، لا متّصل ولا منفصل[1]. وأعني بالمطلوب الأوّل: الذي يتبيّن بنفسه أوّلاً، <عن المقدّمات الأول>[2]، لا الذي يتبيّن بتوسّط بيان مطلوب آخر.

والسّبب في ذلك عنده: أنّ كلّ قياس شرطيّ، إذا كان مزمعًا أن يبيّن[3] به شيء مجهول بالطّبع، فقد يجب أن يكون المستثنى منه يبيّن بقياس حمليّ، أو [125 ظ] الاتّصال في القياس المتّصل؛ فيكون الذي يتبيّن بقياس شرطيّ مطلوبًا ثانيًا ضرورة[1].

---

[1] لسنا ندري بأيّ وجه أحال الأستاذ العلوي القارئ في الهامش عدد 2 من ص 187 إلى الصّفحة 223 من كتاب *منطق أرسطو*، أي الفقرة 29 من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري، وهي الفقرة التي أفردها أرسطو لـــ"تفقّد الأوسط في المقاييس التي ترفع إلى المحال، وفي المقاييس الشّرطيّة، والمقاييس ذوات الجهات"، ثمّ أحال المحقّق القارئ في نفس الهامش إلى الصّفحة 240 من كتاب *منطق أرسطو*، أي الفقرة 44 من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري، وهي الفقرة التي أفردها أرسطو لـــ"حلّ البرهان بالرّفع إلى المحال وبقيّة الأقيسة الشّرطيّة".

فلنحل القارئ إلى الموضع الذي يبحث فيه أبو الوليد المسألة التي أثارها هاهنا، فهو واقع في الفقرة 23 من المقالة الأولى من كتاب *أنولوطيقا الأولى (القياس)* بنقل تذاري، وهي الفقرة التي أفردها أرسطو لـــ"التّطبيق الكلّيّ للأشكال – الردّ إلى الشّكل الأوّل" (ص 204 إلى ص 207 من كتاب *منطق أرسطو*). والإشارة هنا أيضا إلى القول الأرسطيّ الوارد في كتاب *التّحليلات الأولى (القياس)* من 39 41a إلى 41b 1.

[2] عبارة: **عن المقدّمات الأول** ساقطة من ع.

[3] في ع.: **يتبيّن**.

وفي ذلك شكّ ليس باليسير. وذلك أنّه قد يُظنّ أنّ حدّ[2] القياس المطلق يشمل القياسين معًا، أعني: الحمليّ والشّرطيّ. وذلك أنّه، كما يوضع في القياس الحمليّ مقدّمتان، فيلزم عنهما شيء آخر اضطرارًا، كذلك يوضع في القياس الشّرطيّ مقدّمتان أيضًا: إحداهما: الشّرطيّة، والأخرى: المستثناة، وهي الحمليّة. فقد تجد في العلوم مطالب كثيرة تُبيَّن[3] بقياس شرطيّ صرف[4].

ولذلك يقول أبو نصر: وما أُلّف من البراهين الشّرطيّة، فإنّ نسب أجزائها، نسب ما أُلّف في الحمليّة. ويقول في كتاب *التّحليلات*[5] *[الأولى]*: إنّ الأقيسة التي تأتلف في مواضع اللّوازم، أنّها شرطيّة[6].

---

[1] انظر ما يقوله ابن رشد في نفس المعنى في الفقرة 174 من الفصل الأوّل = التّكلّم في المقاييس الحمليّة وشروط المنتج منها من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* التي أفردها للاستدلال على أنّه"إذا كان الأمران في القياس الشّرطيّ معلومين بأنفسهما فلا يستعمل أصلاً في بيان شيء مجهول بالطّبع"، حيث قال في الورقة 44 ظ – الورقة 45 و من نسخة ليدن والورقة 39 ظ من نسخة فلورنزا: "وأمّا إذا كان الأمران في القياس الشّرطيّ معلومين بأنفسهما، فإنّه لا يستعمل أصلاً في بيان شيء مجهول بالطّبع، وإن كانت قد تستعمل في بيان ما هو أقلّ خفاء من المجهول بالطّبع –مثل استعمال الاستقراء وما أشبهه".

[2] في ع. وردت كلمة: **هذا** عوضا عن كلمة: **حدّ**.

[3] كلمة: **تبيّن** ساقطة من ع.

[4] انظر ما يقوله ابن رشد في نفس المعنى في الفقرة 174 من الفصل الأوّل = "التّكلّم في المقاييس الحمليّة وشروط المنتج منها" من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* التي أفردها للاستدلال على أنّه"إذا كان الأمران في القياس الشّرطيّ معلومين بأنفسهما فلا يستعمل أصلاً في بيان شيء مجهول بالطّبع"، حيث قال في الورقة 44 ظ–الورقة 45 و من نسخة ليدن والورقة 39 ظ من نسخة فلورنزا: "وليس لقائل أن يقول إنّه كما قد تكون المقدّمتان في القياس الحمليّ معلومتين بأنفسهما والنّتيجة مجهولة، كذلك قد يتّفق أن يكون الأمر في القياس الشّرطيّ –أعني أن تكون المقدّمتان معلومتين بأنفسهما، الشّرطيّة والمستثناة، وتكون النّتيجة مجهولة...".

[5] في الأصل وفي ع.: التّحليل.

[6] انظر ما يقوله الفارابي في كتاب *القياس* – الفصل الرّابع عشر = ضروب المقاييس الشّرطيّة، ص 31: "والقياس الشّرطيّ هو أيضًا من مقدّمتين كبراهما شرطيّة وصغراهما حمليّة يقرن بهما حرف الاستثناء، كقولنا "غير أنّ" و"إلاّ أنّ" و"لكن" وما قام مقامها". وانظر أيضا ما يقوله الفارابي في نفس المعنى في كتاب *القياس الصّغير* – القول الخامس = المقاييس الشّرطيّة، ص 82: "كلّ قياس شرطيّ بسيط فإنّه يؤلّف أيضًا عن مقدّمتين كبراهما شرطيّة وصغراهما جزميّة".

وبيّنٌ أنّ هذه المواضع هي برهانيّة، وهي بالجملة تعطي مقاييس ينتج[1] بها مطلوب أوّل[2]. وكذلك سائر المواضع التي نقول فيها إنّها تأتلف فيها[3] مقاييس شرطيّة[4].

فهذا كلّه ممّا يشكّك في هذا القول.

وأبو نصر وابن سينا الظّاهر من أمرهما، أنّهما يسلّمان أنّ حدّ القياس المطلق يشتمل على القياسين.

وإذا كان ذلك كذلك، فقد يمكن في كلّ واحد منهما أن يبيّن به مطلوبٌ أوّلٌ[5].

---

[1] في الأصل: **تنتج**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] انظر ما يقوله الفارابي في كتاب *القياس* – الفصل الرّابع عشر = ضروب المقاييس الشّرطيّة، ص 31: "والضّرب الثّاني من الشّرطيّ المتّصل الذي يستثنى فيه مقابل التّالي فينتج مقابل المقدّم، كقولنا إن كان هذا المرئيّ إنسانًا فهو حيوان لكنّه ليس بحيوان ينتج فهو إذًا ليس بإنسان. ولو استثني في هذا وما شاكله مقابل المقدّم أو استثني التّالي بعينه كما هو لم يكن الاقتران منتجًا باضطرار".

[3] في ع.: **منها**.

[4] انظر ما يقوله ابن رُشد في نفس المعنى في الفقرة 174 من الفصل الأوّل = "التّكلّم في المقاييس الحمليّة وشروط المنتج منها" من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* التي أفردها للاستدلال على أنّه"إذا كان الأمران في القياس الشّرطيّ معلومين بأنفسهما فلا يستعمل أصلاً في بيان شيء مجهول بالطّبع"، حيث قال في الورقة 44 ظ–الورقة 45 و من نسخة ليدن والورقة 39 ظ من نسخة فلورنزا: "وأمّا المقدّمتان في القياس الشّرطيّ فإنّها ليست محتاجة إلى التّأليف في لزوم ما يلزم عنها لأنّ اللّزوم هو أحد المقدّمات، ولذلك لا يدخل تحت حدّ القياس –كما ظنّ أبو نصر– إذ اللّزوم في القياس الحمليّ يتولّد عن المقدّمتين، وهو في القياس الشّرطيّ أحد ما يوضع. فما قاله أبو نصر من أنّه يدخل تحت حدّ القياس لكونه من مقدّمتيْن إحداهما المقدّم والثّاني اللّزوم ليس بصحيح، لأنّ اللّزوم ليس هو جزءًا من القياس وإنّما هو تابع. ولو كان القياس الشّرطيّ قياسًا، لكان يوجد قياس من مقدّمة واحدة لأنّ اللّزوم هو فعل القياس".

[5] الإشارة هنا أوّلاً إلى قول أبي نصر الوارد في الفصل التّاسع = أشكال القياس من المقدّمات الحمليّة من كتاب *القياس*، ص 19 – ص 20: "والقياس إنّما يؤلّف على مطلوب محدود يتقدّم فيفرض أوّلاً ثمّ يلتمس تصحيحه بالقياس... والقياس منه حمليّ ومنه شرطيّ، والحمليّ ما أُلّف عن قضايا حمليّة، والشّرطيّ ما أُلّف عن قضايا شرطيّة"؛ وثانيًا إلى قول أبي عليّ الوارد في الفصل الرّابع = في حدّ القياس العامّ من المقالة الأولى من كتاب *القياس* من منطق *الشّفاء*، ص 55 إلى ص 58: "وأمّا قوله: إذا وُضعت فيه أشياء، يعني: إذا سُلّمت الأشياء التي فيه، وليس يعني: أن تكون بنفسها مسلّمة؛ بل وإن كانت عندك منكرة أو في نفس الأمور، لكنّها إذا سلّمتها لزم عنها غيرها. وهذا يعمّ البرهانيّ والجدليّ والخطابيّ والسّوفسطائيّ والشّعريّ وغير ذلك وقياس الخلف... فقد بان أنّ قولنا: إذا وضعت فيها أشياء، يشتمل

فنقول نحن: إنّه (إن)[1] كان القياس الشّرطيّ مزمعًا أن يكون جنسًا من المقاييس، غير جنس المقاييس الحمليّة، فقد يجب ضرورة أن تكون المقاييس الشّرطيّة، التي بهذه الصّفة، ليست هي بالقوّة مقاييس حمليّة.

وذلك أنّ كلّ قياس شرطيّ أمكن أن يردّ قياسًا حمليًّا، من غير أن يتغيّر المفهوم عنه؛ وذلك بتغيّر ترتيبه، أو بزيادة فيه أو نقصان. فذلك قياس حمليّ، أخرج في صورة الشّرطيّ. فشكله إذًا[2] شكل شرطيّ، وفعله فعل قياس حمليّ.

وما كان بهذه الصّفة، فهو حمليّ، لأنّ الحكم هو للفعل. ولذلك كان الحمليّ هو الذي يوجد له فعل الحمليّ. وإن لم يكن [126 و] له في وقت شكل الحمليّ بالفعل، فهو بمنزلة القول المنتج الغير مرتّب[3] ترتيبًا صناعيًّا. وذلك أنّ أمثال هذه الأقاويل هي مقاييس حمليّة، وإن لم يكن لها شكل الحمليّ بالفعل، لأنّ فعلها فعل الحمليّ، إذ كان الشّكل الحمليّ لها بالقوّة.

وإذا صحّ لنا أنّ كلّ قول له فعل الحمليّ، من قبَل أنّ له بالقوّة الشّكل الحمليّ، فهو حمليّ؛ وكان كثير من المقاييس الشّرطيّة هي بالقوّة مقاييس حمليّة؛ فبيّنٌ أنّ هذه هي مقاييس حمليّة، وإن لم يكن لها بالفعل الشّكل الحمليّ، وأنّها لم تصر منتجة بالشّكل الشّرطيّ أوّلاً وبالذّات، وإنّما صارت منتجة بما فيها من قوّة الشّكل الحمليّ.

وهذه المقاييس بالجملة هي التي ينحلّ المقدّم فيها إلى ثلاثة حدود. وأمّا الشّرطيّة الحقيقيّة، فهي التي ينحلّ المقدّم فيها إلى حدّيْن فقط.

فينبغي، لمكان هذا[4]، أن نفحص أوّلاً عن أصناف المقاييس الشّرطيّة الحقيقيّة، وهي التي ليست مقاييس حمليّة بالقوّة، وهي التي لا يمكن فيها أن ينحلّ المقدّم فيها إلى ثلاثة حدود، وهي التي تنحلّ إليها المقاييس الحمليّة، كما يقول أرسطو. فإنّه يجب أن

على جميع هذه. وكما أنّ الحمليّ يسلم، فكذلك الشّرطيّ يسلم؛ وكما أنّه يكون قول مركّب من شرطيّات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر... فلم يحسن مَن ظنّ أنّ قولنا: إذا وضعت فيه أشياء، إنّما هي الأشياء الحمليّة دون الشّرطيّة".

[1] وردت كلمة: **إن** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل وفي ع.: **إذن**.

[3] في ع. وردت عبارة: **غير المرتّب** عوضا عن عبارة: **الغير مرتّب**.

[4] في الأصل: **هذه**، وفي ع. كما أثبتناها.

تكون خاصّة المقاييس الشّرطيّة هي هذه الخاصّة، إن كان يوجد هاهنا قياس شرطيّ مباين بالجنس للمقاييس الحمليّة.

فنقول: إنّ كلّ قياس شرطيّ متّصل، من جهة ما يأتلف من مقدّمتين حمليّتين، لا يخلو من خمسة أوجه:

– إمّا ألاّ تشترك المقدّمتان في حدّ من حدودها، مثل قولنا: إن كانت الشّمس طالعة، فالنّهار موجود؛

– وإمّا أن تشترك في حدّ واحد؛ وهذه أربعة أقسام:

– إمّا أن يكون المحمول في المقدّم هو الموضوع في التّالي؛ مثل قولنا: إن كان الإنسان حيوانًا، فبعض الحيوان ناطق.

– وإمّا أن يكون موضوعًا فيهما جميعًا؛ مثل قولنا: إن كان هذا المرئيّ (إنسانًا)[1]، فهو حيوان.

– وإمّا أن يكون محمولاً فيهما جميعًا؛ [126 ظ] كقولنا: إن كان القمر كريّ الشّكل، فالشّمس كريّة الشّكل.

– وإمّا أن يكون الموضوع في المقدّم هو المحمول في التّالي؛ مثل قولنا: إن كان النّاطق هو الذي يدرك الموجودات على ما هي (عليه)[2]، فالملك ناطق.

وإذا كان هذا هكذا، فبيّنٌ أنّ القياس الشّرطيّ الذي ليس يشترك المقدّم فيه والتّالي في حدّ من الحدود أصلاً، أنّه ليس هو بالقوّة قياس حمليّ. وذلك بيّنٌ ممّا قيل في كتاب *القياس*.

وأمّا الذي الموضوع فيه في المقدّم والتّالي واحد بعيْنه، فقد يوجد فيه ما قوّته قوّة مقدّمة [مقدّمة][3] واحدة، أعني: قوّة التّالي، وقد يوجد فيه ما قوّته قوّة قياس حمليّ مركّب. أمّا الذي قوّته قوّة واحدة، فمثل قول القائل: إذا كان مثلّثان منطبقان، فهما متساويان. وأمّا الذي قوّته قوّة قياس حمليّ مركّب، فمثل قول القائل: إن كان هذا متنفّسًا، فهو حيّ.

وهذا إذا كان من المقاييس التي يُستثنى فيها المقدّم بعينه، فينتج التّالي بعيْنه. فبيّنٌ أنّه قياس حمليّ في الشّكل الأوّل، حُذفت مقدّمته الكبرى؛ مثل قولنا: إن كان هذا الإنسان

---

[1] وردت كلمة: **إنسان** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **إنسان** الواردة في الصّلب.

[2] وردت كلمة: **عليه** مضافة في الهامش.

[3] وردت هذه الإضافة أيضا في ع. دون التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

متنفّسًا، فهو يعيش؛ لأنّ قوّة هذا القول هو: أنّ (هذا)[1] الإنسان متنفّس؛ وكلّ متنفّس يعيش؛ فهذا الإنسان يعيش. فالذي يوجد في أمثال هذه المقاييس الشّرطيّة مقدّمًا، هو المقدّمة الصّغرى؛ والذي يوجد تاليًا هو النّتيجة.

وإذا كان هذا هكذا، فهذا القياس الشّرطيّ ليس بقياس شرطيّ في الحقيقة، إذ كان ينحلّ إلى حدود الحمليّ.

وأمّا الذي يستثنى[2] فيه من هذا الضّرب مقابل التّالي، فينتج مقابل المقدّم؛ مثل قولنا: إن كان هذا المرئيّ إنسانًا، فهو حيوان؛ لكنّه ليس بحيوان، فليس بإنسان. فقوّته قوّة قياس على طريق الخلف؛ لأنّ قوّة هذا القول هو: إن لم يكن هذا المرئيّ ليس بإنسان، فليكن إنسانًا، وكلّ إنسان حيوان[3]، <فيلزم عنه أن يكون هذا المرئيّ حيوانًا؛ وذلك>[4] كذبٌ، فهو [127 و] ليس بحيوان؛ وإذا كان ليس بحيوان، فهو ليس بإنسان؛ لأنّه إذا كذبت النّتيجة، كذبت المقدّمة اللاّزمة عنها، وصار هاهنا هذا اللّزوم ظاهرًا بنفسه من غير أن يحتاج في ذلك إلى أن يصرّح في ذلك بما يصرّح في بيان الخلف، من أنّ الكاذب إنّما لزم عن المقدّمة المشكوك فيها، لا الصّادقة، من قبَل أنّ النّتيجة الكاذبة إنّما وُضعت لازمة في هذا القياس عن المقدّمة المقصود إبطالها، وهي المصرَّح بها في القياس الحمليّ. فلمّا[5] ارتفعت[6] النّتيجة، ارتفعت المقدّمة، من غير أن يصرَّح في ذلك بالمقدّمة الصّادقة المقرونة بها.

ولو صرّح في ذلك بالمقدّمة الكبرى الصّادقة، لاحتيج أن يبرز ذلك على طريق الخلف، فيقال: إنّ هذه النّتيجة كاذبة، والكذب إنّما لزم عن المقدّمة المشكوك فيها، لا عن الصّادقة.

فهذا الضّرب من المقاييس الشّرطيّة ينحلّ، ولا بدّ. فقوّته قوّة قياس حمليّ سائق إلى المحال، وهو الحمليّ الذي يكون في قياس الخلف؛ أو نقول إنّ قوّته قوّة قياس الخلف

---

[1] وردت كلمة: **هذا** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: **يستثني**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في ع. إضافة لعبارة: **وإذا كان ليس بحيوان فهو ليس بإنسان. لأنّه إذا** والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] عبارة: **فيلزم عنه أن يكون هذا المرئيّ حيوانًا؛ وذلك** ساقطة من ع.

[5] في ع. وردت عبارة: **فلمّا إن** عوضا عن كلمة: **فلمّا**.

[6] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

بأسره. فيكون حينئذ قياسًا مركّبًا من قياسيْن: حمليّ وشرطيّ، على ما تبيّن من أمر قياس الخلف.

وأمّا ما كان من هذا الضّرب قوّته قوّة مقدّمة واحدة، فهي قضيّة شرطيّة بسيطة لا تنحلّ، وهو قياس شرطيّ بالحقيقة. وأمّا التي قوّتها من هذه قوّة قياس حمليّ، فليست هي شرطيّة حقيقيّة[1].

ولا يمكن أن يقول أرسطو في أمثال هذه: إنّها ليس ينتج بها مطلوب أوّل، إذا[2] كانت هذه داخلة تحت حدود القياس المطلق؛ إذ كانت[3] تنحلّ إلى مقدّمتين وثلاثة حدود.

وأمّا الذي يشترك من هذا الصّنف في المحمول، فإنّه أيضًا، إذا تُؤُمّل أمر هذه، ظهر أنّها صنفان:

- إمّا التي المحمول فيها لفظ الموجود، وهي المطلوبات المطلقة؛ مثل قولنا: إن كان الإنسان موجودًا، فالحيوان موجود. فيظهر من أمرها أنّها مقاييس شرطيّة حقيقيّة، [127 ظ] إذ كانت ليس تنحل إلى مقدّمتين وثلاثة حدود. وإنّما لم تنحل هذه لأنّ قوّتها قوّة مقدّمة واحدة حمليّة. وذلك أنّ قوّة قولنا: إن كان الإنسان موجودًا، فالحيوان موجود، هو: أنّ كلّ إنسان حيوان.

- وأمّا التي المحمول فيها لفظ آخر، غير لفظ الموجود، وهي المطلوبات المركّبة، فقد توجد[4] فيها[5] ما قوّتها قوّة قول مثاليّ؛ مثل قولنا: إن كان القمر كريّ الشّكل، فالشّمس (كريّة)[6] الشّكل. وذلك أنّ قوّة هذا القول قوّة المثال، وهو قول مثاليّ بالجملة، أخرج في مخرج الشّرط. ولذلك ينحلّ إلى ما ينحلّ إليه المثال.

وقد تبيّن أنّ المثال ينحل إلى قياسيْن حمليّيْن، فليس بقياس شرطيّ حقيقيّ. وإنّما وُجد له من الشّرطيّ الشّكل فقط. وقد يوجد في هذا الصّنف ما قوّته قوّة مقدّمة شرطيّة؛ مثل قولنا: إن كان الملك فاضلاً، فالمدينة فاضلة.

---

[1] في ع.: **حقيقة**.

[2] في ع.: **إذ**.

[3] في الأصل: **كان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **يوجد**.

[5] كلمة: **فيها** ساقطة من ع.

[6] وردت كلمة: **كريّة** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **كريّ** الواردة في الصّلب.

وأمّا الصّنف من الشّرطيّة التي[1] يكون المحمول فيها في المقدّم موضوعًا في التّالي؛ مثل قولنا: إن كان الإنسان حيوانًا، فبعض الحيوان ناطق؛ وإن كان الملك، فبعض النّاطق ليس بإنسان. فهي أقيسة حمليّة في الشّكل الثّالث، صرّح فيها بالمقدّمة الواحدة والنّتيجة. ولذلك ليس تصدق نتائجها إلاّ جزئيّة. وذلك أنّ قولنا: إن كان الإنسان حيوانًا، فبعض الحيوان ناطق، هو قوّة قولنا: الإنسان حيوان، والإنسان ناطق.

وهذا التّأليف، بيّنٌ من أمره، أنّه في الشّكل الثّالث. فهذا الصّنف من المقاييس ليس شرطيًّا حقيقيًّا، إذ كان ينحلّ إلى مقدّمتين وثلاثة حدود. وقد يوجد فيه ما قوّته قوّة[2] مقدّمة شرطيّة بسيطة، وهي التي لا تنحل المقدّمة فيها إلاّ لحدّين فقط؛ مثل قولنا مثلاً: إن كان كل إنسان حيوانًا، فما ليس بحيوان فليس بإنسان؛ وهو الذي يُعرَف بعكس النّقيض.

وأمّا الصّنف الذي يكون فيه الموضوع في المقدّم هو المحمول في التّالي، فقد يوجد فيه ما قوّته قوّة [128 و] الشّكل الثّاني؛ مثل قولنا: إن كان النّبيّ هو الذي يوحى إليه، فمحمّد –عليه السّلام– نبيّ. فقوّته قوّة قياس في الشّكل الثّاني من موجبتين. وهو يأتلف هكذا: محمّد –عليه السّلام– يوحى إليه، والنّبيّ يوحى إليه، فمحمّد نبيّ.

وإذا كانت النّتيجة في أمثال هذه سالبة، كان القياس ضروريًّا، كقولنا: إن كان النّبيّ هو الذي يوحى إليه، فمسيلمة ليس بنبيّ. وإذا كانت الموجبة فيه منْعكسة، كان قياسًا صحيحًا، وهو مثل قولنا: إن كان ولا إنسان واحد حجر، فلا حجر واحد إنسان؛ وهو عكس السّالبة.

وبالجملة، فهذا القسم يدخل فيه عكس القضايا. ولا يبعد أن يوجد من هذه الأصناف ما يكون الاتّصال فيها معلومًا[3] بنفْسه، أو مجهولاً يحتاج إلى قياس مستأنف، فتكون هذه الشّرطيّات معدودة في البسائط.

فقد تبيّن من هذا أنّه ليس من هذه الأصناف إلاّ ما يمكن فيه الأمران جميعًا، إلاّ الصّنف الذي لا تشترك مقدّماته في حدّ من الحدود أصلاً.

وأمّا الشّرطيّة المنفصلة، فظاهرٌ من أمرها أنّها لا تنحلّ إلى مقدّمتين وثلاثة حدود، فهي كلّها أقيسة شرطيّة حقيقيّة.

---

[1] في ع.: **الذي**.

[2] كلمة: **قوّة** ساقطة من ع.

[3] في الأصل: **معلوم**، وفي ع. كما أثبتناها.

وأمّا أنّ هذا الصّنف الذي لا ينحلّ غير داخل في حدّ القياس المطلق، فبيّنٌ من أنّ القياس ينحلّ إلى مقدّمتين، وهذا ينحلّ إلى مقدّمة واحدة، أو مقدّمتين ليست[1] تشتركان[2] في حدّ واحد، و[3]على الحقيقة. فليس ينحلّ هذا الصّنف إلاّ إلى مقدّمة واحدة، لأنّ الثّانية هي المنتجة[4].

فالمستعمل لأمثال[5] هذه المقاييس إنّما يضع مقدّمة واحدة في قياسه، واللاّزم عنها ينتج من ذلك اللاّزم بعينه، لأنّه يضع اللّزوم أوّلاً، ثمّ يضع ثانيًا المقدّمة التي عنها اللّزوم. فهذا القول ليس يلْزم عنه شيء، إلاّ من جهة ما يوضع اللّزوم فيه؛ وذلك بعكس ما عليه الأمر في القياس الحمليّ؛ أعني أنّ اللّزوم فيه هو فعل القياس، لا الموضوع [128 ظ] في القياس.

ولذلك ما يقول أرسطو إنّ المقاييس الشّرطيّة أخصّ بكتاب *الجدل*، ويسمّيها[6] وضعيّة، لأنّه يوضع فيها اللّزوم نفسه. ولو كانت أمثال هذه مقاييس، لكان كلّ ما يلزم عنه شيء قياسًا. وقد قيل إنّ كلّ ما يلزم، فليس يلزم على طريق القياس.

ولو كان ذلك كذلك، لكان عكس المقدّمة المنعكسة قياسًا، ولكان يلزم <أن يكون>[7] قياس عن مقدّمة واحدة؛ مثل أن يقول قائل: الشّمس طالعة، فالنّهار موجود.

وأكثر ما يبيّن[8] هذا، إذا تبيّن من أمر هذه[9] المقاييس أنّها لا تنتج مطلوبًا أوّلاً.

وذلك يظهر ممّا أقوله. وذلك أنّه، لمّا كان فعل القياس، بما هو قياس، إنّما هو أنّ يبيّن[10] به المجهول بالطّبع من المعلوم بالطّبع؛ وكانت المعلومات بالطّبع في القياس هي المقدّمات، والمجهولة بالطّبع هي النّتيجة؛ وجب ضرورة أن يجتمع في نفس الإنسان

---

[1] في الأصل: **ليس**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **يشتركان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] حرف العطف: و ساقط من ع.

[4] في ع.: **النّتيجة**.

[5] في الأصل وفي ع.: **أمثال**.

[6] في ع.: **نتيجتها**.

[7] عبارة: **أن يكون** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **يتبيّن**.

[9] في الأصل: **هذا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] في ع.: **يتبيّن**.

الواحد بعينه: العلم بالمقدّمات والجهل بالنّتيجة، وإلاّ كانت النّتائج من المعارف الأول، ولم يكن هنالك مجهول أوّل بالطّبع.

وإذا كان ذلك كذلك، فالقياس ظاهر من أمره، على ما بيّنه أرسطو في كتاب *القياس*، أنّه قد[1] يمكن أن يوجد لنا فيه الجهل بالنّتيجة، والعلم بالمقدّمات. وذلك من جهة[2] ما يوجد لنا العلم (بها)[3] غير مُرتَّب ترتيبًا تلْزم[4] عنه النّتيجة.

وأمّا متى كانت المقدّمات عندنا معلومة الوجود، معلومة التّرتيب، وكان الشّكل بيّن الإنتاج بنفْسه، فليس يمكن أن يجتمع في نفس إنسان واحد –حينئذ–، مع العلم بالمقدّمات، الجهل بالنّتيجة. فالقياس بيّنٌ أمره من هذه الجهة، أنّه يمكن أن يصير به من المعلومات بالطّبع إلى المجهولات بالطّبع.

وأمّا هذه المقاييس الشّرطيّة، أعني: الحقيقيّة، التي ليست ينحلّ المقدّم منها إلى مقدّمتين، بل إلى مقدّمة واحدة، فظاهر من أمرها أنّه ليس يمكن أن يكون الموضوع فيها، في القياس، معلومًا بالطّبع [129 و] [5]والنّتيجة مجهولة بالطّبع. وذلك أنّ الذي يوضع فيها هو اللّزوم، والمقدّمة <الواحدة التي يكون[6] عنها اللّزوم وكذلك التّعاند، والمقدّمة>[7] التي يكون عنها التّعاند.

وبيّنٌ أنّه، متى كان عندنا مقدّمة معلومة بالطّبع، وما يلزم عنها معروف بالطّبع، أنّه ليس يمكن أن يجتمع في النّفس، مع هذا العلم، الجهل باللاّزم؛ لأنّ اللاّزم من المضاف.

مثال ذلك أنّه إن كان طلوع الشّمس عندنا معروفًا بنفسه؛ ولزوم النّهار عن[8] طلوعها معروفًا بنفسه؛ فوجود النّهار عندنا يكون، ولا بدّ، معروفًا بنفْسه؛ إذ ليس يمكن

---

[1] كلمة: **قد** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **أجل**.

[3] وردت كلمة: **هذا** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل وفي ع.: **يلزم**.

[5] في الأصل تكرار لحرف العطف: و، و في ع. كما أثبتناه.

[6] في الأصل: **تكون**.

[7] عبارة: **الواحدة التي يكون عنها اللّزوم وكذلك التّعاند، والمقدّمة** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **من**.

أن يكون وجود النّهار مجْ هولاً عندنا؛ لأنّه إذا كان اللّزوم معروفًا، وأحد[1] المتلازميْن معروف، فاللاّزم الآخر معروف، لأنّ المتلازمين من المضاف.

وكذلك إن كان عندنا هذا اللّزوم معلومًا، وارتفاع النّهار معلومًا، فارتفاع طلوع الشّمس يكون عندنا معلومًا أيضًا بنفسه. وإن كان ليس يبعد[2] في كثير من الأشياء أن يكون أحد المتلازميْن أعرف من الثّاني، لكن ليس يبلغ هذا التّفاضل الذي بينهما[3] في المعرفة أن يكون الأعرف معلومًا بالطّبع، والآخر منهما[4] مجهولاً بالطّبع، كما يعرض ذلك في القياس الحمليّ، بين المقدّمات والنّتيجة. وإنّما البيان الذي يجري هذا المجرى، من نحو[5] بيان الكلّيّ بالجزئيّات، وبالجملة بالأجزاء.

وبهذا (النّحو)[6] من البيان تحصل لنا كثير من المعارف الأول، مثل العلم بأمر النّفس والطّبيعة. فإنّه إنّما صحّ عندنا وجودها، من قبَل أفعالها، إذ كانت أعرف عندنا منها. وبهذا بعينه وقفنا على أنّ كثيرًا من الأشياء لا نفس لها، إذ كانت ليس توجد لها أفعال النّفس. والأمر في الشّرطيّ المنفصل، كالأمر في هذا.

وهنا لاح على التّمام أنّه ليس يمكن أن يتبيّن مطلوب مجهول بمقدّمة واحدة، وإن كان اللاّزم عنها معروفًا بنفسه، لأنّ القول في بيان ذلك في كتاب [129 ظ] *القياس* لم يفصّل.

وإذا كان هذا هكذا، فبيّنٌ أنّ القياس الشّرطيّ بالجملة هو الذي يأتلف من مقدّمتيْن بالفعل، من غير أن يكون[7] بالقوّة من أكثر من مقدّمتيْن، أو يكون[8] بالقوّة مقدّمة واحدة معروفة بنفسها؛ لأنّه إذا كانت[9] قوّة المقدّمتيْن اللّتيْن فيه قوّة مقدّمة واحدة معروفة،

---

[1] في ع.: **واحد**.

[2] في ع. وردت كلمة: **يبيّن** عوضا عن كلمة: **يبعد**.

[3] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع. وردت عبارة: **ذلك هو** عوضا عن كلمة: **نحو**.

[6] وردت كلمة: **النّحو** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **النّوع** الواردة في الصلب.

[7] في الأصل: **تكون**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في الأصل: **تكون**، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في الأصل وفي ع.: **كان**.

لم يبيّن[1] به مطلوب مجهول أصلاً. وإن كانت قوّتها أكثر من ذلك، كان قياسًا حمليًّا، صرّح فيه بإحدى المقدّمتين والنّتيجة. ويبين[2] من هذا الذي قلناه أنّه ليس يمكن أن يبيّن بهذا الصّنف من القياس مطلوب مجهول أوّل[3]، ولا مطلوب مجهول غير أوّل، إلاّ أن يبيّن بقياس حمليّ المستثنى في هذا الصّنف من القياس أو الاتّصال في القياس المتّصل، أو المستثنى في القياس المنفصل[4].

وأمّا أنّه يمكن أن يستعمل في استنباط بعض المعروفة بنفسها، لمكان قلّة ظهورها، على جهة ما يستعمل الاستقراء والتّقسيم والتّمثيل فيها، فذلك بيّنٌ بنفسه. وأرسطو كثيرًا ما يستعمل ذلك.

والمطلوب الثّاني الذي يبيّن بهذا القياس ليس هو مطلوبًا ثانيًا في الحقيقة، لأنّ المطلوب الثّاني هو الذي هو نسبته إلى الأوّل نسبة الأوّل إلى المقدّمات الأول؛ أعني أنّه يمكن أن يكون الأوّل معلومًا عند إنسان واحد بعينه، والثّاني مجهولاً؛ كما يمكن أن تكون

---

[1] في ع.: يبين.

[2] في ع.: يتبيّن.

[3] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] انظر ما يقوله ابن رشد في نفس المعنى في الفقرة 233 من الفصل الثّالث = "ليس ينبغي أن نطلب على هذا النّحو حلّ القياس الشّرطيّ" من المقالة الأولى من *تلخيص كتاب القياس* التي أفردها للاستدلال على أنّه "إذا كان الأمران في القياس الشّرطيّ معلومين بأنفسهما فلا يستعمل أصلاً في بيان شيء مجهول بالطّبع"، حيث قال في الورقة 52 و–الورقة 52 ظ من نسخة ليدن والورقة 45 ظ – الورقة 46 و من نسخة فلورنزا: "قال: فبهذا النّحو من النّظر يمكننا أن نحلّ المقاييس. وليس ينبغي أن نطلب على هذا النّحو حلّ القياس الشّرطيّ لأنّه ليس يمكن أن يحلّ القياس الذي تبيّن على جهة الشّرط لأنّ ذلك إنّما يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلّمين –مثل أنّه إن وضع واضع على جهة الاصطلاح أنّه إن كانت توجد قوّة واحدة غير قابلة للأضداد فإنّه ليس يكون للأضداد علم واحد ثمّ تبيّن أنّه توجد قوّة واحدة غير قابلة للأضداد، فيلزم عنه أن لا يكون للأضداد علم واحد. فالذي يمكن أن يحلّ من هذا القول ليس هو ما وضع على جهة الشّرط –وهو قولنا إنّه ليس للأضداد علم واحد– لكنّ الذي يمكن أن يحلّ هو الشّيء الذي يبيّن على جهة القياس الحمليّ –وهو قولنا المرض والصحّة أضداد والمرض والصحّة ليست قوّتهما واحدة فيجب عن ذلك في الشّكل الثّالث أن ليس كلّ الأضداد قوّتها واحدة، لأنّه لو وجد ذلك لوجد الشّيء صحيحًا مريضًا معًا. وإنّما كان ذلك لأنّ القياس الشّرطيّ إنّما يتبيّن فيه المستثنى بقياس حمليّ".

المقدّمات معلومة، والمطلوب الأوّل مجهولاً[1]. وكلّ مطلوب، فإمّا أن يكون أوّلاً، أو بعد الأوّل. فإذن[2] المستعمل للقياس الشّرطيّ في مطلوب ما، فهو مستعمل قياسًا شرطيًّا وحمليًّا، فيما شأنه أن يبيّن بحمليّ فقط، إمّا واحدًا وإمّا أكثر من واحد.

وإذا كان هذا هكذا، فاستعمال القياس الشّرطيّ في البرهان يلحقه من الرّداءة ما يلحق مَن بيّن ما شأنه أن يُبيَّن بقياس واحد بقياسيْن أو أكثر من ذلك؛ أعني [أنّ][3] المستعمل له يلحقه أن يكون استعمل في البرهان فضلاً.

ولهذا المعنى أطرحه [130 و] أرسطو، ولم يثبته في كتاب *القياس*، إذ كان قصده الأوّل، في كتاب *القياس*، إنّما هو إحصاء المقاييس النّافعة بالذّات في البراهين.

فقد تبيّن من هذا القول: أصناف المقاييس الشّرطيّة الحقيقيّة، وأنّها ليست مقاييس[4] إلاّ باشتراك الاسم. وبانت[5] صحّة ما قاله أرسطو من أنّها لا يبيَّن بها مطلوب مجهول، وأنّها خاصّة بكتاب *الجدل*.

والمفسّرون مُطْبِقون على هذا المعنى، ولكن اضطربت أقاويلهم في الجواب عن حذفه المقاييس الشّرطيّة من كتاب *القياس*، وقوله فيها إنّه ليس ينتج فيها مطلوب أوّل، وأنّها خاصّة بالجدل.

ويشبه أن يكون لم يتميّز لهم هذا المعنى من أمر الشّرطيّات الحقيقيّة، فإنّا نجد أبا نصر يقول في كتاب *البرهان*: وما ألّف من البراهين في الشّرطيّة، فإنّ نسب أجزائها نسب ما ألّف منها في الحمليّة. والأسباب في الشّرطيّة هي المستثناة من مقدّماتها. وهذه ليست شرطيّة حقيقيّة، وإنّما هي شرطيّة باشتراك الاسم. ولذلك، متى لم يفصّل الأمر فيها، لم ينفصل من هذا الشّكّ.

أمّا ثامسطيوس[6]، فإنّا نجده اتّبع الحكيم في ذلك إتّباعا، من غير أن يعرض للتّشكيك عليه، كأنّ الأمر ممّا ليس يستأهل أن يشكّ فيه.

---

[1] في الأصل: **مجهول**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **فإذا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] بياض في ع.

[5] في الأصل وفي ع.: **بان**.

[6] في ع.: **ثاميسطيوس**.

وأمّا أبو نصر، فإنّا نجده يتمسّك في ذلك بأنّ صيغة الشّرطيّ تقتضي بذاتها الشّكّ في المستثنى. وذلك بيّنٌ جدًّا في "إن"، و"إمّا"، و"أو". وأمّا "إذا"، فليس ذلك فيها بيّنًا. قال: وإذا كانت المقاييس الشّرطيّة ليس تقتضي بصيغتها أنّ فيها شيئًا معلومًا، إلاّ الاتّصال في المقاييس المتّصلة، أو التّعاند في المقاييس المنفصلة، فأيّ قول أخرج مخرج الشّرط، والمستثنى فيه معلوم بنفسه، والاتّصال أو التّعاند معلوم بنفسه؛ فتلك مقدّمة معروفة بنفسها، أخرجت مخرج القياس الشّرطيّ.

وهذا الذي قاله حقّ، إلاّ أنّه يحتاج أن يفصّل الأمر فيه[1] في جميع الأقاويل التي تخرج مخرج الشّرط، وهي في الحقيقة مقدّمة بيّنة بنفسها. ومنها ما يخرج مخرج [130 ظ] الشّرط، وهي في الحقيقة تجري مجرى البيانات[2] التي تُستعمَل في الأمور التي هي أقلّ خفاء من المجهولة بالطّبع، مثل النّوع من البيان، الذي يُسمّى الاستقراء، و[3]الذي يُسمّى القسمة؛ ومثل أقاويل تخرج مخرج الشّرط، وهي -في الحقيقة- أقيسة شرطيّة، وهي التي يكون المستثنى فيها مجهولاً أو الاتّصال.

ويلزم أبا نصر، على قوله هذا، ألاّ يكون قياسًا شرطيًّا، ما كان المستثنى فيه بيّنًا بنفْسه، والاتّصال بقياس. وقد وصفنا أنّه قياس شرطيّ حقيقيّ، إذ كان يبيَّن به مطلوب مجهول، لكن غير أوّل.

وأمّا ابن سينا، فإنّه يوافقه[4] في هذا المعنى، لكنّه لا يرتئي[5] بيان أبي نصر هذا، ويتمسّك[6] في ذلك بأنّه إذا كان الاتّصال مثلاً بيّنًا بنفسه والمستثنى بيّنًا بنفسه؛ فعندما يلفض القائس بالاتّصال، يخطر بباله المستثنى، فلا يحتاج أن يعاود فيستثنيه. فكأنّ الاستثناء عنده يتضمّنه مفهوم الاتّصال، إذا كان المستثنى بيّنًا بنفسه، بخلاف الأمر، إذا لم يكن بيّنًا بنفْسه[7].

---

[1] كلمة : **فيه** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت كلمة: **القياسات** عوضا عن كلمة: **البيانات**.

[3] في ع. وردت كلمة: أو عوضا عن حرف العطف: و.

[4] في الأصل وفي ع.: **يوافق**.

[5] في ع. وردت كلمة: **يرضى** عوضا عن كلمة: **يرتئي**.

[6] في ع. وردت كلمة: **يتشكّك** عوضا عن كلمة: **يتمسّك**.

[7] في الأصل: **في نفسه**، وفي ع. كما أثبتناها.

فإن كان أراد أنّ مفهوم معنى الاتّصال يقتضي مفهوم معنى المستثنى اقتضاءً[1] أوّلاً وبالذّات، فذلك خطأ؛ لأنّ نفس الاتّصال معنى غير معنى الاعتراف بوجود الشّيء الذي به وقع الاتّصال.

وإن كان أراد أنّه[2] عندما يخطر الاتّصال بالذّهن بالفعل يخطر الاستثناء أيضًا به بالفعل، على جهة اللّزوم، فالاتّصال عنده يكون أعرف من وجود المتّصل به. وعلى هذا، فتكون[3] الإضافة أعرف من وجود المضافين؛ وذلك شنيع ومستحيل. وأيضًا إن وضعْنا أنّ كوْن الاتّصال معروفًا بنفسه، يعطي بجوهره وجود المتّصل به معروفًا بنفسه، فسيلزم من ذلك ألاّ يكون الاتّصال معلومًا بنفْسه في موضع من المواضع، والمستثنى مجهول الوجود، أعني: الذي وُجد له الاتّصال.

وإن زعم أنّ الاتّصال إنّما يعطي ذلك، إذا كان المستثنى معلومًا بنفسه، فذلك إعطاء بالعرَض. [131 و] فلا معنى[4] أن يجعل حجّة في أنّه إذا كان وجود المستثنى والاتّصال بيّنًا بنفسه، أنّ ذلك ليس بقياس، فهذا كلّه كلام سفساف.

والذي قاله أبو نصر أحسن، إلاّ أنّه يحتاج إلى التّفصيل الذي ذكرنا.

وإنّما عدل ابن سينا، فيما زعم، إلى هذا البيان، لأنّه قد يجوز عنده أن يكون الشّيء معلوم الوجود، واتّصاله بشيء ما[5] معلوم الوجود، والمتّصل مجهول الوجود. وهذا غاية الهذيان؛ فإنّه، إذا عرف أحد المتّصليْن عرف الثّاني، <إذ هما من المُضاف>[6].

وأمّا أنّه[7] عمل في ذلك قياسًا سوفسطائيًّا، وذلك أنّه قال: لو كان كلّ متّصل بشيء معلوم الوجود، معلوم الاتّصال، بيّنًا بنفسه، لما كان هاهنا مجهول بالطّبع. وذلك أنّه زعم أنّ هذه هي حال القياس الحمليّ مع النّتيجة، وبخاصّة الشّكل الأوّل. وذلك أنّ مقدّمتيْه

---

[1] في الأصل: **إقتضا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **أنّ**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في ع.: **تكون**.

[4] في ع. وردت كلمة: **ينبغي** عوضا عن كلمة: **معنى**.

[5] كلمة: **ما** ساقطة من ع.

[6] عبارة: **إذ هما من المضاف** ساقطة من ع.

[7] في الأصل: **بأنّه**، وفي ع. كما أثبتناها.

معلومتيْن[1] بنفسهما[2]، واتّصال النّتيجة معلوم بنفسه، والنّتيجة مجهولة. لكن ذلك ما لم يخطر اتّصال النّتيجة بها بالبال.

وأمّا إذا خطر الاتّصال بالبال، فليس يمكن أن تكون النّتيجة مجهولة، وذلك عند تركيبنا المقدّمات التّركيب القياسيّ. والفرق بينهما: أنّ الاتّصال في القياس الحمليّ هو فعل القياس المتولّد عن المقدّمات المعروفة بالطّبع، فهو والنّتيجة في مرتبة واحدة من الجهل بهما. وأمّا في القياس الشّرطيّ، فهو أحد ما يوضع فيه بمنزلة المقدّمة. فلذلك يلزم أن تكون النّتيجة معلومة بنفسها، إذ كان الاتّصال والشّيء الذي يوجد له الاتّصال معروفًا بنفسه. فأخذ القول على أنّه مطلق وليس مطلقًا. وذلك أنّ اتّصال النّتيجة بالمقدّمات، ولزومها عنها، هو معلوم بنفسه بإطلاق. وذلك أيضًا في الشّكل الأوّل. والاتّصال في الشّرطيّات معلوم بنفسه على الإطلاق.

وأكثر كتاب هذا الرّجل المعروف هو محشوّ من أمثال [131 ظ] هذه الأقاويل في المنطقيّات وغير المنطقيّات؛ فينبغي أن يتجنّب كتبه مَن أراد الشّروع في هذه الصّنائع، فإنّها أن تظلّله أحرى منها أن ترشده.

وإذا تقرّر هذا من أمر القضايا الشّرطيّة، أعني أنّ منها ما هي بسيطة، وهي التي قوّتها قوّة مقدّمة واحدة حمليّة أو مطلوب، ومنها ما هي مركّبة، وهي التي قوّتها قوّة قياس حمليّ؛ فقد تبيّن من قرب أنّ ما يراه ابن سينا من أنّ هاهنا نوعًا ثالثًا من المقاييس غير الحمليّة والشّرطيّة، قول غير صادق. وذلك أنّه يقول: إنّ القياسات الاقترانيّة نوعان: حمليّ وشرطيّ؛ ويسمّي[3] الشّرطيّ: استثنائيًا؛ وأنّ الحمليّة هي التي تأتلف من مقدّمات حمليّة، وتنتج مطالب حمليّة؛ وأنّ الشّرطيّ هو الذي يأتلف من مقدّمات شرطيّة، وينتج مطالب شرطيّة؛ وأنّ القياسين مختلفان بالنّوع.

وذلك أنّ الذي ينتج هذا غير الذي ينتج ذلك، من قبَل أنّه، كما يطلب في العلوم المطالب الحمليّة، كذلك يطلب فيها المطالب الشّرطيّة. ويرى أنّ أنواع المقاييس الأول التي تأتلف من المقدّمات الشّرطيّة معادة لأنواع المقاييس الأول التي تأتلف من الحمليّة؛

---

[1] في الأصل وفي ع.: **معلومة**.

[2] في الأصل وردت كلمة: **بنفسها** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **بأنفسها** الواردة في الصّلب، وفي ع.: **بنفسها**.

[3] في ع.: **يسمّى**.

أعني أنّه، كما يوجد في أشكال الحمليّ ثلاثة، كذلك أشكال الشّرطيّ. وذلك أنّه إذا كان التّالي في المقدّمة الأولى الشّرطيّة مقدّمًا في الثّانية، كان في هذا الاقتران الشّكل الأوّل. وإذا كان التّالي في الأولى[1] تاليًا في الثّانية، كان في الشّكل الثّاني. وإذا كان المقدّم في الأولى المقدّم في الثّانية، كان في هذا الاقتران الشّكل الثّالث.

ويرى أنّ ضروب الأنواع الواقعة في شكل شكل[2] من هذه الأشكال تتعدّد من قبَل تعدّد المقدّمات التي تأتلف منها، من قبَل الكمّيّة، ومن قبَل الكيفيّة، كالحال في ضروب الأنواع[3] الواقعة في الأشكال الحمليّة. وذلك أنّه يرى أنّ من المقدّمات الشّرطيّة موجبات وسوالب، وكلّيّة وجزئيّة. وتوجد ضروب هذا التّأليف على عدد ضروب الحمليّ، من قبَل أنّ الحمليّ إنّما [132 و] يأتلف من مقدّمات حمليّة فقط؛ والحمليّة غير متنوّعة.

وأمّا الشّرطيّة، فلمّا كانت متنوّعة، وجب أن تتضاعف الضّروب التي في هذه الأشكال بتنوّع[4] القضايا الشّرطيّة. فيكون منها ما يأتلف[5] من متصلتين ومن (معاندتين)[6].

وإن كان يرى[7] أنّ المتعاندتيْن لا تتصوّر[8] فيهما الأشكال الثّلاثة، من قبَل أنّه ليس فيها مقدّم بالطّبع ولا تال.

وكلّ واحد من هذه ضربان: إمّا أن تكون المتعاندة (هي)[9] الكبرى والمتّصلة الصّغرى، أو بالعكس؛ وكذلك أيضًا تأتلف الحمليّة عنده، في هذه الاقترانات، مع كلّ واحدة من الشّرطيّتين[10]؛ وهذه أيضًا ضربان: إمّا أن تكون الحمليّة هي الكبرى والشّرطيّة

---

[1] في الأصل: **الأوّل**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] كلمة: **شكل** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **الأنواع** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **لتنوّع**.

[5] في ع.: **تأتلف**.

[6] وردت كلمة: **معاندتين** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **المتعاندتين** الواردة في الصّلب.

[7] بياض في ع.

[8] في ع.: **يتصوّر**.

[9] وردت كلمة: **هي** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[10] في الأصل: **الشّريطتين**، وفي ع. كما أثبتناها.

الصّغرى، أو بالعكس. وتتضاعف الاقترانات التي في الحمليّة بهذه السّتّة[1]؛ فتكون أضعافها ستّ مرّات، أعني: المنتج منها وغير المنتج.

وهو، بالجملة، يروم أن يأتي في القضايا الشّرطيّة بوجود الفصول التي توجد للقضايا الحمليّة من العدل، والبساطة، والتّقابل، والتّلازم في الصّدق والكذب، والعكس؛ وغير ذلك ممّا عدّ من خواصّها في كتاب المقدّمات، أعني: كتاب *باري إرمينياس*[2]. ويتعرّف[3]، مع وضعه أنّ هذا النّوع من !الأشكال غير النّوع الحمليّ، أنّ خواصّ المنتجة فيه وغير المنتجة هي خواصّ المنتجة وغير المنتجة في الحمليّ.

وإذ قد تقرّر مذهبه بالجملة في هذه المقاييس التي يسمّيها: الاقترانيّة الشّرطيّة، فينبغي أن ننظر نحن في ذلك، ونجعل نظرنا من ذلك أوّلاً في الاقتران الذي يسمّيه: الشّكل الأوّل في هذا النّوع من المقاييس.

فإنّه إذا تبيّن الأمر فيه، أوشك أن يتبيّن الأمر في ذلك في الاقتران الذي يسمّيه في هذا النّوع: الشّكل الثّاني والثّالث أو في أكثر ذلك.

فنقول: أمّا إن[4] كانت المقدّمتان الشّرطيّتان اللّتان تأتلفان[5] في الشّكل الأوّل متّصلتان، فإنّه لا يخلو الأمر في ذلك من خمسة أحوال:

– إمّا أن تكون من المقدّمات الشّرطيّة الغير[6] بسيطة[7]، وهي[8] التي تنحلّ [132 ظ] إلى مقدّمتيْن وثلاثة حدود.

– وإمّا أن تكون من الشّرطيّة البسيطة. ثمّ إن كانت من الشّرطيّة البسيطة، فلا يخلو ذلك من وجوه أربعة:

– أحدها: أن تكون[9] [المقدّمتان][1] معلومتي الاتّصال [و][2]معلومتي الوجود؛

---

[1] في ع.: **النّسبة**، وفي الهامش عدد 35 من ص 202: **في الأصل: السّتّة**.

[2] في ع.: **أرمنياس**.

[3] في ع.: **تعرّف**.

[4] في ع.: **إذا**.

[5] في الأصل وفي ع.: **تأتلف**.

[6] في ع.: **غير**.

[7] في ع.: **البسيطة**.

[8] عبارة: **وهي** ساقطة من ع.

[9] في الأصل وفي ع.: **تكونا**.

–أو تكونا[3] معلومتي الاتّصال ومجهولتي الوجود؛

– أو معلومتي الوجود ومجهولتي الاتّصال؛

– أو مجهولتي الأمرين جميعا.

ثمّ لا يخلو أن يطلب بها مطلب حمليّ أو شرطيّ.

وأمّا إن كانت من المقدّمات الغير بسيطة[4]؛ مثل قولنا: إن كان هذا المرئيّ إنسانًا، فهو حيوان؛ وإن كان حيوانًا، فهو حسّاس؛ فإن كان إنسانًا، فهو حسّاس.

فالقول المؤتلف من أمثال هاتين المقدّمتين، قوّته قوّة قياسيْن حمليّيْن؛ إذ كان قد تبيّن أنّ كلّ واحدة من أمثال هذه الشّرطيّة هو قياس حمليّ، صرّح فيه بالمقدّمة الصّغرى والنّتيجة، وأضمرت الكبرى؛ لأنّ النّتيجة تكون: أنّ هذا المرئيّ حسّاس. والطّلب في هذا الموضع هو حمليّ، وإن أخرج[5] بصيغة الشّرطيّ.

وهذا عامّ في جميع التّأليفات التي تكون[6] من أمثال هذه المقدّمات. فإذن هذا التّأليف هو قياس مركّب من الحمليّة، فليس ينبغي أن يوضع نوعًا غير نوع الحمليّة.

وأمّا إن[7] كانت المقدّمتان اللّتان يأتلف منهما القياس شرطيّتين بسيطتين، وكان المطلوب حمليًّا، فإنّه، إن كانتا معلومتي الاتّصال، مجهولتي الوجود، فالقول المؤتلف منهما[8]، من قياسيْن شرطيّيْن، ينتج نتيجتيْن شرطيّتيْن.

وتأتلف النّتيجتان في قياس حمليّ في آخر الأمر، إذ كان المقصود من القياس الشّرطيّ إنّما هو نتيجة حمليّة، كالحال في القياس الحمليّ؛ مثال ذلك: إن كانت الشّمس طالعة (فهو نهار)[9] موجود[10]، وإن كان نهار، فالكواكب غير مرئيّة. فإنّ هذا يستثنى

---

[1] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] في الأصل: **تكون**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **البسيطة**.

[5] في ع.: **خرج**.

[6] في ع.: **نكون**.

[7] في ع.: **أن**.

[8] في الأصل وفي ع.: **منها**.

[9] وردت عبارة: **فهو نهار** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **فالنّهار** الواردة في الصّلب.

[10] كلمة: **موجود** ساقطة من ع.

فيه أنّ الشّمس طالعة، فينتج أنّه نهار؛ ثمّ يوضع أنّه نهار، فينتج أنّ الكواكب غير مرئيّة؛ ثمّ يأتلف القياس الحمليّ هكذا: الشّمس طالعة، فهو نهار؛ وهو نهار، [133 و] فالكواكب غير مرئيّة.

وإذا كان هذا التّأليف (مركّبًا)[1] من قياسين: شرطيّ وحمليّ، فكيف يسوغ أن يُقال فيه: إنّه نوع غير نوع الشّرطيّة؟ وكذلك إن كان الاتّصال مجهولاً، والوجود معلومًا، فهما من هذا النّوع؛ إذ قد تبيّن من قولنا أنّ هذين هما نوعا القياس الشّرطيّ الحقيقيّ؛ وكذلك إن كان مجهول الأمرين جميعًا، لأنّه قد يكون من المقاييس الشّرطيّة ما هو بهذه الصّفة.

وأمّا إن كانت المقدّمتان الشّرطيّتان معلومتي الوجود، معلومتي الاتّصال، فتلك مقدّمتان حمليّتان غيّرتَا[2] العبارة[3] عنهما من الحمليّ إلى الشّرطيّ، وذلك مطلوب حمليّ، جعلت العبارة عنه عبارة مطلوب شرطيّ؛ مثل قول القائل: إذا كان ضلعان من مثلّث مساويين لضلعين من مثلّث آخر؛ والزّاوية التي يحيط بها الضّلعان من أحدهما مساوية للزّاوية التي يحيط بها الضّلعان من المثلّث الآخر؛ فإنّ المثلّثين متساويان.

برهان ذلك: أنّه، إذا كان مثلّثان بهذه الصّفة، فهما منطبقان؛ وإذا كانا منطبقين، فهما متساويان. فإذا كان مثلّثان بهذه الصّفة، فهما متساويان. فإنّه لا فرق بين هذه العبارة، وبين أن نقول[4]: كلّ مثلّثين بهذه الصّفة فهما منطبقان؛ وكلّ منطبقين فهما متساويان؛ فكلّ مثلّثين بهذه الصّفة فهما متساويان.

وإذا كان هذا هو القياس الحمليّ بعينه، من غير زيادة ولا نقصان، إلاّ تحريف العبارة، فكيف يقول إنّه نوع غير نوع الحمليّ؟ فهذا يجب ضرورة في المطالب التي تطلب أوّلاً من أجل غيرها، وهي المطالب الحمليّة. وذلك أنّ كلّ مطلوب، فالمقصود منه هو المطلب[5] الحمليّ، وذلك في جميع العلوم. فإنّ القياس الشّرطيّ والحمليّ، إنّما ينتجان مطالب حمليّة.

---

[1] وردت كلمة: **مركّبا** مضافة في الهامش.

[2] في ع.: **غيّرت**.

[3] في الأصل تكرار لكلمة: **العبارة**، وفي ع. لم يقع التّنصيص على هذا التّكرار.

[4] في الأصل: **يقول**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **الطّلب**.

وإذا كان ذلك، فالمطلوبات، التي على القصد الأوّل، هي الحمليّة. وأمّا المطلوبات الشّرطيّة، فإنّما يمكن أن تطلب من أجل الحمليّة؛ مثل أن يعرض لحدّيْن [133 ظ] أن يكون أحدهما مجهول الاتّصال بالثّاني، فيطلب[1] تبيين اتّصاله، ليجعل أحدهما مقدّمًا والآخر تاليًا، فينتج من ذلك نتيجة حمليّة. فهذا الاتّصال يمكن أن يبيّن وجوده بقياس حمليّ، تكون العبارة عن مقدّمتيْه[2] عبارة شرطيّة، وهي في الحقيقة حمليّة.

وذلك بيّنٌ إذا كانت الشّرطيّتان معلومتي الاتّصال، معلومتي الوجود. وأمّا إن كانت الشّرطيّتان[3] معلومتيْ الاتّصال، مجهولتيْ الوجود؛ مثل أن يطلب[4]: هل إذا وُجدت ألف[5] وجدت ج؟

فنقول: إنّه إذا وُجدت ألف[6] وُجدت بِ؛ وإذا وُجدت بِ وُجدت ج؛ فينتج أنّه إذا وُجدت أِ وُجدت ج. فيشبه أن يقال: إنّ أمثال هذه المقدّمات ليست قوّتها قوّة مقدّمات حمليّة، ولا هي حمليّة عبّر عنها بعبارة شرطيّة. وكذلك المطلوب الذي يلزم عنها، لأنّ هذا إنّما يصحّ في التي الاتّصال فيها والوجود معلومان، إمّا بأنفسهما، وإمّا بقياس؛ أعني أنّه يمكن أن يعبّر عنها بالعبارتين.

وأمّا إذا كان الوجود مجهولاً والاتّصال معلومًا، فكيف يمكن أن نحكم بأحدهما على الثّاني، على جهة الحمل؟ لأنّه إنّما يحكم بشيء على شيء بعد المعرفة بوجودهما المطلق؛ مثل قولنا: إن كان عنز أيل[7] موجودًا، فهو حيوان مركّب من حيوانين. فإنّه ليس يمكن، إذا وضعنا هذا الاتّصال لهذين الحدّين بيّنًا، والوجود لهما مجهولاً، أن نقول: إنّ كلّ عنز أيل[8]، فهو حيوان مركّب من حيوانين؛ كما يصحّ لنا إذا كان الأمران معلوميْ

---

[1] في ع.: **فنطلب**.

[2] في ع.: **مقدّمته**.

[3] في الأصل: **الشّريطتان**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **نطلب**.

[5] في ع.: أِ.

[6] في ع.: أِ.

[7] في الأصل وفي ع.: **عنزايل**.

[8] في الأصل وفي ع.: **عنزايل**.

الوجود، أعني: الاتّصال والوجود للحدّين؛ مثل قولنا: إن كان الإنسان موجودًا فالحيوان موجود. فإنّ قوّة هذا هي[1] قوّة قولنا: كلّ إنسان حيوان.

فلقائل[2] أن يقول في أمثال هذه المقدّمات والنّتائج: إنّها ليست بالقوّة حمليّة. وإذا كانت نتائج المقاييس الحمليّة والشّرطيّة حمليّة، فهذه المقاييس ليست حمليّة ولا شرطيّة. وأيضًا [134 ظ] فإذا لم تكن بالفعل ولا بالقوّة حمليّة، وكان القياس الحمليّ إنّما يتركّب من المقدّمات الحمليّة بالقوّة أو بالفعل؛ فالواجب أن يكون القياس (المؤتلف)[3] من هذه غير القياس الحمليّ. وكذلك يلزم أن يكون غير الشّرطيّ، لأنّ نتائج الشّرطيّة حمليّة.

وأمّا مَن يسلّم أنّ كلّ مقدّمة شرطيّة يمكن أن تعود حمليّة، فليس يقدر أن يقول: إنّ هاهنا قياسًا [مؤتلفًا][4] من مقدّمات شرطيّة، غير القياس الحمليّ بالنّوع؛ لأنّه ليس تكون هنالك مخالفة لا في المادّة ولا في الصّورة؛ (إمّا في الصّورة)[5]، فلا بالقوّة ولا بالفعل؛ وإمّا[6] في المادّة، فتكون بالفعل، ولا تكون بالقوّة.

والعجب من ابن سينا أنّه يضع الأمرين كليهما؛ أعني أنّه يسلّم أنّ كلّ مقدّمة شرطيّة يمكن أن تعود حمليّة، وكذلك كلّ مطلوب شرطيّ يمكن أن يعود حمليًّا؛ ثمّ يضع أنّ القياسات التي تأتلف من الشّرطيّة غير القياسات التي تأتلف من الحمليّة.

وإذا تؤمّل أمر هذه القضايا، ظهر أنّه لا يمكن أن تعود حمليّة إلاّ بتقدير الوجود (فيها)[7]؛ مثل أن نقول: عنز أيل[8]، إذا قُدّر موجودًا، فهو حيوان مركّب من حيوانيْن.

وإذا كان ذلك، فإمّا أن نثبت القول: إنّ كلّ قضيّة شرطيّة لها عبارتان: شرطيّة وحمليّة، فلا يجب أن تكون هاهنا مقاييس غير الحمليّة؛ لأنّ الأشياء التي تتّفق موادّها وصورها هي واحدة ضرورة.

---

[1] في الأصل وفي ع.: **هو**.

[2] في ع. وردت عبارة: **ولقائل** عوضا عن كلمة: **فلقائل**.

[3] وردت كلمة: **المؤتلف** مضافة في الهامش.

[4] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[5] وردت عبارة: **إمّا في الصّورة** مضافة في الهامش.

[6] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] وردت كلمة: **فيها** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة مضافة.

[8] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **عنزايل**.

وأمّا إن لم نضع ذلك، فهل لنا أن نقول إنّه ليس هاهنا قياس[1] غير الأقيسة الحمليّة في شكلها، فيه موضع نظر؟ وذلك أنّه إن كانت الحال في المقاييس كالحال في الموجودات الطّبيعيّة، فليس يمكن أن نقول هذا؛ لأنّ الأنواع الطّبيعيّة تختلف بصورها وموادّها. وهذه الأقيسة إنّما تختلف بالموادّ لا بالصّورة. ولذلك كانت الشّرطيّة منها[2] معادة للحمليّة، وكانت خواصّها[3] في الإنتاج وعدمه.

وأمّا إن كانت الحال فيها[4] كالحال في الأمور الصّناعيّة، أعني أنّها[5] [134 ظ] إنّما تختلف في الموادّ وتتّفق في الصّور، فتكون فصولها من قبَل الموادّ، فقد[6] يمكن أن يقول[7]: إنّ الاقترانات الشّرطيّة غير الحمليّة.

لكن إن كان النّظر في كتاب *القياس* إنّما هو[8] في الصّورة، أعني: صورة القياس، فقد يجب ألاّ يشتغل هاهنا بهذا النّوع من المقاييس[9]، لا سيما إن كانت فصولها التي من قبَل الموادّ، غير مؤثّرة في فعل القياس بما هو قياس، أعني: الإنتاج وعدمه.

والفصول التي يجب أن يقسَّم[10] إليها القياس في صناعة المنطق، في كتاب *القياس*، هي الفصول المؤثّر في فعل القياس، الذي هو الإنتاج، لا الفصول الغير مؤثّرة[11] في ذلك. فإن كانت المقاييس[12] الاقترانيّة تختلف من قبَل المقدّمات الشّرطيّة والحمليّة؛ ثمّ لم يكن هذا الاختلاف يؤثّر في الإنتاج؛ فلا يجب أن يشتغل هاهنا بهذا التّقسيم للقياس والتّطويل فيه، كما فعل ابن سينا.

---

[1] كلمة: **قياس** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **فيها**.

[3] في الأصل تكرار لكلمة: **خواصّها**، وفي ع. لم يقع التّنصيص على هذا التّكرار.

[4] كلمة: **فيها** ساقطة من ع.

[5] في الأصل تكرار لكلمة: **أنّها**، وفي ع. لم يقع التّنصيص على هذا التّكرار.

[6] في ع.: **فإنّه**.

[7] في ع.: **نقول**.

[8] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[9] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] وردت كلمة: **يقسّم** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة **يفصّل** الواردة في الصّلب.

[11] في ع.: **المؤثّرة**.

[12] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

وهذا كلّه بعد أن نسلّم أنّ هاهنا نوعًا من المقدّمات الشّرطيّة لا يمكن أن تعود حمليّة.

وأيضًا لو سلّمنا هذا كلّه، لكانت هذه المقدّمات، لندارة[1] وجودها، وقلّة استعمالها في العلوم، جديرًا ألاّ يُلتفَت إليها، أعني: المقدّمات المجهولة الوجود المعلومة الاتّصال. فإنّ القوانين المعطاة في هذه الصّناعة هي للأكثر[2] من الموجودات[3] أو لجميعها.

فقد تبيّن من هذا القول أنّ ما صنع أرسطو بإضرابه عن هذا النّوع من القياس، وجعله نوعًا ثانيًا للقياس الحمليّ، هو فعل مَن وقف من أمره على ما قلناه، لا مَن فعل من نظر في ذلك ببادئ الرّأي والخاطر الأوّل.

وأمّا أنّ أرسطو كثيرًا ما يستعمل في كتبه المقدّمات الحمليّة بالصّيغ الشّرطيّة، فذلك معلوم عند مَن وقف على كتبه. لكن إنّما سكت عن ذلك في كتاب *القياس*، لأنّ قوّة الاستعمالَيْن قوّة واحدة.

وابن سينا قد دعاه التّعمّق في هذا الباب أنّه[4] يأتي فيه بأقيسة خارجة عن الطّبع؛ [135 و] أعني: أنّه لا تستعملها الفكرة الإنسانيّة بالطّبع، كما تستعمل الحمليّة. وكذلك يعدّد هذا الرّجل في أنواع الشّرطيّات المتّصلة، مقدّمات خارجة عن الطّبع[5] <يسمّيها: الاتّفاقيّة>[6]؛ مثل أن نقول[7]: إذا كان الإنسان موجودًا، فالفرس موجود؛ فيقول[8]: إنّ هذه صادقة بالاتّفاق.

والعجب من هذا الرّجل أن يملأ كتابه من أمثال هذه المقدّمات، ويعترف أنّ الصّدق فيها بالاتّفاق؛ وهو يسمع في كلّ مكان[9] أنّ ما بالاتّفاق غير متناه، فلذلك لا تنظر

---

[1] في الأصل وفي ع.: **نزارة**.
[2] في الأصل: **الأكثر**، وفي ع. كما أثبتناها.
[3] في ع.: **الوجودات**.
[4] في ع.: **أن**.
[5] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.
[6] عبارة: **يسمّيها: الإتّفاقيّة** ساقطة من ع.
[7] في ع. وردت كلمة: **يقول** عوضا عن كلمة: **نقول**.
[8] في ع. وردت عبارة: **ويقول** عوضا عن كلمة: **فيقول**.
[9] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

فيه صناعة من الصّنائع. وكذلك، فيما أحسب، يعدّد في المقدّمات المتعاندة أمثال هذه المقدّمات؛ مثل قول القائل: إمّا[1] أن يكون الإنسان، وإمّا الخلاء[2].

فقد تبيّن من هذا القول أنّ كلّ قياس وكلّ قول قياسيّ، فإنّما هو إمّا شرطيّ، وإمّا حمليّ؛ أو مركّب منهما، وهو الذي يسمّى: الخلف، حسب ما قاله أرسطو في *أنالوطيقا*[3] *الأولى*[4].

وذلك ما قصدنا بيانه.

والحمد لله ربّ العالمين[5]

---

[1] في ع.: أمّا.

[2] في الأصل: الخلا، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] في الأصل: أنالوطيقى، وفي ع.: أنالوطيقي.

[4] في الأصل وفي ع.: الأوّل.

[5] في الأصل: العالم، وفي ع. كما أثبتناها.

IV - في البرهان

[74 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم
عوْنك اللّهمّ يا ربّ
وصلّى الله على سيّدنا محمّد و آله وسلّم تسليما

قال أبو الوليد بن[1] رشد
-رحمه الله ورضي عنه برحمته ومنّه-

أمّا ما ذكرتم من اشتراط الحكيم في البراهين أن تكون محمولاتها أوّليّة، وأنّه قد ذكر في غير هذا الموضع أنّ المحمول[2] في أكثر الأمر أعمّ من الموضوع، فإنّه ينبغي أن نفهم[3] من اشتراطه في المحمولات أن تكون خاصّة في محمولات المقدّمات أنفسها وفي محمولات المطالب.

ويشترط في محمولات المقدّمات أنفسها، مع أنّها خاصّة، أن تكون من غير ذات وسط. وأمّا المحمولات التي هي مطلوبات، فلا بدّ أن تُبيَّن[4] بوسط. وتُسمَّى[5] هذه المطلوبات: الأوّليّة، وتُسمَّى تلك المقدّمات: الأوّليّة[6].

---

[1] في ع.: **ابن**.

[2] في ع.: **المحمولات**.

[3] في ع.: **يفهم**.

[4] في ع.: **تتبيّن**.

[5] في الأصل: **سمّى**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] لسنا ندري بأيّ وجه أحال الأستاذ العلوي القارئ في الهامش عدد 3 من ص 211 إلى الورقة 77 و من نسخة ليدن والورقة 66 و من نسخة فيرنتسه لـ*تلخيص كتاب البرهان*، فابن رشد يبحث في هذا الموضع في طبيعة البرهان ذاته، لا في طبيعة محمولات البراهين!!

فلنحل القارئ إلى الموضع الذي يبحث فيه أبو الوليد مسألة محمولات البراهين، فهو واقع في *تلخيص كتاب البرهان* في ما بين الورقة 67 ظ والورقة 70 و من نسخة فلورنزا، وفي *شرح كتاب البرهان* في ما بين الورقة 21 و والورقة 42 و من مخطوط برلين. وممّا قاله أبو الوليد في هذه المسألة في *شرح كتاب البرهان* – الورقة 40 ظ من مخطوط برلين: "لمّا أخبر أنّ مقدّمات البرهان يجب أن تكون ذاتيّة وعلى الكلّ، أعني محمولة حملاً أوّلاً، أخذ يخبر أنّ مطالب البرهان يجب أن تكون ذاتيّة وأوّلاً، فقال:

والسّبب في ذلك: أنّ البراهين إنّما المقصود منها التّصوّر بالحدّ، والحدود خاصّة بالمحدود؛ فإن كان محمول المطلوب أعمّ من الموضوع، لم يكن هذا المحمول جزء حدّ، لأنّ المحمول العامّ لا يخلو أن يكون عرضًا أو جنسًا. فإن كان عرضًا، كان الحدّ الأوسط سببًا لوجوده في الموضوع بالعرَض، لا من طريق ما هو؛ وإن كان جنسًا، كان الحدّ الأوسط أيضًا سببًا لوجوده في الموضوع بالعرَض، لا <كسبب وجوده بإطلاق>[1]. والبراهين لا بدّ أن يكون الحدّ الأوسط فيها سببًا لوجود محمول المطلوب نفسه بإطلاق، وسببًا لوجوده في موضوعه، لأنّ هذا هو السّبب الذّاتيّ الذي إذا وُجد وُجد المحمول، وإذا ارتفع ارتفع.

وهذا يعْرض له من قبَل أنّ هذا المحمول يكون خاصًّا بموضوعه ومتأخّرًا عنه. ولذلك لا تكون[2] البراهين المطلقة إلاّ في الأعراض، أعني: البراهين الحدّيّة، ولا تكون في الجوهر أصلاً. ولذلك كان [75 و] الجوهر لا يتبرهن.

وقد ظنّ أبو نصر أنّه يتبرْهن حيث وضع أنّ الأجناس تتبرهن بالفصول[3]. وذلك أنّه يظنّ أنّ البراهين يكفي فيها أن يكون الحدّ الأوسط، كما قال في كتابه، سببًا للطّرفيْن

"ولمّا كانت الأشياء الضّروريّة..." إلى قوله: "فبيّنٌ ظاهر" - يريد: ولمّا كانت الأشياء الضّروريّة هي الأشياء الموجودة بالذّات، وكانت مطالب البرهان ضروريّة، فبيّنٌ أنّه يجب عن ذلك أن تكون مطالب البرهان ذاتيّة وأوّلاً" (انظر أيضًا في نفس المعنى *تلخيص كتاب البرهان* الورقة 69 من نسخة فيرنتسه).

[1] في ع. وردت عبارة: **لا من طريق ما هو** عوضا عن عبارة: **لا كسبب وجوده بإطلاق**.

[2] في الأصل: **يكون** وفي ع. كما أثبتناها.

[3] قارن بما أورده أبو الوليد في *شرح البرهان لأرسطو*، حيث قال في ص 158: "والفصول الأخيرة التي تنقسم إليها أنواع البراهين من قبَل الموادّ هي الفصول الموجودة في البراهين، من جهة ما هي معرّفة لغيرها، ونافعة في وقوع التّصديق بها، لا الفصول الموجودة لها، من جهة أنّها أحد الموجودات، كما نجد أبا نصر صنع ذلك في كتابه. ولذلك الْتبس على أهل زماننا النّظر في البرهان، وظنّ أنّ ما أتى به أبو نصر هو شيء قد نقص أرسطوطاليس. وقد بيّنّا نحن هذا المعنى في مقالة مفردة".
ولعلّ أن تكون الإشارة بقوله: "في مقالة مفردة" إلى رسالتنا هذه.
قارن أيضًا بما أورده في ص 227 من المرجع المذكور، حيث قال: "ولذلك مَن ظنّ أنّ المحمولات في كلّ برهان هو أحد صنفي هذا الحمل -كما يعطي ظاهر كلام أبي نصر في كتابه- فهو غالط. وذلك أنّ الأسباب التي خارج الشّيء ليس تدخل في حدود الأشياء إلاّ بالعرَض، أعني إذا اتّفق أن يكون السّبب الفاعل موجودًا في الشّيء، لا مفارقًا له، مثل قيام الأرض في الكسوف بين الشّمس والقمر؛ فإنّه سبب

أو لأحدهما. وليس الأمر كما ظنّ، لأنّ السّبب الذي يقتضي وجود الشّيء ينبغي أن يقتضي وجوده وجودًا[1] بالإطلاق، وارتفاعه ارتفاعًا[2] بإطلاق.

فإن كان ذلك الشّيء ممّا يوجد في موضوع[3] اقتضى الأمرين. وإن كان المحمول جوهريًّا، أعني: ممّا لا يوجد في موضوع، لكان متقدّمًا على الموضوع.

وليس يكون هنالك سببٌ هو أقدم من الطّرف الأكبر في الوجود حتّى يكون هو السّبب في وجوده مطلقًا، وفي وجوده في موضوع. ويقتضي ارتفاعه: ارتفاعه مطلقًا، وارتفاعه عن الموضوع.

والفصول التي تؤخذ حدودًا متوسّطة في بيان الجنس للنّوع، ليست بهذه الصّفة؛ لأنّ الأسباب الذّاتيّة هي التي إذا ارتفعت ارتفعت المسبّبات بإطلاق.

وإذا ارتفع الفصل لم يرتفع الجنس بإطلاق، بل، إن ارتفع، فإنّما يرتفع عمّا يرتفع عنه أحد فصوله؛ وكذلك إذا وُجد لم يوجد الجنس بإطلاق، بل إنّما[4] يوجد في ذي الفصل. وذلك شيء لا يوجد في الأسباب الذّاتيّة، أعني أنّ الأسباب الذّاتيّة إذا ارتفعت، ارتفعت مسبّباتها على الإطلاق[5]، وإذا وُجدت وُجدت مسبّباتها بإطلاق.

ولذلك أعطى أرسطو في أوّل كتاب في[6] *البرهان* [القوانين][7] التي تسبر بها هذه المحمولات، وحفظ عن الأشياء المغلطة فيها[8].

فاعل وموجود مع الكسوف نفسه. وكذلك الغاية ليس تدخل في الحدّ إلاّ إذا جهل الفصل، فتقام مقامه. وبالجملة، مَن يضع أنّ كلّ واحد من الأسباب الأربعة تؤخذ حدودًا في البراهين المطلقة، ويضع أنّ جميع أصناف الحمل البرهانيّ هو صنفان: أخذ المحمولات في حدود الموضوعات، وأخذ الموضوعات في حدود المحمولات، هو مناقض نفسه من غير أن يشعر. وقد يُظنّ بأبي نصر أنّه هكذا فعل".

[1] في الأصل: **وجوده** وفي ع. لم ترد هذه الكلمة.

[2] كلمة: **إرتفاعا** ساقطة من ع.

[3] في الأصل: **موضع** وفي ع. كما أثبتناها.

[4] كلمة: **إنّما** ساقطة من ع.

[5] في ع. وردت كلمة: **بإطلاق** عوضا عن عبارة :**على الإطلاق**.

[6] كلمة: **في** ساقطة من ع.

[7] في ع. إضافة لكلمة: **السّبارات** (انظر أيضا: ع . الهامش عدد 8 من ص 213).

[8] قارن بما أورده أبو الوليد في *شرح البرهان لأرسطو*، حيث قال في ص 158: "فقوله: "وواجب أن تكون مقدّمات البرهان عللاً"، يعني: أن يكون الحدّ الأوسط فيها علّة للطّرف الأعظم، أعني: لوجود الأعظم نفسه ولوجود الأصغر، لا علّة لوجوده في الأصغر فقط، كما يقول ابن سينا، ولا علّة للأصغر،

وأمّا قول الحكيم إنّ المحمولات في أكثر الأمر أعمّ من الموضوعات، فهكذا الأمر في نفسه. ولذلك كانت البراهين الحقيقيّة أقلّ وجودًا من البراهين المنطقيّة[1] العامّة التي ليست حدودًا بالقوّة.

وقد بيّنا[2] هذه [75 ظ] المسألة في كتاب *البرهان* وفي *المسائل المنطقيّة*.

وأمّا ما سألتَ عنه من قول الحكيم، إنّ قولنا : الأبيض خشبة ليست بقضيّة، وهو مع ذلك قد تمثّل في مواضع أخر بقوله: والقريبة منّا[3] لا تلمع؛ فإنّ السّبب[4] في ذلك أنّ قولنا الأبيض له مفهومان:

– أحدهما: أن يُفهَم من الأبيض العرَض نفسه، وهو [أن يُفهَم][5] من[6] مثل قولنا: الأبيض: اللّون. وإن فُهم هذا من الأبيض ، استحال عنه أن يوصف بأنّه خشبة.

– وإذا فُهم من الأبيض القابل للبياض، كان موضوع المقدّمة أعمّ من محمولها، فلم تكن قضيّة. وكان بمنزلة مَن حمل الفصل على الجنس. ولذلك قيل في أمثال هذه: إنّها محمولة على غير المجرى الطّبيعيّ.

كما يُظنّ أنّ أبا نصر يجوّز ذلك في البراهين المطلقة، أعني: البراهين التي تفيد السّبب والوجود معًا، وهي التي الكلام فيها هاهنا. وأمّا كون البرهان يوجد الحدّ الأوسط فيه علّة للطّرفين –أعني: الأكبر والأصغر– فهو أمر عارض له. ولذلك مَن يظنّ أنّ من شرط البرهان المطلق أن يكون الحدّ الأوسط فيه علّة للطّرفين، فليبيّن ذلك بصواب. وإنّما هو شيء عرَض لبعض البراهين المطلقة. ولذلك ليس ينبغي أن يقسّم البرهان إلى هذه القسمة، حتّى يُقال إنّ البراهين المطلقة هي التي يكون الحدّ الأوسط فيها سببًا لأحد الطّرفين أو كليهما. وذلك أنّه متى لم يكن يلزم عن وجوده وجود الأكبر في الأصغر، من جهة أنّه علّة له، أعني: للأكبر، فليس ببرهان مطلق. وإنمّا مكان التّغليط في ذلك أن يحمل، ما قيل من ذلك، أعني: من كوْن الحدّ الأوسط سببًا في البراهين على الإطلاق، ولا على التّقييد. فإنّه إذا أُخذ هذا القول بإطلاق، أمكن أن يُتصوّر على ثلاث جهات؛ وأمّا إذا أُخذ من جهة أنّه سبب يلزم عن وجوده في الأصغر وجود الأكبر فيه، من جهة أنّه سبب للأكبر، ارتفع هذا الغلط".

[1] كلمة: **المنطقيّة** ساقطة من ع.

[2] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] عبارة: **القريبة منّا** غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[6] كلمة: **من** ساقطة من ع.

وأمّا قوله: إنّ القريبة منّا[1] لا تلمع، فالمحمول هنا عرض حمل على موضوع دلّ عليه باسم مشتقّ. وليس هو جوهرًا حمل على موضوع دلّ عليه باسم مشتقّ، كما كان في المقدّمة الثّانية. وإنّما كان يكون مثل تلك، لو قال: والقريبة منّا[2] كواكب متحيّرة.

وهذا كلّه بيّنٌ.

انتهى

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد

[1] عبارة: **القريبة منّا** غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] عبارة: **القريبة منّا** غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[87 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم
صلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليما

قال الإمام القاضي أبو الوليد بن[1] رشد
-رضي الله عنه ورحمه برحمته-

من كتاب *البرهان* لأبي نصر

قول أبي نصر: وأمّا جنس الفصل المقوّم، فإنّه، إن لم يكن جنسًا له أو لجنسه، فقد يمكن أن يكون محمولاً [87 ظ] أوّلاً[2].

---

[1] في ع.: ابن.

[2] قارن بما أورده أبو نصر في *كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق*، الورقة 87 ظ إلى الورقة 88 ظ من نسخة ديار بكر الخطّيّة: "والفصول المقوّمة لنوع ما، فإنّها تحمل على أشخاص ذلك النّوع؛ وكذلك المقوّمة لجنس ما، فإنّها تحمل على أنواع ذلك الجنس، حملاً مطلقًا. وكذلك كلّ جنسين كان أحدهما تحت الآخر، فإنّ الفصل المقوّم للجنس الذي هو أعلى يحمل على الجنس الذي هو أسفل حملاً مطلقًا. ولمّا كان جميع ما يجاب به في جواب كيف الشّيء يمكن أن يؤخذ في جواب أيّ شيء هو، وكان الفصل يحمل من طريق كيف هو، لزم أن تكون الفصول الذّاتيّة للنّوع تؤخذ في جواب المسألة عن ذلك النّوع بأيّ شيء هو. وكذلك الفصول المقوّمة لجنس ما، فإنّها تؤخذ في جواب المسألة عن ذلك الجنس أيّ شيء هو. وتلك حال كلّ فصل مقوّم، فإنّه يؤخذ في التّمييز بين ما يقوّم وبين آخر يشاركه في الجنس الذي هو أعلى منه. فلذلك صار الفصل يقال فيه إنّه هو الذي يميّز بين ما تحت جنس واحد بعينه، ويقال إنّه هو الذي تختلف به الأشياء التي لا تختلف بالجنس. ولمّا كانت الأشياء التي تؤخذ في جواب أيّ شيء هو بعضها يفاد به معرفة ما يتميّز به الشّيء في ذاته عن غيره، وبعضها يفيد معرفة ما يتميّز به الشّيء في أحواله فقط عن غيره؛ فالفصول الذّاتيّة تفيد تميّز الشّيء عن غيره في ذاته لا في أحواله. فلذلك متى قيل في الفصل الذّاتيّ إنّه هو المحمول على كلّيّ من طريق أيّ شيء هو، فينبغي أن يزاد فيقال من طريق أيّ شيء هو في ذاته لا في أحواله. والفصول المقوّمة لنوع أو لجنس، فإنّها تحمل كما قد قيل على ذلك النّوع أو ذلك الجنس حملاً مطلقًا. لكن ربّما وُجد في الفصول المقوّمة ما هو مساو في الحمل للكلّيّ الذي قوّمه، وقد يوجد أيضًا فيها ما هو أعمّ من الكلّيّ الذي قوّمه. ولمّا كان الفصل المقوّم

قال أبو بكر بن[1] الصّائغ: هذا الكلام وقع فيه غلط من النّاسخ، فإنّه ليس يمكن أن يكون جنس الفصل المقوّم جنسًا للموضوع بمانعه من أن يكون محمولاً أوّلاً.

قال[2]: وقد استكْره اللّفظ بعضهم فتأوّله[3]. ولكن أخرجه الاستكراه عن الجائز في العربيّة، والذي يشبه أن يقرأ عليه هكذا: وأمّا جنس الفصل المقوم، فإنّه لم يكن فصلاً لجنسه أو جنسًا لجنسه، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً.

وبمثل هذا الإصلاح ألفيْته في كتاب مقابل بكتاب أبي عبد الله ملك بن[4] وهيب ومعه. وهو، فيما زعموا، كتاب صاحبه المعروف بالفرّاء.

ولستُ أدري كيف ذهب على جميعهم هذا، والكلام صحيح بنفسه من غير حاجة إلى زيادة فيه أو نقص! وذلك أنّ الجنس والفصل ومجموعهما، وهو الحدّ، إنّما يُقال أوّلاً وبالحقيقة على الأنواع[5]. وذلك أنّ الفصل بالحقيقة، كما قيل في رسمه، هو الكلّيّ المفرد

لنوع ما يحمل على جنس ذلك النّوع حملاً غير مطلق لزم أن تكون الفصول المقوّمة لنوع ما أخصّ من جنس ذلك النّوع، وأعمّ أو مساوية لذلك النّوع. ولمّا كانت المحمولات المساوية لنوع ما ليست تحمل على أكثر ممّا يحمل عليه ذلك النّوع، وكان النّوع يحمل على مختلفين لا بالنّوع لكن بالعدد، لزم أن يكون الفصل المساوي لذلك النّوع يحمل على مختلفين لا بالنّوع لكن بالعدد. وأمّا الفصل الأعمّ من النّوع، فإنّه يحمل على أشخاص ذلك النّوع وعلى أشخاص نوع آخر. فإذن الرّسم الذي رُسم به الفصل أنّه هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنّوع من طريق أيّ شيء هو ليس رسمًا لكلّ فصل، لكنّ الفصول التي هي أعمّ من النّوع الأوّل فقط".

[1] كلمة: **بن** ساقطة من ع.

[2] كلمة: **قال** ساقطة من ع.

[3] **في الأصل: فيأوّله**، والكلمة ساقطة من ع.

[4] في ع.: **ابن.**

[5] قارن هذا القول بما يقوله ابن رشد في الورقة 85 و من نسخة فيرنتسه لـ*تلخيص كتاب البرهان*: "ومسيرنا إلى حدود الأجناس من حدود الأنواع هو شيء يجري مجرى الطّبع. وذلك أنّ الأجناس مركّبة، والأنواع بسيطة. وما يوجد للمركّب إنّما يوجد له من قبَل وجوده للبسيط. فقد ينبغي إن كان الحدّ يوجد للأنواع والأجناس أن يكون وجوده للأجناس من قبَل وجوده للأنواع".

ولئن أحال ابن رشد نفسه –في المستأنف من القول الذي أوردناه– القارئ إلى *كتاب الجدل*، حيث قال في الورقة 85 و من نسخة فيرنتسه لـ*تلخيص كتاب البرهان*: "قلت: وهذه الطّريق إنّما ذكرها أرسطو، لأنّه يرى أنّه أسهل في استنباط حدود الأنواع من طريق القسمة، وهي التي تعرف بطريق التّركيب، لا أنّه يرى أنّ هذه الطّريق كافية في استنباط الحدود، كما ظنّ ذلك قوم. فإنّه لا بدّ في استنباط الحدود من المواضع المذكورة في كتاب *طوبيقى*"، أعني: مواضع الإثبات والإبطال، ومواضع الجنس والفصل،

الذي يتميّز به كلّ واحد من الأنواع القسيمة في جوهره عن النّوع المشارك له في جنسه. والجنس هو الذي يعرّف، من كلّ واحد من الأنواع القسيمة، جوهره الذي يشْترك فيه مع غيره.

وإذا كان هذا هكذا، فالحدود إنّما توجد أوّلاً للمركّبات، إذ كانت أجزاؤها إنّما توجد أوّلاً للمركّبات من طريق ما هي مركّبات. وأعني بالمركّبات: الأشخاص المؤلّفة من مادّة وصورة. وقد تبيّن هذا بيانًا شافيًا في غير هذا العلم.

وقد يُنسَب كلّ واحد من هذه إلى الفصل على جهة التّشبيه بتلك، فيقال: جنس الفصل وفصل الفصل وحدّ الفصل، لا على أنّ المعنى في ذلك واحد؛ لأنّ الفصول بسائط، والحدود إنّما توجد للمركّبات، كما تبيّن في غير هذا الموضع، إذ كان الجنس إنّما يحاكي الهيولى[1] أبدًا، والفصل يحاكي الصّورة. فإذن اسم الجنس والفصل والحدّ ممّا يقال بتشكيك، وكأنّه من أنواع الاسم المشكّك الذي يقال بتقديم وتأخير.

وإذا كان هذا كلّه كما وصفنا، فليس يمكن أن يكون جنس [88 و] ذي الفصل، الذي هو الموضوع، هو بعينه جنس للفصل[2]، من جهة أنّ الموضوع مركّب والفصل بسيط؛ فقد[3] يظهر ذلك[4] هاهنا من جهة أنّ جنس الموضوع يحمل عليه باسمه الذي هو مثال أوّل.

ولا يصحّ ذلك[5] في الفصل ولا في جنس الفصل، بل إنّما تحمل الفصول وأجناس الفصول، وهي مأخوذة بأسمائها المشتقّة. فإنّه ليس يصدق قولنا: الإنسان نطق، وإنّما

وسائر المواضع التي عدّدت هنالك، فإنّها إنّما عدّدت من أجل الحدّ، وعدّدت هنالك مشهورة لتلتقط منها البرهانيّة"، فإنّه أفرد الورقات 84 ظ إلى 86 ظ من المصدر المذكور إلى طريقيْ التّركيب والقسمة في استنباط الحدود بتوسّط تركيب وقسمة الفصول والأجناس. ولمّا كان الأستاذ العلوي في غفلة عن هذا القول الرّشديّ، أحال القارئ إلى *جوامع كتاب الجدل* مدّعيًا أنّ أبا الوليد:"لم يتحدّث عن الفصل والجنس" في *تلخيص كتاب البرهان* (انظر: ع. الهامش عدد 6 – ص 216).

[1] مطموسة في الأصل، وفي ع.: **الهيولي**.

[2] في ع.: **الفصل**.

[3] ورد في ع. عبارة: **وقد** عوضا عن كلمة **فقد**.

[4] كلمة: **ذلك** ساقطة من ع.

[5] كلمة: **ذلك** ساقطة من ع.

يصدق قولنا: الإنسان حسّاس والإنسان ناطق. وأمّا الجنس، فإنّه يحمل، وهو مأخوذ بالمثال الأوّل، مثل قولنا: الإنسان حيوان و الإنسان[1] جسم.

وإذا تبيّن امتناع أن يكون جنس الفصل هو بالحقيقة جنس ذي الفصل، فليس باضطرار يلحقه ما يلحق الجنس الحقيقيّ القريب، من أنّه لا يكون أبدًا إلاّ محمولاً أوّلاً، بل قد يمكن أن يكون أوّلاً وغير أوّل. وذلك يظهر إذا تبيّن الوجه الذي به ينسب جنس الفصل إلى ذي الفصل، فيقال إنّه جنس له.

وليس لذلك وجه تصحّ به هذه (النّسبة)[2]، أعني أن يُقال إنّ جنس الفصل هو <جنس الموضوع، إلاّ أن يكون جنس الفصل هو>[3] الفصل المقوّم لجنس ذي الفصل. فإنّ الأجناس أيضًا، من حيث هي مركّبات، لها أجناس وفصول؛ مثال ذلك قولنا: الإنسان ناطق. فإنّه إن كان جنس النّطق هو الفصل لجنس الإنسان الذي هو الحيوان، كأنّك قلتَ: هو الحسّ[4]، أمكن حينئذ أن تقول: إنّ جنس الفصل[5] ممكن بوجه ما أن يوجد جنسًا لذي الفصل. وذلك إذا دلّ عليه باسمه المشتقّ؛ مثل أن نقول: إنّ الحسّاس[6] جنس للإنسان.

وإذا كان هذا هكذا، فإنّه يعرض ضرورة أن يكون جنس الفصل يحمل على ذي الفصل الذي هو الموضوع، وعلى جنسه، فلا يكون محمولاً أوّلاً. مثال ذلك: الحسّاس؛ فإنّه يحمل على الإنسان وعلى جنسه.

فإذن، فالواجب[7] ما اشترط أبو نصر في جنس الفصل أنّه إن لم يكن جنسًا للموضوع بهذا الوجه من معنى الأخذ، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً، مثال ذلك: المدرك، فإنّه جنس للناطق.

وليس يصحّ فيه أن يُقال إنّه جنس للإنسان، إذ كان ليس مقوّمًا لجنسه، ويحمل عليه حملاً كلّيًا. ولذلك (يمكن في مثل هذا أن يكون أوّلاً، إذ[1] كان قد يوجد أخصّ من الجنس. وإنّما قال: يمكن، لأنّه قد يوجد مثل هذه الفصول أعمّ من جنس ذي الفصل.

---

[1] في الأصل: **الإنس**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] وردت كلمة: **النّسبة** مضافة في الهامش.

[3] عبارة: **جنس الموضوع، إلاّ أن يكون جنس الفصل هو** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **الجنس**.

[5] في ع.: **الفصل**.

[6] في ع.: **إحساس**.

[7] في ع.: **بالواجب**.

فإذن المعنى الذي)[2] [88 ظ] راموا إصلاحه، بتغيير ألفاظ أبي نصر وألفاظ الكتاب، هو بعينه [الذي][3] تعطيه ألفاظ الكتاب[4].

وقد رأى قومٌ أيضًا أنّ هذا الكلام خلف من القول، أعني: أن يكون جنس الفصل يُتوهّم فيه أنّه جنس لذي الفصل، وذلك ممكن على الوجه الذي قلنا[5]. وكأنّه قال: و[6]أمّا جنس الفصل، فإنّه[7] [إن][8] لم تكن قوّته قوّة الجنس، أعني: أن يكون مقوِّمًا له، فقد يمكن أن يكون محمولاً أوّلاً.

وهذا كلّه ظاهرُ بنفسه لمَن تأمّله.

انتهى

والحمد لله

---

[1] في ع.: إن.

[2] وردت عبارة: **يمكن في مثل هذا أن يكون أوّلاً، إذ كان قد يوجد أخصّ من الجنس. وإنّما قال: يمكن، لأنّه قد يوجد مثل هذه الفصول أعمّ من جنس ذي الفصل. فإذن المعنى الذي** مضافة في الهامش.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] عبارة: **ألفاظ الكتاب** مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **قلناه**.

[6] حرف العطف: و ساقط من ع.

[7] في ع.: **فإن**.

[8] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[75 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم
عونك اللّهمّ يا ربّ
صلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم

قال أبو الوليد بن[1] رشد
-رضي الله عنه-

قد يشكّ فيما قيل من حدّ الشّخص، وفيما قيل من أنّ الحدود إنّما تكون للأمور الكلّيّة لا للأشخاص[2].

---

[1] في ع.: ابن.

[2] قارن ما سيورده ابن رشد هاهنا بما أورده في ص 145-ص 146 من *تلخيص كتاب البرهان لأرسطو*، حيث قال: "قال: وواجب علينا، عندما نقصد تحديد أمر ما، فنتخيّر المحمولة الموجودة له من طريق ما هو، أن نتصفّح في الأشخاص، التي هي غير مختلفة، ذلك المعنى الذي نقصد تحديده. فإن وجدناه واحدًا في جميعها، تبيّن لنا من ذلك أنّ تلك الطّبيعة التي نروم تحديدها طبيعة واحدة، وأنّ لها حدًّا واحدًا. وإن وجدنا ذلك المعنى في جملة من تلك، والأشخاص غيره في جملة أخرى، علمنا أنّ الذي نقصد تحديده ليس بمعنى واحد، بل هو معنيان أو أكثر من ذلك. مثال ذلك: أنّا إذا أردنا أن نحدّ ما هو كبر النّفس، فنتأمّل هذا المعنى في الأشخاص الذين نصفهم بكبر النّفس، فنجد بعضهم قتل نفسه، ونجد بعضهم انتقل من دين إلى دين، وبعضهم حارب من لا تجب محاربته. وإذا تأمّلنا كبر النّفس الموجود في ذيوجانس وسقراط وغيرهم، ممّن استخفّ بجودة البخت والاتّفاق لمكان الواجب من الحقّ، قلنا: إنّ كبر النّفس فيهم هو الاستخفاف بجودة البخت. فإذا نظرنا الاستخفاف بجودة البخت وقلّة احتمال الضّيم، لم نجد شيئًا يجمعهما، ولا طبيعة واحدة تعمّ فيهما كبر النّفس؛ فقلنا إنّ كبر النّفس ليس له حدّ واحد، وإنّه اسم مشترك. فإنّ الحدّ إنّما يكون واحدا للطّبيعة الواحدة الكلّيّة، لا للطّبيعة الجزئيّة. ولذلك ليس يعطي الطّبيب شفاء هذه العين المشار إليها، وإنّما يعطي شفاء العين بإطلاق. وذلك يكون بأن تفصّل المعاني التي يقال عليها اسم العين، ويحدّد النّوع الذي يقصد تحديده من ذلك. وتحديد النّوع لهذا المعنى أسهل من تحديد الجنس، من قبل أنّ اشتراك الاسم يظهر في الأنواع أكثر منه في الأجناس. ولذلك ينبغي أن نتوصّل إلى تحديد الأعمّ من تحديد الأخصّ، إذ كان الأخصّ أعرف عند الحسّ. وكما أنّ البراهين ينبغي أن يكون معنى القياس فيها أمرًا واضحًا صحيحًا، أعني أنّها أقيسة صحيحة الشّكل، كذلك ينبغي أن

والشّكّ[1] هو: إن كان للشّخص حدّ، فهو يدلّ على طبيعة تعمّ جميع الأشخاص. وإن كان ذلك كذلك، كان الشّخص ممّا يتشابه به أكثر من واحد. وقد قيل في حدّه إنّه الذي لا يتشابه به أكثر من واحد. هذا خلفٌ لا يمكن.

وأيضًا يكون ما يدلّ عليه الشّخص واحدًا بالنّوع، كثيرًا بالأشخاص، فينْقسم الشّخص إلى أشخاص، وذلك مستحيلٌ.

ويُشَكّ[2] أيضًا [76 و] في تلك التي ينقسم إليها، هل لها حدّ أم لا؟ فيلزم فيها ما لزم في الأوّل. فإمّا أن يمرّ الأمر إلى غير[3] نهاية، وإمّا ألاّ يكون للشّخص حدّ، <لأنّ الجزئيّ ليس له حدّ>[4].

وأيضًا فمتى لم نضع للشّخص حدًّا، لم يكن عندنا شيء يفترق به من الكلّيّ، ولا شيء يحمل عليه من طريق ما هو شخص. لكن لمّا وجدنا شيئًا يحمل عليه من طريق ما هو شخص، وهو قولنا : إنّه الذي من شأنه ألاّ يتشابه به اثنان، دلّ أنّ له حدًّا.

فهذا هو العويص الذي يعرض في هذه المسألة.

وليس ينحلّ هذا الشّكّ العويص بأنّ قولنا: شخص أمر مشترك؛ لأنّه لو كان مشتركًا، لم يكن له حدّ أو رسم، وبالجملة شيء يفهِم جوهره، ولا أيضًا بالجملة شيء يصدق عليه إلاّ بالعرَض. وذلك أنّ الاسم المشترك قد يمكن أن يوجد له محمول صادق عليه بالعرض. فإمّا محمول صادق عليه بالذّات، فلا[5].

تكون المعاني التي يقصد تحديدها واضحة بيّنة ظاهرة في الحدود. وهذا إنّما يكون ما يكون إذا قصد إلى تحديد الأشياء العامّة من الأشياء الخاصّة التي وضوح المعنى الذي يقصد تحديده لائح ظاهر فيها".

ولسنا ندري بأيّ وجه أحال الأستاذ العلوي القارئ في الهامش عدد 1 من ص 220 إلى الورقة 95 و من نسخة ليدن والورقة 81 ظ من نسخة فيرنتسه لـ*تلخيص كتاب البرهان*، فابن رشد يبحث في هذا الموضع في الفارق بين الحدّ والبرهان، لا في حدّ الشّخص!!

[1] في ع. نقرأ في الهامش عدد 2 من ص 220 ما يلي: "لا يعرض ابن رشد لهذا الشكّ في *تلخيص البرهان*. ومن هنا يمكن اعتبار ما ورد في هذه المقالة أمرًا جديدًا يضاف إلى التّلخيص". ونكتفي بإحالة القارئ إلى القول الرّشدي الذي ذكرناه في الهامش السّابق حتّى يتبيّن مدى تهافت قول المحقّق.

[2] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **يسأل**.

[3] في الأصل: **غيره**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] عبارة: **لأنّ الجزئيّ ليس له حدّ** ساقطة من ع.

[5] لسنا ندري بأيّ وجه أحال الأستاذ العلوي القارئ إلى الفقرة الثّالثة من الجزء الأوّل من *تلخيص كتاب المقولات* (الورقة 1ظ من نسخة ليدن و 2 من نسخة فلورنزا)، فالقول الرّشديّ ورد هنالك على عمومه،

فنقول في الجواب في ذلك: إنّه يوجد للأشخاص، بنحو ما، حالة مشتركة، وهي عدم الاشتراك الموجود في الكلّيّ. وهذه الحالة هي معنى عدميّ ذهنيّ.

وهذا[1] يصحّ أن يكون له حدّ، وليس بكلّيّ محمول على كثيرين. فمن جهة أنّ له حالة مُشتركة في الذّهن، وهي عدم الاشتراك الموجود للكلّيّ[2]، كان له حدٌّ. ومن جهة أنّه ليس توجد له طبيعة مشتركة خارج النّفس كان شخصًا ولم يكن كلّيًّا.

ووجه الغلط في هذا القول، هو في المقدّمة القائلة: إنّ كلّ ما له حدّ فهو كلّيّ. والحقّ في هذا أنّ كلّ ما له حدٌّ، فهو معنى[3] عامّ. والعامّ قد يكون كلّيًّا، وقد يكون عدم

أي أنّه لم يكن متّصلا بالمسألة التي نحن بصددها هاهنا. وقد فصّل أبو الوليد القول في هذه المسألة، حيث أوردها مجملة هاهنا، في موضعين:

– أحدهما: في المستأنف من قوله الذي أوردناه آنفًا (*تلخيص كتاب البرهان لأرسطو*، ص 146): "... مثال ذلك: أنّا إذا أردنا أن نحدّ طبيعة اللّون، جعلنا مبدأ النّظر في ذلك من المعنى الموجود في لون لون، لا من اللّون العامّ الذي هو جنس لجميع الألوان. وكذلك إذا أردنا أن نحدّ أمر الأصوات، جعلنا النّظر من الأصوات النّوعيّة، لا من الصّوت العامّ. فإنّ بهذا الفعل الاحتراس من الاسم المشترك. وذلك أنّه، وإن كنّا قد نتحفّظ في الجدل من الاسم المشترك، فكم بالحرى يجب أن نتحفّظ منه في الحدود؛ واستعمال الاسم المشترك يعرض اضطرارًا في الجدل".

– والثّاني: في الفقرة 28 من *تلخيص كتاب المقولات* (الورقة 5 ظ من نسخة فلورنزا و 3 ظ من نسخة ليدن): "وممّا يخصّ الجواهر الثّواني والفصول: أنّ جميع ما يحمل منها، فإنّما يحمل على نحو حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها. وذلك أنّ كلّ شيء يحمل منها، فإمّا أن يحمل على الأشخاص، وإمّا أن يحمل على الأنواع؛ إذ كان ليس تحمل الجواهر الأول على شيء البتّة. فأمّا النّوع، فيُحمل على الشّخص، مثل الإنسان على زيد. وأمّا الأجناس، فتُحمل على الأنواع والأشخاص. والجواهر الأُول، فقد يجب أن تُحمل عليها حدود أنواعها وأجناسها، كما تُحمل عليها أسماؤها. أمّا أنواعها، فذلك ظاهر فيها. وأمّا أجناسها، فمن ما تقدّم. وذلك أنّ الجنس يقال على النّوع، والنّوع على الجوهر الأوّل الذي هو الشّخص. وقد قيل إنّ كلّ ما يقال على المحمول المقول على موضوع، فهو مقول أيضًا على ذلك الموضوع، وهذه حال الجنس مع النّوع والشّخص. وكذلك تُحمل حدود الفصول على الأشخاص والأنواع كما تحمل الأسماء. وإذا كان هذا هكذا، وكان قد قيل إنّ الأشياء التي أسماؤها متواطئة هي التي الاسم لها والحدّ عامّ وواحدٌ بعينه، فواجب أن يكون ممّا يخصّ الفصول والأشياء التي في هذه المقولة أنّ حملها على جميع ما تحمل عليه هو على طريق حمل الأشياء المتواطئة أسماؤها".

[1] في ع.: **بهذا**.

[2] في ع.: **الكي**.

[3] كلمة: **معنى** ساقطة من ع.

الكلّيّ؛ لأنّ عدم الكلّيّ هو موجود لأشياء كثيرة، كما يوجد الكلّيّ. فوجه الغلط في ذلك، هو الشّبه بين الكلّيّ وبين عدمه في العموم، أعني: في كونهما يوجدان لأكثر من شيء واحد.

فقد تبيّن من هذا القول [76 ظ] أنّ الشّخص، بما هو شخص، ليس {يشارك شخصًا آخر، إذ كان}[1] يكون كلّيًّا؛ وإنّما تشارك الأشخاص بعضها بعضًا في عدم الكلّيّة. ومن هذه الجهة صحّ أن تكون لها حدود.

وذلك ما أردنا أن نبيّن.

[1] أضاف النّاسخ في الهامش، فوق العبارة التي أوردناها بين قوسين: **أظنّه كذا**.

الباب الثّاني

رسالة في العلم الطّبيعيّ

مقالة لأبي الوليد
على المقالة السّابعة والثّامنة
من *السّماع الطّبيعيّ* لأرسطو

[76 ظ] بسم الله الرّحمان الرّحيم

عونك اللّهمّ يا ربّ

صلّى[1] الله على سيّدنا محمّد وآله وسلّم[2]

مقالة لأبي الوليد على المقالة السّابعة والثّامنة من *السّماع الطّبيعيّ* لأرسطو[3]

قال أبو الوليد بن[4] رشد

-رحمه الله ورضي عنه برحمته-

إنّ الغرض في هذا القول أن نبيّن أنّ ما بيّنه أرسطو في أوّل المقالة السّابعة من أنّ كلّ متحرّك له محرّك، وما بيّنه من ذلك أيضًا في المقالة الثّامنة، مطلوبان إثنان، كلّ واحد منهما استدعى بيانًا خاصًّا به؛ وأنّه ليس ما بيّنه[5] في ذلك في أحد[6] الموضعين فضلاً[7]، وبخاصّة ما تبيّن في أوّل السّابعة. وكذلك ما بيّن أيضًا في السّابعة من أنّ كلّ متحرّك في المكان عن محرّك من خارج ينتهي الأمر في ذلك إلى متحرّك[8] من تلقائه. وما بيّنه من ذلك أيضًا في الثّامنة، ليس أحدهما فضلاً، بل كلّ بيان خاصّ بموضعه[9].

---

[1] في ع. إضافة لحرف العطف: و.

[2] في ع. إضافة لكلمة: **تسليما**.

[3] راجع: المقالة السّابعة – الفقرة الأولى من *جوامع السّماع الطبيعي* لابن رشد، ص 111 إلى ص 115 والمقالة الثّامنة – الفقرة الرّابعة من *جوامع السّماع الطبيعي* لابن رشد، ص 130 إلى ص 133.

[4] في ع.: **ابن**.

[5] في ع.: **يثبته**.

[6] في ع.: **أجد**.

[7] في ع.: **فضل**.

[8] في ع.: **محرك**.

[9] قارن بما أورده أبو الوليد في *جوامع السّماع الطّبيعي*، ص 115، حيث قال: "وقد ظنّ كثير من المفسّرين أنّ المقدار الذي بيّن هاهنا من أمر المتحرّك الأوّل هو المقدار الذي يتبيّن في أوّل الثّامنة. فلذلك ظنّوا أنّ ما تبيّن هاهنا أمره أنّه فضل وتكرير، ونقلوا هذا البيان إلى ذلك الموضع".

فنقول: إنّ أرسطو، لمّا حدّ الطّبيعة في المقالة الثّانية من هذا الكتاب بأنّها مبدأ في الشّيء به يتحرّك ويسكن أوّلاً وبالذّات. واستعمل اسم التّحرّك والسّكون في هذا على أصناف التّغيّرات الأربعة، أعني: النّقلة في المكان، والنّموّ والاضمحلال، والاستحالة، والكون والفساد؛ وكذلك استعمل المبدأ عامًّا لما كان يفسد، أو غير يفسد، أو عقلاً. وكان هذا الحدّ بيّنًا بنفسه هاهنا، وخاصًّا[1] بالأمور الطّبيعيّة، لأنّه من المعلوم بنفسه أنّا نرى الأمور الطّبيعيّة [77 و] تتغيّر من ذاتها، لا من أمر خارج، كالحال في الأمور الصّناعيّة والطّبيعيّة[2]. وكان هذا الحدّ، أمّا في الأمور المتكوّنة، فبيّنٌ بنفسه.

وذلك أنّ الشّيء[3] [المكوّن][4] معلوم[5] [أنّه][6] لا يكوّن ذاته[7]، وكذلك المستحيل معلوم بنفسه[8] [أنّه][9] لا يحيل ذاته. فأمّا الشّيء المنتقل[10] في المكان من ذاته، فإنّه وجده ضربان: ضرب يتحرّك عن[11] مبدإ فيه، يسمّى نفسًا. وهذا بيّن مغايرة المحرّك فيه للمتحرّك.

وهذا المبدأ هو في النّبات والحيوان، وهو في الحيوان أظهر منه في النّبات.

وإن كان قد يعرض في هذا المبدإ شكّ، وهو: هل يحرّك ذاته، فيكون هاهنا محرّك يحرّك ذاته ولا يحرّكه غيره؟

وإنّما لحق هذا الشّكّ من قبَل (أنّه يظنّ)[12] أنّ كلّ محرّك متحرّك. فإذا أنزل هذا لزم أن يكون الأمر في المحرّكين يمرّ إلى غير نهاية، ولا يكون هنالك محرّك أوّل، وذلك مستحيل؛ أو ينتهي الأمر في أمثال المحرّكين المتحرّكين إلى شيء يحرّك ذاته.

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في ع. وردت عبارة: **والطّبيعيّة** بين معقوفين.

[3] كلمة: **الشّيء** ساقطة من ع.

[4] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[5] في الأصل: **المعلوم**، و في ع. كما أثبتناها.

[6] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[7] في ع. وردت عبارة: **أنّ الشّيء المعلوم لا يكوّن ذاته** بين معقوفين.

[8] في ع. إضافة لكلمة: **أنّه**.

[9] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[10] في الأصل: **المتنقّل**، وفي ع. كما أثبتناها.

[11] في ع: **من**.

[12] وردت عبارة: **أنّه يظنّ** مضافة في الهامش.

وإن كان ذلك كذلك، لزم أن يكون تحريك الشّيء غيره بالعرَض[1]. فتكلّف أرسطو لمكان هذا أن يبيّن أنّ كلّ شيء يتحرّك فله محرّك؛ وأنّ المحرّك الأوّل يجب ألاّ[2] يتحرّك.

ولمّا كان أيضًا (هذا المعنى)[3] يلحقه الشّكّ في الأجسام غير المتنفّسة[4]، المنتقلة في المكان، مثل الأسطقسّات الأربعة البسيطة، فحص أيضًا: هل المبادئ التي تتحرّك بها هي ذواتها أم شيء زائد على ذاتها؟

وذلك في أوّل السّابعة، بالفحص الذي يخصّها، فبيّن أنّها مؤلّفة من محرّك ومتحرّك. فوضع[5] في ذلك مقدّمات بيّنة في نفسها:

- إحداها[6]: أنّه إن كان هاهنا شيء يتحرّك من ذاته، فإنّه يسكن من ذاته.

- ثمّ أنزل مقدّمة أخرى: وهي أنّه إن كان هاهنا شيء (يتحرّك بتحرّك غيره، فإنّه)[7] يسكن بسكون غيره.

فيتولّد له من هاتين المقدّمتين: أنّه (إن)[8] كان هاهنا شيء يتحرّك من ذاته، فليس يسكن بسكون غيره.

ولزم عن هذا عكس نقيضه[9]، وهو: إن كان هاهنا شيء يسكن بسكون غيره، فإنّه يتحرّك [77 ظ] عن غيره.

فلمّا صحّت له هذه المقدّمة، وهو أنّ ما يسكن بسكون غيره فهو متحرّك[10] عن غيره، أضاف إليها ما تبيّن في السّادسة من أنّ كلّ متحرّك جسم.

ولمّا وضع هذا، وكان قد تبيّن أنّ كلّ جسم منقسم إلى ما لا[1] ينقسم دائمًا، وضع أيضًا مقدّمة أخرى[2] معروفة بنفسها، وهي: أنّ كلّ جسم إمّا أن يكون متحرّكًا أوّلاً،

---

[1] في ع: **بالغرض**.

[2] في الأصل: **أن لا**، وكذلك في ع. خلافا لعادة المحقّق.

[3] وردت عبارة: **هذا المعنى** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **الغير متنفّسة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **ووضع**.

[6] في الأصل: **أحدها**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] وردت عبارة: **يتحرّك بتحرك غيره، فإنّه** مضافة في الهامش.

[8] وردت كلمة: **إن** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على ذلك.

[9] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[10] في ع.: **يتحرّك**.

أي لا يتحرك من قبل جزء فيه متحرك من ذاته، وإمّا أن يكون يتحرك من قبل جزء أوّل؛ وصحّت له هذه المقدّمة من قبل أنّ كلّ جسم طبيعيّ، قدر كمّيته محدود بالصّغر والكبر، لا يمكن أن يوجد منه جسم في ذلك النّوع أصغر منه ولا أكبر[3] منه.

فلمّا صحّ له أنّ كلّ جسم إمّا أن يكون متحركًا أوّلاً[4]، أي لا يتحرك من قبل جزء منه هو متحرك من ذاته، فهو[5] إمّا (أوّل)[6]، وإمّا فيه[7] متحرك أوّل.

وأضاف إلى هذه المقدّمات مقدّمة أخرى معروفة بنفسها، وهي أنّ كلّ متحرك أوّل، إذا أنزل أنّ جزءًا منه قد سكن، سكن الباقي؛ لأنّه لو تحرك الباقي، لم يكن ما وضع أنّه أوّل أوّلاً[8]، لأنّه كان يتحرك في حال تحركه إنّما يتحرك من قبل جزء منه.

ولمّا صحّت له هذه المقدّمات، أنتج من ذلك أنّ كلّ جسم فهو متحرك عن غيره. وذلك هكذا: كلّ جسم متحرك، فهو إمّا أوّل، وإمّا فيه أوّل؛ وكلّ ما فيه أوّل، أو هو أوّل، فإنّه إذا أنزل جزء من الأوّل ساكنًا، سكن الباقي؛ وكلّ ما هو بهذه الصّفة، فهو يسكن بسكون غيره؛ وكلّ ما يسكن بسكون غيره، فهو متحرّكٌ عن غيره؛ فيلزم عن ذلك ضرورة أنّ كلّ جسم فهو متحرك عن غيره.

وإذا كان ذلك كذلك، فالمتحرك من ذاته هو ضرورة مؤلّف من محرك ليس بجسم، ومن متحرك هو جسم.

ولمّا صحّ له أنّ المتحرك من ذاته، لا من قبَل جسم آخر[9] خارج عنه، هو بهذه الصّفة، أخذ يطلب: هل يلزم في الأجسام المتحرّكة في المكان، أعني: التي يحرك [78 و] بعضها بعضًا، أن يُنتهى[10] إلى متحرك من ذاته؛ أم يمكن أن يمرّ إلى غير نهاية؟

---

[1] حرف النّفي: **لا** ساقط من ع. (انظر أيضا: ع. الهامش عدد 9 من ص 228).

[2] كلمة: **أخرى** ساقطة من ع.

[3] في ع.: **أكثر**.

[4] في الأصل وفي ع.: **أو لا**.

[5] كلمة: **فهو** ساقطة من ع.

[6] وردت كلمة: **أوّل** مضافة في الهامش.

[7] كلمة: **فيه** ساقطة من ع.

[8] في ع.: **أو لا**.

[9] كلمة: **آخر** ساقطة من ع.

[10] في ع.: **تنتهي**.

فوضع أجسامًا متحرّكة في المكان، الأخير منها [يتحرّك][1] بحركة جسم آخر خارجًا[2] عنه، وذلك الثّاني بحركة ثالثة. والثّالث[3] بحركة جسم آخر خارجًا[4] عنه، رابعًا[5].

ثمّ طلب: هل يصحّ في أمثال هذه المحرّكات المتحرّكات أن تمرّ إلى غير نهاية، أم لا يصحّ ذلك فيها؟ فوضع أنّه يجب في أمثال هذه الأجسام المحركة بعضها بعضًا أن تكون موجودة محركة متحرّكة معًا، أعني: بعضها بعضًا؛ أي [أن][6] يكون المحرّك منها موجودًا متحرّكًا في الوقت الذي يتحرّك عنه المتحرّك، لأنّه متى سكن المحرّك منها، سكن المتحرّك؛ وأن يكون بعضها يماسّ بعضًا.

فلمّا أُنزل هذا، لزم أن يأتي منها عظم واحد بالتّماسّ غير متناه، وأن يكونَا[7] يتحركَا[8] معًا.

ولمّا كانت الحركة أعظم من العظم المتحرّك بها، وكان العظم الواحد المتحرّك هذه الحركة، المؤلّف من أعظام غير متناهية، غير متناه؛ لزم أن تكون الحركة التي يتحرّكها غير متناهية. فإذا أنزل هذا العظم غير المتناهي[9] متحرّكًا وقتًا ما، لزم أن تكون حركته غير متناهية في زمن متناه. وذلك محالٌ، على ما تبيّن في السّادسة. فوجب أن تكون أمثال هذه الأجسام المحرّكة المتحرّكة ترتقي إلى جسم محرّك[10] من ذاته.

ولمّا كان قد تبرهن أنّ كلّ متحرّك يتحرّك عن محرّك بالبرهان المتقدّم، وجب أن يكون المتحرّك الأوّل مولّدًا[11] من محرّك ليس بجسم ومن محرّك[12] هو جسمٌ؛

---

[1] وردت هذه الإضافة في ع.

[2] في الأصل وفي ع.: **خارج**.

[3] في الأصل: **الثّالثة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل وفي ع.: **خارج**.

[5] في الأصل وفي ع.: **رابع**

[6] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[7] في الأصل وفي ع.: **يكون**.

[8] في الأصل وفي ع.: **يتحرك**.

[9] في الأصل: **الغير متناه**، وفي ع.: **غير المتناه**.

[10] في ع.: **متحرك**.

[11] في ع.: **مؤلّفا**.

[12] في ع.: **متحرك**.

لأنّه متى أنزلنا [أنّ][1] المحرّك له جسمًا، لزم أن يكون الجسم الذي فرض أوّلاً متحرّكًا من ذاته، أي بمبدإ فيه، لا من خارج.

فلمّا صحّ له أنّ الحركة في المكان يجب أن ترتقي في المكان إلى متحرّك بمبدإ فيه ليس[2] جسمًا، شرع في أوّل الثّامنة يفحص عن هذه الحركة الأولى التي[3] يتحرّكها المتحرّك الأوّل عن المحرّك الأوّل: [78 ظ] هل يمكن فيها أن تكون حادثة أم لا؟

ولمّا كان قد قيل في حدّ الحركة إنّها كمال المتحرّك، وجب أن تكون هذه الحركة الأولى هي كمال لمتحرّك[4] أوّل ومحرّك أوّل، ليس قبل هذا المحرّك محرّك آخر، ولا قبل هذا المتحرّك متحرّك آخر.

ولمّا كان هذا هكذا، وجب أن يكون المتحرّك بهذه الحركة أزليًّا، لأنّه إن كان كائنًا، كان[5] قبل الحركة الأولى حركة، لأنّ الكون حركة أو تابع لحركة؛ فيلزم المحال، وهو: أنّ ما فرض من أنّ هذه الحركة <أوّلى ألاّ تكون أوّلاً>[6].

فلمّا صحّ له أنّ المتحرّك بالحركة الأولى أزليّ، طلب: هل يمكن، في مثل هذا المتحرّك بالحركة الأولى، أن يتحرّك حينا ويسكن حينًا؟

ولمّا كان كلّ متحرّك بعد السّكون، فقبله حركة هي التي أوْجبت له أن يكون متحرّكًا في وقت ابتداء الحركة، بعد أن كان ساكنًا. ولذلك ليس يمكن أن توجد حركة حادثة ليس قبلها حركة، إذ كلّ حركة إنّما تحدث عن محرك ومتحرّك[7].

وإذا كان ذلك كذلك، فمتى أنزل هذا المتحرّك الأزليّ متحرّكًا بعد سكون، لزم ألاّ يكون متحرّكًا أوّلاً ولا حركته حركة أولى، ولا محرّكه محرّك أوّل؛ وذلك كلّه خلاف ما وضع. ومتى أنزلت حركة حادثة من غير أن تتقدّمها[8] حركة، لزم أن توجد حركة من غير محرّك حادث التّحريك. وإذا أنزل محرّك حادث التّحريك، لزم أن تكون قبله حركة

---

[1] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] في ع. إضافة لكلمة: **فيه**.

[3] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **المتحرك**.

[5] في الأصل وفي ع.: **كان**.

[6] في ع. وردت عبارة: **أولى لا تكون أولى** عوضا عن عبارة: **أوّلى ألاّ تكون أوّلا**.

[7] عبارة: **ومتحرك** ساقطة من ع.

[8] في الأصل: **يتقدّمها**، وفي ع. كما أثبتناها.

توجب (أن يكون)[1] المتحرّك الأزليّ بالحركة الأولى و[2]عن المحرّك الأوّل الأزليّ التّحريك، ولا بدّ.

وإنزال المتكلّمين من أهل ملّتنا، أنّ المحرّك بإرادة يمكن فيه[3] أن يحرك حركة أولى ليس قبلها حركة، لا في ذاته، ولا في المتحرّك عنه، إنزالٌ مستحيلٌ؛ فإنّه سيبيّن من أمْر المتحرك من ذاته بعد السّكون، أنّ ليس يتحرّك بعد السّكون إلاّ وقد تقدّمت حركة أخرى، إمّا في جسمه، وإمّا في نفسه.

وينبغي أن تعلم أنّ الذي سلكناه في إثبات أزليّة الحركة هي طريقة أرسطو في أوّل [79 و] المقالة الثّامنة (لا الطّريقة التي فهمها عنه يوحنّا النّحويّ، وهي بعينها الطّريقة التي فهمها عنه أبو نصر في كتابه في *الموجودات المتغيّرة*، ولذلك تشعّب عليه الفحص في ذلك الكتاب في إثبات[4] حركة أزليّة.

وذلك أنّه فهم عن أرسطو في أوّل المقالة الثّامنة)[5] أنّه إنّما سلك في بيان ذلك [من حيث][6] أنّ [أيّة][7] حركة تتقدّمها[8] القوّة على تلك الحركة بالزّمان[9]. وذلك أنّ ذلك الشّيء القويّ، إن فرض متحركًا بحركة حادثة، لزم أن تتقدّمه[10] قوّة على تلك الحركة.

وبالجملة، فلا يمكن أن نضع حركة ابتدأت إلاّ وقبلها حركة. وهذا لازم ضرورة عن وضع حركة أزليّة؛ لا أنّ ذلك (أمر)[1] لازم من طبيعة الحركة، بل ذلك أمر عارض

---

[1] وردت عبارة: **أن يكون** مضافة في الهامش.

[2] ورد حرف العطف: و بين قوسين في ع.

[3] كلمة: **فيه** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **إثباته**.

[5] وردت عبارة: **لا الطّريقة التي فهمها عنه يوحنّا النّحويّ، وهي بعينها الطّريقة التي فهمها عنه أبو نصر في كتابه في *الموجودات المتغيّرة*، ولذلك تشعّب عليه الفحص في ذلك الكتاب في إثبات حركة أزليّة. وذلك أنّه فهم عن أرسطو في أوّل المقالة الثّامنة** مضافة في الهامش.

[6] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[7] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[8] في الأصل: **تتقدّم**.

[9] في الأصل: **أنّ حركة تتقدّم القوّة على تلك الحركة بالزّمان**، وفي ع. وردت عبارة: **أنّ القوّة على الحركة تتقدّم الحركة بالزّمان** عوضا عن عبارة: **أنّ [أيّة] حركة تتقدّمها القوّة على تلك الحركة بالزّمان**.

[10] في الأصل: **يتقدّمه**، وفي ع. كما أثبتناها.

لها من قبل، أنّ هاهنا حركة أزليّة. وذلك أنّا لو أنزلنا (أنّ)[2] هذا للحركة بالذّات، للزم أن توجد محرّكات بعضها من بعض، من غير أن يكون لها مبدأ؛ كما يقول أرسطو في الثّالثة: إنّه لو كان قبل الحركة الحادثة حركة، أعني[3] كان يكون حدوثها تابعًا لحركة أخرى بالذّات، وتلك الأخرى تابعة لحركة أخرى، حتّى يمرّ الأمر إلى غير نهاية؛ للزم ألاّ توجد الحركة الأخيرة إلاّ بعد انْقضاء حركات لا نهاية لها. وإذا لم يوجد الأوّل، لم يوجد الأخير البتّة.

وهذا هو الذي ظنّه أفلاطون ومَن تبعه من القائلين بقوله؛ فظنّوا أنّه غير ممكن أن تكون كلّ حركة قبلها حركة.

وما ظنّوه من ذلك صحيحٌ، إذا وُضِع بالذّات، وكاذبٌ إذا وُضِع ذلك بالعرَض؛ <كما يظهر ذلك من وضع حركة أزليّة>[4]، كما تبيّن في أوّل هذه المقالة التي ذكرناها.

ولمّا أُخِذ هاهنا ما بالعرَض على أنّه بالذّات، عرضت في هذه المسألة شكوك وحيرة، عسر الانفصال عنها بين الخصوم. وذلك أنّ مَن سلّم وجود محرّك[5] أزليّ، لزم أن تكون حركته أزليّة.

ومَن أنزل أنّ هاهنا حركة أزليّة، لزمه أن تكون هاهنا حركات لا أوّل لها. فإذا أنزل هذا بالعرَض، انحلّت الشّكوك.

ولذلك اضطرّ أبو نصر في كتابه في *الموجودات المتغيّرة* أن يفحص عن جميع الأنواع التي توجد فيها حركة بعد حركة، ليبيّن الجائز منها من المستحيل، فتشعّب عليه الكلام؛ لأنّه ظنّ أنّ أرسطو إنّما يحدّد الحركة في أوّل الثّامنة، [79 ظ] ليبيّن أنّ القوّة على الحركة متقدّمة على الحركة بالزّمان.

وهذا ظاهرٌ من أمر كلّ حادث، سواء كان الحادث حركة أو متحرّكًا.

ولذلك [لمّا] ظنّ يوحنّى[6] النّحويّ أنّ هذه الطّريقة هي طريقة أرسطو في إثبات أنّ هاهنا حركة أزليّة، عانده بحركة الأربع الأسطقسّات من ذاتها. وذلك أنّه يظهر

---

[1] وردت كلمة: أمر مضافة في الهامش.

[2] وردت كلمة: أنّ مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **أغنى**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] عبارة: **كما يظهر ذلك من وضع حركة أزليّة** ساقطة من ع.

[5] في ع.: **متحرّك**.

[6] في ع.: **يوحنّا**.

من حركات هذه الأسطقسّات في المكان أنّه ليس تتقدّمها[1] القوّة، إلاّ إذا فُسّرت على أنّها[2] لا تتحرّك.

ولمّا (سلّم)[3] أبو نصر أنّ هذه الطّريقة (هي الطّريقة)[4] التي ظنّها يوحنّى[5] بأرسطو في إثبات أنّ هاهنا حركة أزليّة، عانده بأنّ القوّة التي تتقدّم هذه الحركة هي القوّة التي توجد في الجسم الذي تتكوّن منه هذه الأجسام.

وأرسطو إنّما أتى بحدّ الحركة ليبيّن منه أنّ كلّ حركة في متحرّك. وهذا لازمٌ خاصٌ بحدّ الحركة. وأمّا ما ظنّه القوم، فليس بلازم خاصّ من حدّ الحركة، لأنّ القوّة تتقدّم الحركة وتتقدّم المتحرّك.

وإذ قد تبيّن هذا، فلْنرجع إلى النّظام الذي سلكه في هذه المقالة.

فنقول: إنّه لمّا انتهى بالبرهان الذي ذكرناه إلى وجود حركة أزليّة <ومحرّك أزليّ>[6] من قبَل وجوب وضع حركة أولى للمتحرّكات في المكان، بيّن ذلك أيضًا من قبَل الزّمان؛ وبيانه في ذلك لائحٌ.

ثمّ أتى بالشّكوك الواردة على وضعه من أنّه يمكن أن يوضع شيء يتحرّك بحركة محدثة، من غير أن تتقدّمه[7] حركة، وهو ما يظهر هنا من أمر الحيوانات. فإنّه يظنّ من أمرها أنّها تتحرّك[8] بعد سكون تامّ، وأنّه لا تتقدّم[9] حركتها في المكان حركة.

ولمّا صار إلى هذا الموضع، رأى أنّ الأفضل في بيان هذا المطلوب أن يفحص عن كيفيّة جميع الموجودات في الحركة والسّكون؛ فبيّن أنّه ليس يمكن أن تكون كلّها

---

[1] في الأصل وفي ع.: **يتقدّمها**.

[2] في الأصل: **أن**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] وردت كلمة: **سلّم** مضافة في الهامش.

[4] وردت عبارة: **هي الطّريقة** مضافة في الهامش.

[5] في ع.: **يوحنّا**، وإضافة لكلمة: **النّحوي**.

[6] عبارة: **ومحرّك أزليّ** ساقطة من ع.

[7] في الأصل: **يتقدّمه**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في الأصل كلمة: **تتحرك** ليست منقوطة بأكملها، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في الأصل: **يتقدّم**، وفي ع. كما أثبتناها.

متحرّكة، ولا كلّها ساكنة، ولا تنقسم إلى قسمين فقط، حتّى يكون بعضها متحرّكًا[1] أبدًا وبعضها ساكنًا[2] [80 و] أبدًا[3]، بدليل أنّه قد نرى أشياء منها تتحرّك حينًا وتسكن حينًا.

فبقي الطّلب: هل كلّها بهذه الصّفة، أعني: تتحرّك[4] حينا وتسكن حينًا، أم فيها ما يتحرّك حينًا ويسكن حينًا، وفيها ما يتحرّك دائمًا ويسكن دائمًا؟

ولمّا قصد الفحص عن هذا الجنس، أخذ يتقصّى كيف الأمر في حركة الثّقيل والخفيف. وذلك أنّه قد كان تبيّن في أوّل السّابعة أنّه ليس يوجد متحرّك من ذاته، أي على أن يكون المحرّك منه هو المتحرّك نفسه.

وكان أيضًا في حركة الثّقيل والخفيف شكّ: هل هما أولى أن ينسبا إلى المتحرّكات من محرّكات من خارج، أم هما أولى أن ينسبا إلى المتحرّكات من تلقائها بمبادئ فيها، كالحال في الحيوان؟

وكان التّشكيك فيهما ضروريًّا ليترقّى[5] من ذلك كيف الأمر في المتحرّك الأوّل بذاته: هل هو[6] من جنس المتحرّكات بالطّبع، أعني: بمنزلة الخفيف والثّقيل، أم هو من جنس المتحرّكات بذواتها من ذوات الأنفس؟

فابتدأ يفحص عن هذا المعنى من أمر الثّقيل والخفيف، فبيّن من أمرهما أنّهما أحقّ أن ينسبا إلى المتحرّكات التي تتحرّك عن أشياء من خارج من أن ينْسبا إلى المتحرّكات من ذواتها. فانحلّ له الشّكّ المتقدّم في هذيْن، وصحّ أنّهما يتحرّكان عن الغير، وأنّه لا يمكن أن يكون المتحرّك الأوّل من طبيعة هذيْن.

ولمّا لم يفْهم قوْم من المفسّرين هذا الغرض، ظنّوا أنّ ما تبيّن هاهنا من أمر الثّقيل والخفيف، وهو أنّهما يتحرّكان عن محرّك هو غيرهما، كافيًا[7]، على ما تبيّن في أوّل السّابعة.

---

[1] في الأصل وفي ع.: **متحرّكة**.

[2] في الأصل وفي ع.: **ساكنة**.

[3] في ع.: **أبدأ**.

[4] في الأصل: **يتحرك**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **لنترقّي**.

[6] في الأصل: **هي**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

وهنالك إنّما يظهر فيهما، من حيث هما متحرّكان من ذاتيهما. وعلى ذلك انبنى البرهان المتقدّم في أمر الحركة الأزليّة والمحرّك الأزليّ.

وهنا إنّما نظر[1] فيهما من حيث هما متحرّكان [لا][2] بالذّات، وهو كونهما عن محرّك من خارج؛ وأنّ كونهما متحرّكين من ذاتيهما [80 ظ] هو لهما بالعرَض. وأنّ الذي لهما بالذّات، أن يتحركا عمّا[3] من خارج. وأنّه لمكان هذا، ليس يمكن أن يوضع المتحرّك الأوّل متحركًا بمبدإ فيه طبيعيّ، شبه المبادئ التي في هذه، لأنّ هذه يظهر من أمرها، كما بيّنه أرسطو، أنّها لا تتحرّك من ذواتها، إذا تكوّنت في أماكنها الطّبيعيّة؛ وأنّها إذا تكوّنت في مواضع خارجة، فإنّه كلّما حصل منها جزء من الصّورة، حصل لها جزء من المكان؛ حتّى إذا تمّ كونها حصلت في أماكنها الطّبيعيّة، إلاّ أن يكون هنالك عائق يعوقها. ولكن إذا زال، تحرّكت إلى أماكنها؛ فحركتها، في هذه الحال، بذواتها هو بالعرَض؛ لأنّ الماسك لها عن الحركة هو أمرٌ عارضٌ.

ولمّا تبيّن له أنّ هذا، أعني: الثّقيل والخفيف، إنّما هو متحرّك من ذاته بطريق العرَض، صحّ له أنّه متحرّك بذاته عن محرّك من خارج. وأيضًا لو كان له أن يتحرّك من ذاته، لكان له أن يسكن من ذاته، كالحال في المتحرّكات التي هاهنا من تلقائها، وهي ذوات النّفوس.

فلمّا صحّ له أنّ الأجسام المحرّكة المتحرّكة بعضها قد يمكن أن [لا][4] ينتهي إلى مثل هذا المتحرّك من ذاته، بحسب البرهان الذي كتب في أوّل السّابعة، وهو أنّه إذا لم تنته [أمثال هذه المتحرّكات المحرّكات][5] إلى متحرّك من تلقائه، ووجد عظم غير متناه، متحرّك حركة غير متناهية في زمان متناه؛ مثال ذلك أنّ السّفينة قد يحرّكها الموج، والموج والرّيح؛ والرّيح متحرّكة من ذاتها بالعرَض، وعمّا من خارج بالذّات. فتكون أمثال هذه المتحرّكات المحرّكات ترتقي إلى محرّك من جنْس الثّقيل والخفيف.

---

[1] في ع.: **يظهر**.

[2] لم يرد في ع. حرف النّفي **لا**.

[3] في الأصل وفي ع.: **عن ما**.

[4] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[5] لم ترد هذه الإضافة في ع.

وأيضًا قد يمكن أن نضع أنّ الأخير كونه أوّل. وعندما (يتكوّن)[1] ذلك الأخير بحركة من ذاته، ويفسد[2] المحرّك الذي قبله، أعني: الأوّل. وننزل[3] ثالثًا حاله من الثّاني، مثل حال الثّاني من المتكوّن الأخير، ويمرّ ذلك إلى غير[4] نهاية، مثل تكوّن [81 و] الإنسان عن إنسان.

فأمثال هذه المتحرّكات، يظنّ بها أنّها <لا>[5] ترتقي إلى محرّك أوّل؛ فاحتاج ألاّ يكتفي، في ارتقاء المتحرّكات في المكان إلى متحرّك من تلقائه، بالبرهان الذي كتبه في السّابعة.

فسلك في ذلك طريقًا من البرهان غير الطّريق التي سلكها في السّابعة، وهو أنّه إذا فرض أمثال هذه المحرّكات المتحرّكات بعضها بعضًا ليست توجد معًا عند تحريك بعضها بعضًا، أنّه إذا أنزلت غير متناهية، وأنزلت هكذا بالذّات، أي (من)[6] غير أن يعرض لها ذلك عن محرّك أزليّ من تلقائه. لكن إذا فُرض [لا] أخير[7]، لم يكن هنالك محرّك أوّل؛ وإذا لم يكن هنالك أوّل لم يكن أخير. وذلك أنّ ما لا أوّل له لا أخير له. ولو وُجد أخير في مثل هذه، لمَا وجد حتّى ينقضي ما لا نهاية له، وذلك مستحيلٌ.

فلمّا تبيّن له أنّ جميع المتحرّكات يجب أن ترتقي إلى متحرّك من تلقائه؛ ولمّا كان السّبب في سكون المتحرّكات من تلقائها حينا وحركتها حينًا، أنّ ذلك شيء تابع لحركات تتولّد فيها[8]، إمّا في أجسامها، وإمّا في نفوسها؛ وكان المحرّك الأوّل للجميع قد تبيّن من أمره أنّه غير متحرّك؛ وكان المتحرّك الأوّل، لكون الحركة الصّادرة عنه أزليّة؛ وجب أن يكون المتحرّك الأوّل من تلقائه، المؤلّف من محرّك ومتحرّك، ليس متغيّرًا، لا من قبَل عظمه، ولا من قبَل نفسه.

---

[1] في المتن: **يتحرك**، وفي الهامش كما أثبتناها، وفي ع.: **تكون**.

[2] في الأصل كلمة: **يفسد** غير منقوطة، وفي ع. وردت كلمة: **فسد** عوضا عن عبارة: **ويفسد**.

[3] كلمة : **ننزل** غير منقوطة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] مطموسة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] حرف النّفي **لا** ساقط من ع.

[6] وردت كلمة: **من** مضافة في الهامش.

[7] في ع.: **الآخر**.

[8] في ع.: **عنها**.

ولمّا كان سبب تغيّر أعظام المتحرّكات من تلقائها التي هاهنا، أمّا أجسامها[1]، فمن قبَل أنّها مركّبة من صورة.

وأمّا القوى المحرّكة التي فيها، فإنّما وُجدت لها الحركة بالعرَض، إذ[2] لم تكن أجسامًا من قبَل أنّها قائمة في أجسام ليس يمكن لها وجود دونها، وجب أن يكون المتحرّك الأوّل بسيطًا؛ لأنّه إن كان المركّب يقبل التّغيّر، فواجب، بحسب عكس النّقيض، أن يكون ما لا يقبل التّغيّر بسيطًا.

ولذلك ما يقول إبقراط إنّه[3] لو كان الإنسان[4] شيئًا واحدًا، [81 ظ] لما كان يألم.

ولمّا كان المحرّك الأوّل قد ظهر من أمره أنّه <لا يقبل التّغيّر، لا بالذّات ولا بالعرَض؛ وظهر من أمره أنّه ليس بجسم؛ صحّ أيضًا من أمره>[5] أنّه غير قائم بالمتحرّك [الأوّل][6] عنه، لأنّه لو كان قائمًا بالمتحرّك الأوّل عنه، كالحال في أنفس الحيوان هاهنا، لما كان المتحرّك الأوّل عنه بسيطًا، ولا كان هو أوّل محرّك؛ فلزم ولا بدّ، أن يكون المحرّك الأوّل والمتحرّك الأوّل بسيطين.

وإذا أنزلنا أنّ هاهنا محرّكًا ومتحرّكًا بهذه الصّفة، لم يكف في بيان: أنّ كلّ متحرّك فإنّما يتحرّك عن محرّك، هو غير[7] البراهين المتقدّمة. وذلك أنّ تلك البراهين إنّما صدقت[8] على المتحرّكات المركّبة، وعلى المتحرّكات التي قوامها في موضوع.

وذلك بيّنٌ ممّا كتب في أوّل السّابعة، لأنّ الشّكّ إنّما كان في الأسطقسّات. وبيّنٌ أيضًا ممّا كتب في الثّامنة، قبل الانتهاء إلى هذا الموضع، من أنّ الثّقيل والخفيف إنّما يتحرّكان عن محرّك من خارج، وأنّ ذوات الأنفس، الأمر فيها بيّنٌ. ثمّ أنزل عن هذا الاستقراء أنّ كلّ متحرّك له محرّك، من غير أن يعتبر في ذلك المتحرّك البسيط.

---

1 في الأصل وفي ع.: **أجسادها**.

2 في ع.: **إذ**.

3 كلمة: **إنّه** ساقطة من ع.

4 في الأصل غير مقروءة، وفي ع. كما أثبتناها.

5 عبارة: **لا يقبل التّغيّر، لا بالذّات ولا بالعرَض. وظهر من أمره أنّه ليس بجسم، صحّ أيضًا من أمره** ساقطة من ع.

6 لم ترد هذه الإضافة في ع.

7 في ع.: **غيره**.

8 في ع.: **قدّمت**.

فلمّا كان هذا كلّه، عاد أرسطو من رأس [المطلب][1]، فاحتاج أن يبيّن أنّه لا يوجد جسم لا بسيط ولا مركّب يكون المتحرّك (منه)[2] هو المحرّك نفسه، فقال: إنّ المتحرّك الأوّل يلزم ضرورة فيه، إمّا أن يتحرّك عن ساكن، وإمّا أن يتحرّك من ذاته، أي [أن][3] يكون المحرّك فيه هو المتحرّك.

قال: وذلك أنّه إن وضع أحد أنّ هاهنا أوّلاً، فهو أولى[4] أن يكون متحرّكًا من نفسه من أن يكون متحرّكًا من غيره؛ لأنّ المتحرّك من ذاته، إن كان موجودًا، أولى بالأزليّة.

فابتدأ يفْحص: هل يمكن أن يوجد جسم من الأجسام، بسيطًا كان أو مركّبًا، يكون المحرّك فيه هو المتحرّك؟ فألزم عن هذا الوضع [82 و] جميع المحالات التي ذكرها في هذه المقالة، وهي كلّها يلزم فيها أن يكون المحرّك غير المتحرّك.

ولمّا لم يكن في البراهين التي تقدّمت كفاية فيما وضع هاهنا من أنّ المتحرّك (الأوّل)[5] جسم بسيط؛ وذلك أنّ البرهان الذي قيل في أوّل السّابعة إنّما كان مبنيًّا[6] على أجسام مركّبة من صورة ومادّة، والبرهان الذي تقدّم قبل، إنّما كان مبناه على الاستقراء الحاصل عن الأجسام المحسوسة التي هاهنا المتحرّكة، ذوات النّفوس، والثّقيلة، والخفيفة؛ ولم يكن [قد][7] تبيّن بعد[8] أنّ هاهنا جسمًا بسيطًا غير مركّب.

فلهذا ابتدأ هاهنا من رأس المطلب بهذا[9] المطلب[1]، فبيّن بقول كلّي إنّه ليس يمكن أن يحرّك شيء ذاته، لأنّه يكون المحرّك محرّكًا من جهة ما هو متحرّكٌ وموجودٌ، لا[2] من حيث هو معدومٌ.

---

[1] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[2] وردت كلمة: **منه** مضافة في الهامش.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] في الأصل: **أوّلا**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] وردت كلمة: **أوّل** مضافة في الهامش.

[6] في ع.: **مبناه.**

[7] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[8] في ع. وردت عبارة: **بعد تبيّن** عوضا عن عبارة:**تبيّن بعد.**

[9] في الأصل وفي ع.: **هذا.**

ولمّا تمّ تصحيح هذه المقدّمة وإبطال[3] نقيضها على جميع الأنحاء التي يمكن فيها أن تتصوّر أنّ شيئًا محرّكًا ذاته، ابتدأ فقال: إنّ المتحرّك الأوّل لا يخلو من[4] أحد أمرين: إمّا[5] أن يكون متحرّكًا عمّا لا يتحرّك، أو يكون هو [متحرّك][6] يحرّك[7] نفسه.

قال: وذلك أنّه إن كان هاهنا شيء يحرّك ذاته، فهو أولى أن يكون متحرّكًا أوّلاً من الذي هو متحرّك عن غيره.

ولمّا وضع هذا، وضع أنّ المتحرّك جسم، على ما تبيّن في السّادسة، سواء كان بسيطًا أو مركّبًا.

ثمّ أنزل أنّه إن كان هذا الجسم يحرّك ذاته، فإمّا أن يكون الكلّ منه يحرّك ذاته، وذلك مستحيل، لأنّه يكون المحرّك هو نفس[8] المتحرّك؛ وإمّا أن يكون جزء منه يحرّك جزءًا، وهذه الأجزاء التي يحرّك بعضها بعضًا لا يخلو أن يحرّك بعضها بعضًا حركة مستقيمة أو دورًا. وإن كانت مستقيمة، فلا يخلو أن تكون متناهية أو غير متناهية. فإن كانت غير[9] متناهية، لزم أن توجد في [82 ظ] العظم المتناهي أعظام بالفعل غير متناهية، ولم يكن ذلك متحرّكًا أوّلاً. وأيضًا إذا لم يوجد الأوّل، لم يوجد الأخير. وإن كانت متحرّكة دورًا، عاد المحال الأوّل، وهو أن يكون المتحرّك من غيره محرّكًا ذاته، حوأن يكون المتقدّم متأخّرًا.

---

[1] في الأصل وردت عبارة: **بهذا المطلب** في المتن، وفي ع. وردت هذه العبارة بين معقوفين إشارة من المحقّق إلى كونها مضافة في الهامش.

[2] في ع.: أو.

[3] في ع.: **أبطال**.

[4] في الأصل وفي ع.: **عن**.

[5] في ع.: **أمّا**.

[6] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[7] في ع.: **محرّك**.

[8] في ع.: **نفسه**.

[9] كلمة: **غير** ساقطة من ع.

وإذا امتنع على هذا المتحرّك من تلقائه البسيط غير المركّب أن يكون يحرّك ذاته>[1] بكلّيتها بنفسه، أو يحرّك[2] ذاته من قبَل أجزائه، لأنّه يلزم في ذلك من المُحال ما لزم في استحالة أن يحرّك ذاته بجملتها[3] من قبَل ذاته، لا من قبَل أجزائه؛ فقد استحال أن يوجد (هاهنا)[4] جسمٌ أصلاً يحرّك ذاته، بسيطًا وضعناه أو مركّبًا.

وتمّ له هذا البرهان العامّ، أعني أنّ كلّ حركة ترتقي إلى متحرّك من تلقائه؛ وأنّ كلّ متحرّك من تلقائه، فهو مؤلّف من محرّك <لا يتحرّك>[5] ليس بجسم، ومن متحرّك عنه يتحرّك.

ولمّا كان من الظّاهر بنفْسه أنّ هاهنا متحرّكات كثيرة من تلقائها تتحرّك تارة وتسكن أخرى، وتوجد تارة وتعدم أخرى؛ وبعضها أسباب لبعض؛ ظهر من أمر هذه المتحرّكات من تلقائها أنّ المحرّكات التي[6] فيها، إذ كانت ليست[7] بأجسام، أنّها متحرّكة بالعرض لكونها توجد تارة <وتعدم تارة>[8]، وتسكن تارة وتتحرّك تارة.

ولمّا كانت هذه المتحرّكات من تلقائها بالعرَض، لأنّ محرّكات أخر تتقدّم عليها، وجب أن يرتقي[9] كلّ واحد من هذه إلى متحرّك من تلقائه بالذّات؛ إمّا واحد، وإمّا أكثر من واحد.

ولمّا كان يظهر من أمر هذه المتحرّكات أنّها سرمديّة بالنّوع، وأنّ تلك لها بالعرَض من قبَل أنّه ليس لها أوّل هو مبدأ حركتها، وجب أن تكون هذه السّرمديّة إنّما استفادتها من قبَل متحرّك من تلقائه ليس بمتغيّر بالعرَض بضرب من ضروب التّغيّرات الأربعة؛ فيكون هذا ولا بدّ، هو المتحرّك من تلقائه بالذّات، وهو الذي لا تتقدّمه حركة

---

[1] عبارة: **وأن يكون المتقدّم متأخّرًا. وإذا امتنع على هذا المتحرّك من تلقائه البسيط غير المركّب أن يكون يحرك ذاته** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت عبارة: **محرك من** عوضا عن كلمة: **يحرّك**.

[3] في الأصل وفي ع.: **بجملته**.

[4] وردت كلمة: **هاهنا** مضافة في الهامش.

[5] عبارة: **لا يتحرك** ساقطة من ع.

[6] في الأصل: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل: **ليس**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] عبارة: **وتعدم تارة** ساقطة من ع.

[9] في ع.: **يترقّي**.

أصلاً، ولا محرّك، ولا متحرّك. وهذا يمكن أن يكون واحدًا، وأن يكون كثيرًا. وإن كان كثيرًا، فيمكن [83 و] أن يكونوا متناهين، وغير متناهين. لكن كونه واحدًا يظهر أنّه الضّروريّ في وجود هذه المتحرّكات التي لدينا سرمدًا.

وإن وُجد منه أكثر من واحد، فلمكان الأفضل، لا لمكان الضّروريّ. وإن وُجد أكثر من واحد، فالأفضل أن تكون متناهية لا غير متناهية؛ لأنّ المتناهي[1] يلزم عنه ما يلزم عن[2] غير المتناهي[3]، والطّبيعة لا تفعل باطلاً.

ولمّا انتهى إلى هذا المعنى من أمر المتحرّكات من تلقائها، وكان فحصه عن جميع أنواع الأشياء المتحرّكة والسّاكنة؛ تبيّن له، من قبَل هذا البرهان، أنّ بعض الأشياء تتحرّك حينًا (وتسكن حينًا)[4]، وأنّ بعضها تتحرّك دائمًا وتسكن دائمًا، وهي التي عليها تتحرّك المتحرّكات دائمًا.

وذلك أنّ كلّ متحرّك فلا بدّ له من ساكن يتحرّك عليه؛ وأنّ هذه المتحرّكات حينًا والسّاكنات حينًا، إذا كانت بهذه الصّفة من قبَل المتحرّك الأوّل من تلقائه بالذّات، لأنّه ليس واجبًا أن يتحرّك كلّ واحد منها دائمًا، لأنّه يقرب منها تارة فيحرّكها، ويبعد منها تارة فلا يحرّكها. ولذلك قيل في هذا المتحرّك من تلقائه إنّه ليس بواجب أن يحرّك، كان متحرّكًا من ذاته بالذّات أو بالعرَض.

فصحّ له من وجود المتحرّكات التي هاهنا سرمدًا، وجود متحرّك من تلقائه أزليّ، ليس يتحرّك المحرّك الذي فيه لا بالذّات ولا بالعرَض؛ وأنّ المتحرّك عنه لا بدّ أزليّ، والمركّب ليس بأزليّ؛ وأنّ المحرّك الذي فيه ليس قوامه بالمتحرّك عنه، لأنّه لو[5] كان ذلك كذلك، لكان متحرّكًا بالعرض، ولم يكن أوّل المتحرّكات من تلقائها. فصحّ له من هذه الجهة وجود حركة أزليّة من قبَل وجوب متحرّك من تلقائه.

[1] في ع.: **التناهي**.
[2] في الأصل: **عن**، وفي ع. كما أثبتناها.
[3] في ع.: **التناهي**.
[4] وردت عبارة: **وتسكن حينا** مضافة في الهامش.
[5] في ع.: **إن**.

فالبرهان الأوّل هو[1] برهان دليل، أعني: الذي تبيّن في أوّل الثّامنة. وذلك أنّه تبيّن هنالك أنّ هاهنا محرّكًا[2] أزليًّا[3] من قبَل أنّ هاهنا كرة أزليّة، وتبيّن أنّها أزليّة من كونها أولى[4].

وهذا البرهان الذي تبيّن هاهنا هو برهان سبب. وذلك أنّه تبيّن منه وجود حركة [83 ظ] أزليّة من قبَل وجود متحرّك من تلقائه أزليّ.

فالأوّل هو، مثل ما بيّن، أنّ شكل القمر كريّ[5] من قبَل تزيّد[6] نوره بشكل هلاليّ. والثّاني، مثل ما بيّن، أنّه[7] من قبَل أنّ شكله كريّ، كان نموّ نوره بشكل هلاليّ. ولا شكّ أنّ هذا البرهان أفضل من الأوّل.

<فلهذا ما أتى أرسطو على أزليّة الحركة بهذا البرهان الثّاني بعد الأوّل، وأيضًا ليوقف منه على أسباب أصناف الموجودات في الحركة والسّكون، وهو كان مقصده الأوّل. وغير ذلك ممّا تبيّن فيه يجري مجرى الفوائد>[8].

ولمّا تبيّن له هذا المطلوب الشّريف بهذا البرهان الشّريف، أخذ يطلب أيّة[9] حركة هي هذه الحركة.

ولمّا كان ظاهرًا أنّ المتحرّك من تلقائه إنّما يكون في الحركة في المكان، وهي الحركة التي تُسمّى نقلة، تبيّن له أنّ هذه الحركة هي حركة نقليّة. ولمّا كانت حركة النّقلة إمّا مستقيمة وإمّا مستديرة؛ وكان قد تبيّن من أمر المستقيمة[10] أنّها متناهية لكونها من ضدّ

---

[1] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[2] في الأصل: **محرك**، والكلمة ساقطة من ع.

[3] في الأصل: **أزليّ**.

[4] في الأصل: **أوّل**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **كرويّ**.

[6] في الأصل غير مقروءة، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل وفي ع.: **أنّ**.

[8] عبارة: **فلهذا ما أتى أرسطو على أزليّة الحركة بهذا البرهان الثّاني بعد الأوّل، وأيضًا ليوقف منه على أسباب أصناف الموجودات في الحركة والسّكون، وهو كان مقصده الأوّل. وغير ذلك ممّا تبيّن فيه يجري مجرى الفوائد** ساقطة من ع.

[9] في الأصل وفي ع.: **أيّ**.

[10] وردت كلمة: **مستقيمة** مضافة في الهامش لتصحيح كلمة: **المستديرة** الواردة في الصّلب.

إلى ضدّ، تبيّن له أنّ هذه يجب أن تكون مستديرة وواحدة، متّصلة لا متشافعة ولا متتالية، ولا حركة على خطّ مستقيم متكرّرة.

ولمّا تبيّن له هذا، أخذ يبيّن أيضًا بالاستقراء أنّ هذه الحركة ترتقي إليها سائر أنواع الحركات، وأنّها المتقدّمة عليها بالطّبع والزّمان والوجود، وفي شخص العالم بأسره.

ولمّا تبيّن له من أمر[1] هذا المحرّك[2] الأوّل أنّه ليس قوّة في هيولى، من قبَل أنّه ليس متحرّكًا بالعرَض، رأى أنّ الأفضل أن يبيّن[3] وجود هذا المعنى فيه من قبَل فعله الخاصّ، وهو كونه متحرّكًا حركة دائمة[4]؛ فوضع أنّ كلّ حركة دائمة غير متناهية، فإنّما تصدر عن قوّة متناهية.

ثمّ وضع أنّ هذه القوّة غير المتناهية[5] لا تخلو[6] أن تكون في جسم أو غير جسم، أعني: متقوّمة أو غير متقوّمة؛ ثمّ وضع أصلاً معروفًا بنفسه، [وهو][7] أنّ كلّ قوّة في جسم بسيط <أو مركّب من أجسام بسيطة>[8]، أنّها منقسمة ضرورة بانقسام الجسم.

[84 و] ولمّا وضع هاتيْن المقدّمتيْن، أنتج له منها أنّ كلّ قوّة غير متناهية توجد في جسم، فإنّه يلزم أن تكون في جسم غير متناه؛ ووجود جسم غير متناه مستحيل؛ فوجَب أن تكون هذه القوّة لا في جسم. ثمّ أنّه استعمل في ذلك براهين كثيرة على جهة[9] الاستظهار على طريق الخُلف؛ فوضع قوّة غير متناهية في جسم متناه.

فلزم عن ذلك محالات بيّنة فيما كتبه في آخر هذه المقالة: منها أن يكون هذا الجسم قوّة الكلّ منه قوّة الجزء؛ ومنها أن يكون هذا الجسم يتحرّك في الآن؛ ومنها أن توجد حركة غير متناهية أعظم من حركة غير متناهية، لأنّه إذا كانت حركة الكلّ أصغر

---

[1] كلمة: **أمر** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **المتحرّك**.

[3] في ع.: **يتبيّن**.

[4] في ع.: **ذاتيّة**.

[5] في الأصل: **الغير متناهية**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في ع.: **يخلو**.

[7] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[8] عبارة: **أو مركّب من أجسام بسيطة** ساقطة من ع.

[9] في ع.: **طريق**.

من حركة الجزء، والكلّ والجزء يتحرّكان حركة غير متناهية، وجب أن تكون حركة غير متناهية أعظم من حركة غير متناهية.

وهذا أحد ما قصد أن يبيّنه في هذه المقالة، وهو ظاهر أيضًا من قبول المتحرّك الأوّل حركة أزليّة، أنّه بسيط، وأنّه ليس مركّبًا من صورة ومادّة، لأنّ المركّب من صورة ومادّة كائن فاسد. وليس يمكن أن توجد[1] هذه الحركة موجودة أوّلاً وبالذّات ومتتالية ولا متشافعة، بل لمتحرّك واحد بسيط.

ولم يصرّح أرسطو بهذا المعنى لقوّة ظهوره ممّا تبيّن من أمر هذا المحرّك، <ولأنّه قد تبيّن من أمر هذا المتحرّك>[2] أنّه لو كان مركّبًا من صورة ومادّة، لم يكن متحرّكًا من تلقائه إلاّ بالعرَض، ولم يكن متحرّكًا أوّلاً عن المحرّك الأوّل بواسطة محرّك غيره.

وقد ظنّ قوم أنّه، لمّا تبيّن من أمر هذا المتحرّك الذي هو الجرم السّماويّ، أنّه أزليّ؛ وتبيّن من أمره أنّه ذو نفس، أنّه ليس يحتاج إلى محرّك من خارج مفارق. وجهلوا أنّ وضعه مركّبًا من محرّك ليس بجسم، ومن جسم، هو وضع يناقض وضعه أزليًّا. وذلك أنّ الأجسام التي بهذه الصّفة هي مركّبة من هيولى[3] [84 ظ] وصورة؛ وكلّ مركّب من هيولى[4] وصورة يوجد تارة قوّة وتارة فعلاً، فهو كائن فاسد ضرورة. وأن يوضع شيئان ليس بينهما مغايرة، لا بالقوّة ولا بالفعل، هو وضع يناقض نفسه، وهو أنّ ما وضع واحدًا ليس بواحد.

وحاجة هذا الجسم البسيط إلى المحرّك الأوّل[5] ليس هو أن يكون أزليًّا، بل إنّما حاجته إليه أن يكون متحرّكًا بحركة أزليّة عن محرّكه الأزليّ؛ إذ لا يمكن أن يكون متحرّكًا من ذاته، على ما تبيّن؛ أعني: أن يكون نفس المحرّك[6] منه هو المتحرّك[7].

---

[1] في ع.: **تكون**.

[2] عبارة: **ولأنّه قد تبيّن من أمر هذا المتحرك** ساقطة من ع.

[3] في ع.: **هيولي**.

[4] في ع.: **هيولي**.

[5] كلمة: **الأوّل** ساقطة من ع.

[6] في ع.: **المتحرك**.

[7] في ع.: **المحرك**.

وظهر من هذا أنّ كلّ جسم بسيط مركّب، فتحريكه في الشّدّة متناه. ولو لم يكن ذلك كذلك، لأفسدت[1] الأجرام السّماويّة كلّ ما تحرّك هاهنا من الموجودات.

فصحّ أنّ كلّ جسم فحركته في الشّدّة والقوّة محدودة؛ وأنّها تابعة عظمه في الكبر والصّغر؛ وأنّ حركته عن محرّكه في السّرعة والإبطاء محدودة، وإلاّ كانت نسبة[2] أيّ محرّك اتّفق من المحرّكات المفارقة إلى أيّ متحرّك اتّفق، <أيّة[3] نسبة اتّفقت>[4]، أو لم تكن هنالك نسبة؛ فيلزم أن تكون حركة في[5] الآن.

ولذلك لزم أن يكون كلّ ما يتحرّك عن محرّكه بسرعة محدودة، وفي زمان محدود، وألاّ يحرّك المحرّك أيّ متحرّك اتّفق، ولا بأيّ مقدار اتّفق من الحركة، وإلاّ كان يحرّك الكبير كما يحرّك الصّغير، وذلك مستحيلٌ.

فهذا هو[6] جملة ما بيّنه في هذه المقالة؛ وهذا هو النّظام الذي سلكه، ولم يفهمه كثير من النّاس، فسلكوا مسالك أخر كثيرة التّشعّب، مثل ما فعله أبو نصر في *الموجودات المتغيّرة*. وعسر عليهم حلّ الشّكوك الواردة عليهم في قدم الحركة التي أخذها المتكلّمون من أهل ملّتنا عن أفلاطون ومَن تبع رأيه من أهل النّظر كيوحنّى[7] النّحوي وغيره.

ومَن فهم هذه المعاني من هذه المقالة سهل عليه حلّ الشّكوك التي أوردها في (هذا المعنى؛ وبخاصّة يوحنّى[8] النّحوي، فإنّه أكثر في ذلك.

وأقوى شكّ تشكّك به في هذا)[9] [85 و] المعنى، هو أن قال: إنّ أرسطو وجميع أصحابه يرون[1] أنّ كلّ جسم قوّته متناهية، فكيف صار جسم السّماء، وهو متناهي القوّة،

---

[1] في ع.: **لا فسدت**.

[2] كلمة: **نسبة** ساقطة من ع.

[3] في الأصل وفي ع.: **أيّ**.

[4] عبارة: **أيّة نسبة اتّفقت** ساقطة من ع.

[5] في ع.: **من**.

[6] كلمة: **هو** ساقطة من ع.

[7] في الأصل وفي ع.: **يوحنّا**.

[8] في ع.: **يوحنّا**.

[9] وردت عبارة: **هذا المعنى؛ وبخاصّة يوحنىّ النّحوي، فإنّه أكثر في ذلك. وأقوى شكّ تشكّك به في هذا** مضافة في الهامش، وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه العبارة مضافة.

يقبل من أمر المحرك الأول قوّة غير متناهية؛ إلاّ لو صحّ أن يقبل الأزليّة من موجود أزليّ ما شأنه أن يفسد.

وقد بيّن أرسطو أنّه ليس فيه قوّة على الفساد، وذلك في آخر المقالة الأولى من *السّماء والعالم*.

والجواب: أنّ الأجسام صنفان: بسيط ومركّب، على ما تبيّن في هذه المقالة.

فأمّا البسيط، فهو غير متناهي القوّة في[2] الوجود والبقاء، إذ علّة التّناهي هو التّركيب، وهو متناه في السّرعة والبطء، وشدّة التّحرّك، وضعفه. أمّا في السّرعة، فلأنّ كلّ حركة لا تكون إلاّ في زمان، وقد تبرهن ذلك. وأمّا في الشدّة والضّعف، فلكون كلّ جسم متناهي العظم، سواء كان بسيطًا أو مركّبًا.

فأمّا الأجسام المركّبة من مادّة وصورة، فهي متناهية في الأحوال الثّلاثة، أعني: بقاؤها، وسرعتها، وفعلها في الشّدّة والضّعف.

فهذا ما رأينا[3] أن نثبته في هذه المقالة.

وكان الفراغ منها بإشبيليّة في شهر ذي الحجّة من سنة اثنين[4] وتسعين وخمس مائة.

---

[1] في الأصل: يروا، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في ع.: من.

[3] في ع.: أردنا.

[4] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

الباب الثّالث

رسالتان في العلم الطّبيعيّ والطبّ

[85 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

عوْنك اللّهمّ يا ربّ

و صلّى الله على سيّدنا محمّد و آله و سلّم تسليمًا

قال أبو الوليد بن[1] رشد

رحمه الله –تعالى– ورضي عنه بلطْفه ورحمته

إنّ[2] الغرض في هذا القول أن نفحص عن القوى الموجودة في البذور[3] والزّروع التي تكون مثل ذي البذر، ما جوهرها في البذور[4] أوّلاً؟ ثمّ ثانيًا في الجنين[5] المحمول، قبل أن يتمّ كونه؟ وإن كانت موجودة، فأيّ وجود وجودها؟ وهل هي كائنة فاسدة أم ليست بكائنة ولا فاسدة؟ وسائر ذلك ممّا يتشوّق إليه أن يعلم من أمرها.

فنقول: إنّ أرسطو لمّا وجد هاهنا بعض الأجسام [85 ظ] إذا ماسّت جسمًا آخر، أفادته الصّورة التي فيه والكيْفيّة التي هو بها ما هو، وكان ظاهرًا من أمر الجنين أنّه جسم متكوّن بصورة مخصوصة، أعني: من نوع صورة الأب الذي منه البذر في الحيوان والنّبات المتناسل؛ ابتدأ أوّلاً ففحص عن هذا المكوّن للجنين، هل يمكن أن يكون جسمًا؟ وإن كان جسمًا، فهل هو من خارج، كأنّك قلتَ الأب، أم هو أيضًا جسم من الأجسام ينفصل من الأب ويتّصل بمادّة الجنين أوّلاً، فيكوّن الجنين في الرّحم؟ أم هي قوّة تنفصل من الأب في المنيّ وتصير في الرّحم، (فتتّصل)[6] بمادّة فتكوّنه[7].

---

[1] في ع.: ابن.

[2] كلمة: إنّ ساقطة من ع.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: الجنس، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] وردت كلمة: فتتّصل مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: وتتّصل الواردة في الصّلب.

[7] في ع. وردت عبارة: وتكوّنه عوضا عن كلمة فتكوّنه.

وإن كان ذلك كذلك، فما جوهر هذه القوّة؟ وأيّ وجود وجودها في المنيّ أوّلا وفي الجنين ثانيًا؟ وهل هذه القوّة هي المحرّك الأوّل في التّكوين؟ أم المحرّك الأوّل لها قوّة غير هذه القوّة؟

وإن كان ذلك كذلك، فما جوهر هذه القوّة؟ وهل هي في جسم أو ليست في جسم؟ وإن كانت في جسم، فأيّ وجود وجودها في ذلك الجسم؟

فهذه هي حال المطالب التي ينبغي أن تطلب في هذا المعنى، وهي في كلام أرسطو موجودة؛ إلاّ أنّ منها ما هي موجودة بالفعل <في كلامه>[1]، ومنها ما هي موجودة بالقوّة في أصوله التي أصّل.

فنبتدئ نحن، بعون الله، منها بما هو موجود بالفعل في كلامه، ثمّ بما هو موجود بالقوّة في أصوله.

فنقول: إنّ أوّل ما بدأ به أرسطو هو الفحص عن المطلب الأوّل، وهو هل يمكن أن يكون المكوّن للجنين والمخلق له جسمًا من خارج، كأنّك قلتَ الأب، على أنّه مكتف بنفسه في هذا الفعل؟ وإن كان أخذه أخذًا مطلقًا على جهة ما تؤخذ الأقاويل الجدليّة المتعارضة، حتّى إذا قُيّدت بالقيود الصّحيحة، انحلّ التّعارض، وظهرت طبيعة البرهان.

فنقول: إنّ أرسطو، لمّا وضع أوّلاً [أنّ][2] المكوّن هو جسم من خارج، لم يخل هذا الجسم أن يكون الأب أو جسمًا آخر[3] من خارج هو غير الأب. [86 و] فإن وضعناه الأب فقط، لزم أن يكون مماسًّا للجنين حتّى يتمّ كونه، لأنّ هذه هي حال الأجسام التي يكوّن بعضها بعضًا من خارج، وألاّ يفارق ويبلى[4]، والجنين بعد يتكوّن؛ وإنّما ماسّ الأب مادّة الجنين في وقت ما، و[5]هو في حين الجماع. وإن فرضنا أنّ الذي ولي[6] التّكوين بعده للجنين هو جسم آخر من خارج، كان ذلك بخلاف ما يحسّ.

---

[1] عبارة: **في كلامه** ساقطة من ع.

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] كلمة: **آخر** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **يبلي**.

[5] حرف العطف و ساقط من ع.

[6] في ع.: **ولى**.

وذلك أنّا لسنا نرى ذلك موجودًا، لا في جنس النّبات المتكوّن، ولا في جنس الحيوان المتناسل. ولا[1] نقدر أن نقول أيضًا[2] إنّ في الرّحم جسمًا هو الذي يولّد الجنين، لأنّه يلزم أن يكون متنفّسًا وحيوانًا، وأن يكون له مولّد.

ولا نرى أيضًا شيئًا من هذه يتولّد من هذه[3] من غير بذر. فوجب أن يكون الشّيء المولّد في البذر متولّدًا[4] عن ذي البذر بتوسّط البذر خارجًا.

ولسنا نقدر أن نقول في الحيوان إنّه يخرج من كلّ عضو من أعضاء المولّد عضو (مثله)[5]، لأنّ ذلك قد تبيّن بطلانه.

وأيضًا فإنّا نرى أعضاء الجنين تتكوّن بعضها بعد بعض، وليس تتكوّن معًا. وأيضًا لو كان ذلك كذلك، لكان تولّد الجنين كمونًا[6] لا كونًا.

وهذا كلّه قد تبيّن امتناعه.

ولا يمكن أيضًا أن يعيش كلّ عضو منفصلاً من[7] صاحبه، ثمّ يتّصل به من ذاته، فيكون واحدًا.

وهذا كلّه مستحيلٌ.

ولا نقدر أيضًا أن نقول إنّ عضوًا واحدًا في المنيّ هو الذي كوّن سائر الأعضاء، كأنّك قلتَ: القلب[8]؛ لأنّه لو كان ذلك كذلك، لَكان في القلب صورة جميع الأعضاء، كالحال في صورة المصنوع عند[9] الصّانع؛ ولأنّ الذي بالقوّة إنّما هو أبدًا[10] عن الذي بالفعل المحض في المهنة والطّبيعة.

---

[1] في ع. وردت كلمة: **لسنا** عوضا عن حرف النّفي لا.

[2] كلمة: **أيضا** ساقطة من ع.

[3] كلمة: **هذه** ساقطة من ع.

[4] في ع.: **يتولّد**.

[5] وردت كلمة: **مثله** مضافة في الهامش.

[6] في ع.: **كونا**.

[7] في ع.: **من**.

[8] في ع.: **الأب**، وفي الهامش عدد 8 – ص 260: **كذا في الأصل!!**

[9] في ع.: **مع**.

[10] غير مقروءة في الأصل، و في ع.: **ابدا**.

فلم يبق إلاّ أن يكون في المنيّ قوّة مولّدة لما هو مثل الذي منه المنيّ، أي موافقة لها في النّوْع أو الجنْس.

ولمّا كانت هذه القوّة إنّما هي بالقوّة صورة المتكوّن لا بالفعل، وكان كلّ ما يكون بالطّبيعة [86 ظ] أو بالصّناعة، إنّما يكون فيه ما[1] بالقوّة عمّا[2] هو بالفعل مثله، وجب أن يكون الذي يتنزّل من الجنين منزلة المكوّن الأوّل هو الأب، لأنّه بالفعل مثل المتكوّن؛ وأن تكون هذه القوّة بمنزلة الآلة للصانع.

لكن لمّا كانت الآلات لا تتحرّك إلاّ بمباشرة الصّانع لها، وهذه القوّة يظهر من أمرها أنّها محركة[3] من ذاتها، وقد فقدت المحرّك الأوّل، أشبهت عند أرسطو من الأمور الصّناعيّة الأشياء العجيبة التي يظهر أنّها تتحرّك من ذاتها. وإنّما استفادت هذه الحركة من الصّانع الذي صنعها، أعني: المتحرّك من ذاته.

ولمّا كانت هذه القوّة إنّما تفعل بحرارة، وكانت الحرارة[4]، بما هي حرارة، لا تفيد المفعول إلاّ كيفيّة مثلها؛ وكانت هذه القوّة يظهر من أمرها أنّها تفيد الشّكل والخلقة؛ وكان الذي يفيد الشّكل والخلقة في الأمور الصّناعيّة هو صورة الصّناعة؛ وجَب أن تكون هذه القوّة في الأمور الطّبيعيّة نظيرة لقوّة الصّناعة في الأشياء المصنوعة، ونظيرة لقوّة النّفس في الأشياء المتنفّسة، إلاّ أنّها ليست نفسا، لأنّ النّفس إنّما هي كمال لجسم آليّ.

فلمّا[5] انتهى أرسطو من الفحص عن هذه القوّة إلى هذا، أخذ يفحص عن طبيعة هذه القوّة ما هي، لأنّه ليس يمكن أن تكون نفسًا ولا قوّة مثل القوى الطّبيعيّة التي في الأسطقسّات.

ولمّا كان الفحص عن طبائع القوى التّطرّق إليه إنّما هو من أفعالها، وكان بيّنًا من أمر هذه القوّة، أنّ أوّل شيء تفعله هو تخليق الأعضاء وتصويرها، ولذلك سمّاها[6] الأطبّاء: القوّة المصوّرة، أشبهت هذه الصّورة الغاذية. وذلك لأنّ القوّة الغاذية تصيّر

---

[1] كلمة: **ما** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **ممّا**.

[3] في ع.: **متحركة**.

[4] كلمة: **الحرارة** ساقطة من ع.

[5] وردت في الأصل كلمة: **آن** ثمّ شطبها النّاسخ، وفي ع. لم يقع التّنصيص على ذلك.

[6] في الأصل: **سمّتها**، وفي ع. كما أثبتناها.

ما هو بالقوّة جزءًا من المغتذي[1]، (جزءًا متنفّسًا منه بالفعل. وهذه القوّة تصيّر ما هو بالقوّة جميع أجزاء المغتذي)[2] متنفّسًا بالفعل، أي مغتذيًا بالفعل. فإنّه ليس يصير عضوٌ من أعضاء المغتذي بالفعل إلاّ وفيه القوّة الغاذية بالفعل. والفاعل، كما قيل في غير هذا الموضع، هو المعطي [87 و] للغاية[3] من المفعول التي هي[4] الصّورة.

فدلّ[5] هذا كلّه على أنّ هذه القوّة هي التي تصوّر الأعضاء وتعطيها النّفس الغاذية؛ وأنّها ليست نفسا غاذية، لأنّ النّفس الغاذية هي آليّة، وهذه القوّة ليست لها آلة إلاّ الحرارة فقط.

ولمّا كان الفحص عن أفعال هذه القوّة يحتاج أن يتقدّمه أوّلاً الفحص[6] عن قوى النّفس؛ فإن كان فيها ما يتكوّن، فتكون هذه القوّة هي المكوّنة، ولا بدّ؛ وإن كان فيها شيء غير متكوّن كان، ولا بدّ، واردًا من خارج، ولم يحتج إلى هذه القوّة، ولم تكن هذه القوّة تكوّنه[7].

فلمّا فحص أرسطو عن هذا، ظهر له أنّ جميع قوى النّفس متكوّنة لأنّها آليّة، لا يتمّ فعلها إلاّ بالجسم، مثل القوّة المحرّكة في المكان والقوّة الحسّاسة المدركة.

وأمّا العقل، فلمّا لم يكن يظهر أنّ له آلة جسمانيّة يفعل بها، كالحال في سائر قوى النّفس، وقع الشّكّ فيه: هل هو داخل من خارج أم يتكوّن بوجه ما، وهو داخل من خارج، بوجه ما؟

فأرجأ الفحص عن ذلك إلى الموضع الذي يليق به.

وقال: إنّ الظّنّ الغالب في هذا هو أنّه يرد من خارج، وقضى على أنّ كلّ قوّة نفسانيّة فهي محتاجة إلى جسد تقوم به. ولمّا نظر في طبيعة هذا الجسد، قال: إنّه جسد

---

[1] في ع.: **المتغذّي**.

[2] وردت عبارة: **جزءا متنفّسًا منه بالفعل. وهذه القوّة تصيّر ما هو بالقوّة جميع أجزاء المغتذي** مضافة في الهامش.

[3] في ع.: **الغاية**.

[4] كذا في الأصل، وفي ع. ص 262 هامش عدد 14: **في الأصل: التي هو!!**

[5] في ع.: **يدلّ**.

[6] في الأصل: **فيفحص**.

[7] في ع.: **مكوّنة**.

أكرم من كلّ واحد من الأسطقسّات الأربعة. وقال فيه[1]: إنّه جسد إلاهيّ وإنّه يختلف به الكرم والشّرف.

انتهى ما وُجد من هذا الكلام .

والحمد لله ربّ العالمين
وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليما[2]

[1] كلمة: **فيه** ساقطة من ع.

[2] في ع. وردت عبارة: **انتهى ما وجد من هذا الكلام. والحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله وسلّم تسليما** بين معقوفين، إشارة من المحقق إلى أنّ هذه العبارة من وضعه!!

[96 و] بسم الله الرّحمان الرّحيم

عونك اللّهمّ يا ربّ

[1]صلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد وآله وسلّم تسليما

مقالة للشّيخ الفقيه القاضي الإمام أبي الوليد بن[2] رشد

-رضي الله عنه-

في المزاج[3]

الغرض في هذا القول أن نفحص عن عدد أصناف المزاجات الموجودة في نوع نوع من أنواع الأجسام المتشابهة الأجزاء، سواء كانت جزءًا لذي نفس أو لم تكن. فإنّ النّظر في المزاج إنّما يكون نظرًا ذاتيًّا، وبما هو موجود، إذا نظر فيه للجسم المتشابه الأجزاء، سواء كان ذلك الجسم جزء حيوان أو لم يكن؛ إلاّ إذا نظر فيه بما هو مزاج حيوان أو إنسان.

والذي حرّكنا لهذا[4] الفحص: أنّا نجد جالينوس قد أثبت، في كتابه *في المزاج*، أنّ الإنسان يوجد له تسعة أصناف من الأمزجة. وإن جاز ذلك في الإنسان، جاز ذلك في جميع أنواع الموجودات بوجه ما. وذلك أنّ المزاج المعتدل، إذا فرضنا أنّه المتوسّط بين أطراف المتضادّات[5] الأُول، أعني الكيفيّات الأربعة البسيطة التي في الغاية، وهي كيفيّات

---

[1] في ع. إضافة لحرف العطف: و، دون التّنصيص على أنّه مضاف.

[2] في ع.: **ابن**.

[3] في الأصل وردت عبارة: **مقالة للشّيخ الفقيه القاضي الإمام أبي الوليد بن رشد في المزاج رضي الله عنه**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **إلى هذا**.

[5] في الأصل وفي ع.: **المتضادّة**.

الأسطقسّات الأربعة؛ وكان المتوسّط، الذي نفرضه لنوع من الأنواع، يختلف بالأقلّ والأكثر؛ أمكن أن نقول: إنّ هذا المتوسّط، الذي هو صورة النّوع، يوجد بتسعة أحوال.

وذلك [إمّا][1] بأن تكون نسبة الكيفيّات الأربعة بعضها إلى بعض بالحال التي يكون بها ذلك النّوع على أفضل ما يكون؛ وإمّا أن توجد تلك النّسبة بحال مخالفة لتلك النّسبة التّامّة، بحسب وجود ذلك النّوع بمخالفة[2] لا يخرج بها النّوع إلى أن يفسد وجوده.

وإذا كان ذلك كذلك، أمكن أن تكون هذه المخالفة في كيفيّة واحدة من الكيفيّات الأربع أو في الاثنين منها في التي تزدوج.

وإذا كان ذلك [كذلك][3]، [96 ظ] أمكن أن توجد[4] في كلّ نوع من أنواع الموجودات تسعة أمزجة: واحد معتدل، وهو الذي تكون الكيفيّات فيه على أفضل نسبة توجد في ذلك النّوع؛ وثمانية خارجة عن الاعتدال.

وذلك بأن ينسب ذلك النّوع، (إمّا)[5] إلى غلبة كيفيّة واحدة عليه[6] من الكيفيّات الأربع، أو اثنين منها، بالإضافة إلى النّسبة المعتدلة الموجودة في ذلك النّوع. وهذه أيضًا أربعة أصناف، أعني: المركّبة. فتكون من أشخاص [النّوع][7] الواحد بعينه في نوع نوع من أنواع الموجودات.

أمّا إذا قيس بذلك الشّخص الذي نسبة الكيفيّات الأربع فيه في ذلك النّوع، النّسبة الفاضلة التّامّة، نسب[8] إلى الخروج عن تلك النّسبة على ثمانية أوجه؛ فقيل فيه: إمّا حارّ، وإمّا بارد، وإمّا رطب، وإمّا يابس، وإمّا بارد رطب، وإمّا بارد يابس، وإمّا حارّ يابس، وإمّا حارّ رطب؛ وذلك كلّه بالإضافة إلى المعتدل في ذلك النّوع.

---

[1] وردت هذه الإضافة في ع.
[2] في ع.: **مخالفة**.
[3] وردت هذه الإضافة في ع.
[4] في الأصل وفي ع.: **يوجد**.
[5] وردت كلمة: **إمّا** مضافة في الهامش. وفي ع. ورد في الهامش عدد 9 من ص 245: **ساقطة في أ** !!
[6] كلمة: **عليه** ساقطة من ع.
[7] وردت هذه الإضافة في ع.
[8] في الأصل: **نسبة**، وفي ع. كما أثبتناها.

فعلى هذا يُتَصوّر[1] وجود التّسعة الأمزجة في جميع أنواع الأجسام المتشابهة الأجزاء، مغتذية كانت أو غير مغتذية.

فهذا [أحد][2] الوجوه التي يمكن[3] أن يُتَصوّر منها أنّ الأمزجة تسعة.

وذلك بأن نتصوّر الثّمانية بالإضافة (إلى)[4] المعتدل المقول بالإضافة[5] إلى أطراف النّوع. وذلك أنّ كلّ نوع له أطراف[6] له وسط بينهما. وإن كان النّوع بجملته وسطًا أيضًا بين أطراف الكيفيّات الأول التي هي صور البسائط.

وقد يمكن أيضًا أن تُتَصوّر[7] هذه الأمزجة الثّمانية بالإضافة إلى المعتدل الذي يقال بحسب أطراف الكيفيّات البسائط، وهو المتوسّط الذي يتوهّم فيه أنّ الكيفيّات الأُول قد امتزجت فيه على السّواء، شبه ما يراه جالينوس في اللّحم، وبخاصّة من اللّحم في جلدة الكفّ، ومن هذه في طرف السّبّابة.

فإنّ جالينوس يظهر من أمره [97 و] أنّ المزاج المعتدل يُقال في الإنسان على هذيْن المعنييْن، أعني: على المعتدل بحسب أطراف النّوع، وهو الذي يسمّيه معتدلاً بالإضافة إلى فعل النّوع؛ وعلى المعتدل بالحقيقة، وهو الذي توجد[8] فيه من كيفيّات الأسطقسّات المتضادّة مقادير متساوية، مثل أن يكون فيه من الحارّ مثل ما فيه من البارد، ومن الرّطب مثل ما فيه من اليابس. فهذا هو رأي جالينوس في الأمزجة.

وأمّا المشّاؤون، فإنّا نجد جالينوس قد حكى عنهم في كتابه *في المزاج* أنّ الأمزجة أربعة مركّبات على نحو وجودها في البسائط، أعني: إمّا حارًّا يابسًا على طبيعة النّار؛ وإمّا حارًّا رطبًا على طبيعة الهواء؛ وإمّا باردًا رطبًا على طبيعة الماء؛ وإمّا باردًا يابسًا على طبيعة الأرض. وذلك أيضًا نظير لطبائع[9] الأخلاط الأربعة.

---

[1] في الأصل: **التّصوّر**، وفي ع. كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **أجود**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] بياض في ع.

[4] وردت كلمة: **إلى** مضافة في الهامش. وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّها مضافة.

[5] كلمة: **بالإضافة** ساقطة من ع.

[6] كذا في الأصل، وفي ع. الهامش عدد 16 ص 246: **من أ: له أطراف وله وسط** !!

[7] في ع.: **نتصوّر**.

[8] في الأصل: **يوجد**، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في ع.: **لطابع**.

وهؤلاء ليس[1] يرون أنّ هاهنا أمزجة منسوبة إلى غلبة كيفيّة واحدة فقط، أعني: أن يقال إنّ هاهنا مزاجًا حارًّا فقط معتدلاً في الرّطوبة واليبوسة، أو باردًا فقط معتدلاً فيهما، أو يابسًا معتدلاً في الحرارة والبرودة، أو رطبًا معتدلاً فيهما، أعني: في الحرارة والبرودة.

وجالينوس يرى أنّه قد استدرك في هذا المعنى أمرًا ذهب على جميع الفلاسفة والأطبّاء. وكلّ مَن أتى[2] بعد جالينوس من الأطبّاء والفلاسفة، الذين وصلت إلينا أقوالهم، لم يذكر عنهم مخالفة لجالينوس في هذا المعنى، بل كلّهم اتّبع جالينوس على هذا المعنى.

ونحن فننْظر في ذلك، فإن كان ما استدركه جالينوس على القدماء حقّا، شكرناه على ذلك؛ وإن لم يكن حقًّا، عرّفنا موضع الغلط في قوله وصواب قول القدماء <في ذلك>[3].

ولنجْعل مبدأ الفحص في ذلك من الأمور الكلّيّة التي تبيّنت في الرّابعة من *الآثار*[4] وفي الثّانية من كتاب *الكون والفساد*.

فنقول [97 ظ] إنّه قد تبيّن هنالك أنّ الحرارة والبرودة هما الكيفيّتان الفاعلتان في الكوْن، أعني: التي تحرّك السّكون[5] إلى أن يكون ذا قوام وشكل وصورة؛ وأنّ الحرارة هي التي تفعل ذلك أوّلاً وبالذّات، والبرودة ثانيًا وعلى القصد الثّاني.

وإنّما كان ذلك كذلك، لأنّ الحرارة هي التي تفعل في الكون الخلط أوّلاً ثمّ الطّبخ ثمّ النّضج، والتّمام والقوام والشّكل؛ وذلك بعد نفْي الفضلة التي لا تعلم[6] أن تكون جسدًا لذلك المكوّن [عنه][7]؛ وهي -في هذا المعنى[8]- تستعين بالبرودة، لأنّ الحرارة التي تفعل ذلك هي حرارة مقدّرة معدّلة، وتعديلها يكون بالبرودة؛ وأكثر ما تستعين بالبرودة لإصلاح

---

[1] كلمة: **ليس** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **أتي**.

[3] عبارة: **في ذلك** ساقطة من ع.

[4] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **المكوّن**.

[6] في ع.: **تصلح**.

[7] وردت هذه الإضافة في ع.

[8] في ع.: **المعنيّ**.

ما يلحق فعل الحرارة من الرّخاوة واللّين الذي يلحق عن فعلها في الكون؛ فهي بالبرودة تصلح هذا المعنى في المكوّن[1].

ولذلك ترى الصّناعة في ذلك تشبه الطّبيعة، فإنّ أكثر الصّنائع التي تستعمل (الحارّ)[2]، تستعمل البارد بعد[3] استعمال الحارّ، كصناعة الحدادة وصناعة الطّبخ وكثير من الصّنائع؛ حتّى أنّ الأطبّاء يأمرون في ذلك بدخول الحمّام على أن ينغمس العليل في الماء البارد بعد انغماسه في الماء الحارّ وقعوده في الهواء الحارّ.

وبالجملة، ففعل الحرارة، كما قيل، في المتكوّن[4] هو جمع الشّبيه ونفي غير الشّبيه، وذلك بالطّبخ والإنضاج؛ وفعل البرودة في المتكوّن هو جمع الشّبيه وغير الشّبيه. ولذلك أكثر ما تستعين الحرارة بالبرودة في التّجسيد وتتميم الأعضاء والجسد الذي طبخته الحرارة وغلّظته، مثل ما يعرض للصّبيّ أوّل وقوعه من الرّحم بأن[5] تشتدّ عظامه <وأعضاؤه>[6]، من قبَل مباشرة برد الهواء له.

ولكون هذيْن الفعليْن للحرارة والبرودة في المكوّن، قيل فيهما إنّهما[7] كيفيّتان فاعلتان، لأنّ المكوّن إنّما هو مفعول به من قبَلهما.

وأمّا الرّطوبة [98 و] واليبوسة، فيتبيّن أيضًا من حدّهما هنالك أنّهما كيفيّتان منفعلتان في المكوّن لا فاعلتان فيه؛ إذ كان المكوّن إنّما يقبل الانفعال من قبَلهما. وذلك أنّ من قبَل الرّطوبة يقْبل الاختلاط[8]، ومن قبَل اليبوسة يكون له القوام والشّكل.

---

[1] في ع.: **الكون**.

[2] وردت كلمة: **الحارّ** مضافة في الهامش.

[3] في ع.: **إثر**.

[4] في ع.: **المكوّن**.

[5] في ع.: **بان**.

[6] عبارة: **وأعضاؤه** ساقطة من ع.

[7] كلمة: **إنّهما** ساقطة من ع.

[8] في ع. وردت عبارة: **وذلك أنّ من قبل الرّطوبة يكون له الاختلاط** عوضا عن عبارة: **وذلك أنّ من قبل الرّطوبة يقبل الاختلاط**.

وفي الهامش عدد 36 من ص 249: **في أ: "وذلك أنّ قبل الرّطوبة يقبل الاختلاط"!!**

ولذلك قيل في حدّ الرّطوبة [إنّها][1] سهلّة الانحصار من غيرها، عسيرة الانحصار من ذاتها؛ وقيل في حدّ اليبوسة إنّها عسيرة الانْحصار من غيرها، سهلّة الانحصار من ذاتها.

وإذا كان هذا هكذا، فهو بيّنٌ أنّ الكيفيّات اليابسة والرّطبة ليست فاعلة في الكون، وإنّما هي فيه[2] منفعلة، وأنّ الحرارة والبرودة هي فيه فاعلة فقط.

ومن هذه الجهة قال أرسطو في الحرارة والبرودة إنّهما فاعلتان فقط، أعني: من جهة مقايستهما إلى الرّطوبة واليبوسة؛ وقال في الرّطوبة واليبوسة إنّهما منْفعلتان فقط بالمقايسة أيضًا إلى الحرارة والبرودة.

وأمّا جالينوس وغيره، فلمّا لم يفهموا عنه هذا المعنى، الذي هو بإضافة فعل الحرارة والبرودة في الرّطوبة واليبوسة في المكوّن، ووُجدت[3] كلّ واحدة من هذه الأربعة تفعل في صاحبتها، قالوا: إنّها كلّها كيفيّات فاعلة، وصرفوا قول أرسطو إلى تأويلات بعيدة، مثل ما يذهب إليه جالينوس من أنّ أرسطو إنّما قال في الحرارة والبرودة إنّهما فاعلتان فقط، لأنّ الفعل فيهما أظهر منه في الكيفيّتيْن الأخرييْن.

وإذا كان هذا كما وصفنا، وكانت الكيفيّات الفاعلة هي المستولية في الكوْن على المنفعلة، والحاصرة لها؛ فبيّن أنّ الكيفيّات الفاعلة هي أغلب في الكون من المنفعلة؛ وأنّ الفساد إنّما يدخل على الكون عند غلبة المنفعلة للفاعلة، أعني: إذا لم تقدر الفاعلة أن تحصرها وتستولي عليها.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس [98 ظ][4] يمكن أن يوجد موجود طبيعيّ الكيفيّات الأُول الأربعة ممتزجة فيه على السّواء.

ويجب، على هذا، في كلّ موجود أن يكون في وقت الكون، أعني: الطّبخ فيه والانهضام، الحرارة أغلب من البرودة والرّطوبة أغلب من اليبوسة، مع كوْن الفاعلين[5]

---

[1] وردت هذه الإضافة أيضا في ع. دون التّنصيص على أنّها مضافة.

[2] كلمة: **فيه** ساقطة من ع.

[3] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في ع.: **[99 ظ]**.

[5] في ع.: **الفاعلتين**.

أغلب من المنفعلين[1]. فإن [كان][2] الموجود ممّا لا يخلو منه الطّبخ، بل يوجد له دائمًا بعد تمام كوْنه، قيل في مزاجه إنّه حارٌّ رطبٌ. وهذا هو المغتذي من الموجودات.

ولذلك قال القدماء إنّ كلّ حيوان فهو، في حال حياته، حارّ رطب، وأنّه إذا مات [صار][3] باردًا يابسًا[4]؛ وإن كان من غير المغتذي، فإنّه إذا تمّ كونه غلب عليه البرد واليبس، كالمعادن وغير ذلك.

فمن هنا يظهر كلّ الظّهور أنّه ليس يمكن أن يوجد المعتدل الذي يقال بالإضافة إلى الكيفيّات الأُول.

وإنّما غلط جالينوس في ذلك أنّه شبّه الأمور الطّبيعيّة بالأمور الصّناعيّة. فلمّا رأى أنّه يمكن لنا أن نخلط ماءًا[5] وترابًا [على السّواء][6]، وثلجًا ونارًا على السّواء، ظنّ أنّ الأمر كذلك فيما يتكوّن عن الطّبيعة.

فإذن من جهة أنّ كلّ جسم متشابه الأجزاء، إنّما يتكوّن من قبَل الطّبخ والنّضج، لزم ضرورة ألاّ يتكوّن[7] جسم متشابه الأجزاء، الحارّ فيه مساو للبارد والرّطب لليابس. وأحْرى بذلك أن يكون الحارّ والبارد مساويين للرّطب.

وقد يظهر هذا المعنى أيضًا من قبَل أنّ كلّ متضادّيْن مختلطيْن، فإنّه لا يخلو أمرهما من أحد ثلاثة أحوال:

– إمّا أن يفسد أحدهما الآخر؛ وإمّا أن يفعل كلّ واحد منهما في صاحبه، وذلك على أحد وجهيْن:

– إمّا على السّواء؛

– وإمّا أن يكون فعل أحدهما أكثر من فعل الآخر فيه.

فإن استولى أحدهما على الآخر وأفسده، لم يكن هنالك شيء يكون عن كليهما. وإن فعل كلّ واحد منهما [99 و] <في الآخر>[1] حتّى يصير[2] إلى صورة متوسّطة بينهما،

---

[1] في ع.: **المنفعلتين**.

[2] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[3] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[4] في ع.: **بارد يابس**.

[5] في ع.: **ماء**.

[6] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[7] في ع.: **يكون**.

أعني: بين صورتيْهما المتضادتيْن؛ فإنّه، عند ذلك، يكفّ الفعل والانفعال من كلّ واحد منهما، ويحصل عنهما موجود آخر له فعل متوسّط بين ذينك الفعليْن المتضاديْن، من قبَل أنّ له صورة متوسّطة بين تينك الصّورتيْن المتضادتيْن.

لكن، لمّا كانت أفعال الأضداد لا يمكن فيها أن تجتمع في كلّ[3] واحد، لزم ضرورة أن يكون ذلك الفعل المتوسّط[4] منسوبًا إلى أحد الضدّين، ولا بدّ. وإنّما يخالف الطّرف الذي يُنْسب إليه بالأقلّ والأكثر.

وإذا كان ذلك كذلك، فالصّورة المتوسّطة، التي تحصل عن امتزاج الطّرفين، لا بدّ أن تنسب[5] إلى أحد الضدّين، أعني: أن يكون الغالب عليها[6] أحد الضدّيْن، من قبَل أنّ فعلها[7] يجب ضرورة أن يُنسَب إلى أحد الضدّيْن، وأن يكون إنّما يخالف ذلك الضدّ الذي يُنسَب إليه بالأقلّ والأكثر.

مثال ذلك: أنّه إذا اختلط جسم حارّ ببارد، فأتى بينهما جسم متوسّط، فإنّه يجب ضرورة أن ينسب فعله إمّا إلى التّسخين، وإمّا إلى التّبريد. وذلك بأن يكون أحد الضدّيْن هو الغالب في مزاجه؛ وذلك واجب ضرورة: أنّ كلّ موجود يجب أن يكون له فعلٌ واحدٌ، من قبَل أنّ له صورة واحدة.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس يمكن أن توجد له صورة واحدة تختلط[8] فيها الأضداد على السّواء، لأنّه ما كان يوجد له فعل واحد بل فعلان اثنان، إذ كان ليس يمكن في الأفعال المتضادّة (أن تختلط حتّى يكون عنها فعل واحد، أعني: أنّه ليس بين الأفعال المتضادّة)[9] فعل واحد هو متوسّط؛ لأنّه، كما أنّه ليس بين (فعل)[1] الصّحّة، الذي هو جوْدة

---

[1] عبارة: **في الآخر** ساقطة من ع.

[2] في ع.: **يصيرا**.

[3] في ع.: **محلّ**.

[4] كلمة: **المتوسّط** ساقطة من ع.

[5] في الأصل: **ينسب**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل: **عليهما**، وفي ع. كما أثبتناها.

[7] في الأصل: **فعلهما**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في الأصل: **يختلط**، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] وردت عبارة: **أن تختلط حتّى يكون عنها فعل واحد، أعني: أنّه ليس بين الأفعال المتضادّة** مضافة في الهامش.

الفعل، وبين فعل المرض، الذي هو ضرر الفعل، متوسّط؛ إذ كان ليس يمكن [في][2] الفعل الواحد أن يكون بعضه مضرورًا وبعضه غير مضرور؛ وكذلك ليس يمكن في الفعل الواحد أن يكون بعضه مسخّنًا [99 ظ] وبعضه مبرّدًا، بل إن كان بعضه مسخّنًا وبعضه مبرّدًا، فهما فعلان ضرورة لا فعل واحد.

ولنزد هذا وضوحًا، فنفرض جسمين، أحدهما حارّ والآخر بارد، اختلطا على السّواء حتّى صارا إلى صورة متوسّطة بينهما على السّواء؛ مثل أن يكون أحدهما في درجة من الحرارة، والآخر في تلك الدّرجة[3] من البرودة، فانحطّ كلّ واحد منهما إلى نصف درجته بفعل ضدّه فيه.

فأقول: إنّه ليس يأتي عنهما موجود واحد متوسّط على هذا الشّرط؛ وذلك أنّ الموجود الواحد إنّما يكون له فعل واحد؛ والفعل الواحد إنّما ينسب إلى الحرّ أو إلى[4] البرد في الممتزج، وإلاّ كان هنالك فعلان اثنان؛ أعني: إذا كان في الممتزج من البرودة، مثل ما فيه من الحرارة، فيكون لذلك الممتزج فعلان؛ وذلك أنّه إن تصوّر في الممتزج الاختلاط على التّساوي، فليس يمكن أن يتصوّر في الأفعال المتضادّة اختلاط[5]، إلاّ بأن يكون أحد الفعلين غالبًا، ويكون الفعل الآخر مغلوبًا، حتّى ينسب الفعل إلى الغالب، وإن كان قد انحطّ عن رتبته قبل [الامتزاج، أعني:][6] امتزاج الكيفيّة التي صدر عنها الفعل.

وليس لقائل أن يقول: إنّه إذا لم تمتزج الأفعال على السّواء، حتّى يأتي بينها[7] فعل متوسّط، وكان ذلك هو السّبب في أن لم يكن بين الصّحّة والمرض متوسّط، فليس هاهنا

---

[1] وردت كلمة: **فعل** مضافة في الهامش.

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] وردت عبارة: **تلك الدّرجة** مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: **درجة مثلها** الواردة في الصّلب، وفي ع.: **درجة مثلها**.

وفي ع. وردت عبارة: **درجة مثلها** في الصّلب، وفي الهامش عدد 52 من ص 252: **كذا في النّسختين، ولكنّ أ تضيف في الهامش: "تلك الدّرجة"!!**

[4] كلمة: **إلى** ساقطة من ع.

[5] كلمة: **اختلاط** ساقطة من ع.

[6] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

وفي الهامش عدد 53 من ص 253: **في أ: "قبل امتزاج الكيفيّة التي صدر عنها الفعل"!!**

[7] في الأصل: **بينهما**، وفي ع. كما أثبتناها.

في الحقيقة متوسّط بين الأطراف المتضادّة هو بالصّورة والكيفيّة غير كلّ واحد من الطّرفين، بل إنّما يكون المتوسّط بخلاف الطّرفيْن، [والمخالف][1] بالأقلّ والأكثر ليس هو متوسّطًا بالحقيقة، بل إن قيل: فيه متوسّط، فتشْبيه.

وهذه هي حال الصّحّة مع المرض، أعني: أنّ الصّحّة لها عرض تنقسم من قبَله إلى الأقلّ والأكثر، وكذلك المرض. [100 و] وليس بين آخر درجات الصّحّة وأوّل درجات المرض واسطة هي لا صحّة ولا مرض.

وإن كان ذلك كذلك، فيكون الحارّ والبارد (لهما عرض يختلفان فيه بالأقلّ والأكثر، وتكون[2] آخر درجات الحارّ أوّل درجات البارد)[3]، من غير أن يكون هنالك وسط، أعني: مزاجًا متوسّطًا بين الحارّ، الذي في الغاية، والبارد، الذي في الغاية، هو بالصّورة غير كلّ واحد من الطّرفيْن، لأنّ المختلف[4] بالأقلّ والأكثر ليس مختلفًا بالصّورة والكيفيّة، بل إنّما يختلف بالكمّيّة؛ فنقول: إنّ الفرق بينهما أنّ الصّحّة والمرض ليس يمتزجان امتزاجا يفعل به كلّ واحد في صاحبه، حتّى تتولّد[5] بينهما صورة ثالثة [6]غير صورة الممتزجين.

وذلك من قبَل المازج والطّابخ. وأمّا الحرارة والبرودة، والرّطوبة واليبوسة، فمن قبَل أنّ كلّ (واحد)[7] منهما يفعل في صاحبه، والمازج الخالط يفعل في مجموعها، يتولّد عن ذلك كيفيّة متوسّطة ليس يمكن أن تنسب إلى واحد، أعني أن يُقال فيها إنّها من نوع أحد الطّرفين، وأنّها إنّما تخالفه بالأقلّ والأكثر.

وذلك أنّ هذه الكيفيّة المتوسّطة، إنّما يكتسبها الممتزج عن الطّابخ والخالط، لا أنّ هذه الكيفيّة الفعل الصّادر عنها ليس [يمكن أن يكون][8] بالصّورة غير كلّ واحد من فعل

---

[1] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

[2] في الأصل: **يكون**، وفي ع. كما أثبتناها.

[3] وردت عبارة: **لهما عرض يختلفان فيه بالأقلّ والأكثر، وتكون آخر درجات الحارّ أوّل درجات البارد** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **المختلط**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في الأصل: **يتولّد**، وفي ع. كما أثبتناها.

[6] في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، وفي ع. كما أثبتناه.

[7] وردت كلمة: **واحد** مضافة في الهامش.

[8] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.

الطّرفين، بل إنّما يخالف فعلها أفعال الطّرفين بالأقلّ والأكثر. فمتى فرضنا[1] امتزاج الكيفيّات على السّواء، كان هنالك فعلان ضرورة.

وإذا كان ذلك [كذلك][2]، فليس هنالك صورة واحدة[3] تحدث عن المازج والطّابخ، بل صورتان. فإذن ليس تستفيد[4] في مثل هذا الاختلاط للقوى[5] المُنفعلة عن الفاعلة صورة واحدة، هي عين[6] صورة الطّرفيْن.

[7]هذا كلّه لائحٌ لمن ارتاض في العلم الطّبيعي.

ولذلك ما يجب على الطّبيب، إذا أراد أن يفعل دواءًا[8] متوسّطًا من كيفيّات متضادّة، ألاّ يمزج الكيفيّات المتضادّة على السّواء، لأنّه [100 ظ] ليس يأتي من ذلك موجود واحد، له فعل واحد، من قبَل أنّ من شأن الصّناعة أن تتقبّل [أفعال][9] الطّبيعة. ومتى فعل ذلك، فإنّما أوْرد على العضو، الذي يداويه بذلك الدّواء، فعليْن مختلفيْن، فيتعاونان في الجزء الواحد منه، ويفعلان في الأجزاء المختلفة منه أفعالاً مختلفة.

وإذا كان هذا كلّه كما وصفنا، فهو ظاهرٌ من ذلك أنّه ليس يمكن أن يوجد مزاجٌ معتدلٌ بواحد من وجهيْ الاعتدال اللّذين[10] يمكن أن يفهمهما[11] الطّبيب، وذلك في كيفيّتيْن من الكيفيّات الأربع، وخارجٌ عن الاعتدال في كيفيّة واحدة. وذلك أنّه، إن فُهم من المعتدل بإطلاق: [12]تساوي أطراف الكيفيّات المتضادّة، كان فهمًا باطلاً.

---

[1] في ع.: **فرضنا**.

[2] لم ترد هذه الإضافة في ع.

[3] في الأصل إضافة تكرار لكلمة: **واحدة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[4] في الأصل: **يستفيد**، وفي ع. كما أثبتناها.

[5] في ع.: **القوي**.

[6] في الأصل وفي ع.: **غير**.

[7] في ع. إضافة لحرف العطف: و.

[8] في ع.: **دواء**.

[9] وردت هذه الإضافة أيضا في ع.
والملاحظ أنّه لم يقع التّنصيص في ع. على أنّ هذه الكلمة وردت مضافة.

[10] في ع.: **الذي**، وفي ع. كما أثبتناها.

[11] في الأصل: **يفهما**، وفي ع. كما أثبتناها.

[12] في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، وفي ع. كما أثبتناه.

وذلك أنّه إنّما يمكن على هذا التّصوّر أن يُتصوَّر مزاج حارّ فقط، بأن يفرض (امتزاج)[1] الكيفيّات الأربع فيه على السّواء؛ ثمّ نضيف[2] إليه من الهواء والنّار ما تكون الرّطوبة الهوائيّة فيه مساوية ليبوسة النّار؛ فيعرض في مثل هذا المركّب أن تكون الكيفيّات المنفعلة فيه متساوية، أعني: الرّطوبة[3] واليبوسة[4]؛ وتكون الحرارة فيه أغلب من البرودة.

وكذلك أيضًا يتصوّر مزاج معتدل في المنفعلة من[5] غير معتدل في البارد، بأن يُضاف إلى المعتدل منها من الأسطقسّيْن الباردَيْن ما يبوسة أحدهما مساوية لرطوبة الأخرى. وهذا كلّه بناءًا[6] على أنّ الأسطقسّات يمكن أن تمتزج على السّواء. وقد لاح بطلان ذلك في هذا[7] القول.

وأمّا كيف يتصوّر ذلك في النّوع الآخر من المعتدل، وهو الذي يقال بالإضافة إلى أطراف النّوع، بأن[8] نضيف إلى المزاج، الذي بهذه الصّفة، من الأسطقسّيْن المتّفقيْن في كيفيّة واحدة أيضًا، ما تكون نسبة إحدى الكيفيّتين المتضادّة منه إلى ضدّها، نسبتها في ذلك إلى المزاج المعتدل المفروض.

مثال ذلك أنّا إن فرضنا مثلاً [101 و] أنّ المزاج المعتدل بالإضافة إلى الأطراف هو الذي نسبة الحارّ فيه إلى البارد نسبة ما، وكذلك نسبة الرّطب إلى اليابس؛ فلنفْرض أنّ هذه النّسبة هي نسبة الزّائد ربعا؛ فمتى أخذنا من الأسطقسّيْن المتّفقيْن في كيفيّة واحدة ما[9] نسبة الكيفيّة المتضادّة إلى قرينتها، نسبتها في ذلك المزاج المعتدل، وزيادة[10] على ذلك

---

[1] وردت كلمة: **امتزاج** مضافة في الهامش.
وفي ع. لم يقع التّنصيص على أنّ هذه الكلمة وردت مضافة في الهامش.
[2] في ع.: **نضيف**.
[3] في الأصل: **الرّطبة**، وفي ع. كما أثبتناها.
[4] في الأصل: **اليابسة**، وفي ع. كما أثبتناها.
[5] كلمة: **من** ساقطة من ع.
[6] في الأصل: **بنا**، وفي ع.: **بناء**.
[7] غير مقروءة في الأصل، وفي ع. كما أثبتناها.
[8] غير مقروءة في الأصل، وفي ع.: **فإن**.
[9] في الأصل: **أمّا**، وفي ع. كما أثبتناها.
[10] في ع.: **زدناه**.

المزاج المفروض، بقيت الكيفيّات، التي هي نظائر هذه الكيفيّات، فيه على تلك النّسبة، <وتغيّرت نسبة>[1] الكيفيّة الواحدة التي اشترك فيها الأسطقسّان المؤيّدان.

مثال ذلك، أنّا[2] إذا أضفنا إلى مزاج نسبة الحارّ فيه إلى البارد والرّطب إلى اليابس، نسبة الزّائد ربعا، وهو الذي فرضنا أنّه المعتدل في الهواء والنّار، ما نسبة رطوبة الهواء إلى يبس النّار نسبة الزّائد ربعا، بقيت نسبة الرّطوبة إلى اليبوسة في المزاج الأوّل هي تلك النّسبة بعينها؛ لأنّه إذا زيد على المتناسبة متناسبة، صار الكلّ متناسبًا، وتغيّرت فيه نسبة الحارّ إلى البارد.

فعلى هذا يمكن أيضًا[3] أن تفهم[4] الأمزجة الثّمانية على مذهب جالينوس، بالإضافة إلى هذا المفهوم من المزاج المعتدل. فإنّ جالينوس أيضًا قد يدلّ [5]بالمزاج[6] المعتدل على هذا المعنى، ويعترف به.

وهذا، إذا تؤمّل، ظهر أنّه باطلٌ من الأصول التي تقدّمت. وذلك أنّه لمّا تبيّن أنّ الكيفيّات الفاعلة هي في المزاج بمنزلة الصّورة، والمنْفعلة بمنزلة المادّة؛ وكانت المادّة الواحدة إنّما تكون مادّة لصورة واحدة، وأنّ الصّور[7] المختلفة تكون لها موادّ مختلفة؛ فظاهرٌ أنّه ليس يمكن أن توجد حرارتان مختلفتان في رطوبة واحدة، ولا في يبوسة واحدة؛ وكذلك الحال في البرودة معهما[8].

فإذن مستحيلٌ أن يوجد جسمان قد امتزجت فيهما الرّطوبة واليبوسة [101 ظ] على قدر واحد، والمازجان[9] فيهما مختلفان، أعني: الحرارة والبرودة. وذلك أنّه إذا تغيّرت نسبة الفاعل إلى المنفعل، تغيّرت نسبة الانفعال.

---

[1] عبارة: **و تغيّرت نسبة** ساقطة من ع.

[2] كلمة: **أنّا** ساقطة من ع.

[3] في ع. وردت عبارة: **فعلى هذا أيضا يمكن** عوضا عن عبارة: **فعلى هذا يمكن أيضا**.

[4] في ع.: **نفهم**.

[5] في ع. إضافة لكلمة: **باسم**.

[6] في ع.: **المزاج**.

[7] في الأصل: **الصّورة**، وفي ع. كما أثبتناها.

[8] في الأصل: **معها**، وفي ع. كما أثبتناها.

[9] في الأصل: **الميزاجان**، وفي ع. كما أثبتناها.

ومن هنا يظهر أنّه ليس يمكن أن يوجد مزاج خارج عن الاعتدال في كيفيّة (واحدة)[1].

ولو سلّمنا امتزاج الكيفيّات على التّساوي؛ وكما أنّه لو خلطنا رطوبة ويبوسة، وسلّطنا على مزجها وطبخنا حرارتيْن مختلفتيْن، للَزم ضرورة أن تكون صورتهما مختلفتين في الرّطوبة واليبوسة. كذلك الأمر في أمزجة الأجسام المتشابهة الأجزاء.

و[2]كذلك (لو)[3] فرضنا عكْس هذا، أعني: حرارتيْن طابختيْن متساويتيْن لممتزجيْن مختلفيْن في الرّطوبة واليبوسة.

وإذا كان ذلك كذلك، فما توهّمه جالينوس من أنّ هاهنا مزاجًا معتدلاً في الحرارة والبرودة، خارجًا[4] عن الاعتدال في الحرارة والبرودة.

وهذا كلّه إنّما عرض له، لأنّه لمّا قال أرسطوطاليس في الحرارة والبرودة إنّهما فاعلتان، وفي الرّطوبة واليبوسة أنّهما منفعلتان، لم يفهم ما قصد أرسطو بذلك.

وذلك أنّ أرسطو إنّما قال في الحرارة والبرودة إنّهما فاعلتان بالإضافة إلى اليبوسة والرّطوبة في المكوّن.

والسّبب في ذلك: أنّ الرّطوبة واليبوسة هما هيولى[5] الحارّ والبارد في الأسطقسّات البسيطة. فلزم عن ذلك أن تكون هيولاهما في المركّب، وأن يكون حظّ تلك: الفعل، وحظّ هذه: الانفعال. وأمّا إذا قويست[6] الحرارة والبرودة[7]، والرّطوبة واليبوسة[8]، وجد كلّ واحد منها فاعلاً في صاحبه منفعلاً [به][9].

---

[1] وردت كلمة: **واحدة** مضافة في الهامش.

[2] حرف العطف: و ساقط من ع.

[3] وردت كلمة: **لو** مضافة في الهامش لتصحيح عبارة: **وقد** الواردة في الصلب.

[4] في ع.: **خارج**.

[5] في ع.: **هيوليّ**.

[6] في الأصل: **قويت**، وفي صلب ع. كما أثبتناها وفي الهامش عدد 85 من ص 257: **في الأصل: قويست!!**

[7] في ع. وردت كلمة: **بالبرودة** عوضا عن عبارة: **والبرودة**.

[8] في ع. وردت كلمة: **باليبوسة** عوضا عن عبارة: **واليبوسة**.

[9] لم ترد هذه الإضافة في ع.

فجالينوس لمّا قايس بينهما، من جهة ما هي أضداد، ظهر له أنّ كلّ واحد من الأربعة فاعلٌ ومُنفعلٌ.

وأرسطوطاليس[1]، لمّا قايس بينهما، من جهة [102 و][2] ما ليس هي أضداد، قال إنّ الزّوج الواحد هو فاعل والآخر منفعل[3]؛ وبينّ ذلك من أفعالها، أعني: حيث حدّ البارد أنّه الجامع للمجانس وغيره، وحدّ الحارّ أنّه الجامع للمجانس فقط، وأنّ الرّطب واليابس هما اللّذان يقبلان[4] الاجتماع؛ لكن تفارق اليبوسة [5]الرّطوبة في هذا المعنى، بأنّ الرّطوبة سهلة الاجتماع من غيرها عسيرة من ذاتها، واليبوسة بعكس ذلك.

فهذه جملة ما قصدنا تلخيصه في هذا القول.

والله الموفّق و[6]المستعان.

---

[1] في ع.: **أرسطو**.

[2] في ع.: [103 و].

[3] في ع. وردت عبارة: **قال إنّ الزّوج الواحد هو الفاعل والأخر هو المنفعل** عوضا عن عبارة: **قال إنّ الزّوج الواحد هو فاعل والآخر منفعل**.

[4] في ع.: **يفعلان**.

[5] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وفي ع. كما أثبتناه.

[6] حرف العطف: و ساقط من ع.

[انتهت][1] المقالة

ونحمد الله ربّ العالمين[2]

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] عبارة : ...**المقالة ونحمد الله ربّ العالمين** ساقطة من ع.

[149 و]

[تمّ نسخ] <كتاب *المسائل* للإمام الأوحد القاضي الفاضل

أبي الوليد بن رشد –رضي الله عنه–

على يدي لطف الله

وذلك في العشر الوسطى من شهر ربيع الآخر

عام أربعة و عشرين وسبع مائة

والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى>[1]

[1] عبارة: **كتاب *المسائل* للإمام الأوحد القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد رضي الله عنه، على يدي لطف الله. وذلك في العشر الوسطى من شهر ربيع الآخر عام أربعة وعشرين وسبع مائة. والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى** ساقطة من ع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع
المذكورة في المقدّمة

I - باللّغة العربيّة

- ابن باجة، *رسائل فلسفيّة لابن باجة*. دار النّشر المغربيّة-دار الثّقافة. الدّار البيضاء- بيروت. 1983.
- أرنست رينان، *ابن رشد والرّشدية*. ترجمة عادل زعيتر. طبع دار إحياء الكتب العربيّة. ط1. القاهرة . 1957.
- جمال الدّين العلوي، *مؤلّفات ابن باجة*. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار النّشر المغربيّة-دار الثّقافة. الدّار البيضاء-بيروت. 1983.
- جمال الدّين العلوي، *المتن الرّشديّ. مدخل لقراءة جديدة*. دار توبقال للنّشر. الدّار البيضاء . 1982.
- أبو محمّد بن مليح الرقّاد، *في القضايا الضّروريّة والممكنة والمطلقة*. تحقيق عبد المجيد الغنّوشي. في مجلّة *Arabica*. جوان 1971، ص 205 إلى ص 210. (أنظر أيضا قائمة المصادر والمراجع المذكورة في المقدّمة باللّغات الأجنبيّة).
- أبو الوليد بن رشد، *تلخيص السّماء والعالم* . تحقيق جمال الدّين العلوي. (منشورات كلّيّة الآداب-فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.
- أبو الوليد بن رشد، *فصل المقال*. تحقيق ليون جوتييه. باريس. 1981.
- أبو الوليد بن رشد، *مقالات في المنطق والعلم* الطّبيعي. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

II - باللّغات الأجنبيّة

- Maurice Bouyges, *Inventaire des textes arabes d'Averroès* in *Mélanges de l'Université de Saint-Joseph*. Tome VIII, pp.3 à 54. Beyrouth. 1922.
- Casiri. *Bibliotheca Arabico-Hispana Escurielinis* . 2 vol . 1760-1770.
- Derenbourg. *Les Manuscrits Arabes de l'Escurial.*
- Abdel-Mâgîd El-Ghannouchi, « *Des propositions modales* », *épître d'Ibn Malîh al-Raqqâd* in *Arabica - Revue d'Etudes Arabes*. Tome XVIII-Fascicule 2. Juin 1971, pp.202 à 210. Ed. E.J. Brill. Leiden. 1971.
- M. J. Muller, *Philosophie und Theologie von Averroes* . Munchen . 1875 .
- Salomon Munk, *Mélanges de philosophie juive et arabe*. Ed. A. Franck. Paris. 1859.

قائمة المصادر والمراجع
المعتمدة في التّحقيق

I - باللّغة العربيّة

- أرسطو، كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 135 إلى ص 316. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *باري أرمينياس أي في العبارة* نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 99 إلى ص 133. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *السّوفسطيقا* (*السّفسطة*) بنقل يحيى بن عدى. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الثّالث. ص 771 إلى ص 1054. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

- أرسطو، كتاب *قاطاغورياس* (*المقولات*)، نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 31 إلى ص 77. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

- أبو عليّ بن سينا، *الإشارات والتّنبيهات*. تحقيق سليمان دنيا. الطّبعة الثّالثة. دار المعارف. القاهرة. 1983.

- أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء – المنطق – 3 العبارة*. تحقيق محمود الخضيرى. الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر. القاهرة. 1970.

- أبو عليّ بن سينا، *كتاب النّجاة*. تحقيق ماجدة فخري. الطّبعة الأولى. دار الآفاق الجديدة. بيروت. 1985.

- أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء – المنطق – 4 القياس*. تحقيق سعيد زايد. الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة. القاهرة. 1964.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق*. تحقيق محسن مهدي. دار المشرق. بيروت. الطّبعة الثّانية. 1968.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب التّحليل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 95 إلى ص 129. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الجدل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّالث. ص 13 إلى ص 107. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *شرح كتاب باري أرمينياس (العبارة)*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 133 إلى ص 163. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، شرح *كتاب قاطاغورياس* أي *المقولات*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 89 إلى ص 131. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 11 إلى ص 64. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس الصّغير أو كتاب المختصر الصّغير في كيفيّة القياس أو كتاب المختصر الصّغير في المنطق على طريقة المتكلّمين*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 65 إلى ص 93. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب الجدل*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص السّماء والعالم* . تحقيق جمال الدّين العلوي. (منشورات كلّيّة الآداب–فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب العبارة*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1981.

- أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب القياس*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1983.

- أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب المقولات*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

- أبو الوليد بن رشد، *جوامع كتاب الجدل*.

- أبو الوليد بن رشد، *جوامع السّماع الطبيعي*. تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم وجيرار جهامي. دار الفكر اللّبناني-سلسلة "رسائل ابن رشد الفلسفيّة" عدد1. بيروت. الطّبعة الأولى. 1994.

- أبو الوليد بن رشد، *شرح كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

- أبو الوليد بن رشد، *مقالات في المنطق والعلم* الطّبيعي. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

II - باللّغات الأجنبيّة

- Aristotelis. *Analytica priora et posteriora.* Recensvit Brevique Adnotatione critica Instrivxit W. D. Ross. Praefatione et Appendice avxit L. Mino-Paluello. Coll. Oxford Classical Texts. Oxford University Press. 1982.
- Aristotelis. *Categoriae et Liber de Interpretatione.* Recensvit Brevique Adnotatione critica Instrivxit W. D. Ross. Praefatione et Appendice avxit L. Mino-Paluello. Coll. Oxford Classical Texts. Oxford University Press. 1980.
- Aristotelis. *Topica et Sophistici Elenchi.* Recensvit Brevique Adnotatione critica Instrivxit W. D. Ross. Coll. Oxford Classical Texts. Oxford University Press. 1970.
- Aristote.

  * *Organon I. Catégories.*
  * *Organon II. De l'interprétation.*

Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1989.
- Aristote. *Organon III. Les premiers analytiques.* Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1992.
- Aristote. *Organon IV. Les seconds analytiques.* Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1987.
- Aristote. *Organon V. Les Topiques.* Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1990.

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III – المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-007-6

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

المؤلف في سطور

مؤلف هذا الكتاب هو أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد ابن رشد (1126 م - 1198 م) (520 هـ 595 هـ) وُلد في قرطبة هو فيلسوف، وطبيب، وفقيه، وقاضي، وفلكي، وفيزيائي عربي مسلم. يُعدّ ابن رشد من أهمّ فلاسفة الإسلام. دافع عن الفلسفة، وصحّح علماء وفلاسفة سابقين له كابن سينا والفارابي في فهم بعض نظريّات أفلاطون وأرسطو. تولّى ابن رشد منصب القضاء في إشبيليّة، وأقبل على تفسير آثار أرسطو، تلبية لرغبة الخليفة الموحّدي أبي يعقوب يوسف، تعرّض ابن رشد في آخر حياته لمحنة حيث اتّهمه علماء الأندلس والمعارضين له بالكفر والإلحاد، ثمّ أبعده أبو يعقوب يوسف إلى مراكش وتوفّي فيها (1198 م).

الكتاب في سطور

تمثّل رسائل هذا المجموع -الذي ننشره للمرّة الثّانية- نموذجًا عن الجهد الذي بذله فيلسوف قرطبة في تصحيح ما تأوّله علماء وفلاسفة سابقين له كابن سينا والفارابي عن المعلّم الأوّل في المنطق والطبّ والعلم الطّبيعيّ، ومدى انتصاره لأستاذه، حيث يعلن: "ومن أرد إما يعمله المتأخّر الاضطراب عن تعليمه -أي أرسطو-، وسلوكه طريق أخرى غير طريقه، كما عرض ذلك لأبي نصر في كتبه المنطقيّة، ولابن سينا في العلوم الطّبيعيّة والإلهيّة. ومن أردإ ما يعمله المتأخّر الاضطراب عن تعليمه، وسلوكه طريق أخرى غير طريقه، كما عرض ذلك لأبي نصر في كتبه المنطقيّة، ولابن سينا في العلوم الطّبيعيّة والإلهيّة.

أبو الوليد بن رشد

المقدمات في الفلسفة



ت.د.م.ك 978-9938

الثمن : 20 د.ت